

الفرقـة الـكـوـيـة

لإمام الأربـي المـغـوـي أـبـي لـعـالـلـ الـعـسـكـرـيـ
أـحـدـ أـعـلـامـ الـقـرـنـ الـرـابـعـ الـهـجـرـيـ

مـقـدـمـهـ وـعـلـمـ عـلـيـهـ
مـحـمـدـ الـقـيـمـ سـلـيـمـ

دارـالـعـلـمـ وـالـثـقـافـةـ

لـلـشـنـدـ وـالـنـوـزـيـعـ

٦١ شـارـعـ الشـيـخـ مـحـمـدـ الـخـادـيـ
مـدـيـنـةـ نـصـرـ
الـقـاـمـرـةـ
تـ: ٤٤٢٧٤٩٥ـ
٣٩٠٩٦١٨ـ

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الإهداء

إلي حفيدي الغالية :

ريم

كان لتساؤلك عن سر تعدد أسماء
الغزلان والظباء ، وغيرها من الناس ،
والحيوان ، والأشياء – أثره في تلبية « دعوة
كريمه » إلى تحقيق كتاب « الفروق
اللغوية » لأبي هلال العسكري ؛ لعله
يجيب عن كل تساؤلاتك حول ما
يسمى بالمتراادات !

وها هو ذا بين يديك ؟

جدك

محمد إبراهيم سليم



الحب الذى تفتقده

لُفَتْنَا الجميلة فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ

— ● —

من أَحَبَّ اللَّهَ أَحَبَّ رَسُولَهُ الْمَصْطَفِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَمَنْ أَحَبَّ النَّبِيَّ الْعَرَبِيَّ أَحَبَّ الْعَرَبَ .

وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبَ أَحَبَّ لِفَتْنَهُ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي نَزَلَ بِهَا
الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، أَفْضَلُ الْكُتُبِ ، عَلَى أَفْضَلِ الْقَرْبَ
وَالْفَجْمِ !

وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبِيَّةَ عَنِّيَّ بِهَا ، وَثَابَرَ عَلَيْهَا ، وَصَرَفَ
هُمَّتْهُ إِلَيْهَا !

وَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَشَرَحَ صَدَرَهُ لِلْإِيمَانِ ، وَأَتَاهُ
حُسْنَ سَرِيرَةٍ فِيهِ ، اعْتَقَدَ أَنَّ مُحَمَّداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ الرَّسُلِ ! ،
وَالْإِسْلَامُ خَيْرُ الْمِلَلِ ، وَالْعَرَبُ خَيْرُ الْأَمْمِ ، وَالْعَرَبِيَّةُ خَيْرُ
اللُّغَاتِ وَالْأُلْسُنَةِ . وَالْإِقْبَالُ عَلَى تَفْهِمِهَا مِنَ الدِّيَانَةِ ؛ إِذَا
هِيَ أَدَاءُ الْعِلْمِ ، وَمِفْتَاحُ التَّفْقِيْهِ فِي الدِّيَنِ ، وَسَبِيلُ إِصْلَاحِ
الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ !

«الثعالبي»

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي جعل أمتنا خير الأمم، ورسولنا خاتم الأنبياء والمرسلين، وأنزل عليه القرآن الكريم بisan عربي مبين.

أما بعد .. فقد قلت لنفسي : إذا كانا نسائل أبناءنا وبناتنا في مراحل التعليم المتعددة عن سر التعبير بكلمة دون أخرى ، وأى الكلمتين أجمل ؟ وأى التعبيرين أدق وأفضل ؟ إلى غير ذلك من أسئلة التذوق الجمالي ، فجدير بنا أن نعم فيهم ألوانا من المهارات اللغوية لقدرهم على معرفة تلك « الفروق اللغوية » ، وحسن التذوق ، وتحديد الأفكار ، وتمييز بعضها من بعض « لاشك أن الألفاظ هي الوسيلة لتحديد الأفكار ، وتمييز بعضها من بعض » .

وإذا كانت المدلولات متعددة فمن اللازم أن تتبع الدوال تبعا لها .

ولاشك في أن الأفكار متفاوتة معنى ومدلولا ، عموما وخصوصا ، جنسا ونوعا⁽¹⁾.
ولولا الألفاظ ما أمكن تقسيمها ، وتصنيفها ، ولا تحليلها وتركيبها .

وآية الفكر الدقيق تعبير دقيق يؤديه ، والعبارة المحكمة تؤدي إلى تفكير محكم .
وقد يوجه « أبو هلال العسكري » أحد أعلام القرن الرابع الهجري - أنظارنا إلى تلك الفروق الدقيقة بين ما يسمى « بالترادفات » وصولا إلى تعبير دقيق يكون آية فكر دقيق ، وعبارة محكمة تقودنا إلى تفكير محكم .

ولقد شهد القرن الرابع الهجري قمة ما بلغته الثقافة العربية ، وما أنجزته في ميادين التقدم على اختلافها .

فلا عجب إذا رأينا عالما من العلماء يُدلى بدلوه بين الدلائ ، ولا عجب إذا رأينا قد أحب العربية ، وعُنى بها وثابر عليها ، وصرف همته إليها .

والكلمات الصادرة عن حب من حقها أن تحيي وقد مضى عليه أكثر من عشرة قرون منذ أن وقف أبو هلال العسكري يتصدى لظاهرة شغلت العلماء والأدباء في عصره ، وكانت لهم فيها آراء وآراء تلك هي « قضية الترادف » التي ظلت حتى عصرنا موضع اهتمام العلماء من رجال اللغة والأدب .

(1) دكتور ابراهيم يومي مذكر . سلسلة اقرأ - في اللغة والأدب ص ١٩ .

ولقد كانت للعلماء في الترادف آراء متباعدة :

١- فالميرد ، وثعلب ، وابن هارس ، والفارسي ، وال العسكري وغيرهم من الاشتقاءين أصحاب الحِسَن الأدبي ينكرون وجود الترادف التام ، ويؤكدون وجود المعانى الفارقة بين الألفاظ التي تبدو وكأنها مترادفة .

ومن أجل هذا وضع أبو هلال العسكري كتابه هذا : «الفرق بين اللغوي» للإبانة عن الفروق الدقيقة بين المترادفات مدللاً بصورة عملية على مذهب إيه .

ويعبر الدكتور المعاصر عثمان أمين - رحمة الله عليه - عن وجود تلك المعانى الفارقة بلغة العصر ، وإن شئت فقل بلغته «الجُوَانِيَّة» فيقول : تكاد اللغة العربية تفرد عن اللغات الحية الأخرى بخاصيةٍ جديرة بالتنويه ، وإن تكون قد خفيت زماناً على الكثريين : شرقيين وغربيين ، تلك هي وفرة الألفاظ الدالة على الشيء منظوراً إليه في مختلف درجاته وأحواله ، ومتفاوت صوره وألوانه : «فالظمة ، والصَّدَى ، والأوام ، والهَيَّام» كلمات تدل على العطش إلا أن كلا منها ، يصور درجة من درجاته :

فأنت تعطش إذا أحسست بحاجة إلى الماء ١

ثم يشتند بك العطش فتظنمأ ١

ويشتند بك الظمة فتصدى ١

ويشتند بك الصَّدَى فتُثُوم ١

ويشتند بك الأوام فتهيم ١

وإذا قلت : إن فلاناً عطشان : فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء لا يضره أن تبطئ عليه .

أما إذا قلت : إنه هائم فقد علم السامع أن الظمة برح به حتى كاد يقتله . والعشق ، والغرام ، والولع ، والوله ، والثئم ، صور من الحب ، أو درجات متفاوتة منه تبين حالاته المختلفة في نفوس المحبين : فليس كل محب مُغْرِمًا ، ولا كل مغرم مُولِعًا ، ولا كل مُولَه مُتَمِّمًا .

وواضح أن هذه الخاصية العربية ، «خاصية التلوين الداخلي» الذي كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطيف والظلل صوراً ذهنية متعددة تقنينا باللفظ الواحد عن عبارة مطولة ، نحدد بها المعنى المقصود ، وتجعلنا نقول للمشرف على الموت عطشا :

(١) د عثمان أمين - فلسفة اللغة العربية - المكتبة الثقافية .

إنه «هائم»^(١) .

وعلى هذا النحو تصدى العسكري قدما في هذا الكتاب لدراسة هذا النمط من اختلاف التعبير بين المترادفات في «ثلاثين بابا» ضمت الكثير مما يحتاج إليه الباحثون ، والمدققون ، وأصحاب الحسن الأدبي .

وإذا كنا ننادي بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، فأحرى بنا أن نعرف أن لكل كلمة مع صاحبها مقام ، وأن غيرها لا يُقْنَى عنها ولا يكون ذلك إلا بإدراك الفروق الدقيقة بين ما يسمى بالمترادفات .

٢- ولم يخلُ الجو لأبي هلال ومؤيديه ، فقد ظهر على الساحة فريق آخر ينكر وجود المعانى الفارقة بين المترادفات ، مؤكدا وجود الترافق^(١) التام .

وقالوا : لو لم يكن هناك ترافق تام ، وكان لكل لفظة معنى خاص بها لما أمكن أن نعبر عن الشيء بغير عبارته ، فتصبح كمن يفسر الماء بعد الجهد بالماء ! إلا تراهم يقولون في تفسير : «لاريب فيه» : «لاشك فيه» فلوكان «الريب» غير «الشك» لكن التعبير عن معنى الريب بالشك خطأ ، فلما عبر بهذا عن هذا دل على أن المعنى واحد .

ومن أصحاب هذا الرأى «الغصبر الرازى» الذى أنكر على الاشتقاقيين تلمس المعانى الفارقة ، ومعه التاج السبكي .

وكان ابن خالويه أشدهم تحمسا له ، وانشغالاً به ، ولقد كان للفيروزآبادى ولع شديد بهذا الرأى كما يبدو من كتابه : «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف» .

* ويميل المحدثون من علماء اللغة إلى هذا الرأى مسلمين بوجود الترافق التام مكتفين فيه باشتراك ألفاظه في «المعانى العامة» دون النظر إلى «المعانى الفارقة» معتمدين في ذلك بالفهم العادى لدى متوسطى الناس !

وعلى ذلك «فالمتساهلون» يكتفون بتقارب الألفاظ في معانٍها العامة ، ويحكمون عليها بالترافق .

و«المدققون» في المعانى الخاصة ينكرون الترافق بينها ، فالخلاف بينهما أشبه ما يكون بالخلاف الشكلي^(٢) :

(١) جاء في المعجم الوسيط : ترافق الكلمتين ، أن تكونا بمعنى واحد ، وكذلك ترافق الكلمات . (مولد) .

(٢) أسرار الترافق في القرآن الكريم . د. على المعنى دردير .

ونستطيع أن نقول :

إن هناك لغة ميسرة بسيطة يتعامل بها الناس في شئونهم العامة ، ويكتفون منها بتقارب الدلالات ، ولا يكادون يفرقون بين الكلمات ، وهذه اللغة تقر الترافق ، وتتوسط فيه .

وهناك اللغة الفنية الراقية الدقيقة المحكمة ، وهي لغة تتحرى الدقة ، وتتوخى الإحكام في البيان ، وتري للألفاظ خصائصها الفارقة ، وسماتها المميزة ، وهي بهذا لا تعرف بالترافق .

والعالم الناقد ، والفاصلون الفنى حين يفاضل بين المنشئين ، فاحرصوا أسلوبهم ، يحتمل إلى اللغة الفنية ليتعرف من خلالها على دقائق المعانى ، وسمات التفوق والإبداع التعبيرى ، والتصويرى .

وحين يشرح الأسلوب ويسقطها ، ويقرب معانىها لل العامة يستعين باللغة البسيطة مكتفيا من الألفاظ بمعانىها القريبة دون أن يكون متناقضنا في حالته ١

فإلى الذين يزبون الكلمات ، ويريدون لها أن تعبر عن أفكارهم ومشاعرهم ، وأحساسهم ، ونبضات قلوبهم أقدم كتاب «الفروق اللغوية» محققا في ثوب جديد .

وكل أمل أن ينفع الله به أهل الكلمة ،

محمد إبراهيم سليم

القاهرة في ٦ من ربيع الأول ١٤١٨ هـ

١١ من يوليه ١٩٩٧ م

أضواء كاشفة تتناول ما يأتى :

- * المؤلف .
- * الكتاب : «الفرق اللغوية» .
- * مؤلفات أبي هلال العسكري .
- * مخطوطات الكتاب ومختصراته .
- * ظاهرة الترادف كما يراها أحد علماء اللغة
المعاصرين .

أولاً - المؤلف

هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري أبو هلال الشاعر الناشر الأديب الفقيه .

وصفه عارفوه بالعلم والفقه معا ، وكان الغالب عليه الأدب والشعر .

وذكرروا أنه كان ابن أخت «أبي أحمد العسكري» وأنه تتمذد عليه ، ووافق اسمه اسم شيخه ، واسم أبيه ، وهو عسكري أيضا ، وكلاهما ينتمي إلى «عسكري مكرم» من كور الأهواز .

وريما اشتبه ذكره بذكر شيخه إذا قيل : الحسن بن عبد الله العسكري غير أن شيخه يكفي أباً أحمد ، وهذا يكفي أباً هلال .

ووصفوه بالعلم والعلمة ، فكان يذهب إلى السوق احترازا من الطمع والدنساء والتبذل ، وبيع الثياب ، حين رأى بضاعته من الأدب كاسدة أمام رواج بضاعته خاله وأستاده ، وشهرته دونه ١

وفي ذلك يقول :

جلوسي في سوق أبيع وأشتري
دليل على أن الأنام قد رودا
ولا خير في قوم تذلّل كرامهم
ويعظم فيهم نذلهم ويسود
وتهجّوهم عن رثابة كسوتي
هجاء قبيحاً ما عليه مزيد

ومما أنشده أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري لنفسه عندما حل به المشيب :

قد تعاطاك شباب
وتغشّاك مثيّب
فأتى ماليس يمضر
ومضى ماليس يتوب
فتأهّل بسلام
ليس يشفّيّه طبيب
لا تؤهّله بعيداً
إنما الآتي قريباً

مولده ووفاته :

أما مولده فلم تذكره المراجع التي بين أيدينا ، ويقول ياقوت : وأما وفاته فلم يبلغني فيها شيء غير أنني وجدت في آخر كتاب «الأوائل» من تصنيفه : «وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشرين خلت من شعبان سنة خمس وسبعين وثلاث مئة» .

والظاهر أن شهرة أستاده : «أبي أحمد» قد غطت عليه حيث انتهت إليه رياسة التحديث والإملاء للأداب والتدريس بقطر خوزستان مما جعل الصاحب بن عباد يسعى إليه بعسكر مكرم ويدق عليه ، وعلى تلاميذه . ولم يُسعد الجد أبو هلال فعاش في شبه عزلة ، وشيخه حتى إلى جانبه ! ومن يتبع شعره يجد أنه قد سجل على نفسه تجاوزه الثمانين بخمس سنوات، وإن كنا لا ندرى كم عاش بعدها ؟ وفي ذلك يقول :

لِي خَمْسُ وَتَمَانُونَ سَنَةً فَإِذَا قَدِرْتُهَا كَانَتْ سِنَةً
إِنْ عُمْرَ الْمَرْءِ مَا قَدْ سَرَّهُ لَيْسَ عُمْرُ الْمَرْءِ مَرْأَةً الْأَزْمَنَةَ
رحم الله أبو هلال ، وجزاه عما قدمه للغة خير الجزاء .

ثانياً - كتاب (الفرق اللغوية)

لإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري

ذكره بروكلمان في موسوعته بين مؤلفاته ورسائله التي جاوزت العشرين - باسم : «معرفة الفروق في اللغة» أو «الفرق اللغوية» .
وذكره أنه نشر بالقاهرة سنة ١٩٣٥ م .

والكتاب بأبوابه الثلاثين مبني على مذهب أبي هلال من أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني .

ولقد قدم لرأيه هذا بمقدمة ذكر فيها الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني في كل لغة .

ثم تعرض لما يعرف به الفرق بين هذه المعانى المختلفة ، وذكر ثمانية أشياء .

الباعث له على تأليفه :

ولقد كان الباعث له على تأليفه أنه لم ير نوعاً من العلوم ، وفنا من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطراقه ، وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معانٍ تقارب حتى أشكل الفرق بينها ، نحو : العلم والمعرفة ، والقطنة والذكاء ، والإرادة والمشيئة إلخ .. فإنه لم ير في الفرق بين هذه المعانٍ وأشباهها كتاباً يكفي الطالب ، ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانيه ، والوصول إلى الغرض فيه ، كما قال في تقديمه له .

أسلوبه :

جاء أسلوبه - كما أراد له - مشتملاً على ما فيه الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير ، تاركاً الفريب الذي يقل تداوله ليكون الكتاب وسلا ، وخير الأمور الوسط .

المجالات التي تناولها :

جعل أبو هلال كلامه في الفروق اللغوية متداولاً ثلاثة مجالات ، أو اتجاهات:

- (١) ما يعرض منه في كتاب الله تعالى .
- (٢) ما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين .
- (٣) ما يدور بين الناس من محاورات .

هدف هذه الدراسة :

تهدف هذه الدراسة - أول ما تهدف - إلى دحض فكرة التأكيد اللغوي . هذا وللراغب الأصفهاني جهد فائق في هذا الميدان ، فقد تتبع في كتابه «المفردات» الألفاظ القرآنية ، وأبرز معانيها الخاصة بشكل لم يرق إليه غيره .

وبعد : فلعل الشوق يحدوك إلى معرفة مؤلفات «أبي هلال العسكري» لمعايشته على صفحاتهاوها هي ذي ..

ثالثا - مؤلفات أبي هلال العسكري

عدّ بروكلمان من مؤلفاته أربعة وعشرين مؤلفا على الوجه الآتى :

- ١- جمهرة الأمثال - ط .
- ٢- كتاب الصناعتين : الكتابة والشعر ، أو المختصر فى صناعتي النظم والنشر - ط .
- ٣- ديوان المعانى فى الثى عشر بابا - ط . جزان .
- ٤- كتاب المصنون (وليس له بل لخاله أبي على) .
- ٥- كتاب المعجم فى بقية الأشياء - ط .
- ٦- كتاب الزواجر والمواعظ (عزى إلى خاله) .
- ٧- شرح ديوان أبي محجن الثقفى - ط . أصدرته مكتبة القرآن .
- ٨- كتاب الأوائل - ط .
- ٩- معرفة الفروق فى اللغة ، أو الفروق اللغوية ، وهو ما نحن بصدده .
- ١٠- رسالة فى ضبط وتحرير مواضع من ديوان الحماسة لأبي تمام .
وهذه النسخة هي : «الرسالة الماسة فيما لم يضبط من الحماسة» .
- ١١- النوادر فى العربية (وهي جوابات على مسائل كثيرة فى اللغة والأدب) .
- ١٢- كتاب الكرماء ، ونشر فى القاهرة ١٢٥٣ هـ بعنوان : فضل العطاء على العسر .
- ١٣- التلخيص فى معرفة أسماء الأشياء .
- ١٤- الحث على طلب العلم .
- ١٥- ما احتمكم فيه الخلفاء إلى القضاة .
- ١٦، ١٧- المغرب عن المغرب ومنه رسالة فيما يشق على الإنسان ثم إذا اعتاده سهل .
- ١٨- تفسير القرآن - خمس مجلدات .
- ١٩- أشعاره .

- ٢٠- محسن النثر والنظم من الكتابة والشعر .
- ٢١- مجموعة رسائل العسكري .
- و مما ذكره هو من مصنفاته :
- ١- كتاب الدينار والدرهم . (ذكره في كتاب الكرماء) .
- ٢- صنعة الكلام . (ذكره في كتاب الأمثال) .
- ٣- شرح الفصيح . (ذكره في كتاب الأمثال) .

رابعا - مخطوطات الكتاب و مختصراته

لهذا الكتاب أكثر من مخطوطة ، عزيت كلها لأبي هلال ، وبيانها كالتالي:

- ١- الإسكندرية ١٦ لفة .
- ٢- آصفية ٢ : ١٤٤٠ رقم ١٧٢ .
- ٣- راغب ١٤٢٩ - ١٤٣٠ .
- ٤- القاهرة ثان ٢ : ٢٢ .
- ٥- مكتبة أحمد تيمور (انظر مجلة المجمع العلمي العربي (٣ : ٣٤٠) .
- ٦- ذكر الأب أنستاس الكرملي وجود نسخة ببغداد .
وذكر بروكلمان أنه نشر بالقاهرة ١٩٣٥ م .

المختصرات :

ذكر بروكلمان أن له مختصرين :

أحدهما : في أمبروزيانا : ٥ : ٧٥ .

والثاني : اختصره أحد تلامذة العسكري بعنوان : *اللمع من الفروق* نشر في بولاق ١٢٢٢ هـ ، ونشر بمصر أيضا ١٣٤٥ هـ .

خامسا - عملى في هذا الكتاب

- ١- كان بين يدي الطبعة التي ظهرت سنة ١٣٥٢ هـ وهي غير محققة ،
والي جانبها «المخطوطة التيمورية» ، فراجعت الأبواب فقرة ، وأثبتت
أصحهما ، وأدّقهما عبارة مستعينا بسان العرب ، ومفردات الراغب ،
ومعجم الفاظ القرآن الكريم إصدار مجمع اللغة ، وإصلاح المنطق لابن

السكيت ، وغيرها من المراجع .

٢- كما عزوت الآيات إلى سورها مصحوبة بأرقامها ، وخرجت
الأحاديث المستشهد بها .

٣- عزوت معظم الشواهد الشعرية إلى قائلها .

٤- علقت على بعض الفقرات بما يلقى الضوء عليها .

٥- قدمت للكتاب بما يخدم موضوعه ، ويلقى الضوء على ما سمي
بظاهرة الترافق ، ومصادرها ، وآراء العلماء والباحثين فيها .

٦- ترجمت لأبى هلال العسكرى ، وألقيت الضوء على مؤلفاته . ولعل
الكتاب يحدثك عن نفسه ، وما بذل فيه من جهد .

ظاهرة الترافق
في عصرنا الحديث

* مصادرها .

* رأى العلم فيها .

المترادفات

■ تمهيد :

ما امتازت به لغتنا العربية من الخصائص : «المترادفات» ، وهي بحرٌ زاخرٌ لا يُسبر غوره ، ولا تحصى درره .

ومن مزايا المترادفات أنها تعين على إفراغ المعنى في قوالب متعددة ، ونظمها في سلك من البلاغة ، ولا تنكر مزاياها في النظم والنشر ، فبتعددتها يسهل تخيير ما طابق المعنى ؟ فيأتي الكلام جَزْلًا بليغاً .

ويعد الترادف مظهر ثراء في اللغة ، فهو حشد لغوي تترادف فيه الألفاظ ، وتتوالى على المعنى الواحد .

وشواهد الترادف في اللغة كثيرة ، ومتعددة تشمل الأسماء ، والأفعال ، والصفات ، والحروف .

وهذه الكثرة ، وذلك التموج في المترادفات العربية أمر استرعى انتباه اللغوين على مر العصور ، وأثار دهشة المستشرقين ، فللماء مئة وسبعون اسمًا ، وللسيف ألف اسم ، وللداهية مالا يحصى من الأسماء حتى قالوا : «أسماء الدواهي من الدواهي» والكلام عن المترادفات يستدعي البحث عن مصادرها ، ورأي العلم فيها ..

مصادر ظاهرة الترادف في لغتنا العربية الفصحى

من المفيد ، وقد دار الخلاف حول «ظاهرة الترادف» ، أن تتناول مصادرها في لغتنا الفصحى ، وقد ذكر الدكتور «تمام حسان» في كتابه : «الأصول» مصادر تلك الظاهرة فقال : من القضايا المتصلة بالمعنى المعجم قضية «الترادف» وهي حقيقة بأن تشير عدداً من الملاحظات المتصلة ببعض المسلمات ، أو المصادرات كالاقتصاد اللغوى ، والفرق بين الاسمية والوصفية ، والعلاقات بين الاستعمالات القبلية المختلفة ، وحدود الحقيقة والمجاز إلخ .

* ويتمثل المصدر الأول لظاهرة الترادف في التساهل في العزو ، فقد يختلف اللفظ من حَيٌّ إلى حَيٌّ ، ويتحدد المدلول عند الحيين جمِيعاً ، حتى إذا ما ظفر الرواة بالفظين في الحَيَيْن من أحياء القبيلة الواحدة ،

سجلوهما للمعنى الواحد، دون أن يعنوا في الكثير من الحالات إلى الاختلاف في الاستعمال بين الحيين ، على نحو ما أشار السيوطي في معتبرك الأقران^(١) .

فحين رأى المؤخرون الكلمات المتعددة ترد على المعنى الواحد ، دون إشارة إلى مصادرها ، جعلوها متراوفة ، كما لو كانت قد وردت على لسان المتكلم الواحد .

* أما المصدر الثاني لظاهرة «الترادف» فيتمثل في أن الرواية لم «يهرروا» المهجور ، وربما أهملوا الإشارة إلى بعض المهجور بأنه من المهجور، فكانوا إذا ورد المهجور في شعر جاهلي أو نحوه احتفظوا به ، وقيدوه ، ووضعوه موضع المستعمل ، فبقى في المعاجم مرادفاً للمستعمل ، ولو من الناحية النظرية فقط .

وهكذا شغل الدارسون به أنفسهم ، وجعلوه مظهراً من مظاهر الترادف .

* والمصدر الثالث أن اللفظ قد ترد عليه الحقيقة والمجاز ، لأن المعروف أن ألفاظ اللغة متاتحية ، وأن المعانى غير متاتحية ، ومن المحال أن تستطيع لغة مّا أن تقدم لفظاً منفصلاً لكل معنى يرد على الخاطر ، لما ذكرنا ، ولأن الذاكرة الإنسانية ذات طاقة اختزانية معينة لا تمكنها من استيعاب مالا يقع تحت الحصر من الألفاظ .

فإذا كان ذلك كذلك فلابد من التوسيع في استعمال اللفظ بأن نجوز به معناه الحقيقى الذى كان له بأصل الوضع ، ونستعمله بواسطة هذا «الجواز» أو «المجاز» (مصدر ميمى من جاز يجوز» في معنى آخر تطبيقاً لفكرة الاقتصاد في الاستعمال اللغوى ، وأى اقتصاد أفضل من أن تعبر بالقليل من الألفاظ عن الكثير من المعانى^٦) .

كل ما هنالك أن هذا المجاز مشروط دائماً بوجود العلاقة والقرينة .

وهكذا يمكن للفظين أن يستعملان معنى واحد يكون أحدهما مستعملاً على سبيل الحقيقة ، والآخر على سبيل المجاز .

كما يمكن أن يكون كلامهما على سبيل المجاز ، فإذا اشتهر هذا المجاز على الألسنة لصق المجاز باللفظ حتى صار كالحقيقة فيه ، فإذا دل لفظ

^(١) من ٢٠١ وما بعدها .

آخر بالحقيقة على هذا المعنى عدد اللفظان متراودين .

ومن هذا القبيل أيضاً أن يشتهر الوصف في الدلالة على الموصوف ، حتى يصبح دالاً عليه دون ذكر الموصوف كالبازل ، واللبون ، والهندواني ، واليماني ، والضرّاع ، والجواح إلخ .

* والمصدر الرابع التوليد والتعریب الذي يحمل اللفظ القديم ولكنه لا يميته ، فيظل المولد ، أو المعرف ، يستعمل على لسان طبقة من طبقات المجتمع ، ويظل اللفظ القديم يستعمل على ألسنة الطبقات الأخرى ، فلا يجد اللغوي مفرراً من اعتبار اللفظين : القديم والمولد متراودين ، دون أن يعني بذلك الفروق الاجتماعية في استعمالهما ، وهذا شبيه بإهمال الفروق الجغرافية بين اللهجتين .

* والمصدر الخامس يعود إلى تاريخ الكتابة العربية التي كانت في فترة من هذا التاريخ تسمع بالكثير من التصحيف الذي يؤدي بدوره إلى إيجاد الألفاظ الجديدة التي تؤخذ بنفس معانى الكلمات القديمة ، فتصبح مرادفة لها ، ويتبين هذا في المترادفات التي يتحدد رسماً بها ويختلف نقطتها كما في «ناض» ، و«ناص» وكلاهما بمعنى «تحرك» .

ويقول الدكتور تمام حسان : هذه - فيما أرى - أشهر روافد ما اصطلاح اللغويون على تسميته بالترادف .

أما رأى علماء اللغة قدّيما فيما اصطلاح اللغويون على تسميته بالترادف :

فقد أنكره بعضهم كأحمد بن فارس^(١) ، وشيخه ثعلب^(٢) ، وأبي على الفارسي^(٣) .

ولكن إنكارهم لهذه الظاهرة يحمل في طيه قدرة من التحكم ، والتسريع ، فهذه الظاهرة قائمة في اللغة العربية ، ولكنها لا تقوم على نحو ما رأها المدافعون عنها ، والجاعلون إياها مظهراً من مظاهر الغنى في اللغة الفصحى .

* فلو صبح أن هذه الظاهرة قائمة على نحو ما ادعوا لاتجه إلى اللغة

. (٢) المزهر : ٤٠٣ : ١ .

. (٣) المزهر : ٤٠٥ : ١ .

(١) الصاحبي : ٦٥ ، ٦٦ .

العربية اتهام بالإسراف ، ومجافاة الاقتصاد .

ولو صع من جهة أخرى أنها لا توجد في اللغة العربية مطلقاً لاتجه إلينا نحن الاتهام بجهل لفتنا ، وعدم التفريق بين معانٍ مفردات نزعمها مرادفة . وكل الاتهامين غير قائم وغير صحيح ، وليس الأمر إلا تراكباً للمعاني ، والتقاء جزئياً لمعنى الكلمتين ، ثم افتراقاً بين الكلمتين فيما عدا هذا الجزء من المعنى .

والدليل على ذلك ماثل فيما ألفه السلف أنفسهم من كتب «الفرق» ككتاب أبي هلال العسكري الذي يشير في صدره إلى رأي المبرد في قوله تعالى : «لكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً» [المائدة: ٤٨] أن الله تعالى عطف المنهاج على الشريعة ، لأن الشريعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتسعه .

ولأن الناظر في فهرس هذا الكتاب ، وفي صلب نصه ، ليبرى من المفردات ما يبدو للوهلة الأولى أن المتعدد منه يدل على مدلول واحد ، ولكن العسكري ما يزال يبدى له الفروق في الدلالة ، حتى يتضح لك تراكب المعاني ، وعدم تطابقها تطابقاً تاماً ، فلا تقع في فهم الترادف كما لو كان «مطلق التساوى» .

وبعد : فقد آن لك بعد هذا العرض ، وتلك الدراسة أن تعايش أبا هلال في فروق اللغة .

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

الحمد لله القائم بالقسط ، المالك للقبض والبسط ، الذي لا رادّ لِمَا يَقْضِيهِ وَلَا دَافِعٌ لِمَا يَمْضِيهِ . أَحْمَدَهُ عَلَى نَعْمَهُ الَّتِي لَا يُحْصَى عَدُدُهَا وَلَا يَنْقُطُعُ مَدُّهَا ، وَأَشْهَدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةٌ تُزَلِّفُ إِلَيْهِ وَتُكْسِبُ الْحُظْوَةَ لِدِيهِ ، وَأَشْهَدَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، الْمَبْعُوثُ بِالرَّحْمَةِ الْمُخْتَارُ لِهُدَىِ الْأُمَّةِ ، أَرْسَلَهُ رَافِعًا لِأَعْلَامِ الْحَقِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مَصَابِيحِ الْخَلْقِ .

ثُمَّ إِنِّي مَا رأَيْتُ نَوْعًا مِنَ الْعِلُومِ ، وَفَنَّا مِنَ الْأَدَابِ إِلَّا وَقَدْ صَنَفْتُ فِيهِ كَتَبًا تَجْمَعُ أَطْرَافَهُ ، وَتَتَطَلَّبُ أَصْنَافَهُ إِلَّا الْكَلَامُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ مَعَانِي تَقَارِيبٍ حَتَّى أَهْكَلَ الْفَرْقَ بَيْنَهَا نَحْوَ : الْعِلْمُ وَالْمَعْرِفَةُ ، وَالْفَطْنَةُ وَالذِكَاءُ ، وَالْإِرَادَةُ وَالْمُشَيْئَةُ ، وَالْفَضْبُ وَالسُّخْطُ ، وَالْخُطْبُ وَالْفَلْطُ ، وَالْكَمَالُ وَالْتَّكَامُ ، وَالْحَسْنُ وَالْجَمَالُ ، وَالْفِصْلُ وَالْفِرْقُ ، وَالسُّبْبُ وَالْأَلَّةُ ، وَالْعَامُ وَالسَّنَةُ ، وَالْزَّمَانُ وَالْمَدَةُ ، وَمَا شَاكِلَ ذَلِكَ ؛ فَإِنِّي مَا رأَيْتُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي وَأَشْبَاهِهَا كَتَابًا يَكْفِي الطَّالِبُ ، وَيُقْنَعُ الرَّاغِبُ مَعَ كَثْرَةِ مَنَافِعِهِ فِيمَا يَؤْدِي إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِوْجُوهِ الْكَلَامِ ، وَالْوُقُوفُ عَلَى حَقَائِقِ مَعَانِيهِ وَالْوُصُولُ إِلَى الْفَرْضِ فِيهِ ؛ فَعَمِلْتُ كَتَابِي هَذَا مُشْتَمِلًا عَلَى مَاتَقْعُدُ الْكَفَايَةُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِطَالَةٍ وَلَا تَقْصِيرٍ ، وَجَعَلْتُ كَلَامِي فِيهِ عَلَى : مَا يُعْرَضُ مِنْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَمَا يَجْرِي فِي الْفَاظِ الْفَقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ ، وَسَائِرِ مَحَاوِرَاتِ النَّاسِ . وَتَرَكْتُ الْفَرِيبَ الَّذِي يَقْلِدُ تَدَالِيَّهُ لِيَكُونَ الْكِتَابُ قَصْدًا بَيْنَ الْعَالَىِ وَالْمُنْخَطَّ ، وَخَيْرُ الْأَمْوَالِ أَوْسَطَهَا . وَفَرَقْتُ مَا أَرِدْتُ تَضْمِينَهُ إِيَّاهُ مِنْ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَيْنِ بَابًا .

❖ الباب الأول ❖

في الإبارة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعانى في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق بينها .

قال الشيخ أبو هلال الحسن عبد الله بن سهل . رحمه الله تعالى : الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى : أن الاسم كلمة تدل على معنى الإشارة ، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف ، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة . وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد ، فإن أشير منه في الثاني ، والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول ، كان ذلك صواباً ؛ فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعانى ، وعین من الأعیان في لغة واحدة ، فإن كل واحد منها يقتضى خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا كان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه . وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء ، وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى **﴿لِكُلِّ جَعْلَنَا مِنْكُمْ شِرْعَةٌ وَمِنْهَاجٌ﴾** قال فعطف منهاجاً على شرعة لأن الشرعة لأول الشيء ، والمنهاج لمعظمه ومتسعه . واستشهد على ذلك بقولهم : شرع فلان في كذا ؛ إذا ابتدأه ، وأنهج البلى في التوب إذا اتسع فيه . قال : ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف لآخر ، فاما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ ؛ لاتقول : جاءنى زيد ، وأبو عبد الله ، إذا كان زيد هو أبو عبد الله ولكن مثل قوله :

أمرتُكَ الْخَيْرَ فَافْعُلْ مَا أَمْرَتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَأْمَالَ، وَذَنَبَ^(١)
وَذَلِكَ أَنَّ الْمَالَ إِذَا لَمْ يَقِيدْ فَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ الصَّامِتُ^(٢) ، كذا قال : والنَّشَبُ

(١) هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معد يكرب الريدي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ من ١٧) ومن شواهد معنى الليب رقم ٥٣١ ، ومن شواهد المبرد في الكامل (٢١/١) ، ونسبة إلى أعشى طرود ، واسمها لياس بن عامر .

والنَّشَبُ : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وكأنه أراد بالمال الذي ذكر قبل ذلك : الإبل خاصة ، لأنها غالباً أموال العرب .

(٢) جاء في المعجم الوسيط : الصامت من المال : الذهب والنفحة ، ويقولون : ماله صامت ، ولا ناطق : لا يملك شيئاً . والنَّشَبُ : المال والمقار .

ما ينشب ويثبت من العقارات .

وكذلك قول الحُطَيْة :

اَلَا حِبْدَا هَنْدُ، وَارْضُ بَهَا هَنْدُ وهند أتى من دونها النَّائِيُّ وَالْبَعْدُ

وذلك أن النَّائِي يكون لما ذهب عنك إلى حيث بلغ ، وأدنى ذلك يقال له : النَّائِي . والبَعْدُ تحقيق التَّرْوِح ، والذهاب إلى الموضع السُّعْدِيْق . والتقدير : أتى من دونها النَّائِي الذي يكون أول الْبَعْد ، والبعد الذي يكاد يبلغ الغاية . قال أبو هلال - رحمه الله - ؛ والذِّي قَالَهَا فِي الْعَطْفِ يَدْلُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ ، وَعَنِ الْعَرَبِ مِنْ لَفْظَيْنِ جَارِيْنِ مَجْرِيَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْعُقْلِ وَاللَّبِ ، وَالْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ ، وَالْكَسْبِ وَالْجَرْحِ ، وَالْعَمَلِ ، وَالْفَعْلِ ، مَعْطُوفَاً أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، فَإِنَّمَا جَازَ هَذَا فِيهِمَا ؛ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ فِي الْمَعْنَى ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ عَطْفَ زِيدٍ عَلَى أَبْنَى عَبْدِ اللَّهِ إِذْ كَانَ هُوَ هُوَ .

قال : أبو هلال - رحمه الله - : ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصح عطف ما عطف به عليه إلا إذا علم أن الثاني ذكر تفخيمًا ، وأفرد بما قبله تعظيمًا نحو عطف جَبَرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرَسُلِهِ جَبَرِيلَ وَمِيكَالَ »

[القرة : ٩٨]

وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللُّفْظُ الْوَاحِدُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ حتَّى تضاف علامة لكل واحد منها ، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشْكَلْ وأَلْبَسْ عَلَى الْمَخَاطِبِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْحَكْمَةِ وَضَعَ الْأَدَلَّةَ الْمَشْكُلَةَ إِلَّا أَنْ يَدْفُعَ إِلَى ذَلِكَ ضَرْرَةً أَوْ عَلَةً وَلَا يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا مَا شَدَّ وَقَلَّ .

وكما لا يجوز أن يدل اللُّفْظُ الْوَاحِدُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْلُّفْظَانِ يَدْلَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ لَأَنَّ فِي ذَلِكَ تَكْثِيرًا لِلْغَةِ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

قال : ولا يجوز أن يكون فَعَلَ ، وَأَفْعَلَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٣) ، كَمَا لَا يَكُونُانِ عَلَى

(٣) فقد قالوا : إن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى .

بناء واحد إلا أن يجئ ذلك في لفتين؛ فاما في لغة واحدة؛ فمحال أن يختلف اللفظان، والمعنى واحد؛ كما ظن كثير من النحويين واللغويين. وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق، فظنوه من ذلك، وتأولوا على العرب مالا يجوز في الحكم. وقال المحققون من أهل العربية: أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد قالوا: فإذا كان الرجل عَدَّاً للشِّيءِ قيل فيه: مِفْعَلٌ مثل: مِرْحَمٌ ومِحْرَبٌ^(٤)، وإذا كان قوياً على الفعل قيل: فَعُولٌ مثل صَبُورٍ وشَكُورٍ، وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل: فَعَالٌ مثل عَلَامٍ وصَبَارٍ. وإذا كان ذلك عادة له قيل: مِفْعَلٌ: مثل: مِعْوَانٌ وَمِعْطَاءٌ وَمِهَادٌ.

ومن لا يتحقق المعنى يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعنى التي ذكرناها.

وكذلك قولنا: فعلت يفيد خلاف ما يفيد أ فعلت في جميع الكلام إلا ما كان من ذلك لفتين فقولك: سقيت الرجل يفيد أنك أعطيته ما يشربه، أو صببته ذلك في حلقه. وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقياً أو حظاً من الماء. وقولك: شرقت الشمس يُفيد خلاف غَرَبَتْ وأشَرَقَتْ يُفيد أنها صارت ذات إشراق. ورَعَدَتْ السَّمَاءُ أَتَتْ بِرَعْدٍ، وَأَرَعَدَتْ صارت ذات رعد فاما قول بعض أهل اللغة إن الشَّعْرُ وَالشَّعْرُ، والنَّهَرُ وَالنَّهَرُ بمعنى واحد فإن ذلك لفتان، وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعنى فاختلاف المعنى أنفسها أولى أن يكون كذلك؛ ولهذا المعنى. أيضاً قال المحققون من أهل العربية: إن حروف الجر لا تتعاقب^(٥)؛ حتى قال ابن درستويه في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس.

قال: أبو هلال^(٦) - رحمه الله - وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن

(٤) قال في الوسيط: المُحِرِّبُ من الرجال: الخير بالحرب الشجاع.

(٥) تعاقب الشياع: خَلَفَ أحدهما الآخر.

(٦) يعني نفسه، على طريقة المؤلفين القدامى.

حقائقها ، ووقع كل واحد منها بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد فأبى المحققون أن يقولوا بذلك ، وقال به من لا يتحقق المعنى .

ولعل قائلًا يقول : إن استناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد رد على جميع أهل اللغة ، لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا : هو العقل . أو الجرح قالوا : هو الكسب . أو السكب قالوا : هو الصبّ ، وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء ، وكذلك الجرح والكسب ، والسبب والصبّ وما أشبه ذلك ، قلنا : ونحن أيضًا كذلك نقول ، إلا أنا نذهب إلى قولنا : اللب وإن كان هو العقل فإنه يُفيد خلاف ما يُفيد قولنا العقل ، ومثل ذلك القول وإن كان هو الكلام ، والكلام هو القول فإن كل واحد منها يُفيد بخلاف ما يُفيده الآخر ، وكذلك المؤمن وإن كان هو المستحق للثواب فإن قولنا : مستحق للثواب يُفيد خلاف ما يُفيده قولنا : مؤمن ، وكذلك جميع ما في هذا الباب : ولهذا المعنى قال البرد : الفرق بين أبصريه وبصريه به على اجتماعهما في الفائدة أن بصريه به معناه أنك صرت بصيرًا بموضعه وفعلت أي انتقلت إلى هذا الحال ، وأما أبصريه فقد يجوز أن يكون مرة ، ويكون لأكثر من ذلك . وكذلك أدخلته ، ودخلت به ، فإذا قلت أدخلته جاز أن تُدخله وأنت معه ، وجاز ألا تكون معه . ودخلت به إخبار بأن الدخول لك وهو معك بسببك . وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاختصار في تأييد هذا المذهب على ماذكرناه وفيه كفاية .

فاما ما يُعرف به الفرق بين هذه المعانى وأشباهها فأشياء كثيرة :

(١) منها اختلاف ما يستعمل عليه لفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما .

(٢) ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما .

(٣) ومنها اعتبار ما يُؤول إليه المعنيان .

(٤) ومنها اعتبار الحروف التي تعدد بها الأفعال .

(٥) ومنها اعتبار النقيض .

(٦) ومنها اعتبار الاشتقاء .

(٧) ومنها ما يوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه .

(٨) ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة .

(١) فاما الفرق الذي يعرف من جهة ماتستعمل عليه الكلمتان فكالفرق بين العلم والمعرفة ، وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين ، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد فتصرفا على هذا الوجه ، واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى : وهو: أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم . وسنتكلم في ذلك بما فيه كفاية إذا انتهينا إلى موضعه .

(٢) وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين : فكالفرق بين الحلم والإمهال ، وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسناً ، والإمهال يكون حسناً وقبضاً . وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله .

(٣) وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار ما ينول إليه المعنيان فكالفرق بين المزاح والاستهزاء ، وذلك أن المزاح لا يقتضى تحمير المازح ، ولا اعتقاد ذلك فيه إلا ترى أن التابع يمازح المتبع من الرؤساء والملوك ، فلا يدل ذلك منه على تحميرهم ، ولا اعتقاد تحميرهم ، ولكن يدل على استثنائه بهم ، والاستهزاء يقتضى تحمير المستهزأ به فظاهر الفرق بين المعنيين بتباين مادلا عليه وأوجهه .

(٤) وأما الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تعدد بها الأفعال فكالفرق بين : العفو والغفران ، وذلك أنك تقول : عفوت عنه ، فيقتضى ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه، وتقول : غفرت له ، فيقتضى ذلك أنك سرت له ذنبه ولم تفضحه به . وبيان هذا يجيء في بابه إن شاء الله .

(٥) وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض : فكالفرق بين الحفظ والرعاية ، وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ، ونقيض الرعاية

الإهمال ، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راعٌ همَّل . والإهمال ما يؤدي إلى الإضاعة ، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء ، لشل يهلك ، والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه . وسنشرح هذا في موضعه إن شاء الله .

ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين وما يحيط بهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك .

(٦) وأما الفرق الذي يعرف من جهة الاشتراق : فكالفرق بين السياسة والتدبير . وذلك أن السياسة هي : النظر في الدقيق من أمور الموس مشتقة من الموس هذا الحيوان المعروف ؛ ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة ؛ لأن الأمور لا تدق عنده . والتدبير مشتق من الدبر ، ودبر كل شيء آخره . وأدبار الأمور عوقيبها فالتدبير آخر الأمور ، وسوقها إلى ما يصلاح به أدبارها أي عوقيبها ؛ ولهذا قيل للتدبير المستمر : سياسة ؛ وذلك أن التدبير إذا كثُر ، واستمر عرض فيه ما يحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول . وكالفرق بين التلاوة والقراءة ، وذلك أن التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها ؛ تقول : قرأ فلان اسمه ، ولا تقول : تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك : تلا الشيء الشيء يتلوه ؛ إذا تبعه ، فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة ، وتستعمل فيها القراءة ؛ لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .

(٧) وأما الفرق الذي توجيهه صيغة اللفظ فكالفرق بين : الاستفهام والسؤال؛ وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم ، أو يشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم ، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم ، فصيغة الاستفهام وهو استفعال ، والاستفعال للطلب ينبع عن الفرق بينه وبين السؤال ؛ وكذلك كل ما اختلف صيغته من الأسماء والأفعال، فمعنى مختلف مثل الضعف والضعف ، والجهد والجهد وغير ذلك مما يجري مجرى .

(٨) وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة

وحقيقته فيها ، فكالفرق بين الحنين والاشتياق ، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو : صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ، ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منها على الآخر ، كما يجرى على السبب وعلى المسبب اسم السبب ، فإذا اعتبرت هذه المعانى وماشاكلها في الكلمتين ولم يتبيّن لك الفرق بين معنويّيهما فاعلم أنّهما من لفتيّن مثل : القدر بالبصرية ، والبُرْزَة بالمكية ومثل قولنا : الله بالعربية ، وأزر بالفارسية . وهذه جملة إذا اعتمدتها أوصلتك إلى بُعيتك من هذا الباب إن شاء الله .

الباب الثاني

في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاماً

فمن الكلام : الاسم ، والتسمية ، واللقب ، والصفة .

فالفرق بين الاسم والتسمية ، والاسم واللقب : أن الاسم - فيما قال ابن السراج - : مادل على معنى مفرد شخصاً كان ، أو غير شخص .
وفيما قال أبو الحسن على بن عيسى - رحمه الله - : كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة ، واشتقاقه من السمو ، وذلك أنه كالعلم ينصب ليدل على صاحبه .

وقال أبو العلاء المازني - رحمه الله - : الاسم قول دال على المسمى غير مقتض لزمان من حيث هو اسم . والفعل ما يقتضي زماناً أو تقديره من حيث هو فعل .

قال : والاسم أسمان : اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة ، وأسم صفة ، وهو قول دال دلالة الإفادة . وقال على بن عيسى : التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء . وقال أبو العلاء : اللقب ماغلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الأول : فقولنا : زيد ليس بلقب ، لأنه أصل ، فلا لقب إلا علم ، وقد يكون علم ليس بلقب . وقال النحويون : الاسم الأول هو الاسم المستحق بالصورة مثل : رجل وظبي وحائط وحمار . وزيد هو اسم ثان . واللقب ماغلب على المسمى من اسم ثالث . وأما النبي فإن المبرد قال : هو اللقب الثابت ، قال : والمنابذة الإشاعة باللقب يقال : لبني هلان نبز يعرفون به ؛ إذا كان لهم لقب ذات شائع ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْبِرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات : ١١] وكان هذا من أمر الجاهلية فنهى الله تعالى عنه . وقيل : النبي ذكر اللقب ؛ يقال : نبز ونرب كما يقال جذب وجبذ ، وقالوا في تفسير الآية : هو أن يقول للمسلم : يا يهودي ، أو يانصري فينسبه إلى ماتاب منه .

الفرق بين الاسم والصفة : أن الصفة ما كان من الأسماء مخصوصاً

مفيدة مثل زيد الظريف ، وعَمَرُ والعاقِلُ ، وليس الاسم كذلك فكل صفة اسم ، وليس كل اسم صفة ، والصفة تابعة للاسم في إعرابه وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ، ويقع الكذب والصدق في الصفة لاقتضائها الفوائد ، ولا يقع ذلك في الاسم واللقب ؛ فالسائل للأسود : أبيض على الصفة كاذب ، وعلى اللقب غير كاذب ، والصحيح من الكلام ضربان : أحدهما يفيد فائدة الإشارة فقط ، وهو الاسم العلم واللقب ، وهو ماصح تديله ، واللغة مجالها كزيد وعمر لأنك لو سميت زيداً عَمِراً لم تتغير اللغة .

والثاني ينقسم أقساماً : فمنها ما يفيد إبارة موصوف من موصوف كعالم وحى . ومنها ما يبين نوعاً من نوع كقولنا : جوهر وسوداد ، وقولنا : شيء ، يقع على ما يعلم ، وإن لم يفده أنه يعلم .

الفرق بين الصفة والنعت : أن النعت فيما حكى أبو العلاء - رحمة الله - لما يتغير من الصفات . والصفة لما يتغير ، ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت . قال : فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل . ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشيء والذى عندي : أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ، ولهذا قالوا : هذا نعت الخليفة ؛ كمثل قولهم : الأمين ، والأمينون ، والرشيد . وقالوا : أول من ذكر نعته على المنبر الأمين ، ولم يقولوا : صفتة ، وإن كان قولهم : الأمين صفة له عندهم ، لأن النعت يفيد من المعانى التى ذكرناها مالا تفيده الصفة ، ثم قد تداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منها موضع الآخر لتقابض معناهما ، ويجوز أن يقال :

الصفة لغة ، والنعت لغة أخرى ، ولا فرق بينهما في المعنى .

والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون : الصفة ، وأهل الكوفة يقولون : النعت ولا يفرقون بينهما .

فاما قولهم نعت الخليفة فقد غالب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصوفين بغير معنى يخصه ، فيجري مجرى اللقب في الرفعة ثم كثرا حتى استعمل كل واحد منها في موضع الآخر .

الفرق بين الصفة والحال : أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ . والحال زيادة في الفائدة والخبر . قال المبرد : إذا قلت : جاءني عبد الله ، وقصدت إلى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة أو اثنين كل واحد عبد الله ، أو زيد قلت : الراكب ، أو الطويل ، أو العاقل ، وما أشبه ذلك من الصفات لتفصل بين من تعنى ، وبين من خفت أن يُلْبِسَ به ، كأنك قلت : جاءني زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، فإن لم ترد هذا ، ولكن أردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجئه ، قلت : جاءني زيد راكبا ، أو ماشيا ، فجئت بعده بذكر ما لا يكون نعتا له ، لأنه معرفة وإنما أردت أن مجئه وقع في هذه الحال ، ولم ترد جاءني زيد المعروف بالركوب ، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقها بينه وبينه .

الفرق بين الوصف والصفة : أن الوصف مصدر ، والصفة فعلة . وفعلة نقصت فقيل : صِفَة وأصلها وصِفَة ؛ فهي أخص من الوصف ، لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله . والصفة ضرب من الوصف مثل : الجلسة والمشية وهي هيئة الجالس والمashi . ولهذا أجريت الصفات على المعنى فقيل : العفاف ، والحياء من صفات المؤمن ، ولا يقال : أوصافه بهذا المعنى ، لأن الوصف لا يكون إلا قولا ، والصفة أجريت مجرى الهيئة ، وإن لم تكن بها ؛ فقيل للمعنى : نحو العلم والقدرة : صفات لأن الموصوف بها يُعقل عليها ، كما ترى صاحب الهيئة على هيئته ، وتقول : هو على صفة كذا ، وهذه صِفتُك كما تقول : هذه حِلْيَتُك ، ولا تقول : هذا وَصْفُك إلا أن يعني به وصفه للشيء .

الفرق بين التحلية والصفة : أن التحلية في الأصل فعل المُحَلّى ، وهو تركيب الحِلْيَة على الشيء ، مثل السيف وغيره . وليس هي من قبيل (١) القول . واستعمالها في غير القول . مجاز ، وهو أنه قد جعل ما يعبر عنه بالصفة صفة ، كما أن الحقيقة من قبيل القول . ثم جعل ما يعبر عنه بالحقيقة حقيقة وهو الذات ، إلا أنه كثُر به الاستعمال حتى صار كالحقيقة .

(١) جاء في المعجم الوسيط : حَلَى الجارية : اتَّخَذَتْ الْحَلَى لَهَا لِتَلْبِسَهُ ، وأَلْبَسَهَا الْحَلَى . والسيف : جعل له حلية ، وقللنا : وصفه ونعته بما يحللها .

الفرق بين الاسم والحد : أن الحد يوجب المعرفة بالمحدد من غير الوجه المذكور في المسألة عنه ؛ فيجمع للسائل المعرفة من وجهين . وفرق آخر، وهو أنه قد يكون في الأسماء مشترك ، وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين ، فإذا توافقا على الحد زال ذلك . وفرق آخر، وهو أنه قد يكون مما يقع عليه الاسم ما هو مشكل ، فإذا جاء الحد زال ذلك. مثاله قول النحويين : الاسم والفعل والحرف . وفي ذلك إشكال فإذا جاء الحد أبان . وفرق آخر وهو : أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فإذا جاء الحدبين ذلك وميذه .

الفرق بين الحد والحقيقة : أن الحد ما أبان الشيء وفضله من أقرب الأشياء ؛ بحيث من من مخالطة غيره له ، وأصله في العربية : المنع . والحقيقة ما وضع من القول موضعه في أصل اللغة . والشاهد أنها مقتضية المجاز ، وليس المجاز إلا قولا فلا يجوز أن يكون ما ينافقه إلا قولا .

ومثل ذلك الصدق لما كان قولا كان نقىضه وهو الكذب قولا ، ثم يسمى ما يعبر عنه بالحقيقة وهو الذات حقيقة مجازا ، فهى على الوجهين مفارقة للحد مفارقة بينة . والفرق بينهما أيضا : أن الحد لا يكون إلاما له غير يجمعه وإياه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه . والحقيقة تكون كذلك وما ليس له غير كقولنا : شيء ؛ والشيء لا حد له من حيث هو شيء ، وذلك أن الحد هو المانع للمحدود من الاختلاط بغيره، والشيء لا غير له ، ولو كان له غير لما كان شيئا ، كما أن غير اللون ليس بلون ، فتقول : ماحقيقة الشيء؟ ولا تقول : ماحد الشيء؟

وفرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميذه ، والعلم بالحقيقة علم بذاتها .^(٢)

الفرق بين الحد والرسم : أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود .

(٢) الحد في اصطلاح المناظنة : القول الدال على ماهية الشيء ، ومهنية الشيء : كتبه ، أخذت من النسبة إلى ما هو ؟ أو ما هي ؟ والرسم في علم المنطق : تعريف الشيء بخصائصه .

والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد . ولابد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه ، والرسم غير محتاج إلى ذلك . وأصل الرسم في اللغة : العلامة ومنه رسوم الديار . وفرق المنطقيون بين الرسم والحد ، فقالوا : الحد مأخذ من طبيعة الشيء ، والرسم من أعراضه .

الفرق بين قولنا ماحده و وبين قولنا ماهو ؟ : أن قولنا : ماهو ؟ يكون سؤالاً عن الحد كقولك : ما الجسم ؟ وسؤالاً عن الرسم كقولك ما الشيء ؟ وذلك أن الشيء لا يحد على ماذكرنا ، وإنما يرسم بقولنا : إنه الذي يصبح أن يعلم ويدرك ويخبر عنه ، وسؤالاً عن الجنس كقولك : ما الدنيا ، وسؤالاً عن التفسير اللغوي : كقولك : ما القطر ؟ فنقول : النحاس . وما القطر ؟ فنقول : العود^(٣) وليس كذلك قولنا ماحده ؟ لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

الفرق بين الحقيقة والذات : أنه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته . وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقته . والحقيقة أيضاً من قبيل القول على ماذكرنا ، وليست الذات كذلك ، والحقيقة عند العرب ما يجب على الإنسان حفظه يقولون: هو حامي الحقيقة ، وفلان لا يحمي حقيقته .

الفرق بين الحقيقة والحق : أن الحقيقة مأوضع من القول موضعه في أصل اللغة حسناً كان أو قبيحاً ، والحق مأوضع موضعه من الحكمـة ؛ فلا يكون إلا حسناً ، وإنما شملهما اسم التحقيق لا شتماكـهما في وضع الشيء منها موضعه من اللغة والحكمة .

الفرق بين الحقيقة والمعنى : أن المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه ، وقد يكون معنى الكلام في اللغة ماتعلق به القصد . والحقيقة : مأوضع من القول موضعه منها على ماذكرنا ، يقال : عنيته أعنيه معنى . وألمفعـل يكون مصدراً ، ومكاناً ، وهو هاهـنا مصدر ومثله قوله : دخلت مـدخلـاً حسـناً ؟ أي : دخـولاً حـسـناً . ولهـذا قال أبوـ علىـ .

(٣) القطر - بكسر القاف - النحـاس المـذـاب ، والجـديـد الـذـاب .
وقـال فـي الـلـسـان «قـطـر» وـالـقـطـر - بـضمـ القـافـ وـالـطـاءـ وـكـلـاـ سـكـونـ الـطـاءـ - مـثـلـ عـسـرـ وـعـسـرـ : العـودـ الـذـي يـتـبـخـرـ بـهـ .

رحمة الله عليه . إنَّ المعنى هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول ، فجعل المعنى القصد لأنَّه مصدر .

قال : ولا يوصف الله تعالى بأنه معنى ، لأنَّ المعنى هو قصد قلوبنا إلى ما نقصد إليه من القول ، والمقصود هو المعنى ، والله تعالى هو المعنى ، وليس بمعنى وحقيقة هذا الكلام : أن يكون ذكر الله هو المعنى ، والقصد إليه هو المعنى إذا كان المقصود في الحقيقة حادثاً . وقولهم : عنيت بكلامي زيداً ؛ كقولك : أردته بكلامي ، ولا يجوز أن يكون زيد في الحقيقة مراداً مع وجوده ؛ فدل ذلك على أنه عَنِ ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه .

والمعنى مقصور على القول دون ما يقصد . ألا ترى أنك تقول : معنى قولك كذا ، ولا تقول : معنى حركتك كذا ، ثم توسع فيه فقيل : ليس لدخولك إلى فلان معنى ؛ والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول .

وتتوسع في الحقيقة مالم يتتوسع في المعنى ؛ فقيل : لا شيء إلا وله حقيقة ولا يقال : لا شيء إلا وله معنى . ويقولون : حقيقة الحركة كذا ، ولا يقولون : معنى الحركة كذا هذا على أنهم سمو الأجسام والأعراض معانٍ إلا أن ذلك توسيع ، والتوسيع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه .

الفرق بين المعنى والموصوف : أن قولنا : موصوف يجيء مطلقاً ، وقولنا : معنى لا يجيء إلا مقيداً ؛ تقول : هذا الشيء موصوف ، ولا تقول : معنى ، حتى تقول : معنى بهذا القول ، وبهذا الكلام ؛ وذلك أنَّ «وَصَفْتُ» تتعدى إلى مفعول واحد بنفسه كضربيت ، تقول وصفت زيداً ، كما تقول ضربت زيداً ، فإن أردت زيادة فائدة عدّيته بحرف ، فقلت : وصفته بكذا ، كما تقول : ضربته بعصا أو بسيف . وعنىت يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بالحرف تقول : عنيت زيداً بكذا ، فالفائدة في قولك : بكذا ، فهو كالشيء الذي لا بد منه . فلهذا يقييد المعنى ، ويطلق الموصوف .

الفرق بين الغرض والمعنى : أن المعنى : القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه ، على ما ذكرنا . والكلام لا يترتب في الإخبار والاستخبار

وغير ذلك إلا بالقصد ؛ فلو قال قائل : محمد رسول الله ، ويريد محمد بن جعفر ، كان ذلك باطلًا ، ولو أراد محمد بن عبد الله . عليه السلام . كان حقًا ، أو قال : زيد في الدار ، يريد بزيد تمثيل النحوين^(٤) لم يكن مخبرا . والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل بإضمار مقدمة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى تقول : غرضي بهذا الكلام هذا ، أى هو مقصودي به . وسُمِّيَ غرضاً تشبيها بالغرض الذي يقصده الرامي بسمه . وهو الهدف . وتقول : معنى قول الله هذا : لأن الفرض هو المقصود ، وليس للقول مقصود .

فإن قلت : ليس للقول قصد أيضًا . قلنا : هو مجاز ، والمجاز يلزم موضعه ، ولا يجوز القياس عليه فتقول : غرض قول الله ، كما تقول معنى قول الله قياسا . والغرض أيضًا يقتضي أن يكون بإضمار مقدمة ، والصفة بالإضمار لا يجوز على الله تعالى ، ويجوز أن يقال : الفرض : المعتمد الذي يظهر وجه الحاجة إليه ، ولهذا لا يوصف الله تعالى به ؛ لأن الوصف بالحاجة لا يلحقه .

الفرق بين الكلام والتكليم : أن التكليم : تعليق الكلام بالمخاطب ؛ فهو أخص من الكلام ، وذلك أنه ليس كل كلام خطاباً للغير ، فإذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم ، وذلك أن قولك : كلامته كلاماً وكلمته تكليماً سواء .

وأما قولنا : فلان يخاطب نفسه ، ويكلّم نفسه فمجاز وتشبيه بمن يكلّم غيره ، ولهذا قلنا :

إن القديم لو كان متكلماً فيما لم ينزل ، لكن ذلك صفة نقص ، لأنه كان تكلّم ولا مكلّم ، وكان كلامه أيضًا يكون إخبارًا عما لم يوجد فيكون كذبًا .

الفرق بين المتكلم والكلاماني : أن المتكلم هو : فاعل الكلام ، ثم استعمل في القاصد ، ومن يجري مجرى من أهل الجدل على وجه الصناعة . والكلاماني^(٥) الحقّت به الزوائد للمبالغة ومثله الشعراوي . والصفة به تلعق

(٤) في قولهم : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد .

(٥) جاء في مختار الصحاح : الكلامي - بكسر الكاف وسكون اللام - المطبع - بكسر الياء .

الذَّرْبُ اللِّسَانُ الْمُقْتَدِرُ عَلَى الْكَلَامِ الْقَوِيِّ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ وَلَا يَوْصِفُ اللَّهَ تَعَالَى بِهِ لَأَنَّ الصَّفَةَ بِالذَّرْبَةِ لَا تَلْحُقُهُ .

الفرق بين الكلمة والعبارة : أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ، ثم سميت القصيدة كلمة لأنها واحدة من جملة القصائد . والعبارة عن الشيء هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان : ألا ترى أنه لو سُئل عن الجسم ، فقيل هو الطويل العريض العميق المايم ، لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المايم في صفتة ، ولو قيل : هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضاً ، لنقصان العمق من حَدَّه . ويقال فلان يُعبر عن فلان إذا كان يؤدى معانى كلامه على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها وإذا زاد فيها أو نقص منها لم يكن معبراً عنه . وقيل العبارة من قوله : عَبَرَتِ الدَّنَانِيرُ ، وإنما يعبرها ليعرف مقدار وزنها فيرتفع الإشكال في صفتتها بزيادة والنقصان . وسميت العبارة عبارة : لأنها تعبر المعنى إلى المخاطب ، والتعبير وزن الدنانير لأنها تعبّر به من حال جهل المقدار إلى ظهوره . والغيرة : الدمعة المتعددة في العين لعبورها من أحد الجانبين إلى الآخر ، والعبارة الآية التي يعبر بها من منزلة الجهل إلى العلم ، والتعبير تقسير الرؤيا لأنها يعبر بها من حال النوم إلى اليقظة ، والعبارة بمنزلة القول في أنها اسم لما يتكلم به المتكلم أجمع ، وأنها تقتضي معبراً عنه ، وتكون مفرداً وجملة ، فالفرد قوله : عبرت عن الرجل بزيد ، والجملة قوله : عبرت بما قلته بقام زيد ، وبزيد منطلق .

والفرق بينهما وبين القول : أن القول يقتضي المقول بعينه مفرداً كان أو جملة ، أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعدياً مطلقاً ، ولم يتعد إلى غير المقول ، والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل : عبرت عنه .

الفرق بين العبارة عن الشيء والإخبار عنه يكون بزيادة في صفتة والنقصان منها ، ويجوز أن يخبر عنه بخلاف ما هو عليه فيكون ذلك كذلك ، والعبارة عنه هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان فالفرق بينهما يَبَيَّنُ .

* ومن قبيل الكلام السؤال :

الفرق بين السؤال والاستخبار : أن الاستخبار طلب الخبر فقط ، والسؤال يكون طلب الخبر ، وطلب الأمر والنها ، وهو أن يسأل السائل غيره أن يأمره بالشيء أو ينهاه عنه ، والسؤال والأمر سواء في الصيغة ، وإنما يختلفان في الرتبة ، فالسؤال من الأدنى في الرتبة ، والأمر من الأرفع فيها .

الفرق بين السؤال والاستفهام : أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم ، أو يشك فيه ، وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم ، ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعما لا يعلم ؛ فالفرق بينهما ظاهر ، وأدوات السؤال : هل ، والألف^(١) وأم ، وما ، ومن ، وأى ، وكيف ، وكم ، وأين ، ومتى . والسؤال هو طلب الإخبار بآداته في الإفهام ، فإن قال : ما مذهبك في حدوث العالم ؟ فهو سؤال ، لأنه قد أتى بصيغة السؤال ، وأن قال : أخبرني عن مذهبك في حدوث العالم فمعنى السؤال ، لفظه لفظ الأمر .

الفرق بين الدعاء والمسألة : أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة ، ولهذا قالوا : المسألة ممن دونك ، والأمر ممن فوقك ، والطلب ممن يساويك ؛ فاما قوله تعالى : **﴿وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾** [محمد : ٢٦] . فهو يجري مجرى الرفق في الكلام ، واستعطاف السامع به ، ومثله قوله تعالى : **﴿إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قُرْضاً حَسَناً﴾** [التغابن : ١٧] . فاما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب .

أمرتُك أمراً جازماً فعصينتني وكان من التوفيق قتل ابن هاشم فهو على وجه الإزدراء بالمخاطب ، والخطئة له ليقبل لرأيه الإدلال عليه أو غير ذلك مما يجري مجرى ، والأمر في هذا الموضوع هو المشورة ، وسميت المشورة أمراً لأنها على صيغة الأمر ، ومعلوم أن التابع لا يأمر المتبع ، ثم يعنده على مخالفته أمره ، لا يجوز ذلك في باب الدين والدنيا ، الا ترى أنه لا يجوز أن يقال : إن المسكين أمر الأمير بإطعامه ، وإن كان

^(١) أي الهمزة .

المسكين أفضـل منـ الأمـير فـى الـديـن ، والـدـعـاء إـذـا كـان لـهـ تـعـالـى فـهـوـ مـثـلـ المسـأـلة ، مـعـهـ اـسـتـكـانـةـ وـخـضـوعـ ، وـإـذـا كـانـ لـغـيرـ الـلـهـ جـازـ أـنـ يـكـونـ مـعـهـ خـضـوعـ ، وـجـازـ أـنـ لـاـ يـكـونـ مـعـهـ ذـلـكـ كـدـعـاءـ النـبـيـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أـبـاـ جـهـلـ إـلـىـ إـلـسـلـامـ ، لـمـ يـكـنـ فـيـهـ اـسـتـكـانـةـ ، وـيـعـدـيـ هـذـاـ الضـرـبـ مـنـ الدـعـاءـ بـإـلـىـ فـيـقـالـ : دـعـاءـ إـلـيـهـ ، وـفـىـ الضـرـبـ الـأـوـلـ بـالـبـاءـ فـيـقـالـ : دـعـاءـ بـهـ ؛ تـقـولـ دـعـوتـ اللـهـ بـكـذـاـ ، وـلـاـ تـقـولـ دـعـوتـهـ إـلـيـهـ لـأـنـ فـيـهـ مـعـنـىـ مـطـالـبـتـهـ بـهـ ، وـقـوـدـهـ إـلـيـهـ .

الفرق بين الدـعـاءـ وـالـنـدـاءـ : أـنـ النـدـاءـ هـوـ رـفـعـ الصـوـتـ بـمـاـلـهـ مـعـنـىـ والـعـرـبـ يـقـولـ لـصـاحـبـهـ نـادـ مـعـنـىـ لـيـكـونـ ذـلـكـ أـنـدـىـ لـصـوـتـنـاـ ؛ أـيـ : أـبـدـ لـهـ ، وـالـدـعـاءـ يـكـونـ بـرـفـعـ الصـوـتـ وـخـفـضـهـ ؛ يـقـالـ : دـعـوتـهـ مـنـ بـعـيدـ ، وـدـعـوتـ اللـهـ فـىـ نـفـسـىـ ، وـلـاـ يـقـالـ : نـادـيـتـهـ فـىـ نـفـسـىـ ، وـأـصـلـ الدـعـاءـ طـلـبـ الـفـعـلـ دـعـاءـ يـدـعـوـ ، وـادـعـيـ اـدـعـاءـ لـأـنـ يـدـعـوـ إـلـىـ مـذـهـبـ مـنـ غـيرـ دـلـيلـ ، وـتـدـاعـيـ الـبـنـاءـ يـدـعـوـ بـعـضـهـ بـعـضـاـ إـلـىـ السـقـوـطـ ، وـالـدـعـوـيـ مـطـالـبـةـ الرـجـلـ بـمـاـلـ يـدـعـوـ إـلـىـ أـنـ يـعـطـاهـ ، وـفـىـ الـقـرـآنـ فَتَدْعُوْ مِنْ أَدْبَرْ وَتَرْلَىْ [الـمـارـجـ : ١٧] . أـيـ : تـأـخـذـهـ بـالـعـذـابـ كـأـنـهـ تـدـعـوـ إـلـيـهـ .

الفرق بين النـدـاءـ وـالـصـيـاحـ : أـنـ الصـيـاحـ رـفـعـ الصـوـتـ بـمـاـلـهـ مـعـنـىـ لـهـ ، وـرـبـيـماـ قـيـلـ لـلـنـدـاءـ : صـيـاحـ ؛ فـأـمـاـ الصـيـاحـ فـلـاـ يـقـالـ لـهـ نـدـاءـ ، إـلـاـ إـذـاـ كـانـ لـهـ مـعـنـىـ .

والـفـرقـ بين الصـوـتـ وـالـصـيـاحـ : أـنـ الصـوـتـ عـامـ فـىـ كـلـ شـىـءـ تـقـولـ : صـوـتـ الـحـجـرـ ، وـصـوـتـ الـبـابـ ، وـصـوـتـ إـلـنـسـانـ ، وـالـصـيـاحـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ لـحـيـوانـ فـأـمـاـ قـوـلـ الشـاعـرـ :

تصـيـحـ الرـدـيـنـيـاتـ فـيـنـاـ وـفـيـهـمـ صـيـاحـ بـنـاتـ إـلـمـاءـ أـصـبـحـنـ جـوـعـاـ^(٧)
فـهـوـ عـلـىـ التـشـبـيـهـ وـالـاسـتـعـارـةـ .

الـفـرقـ بين الصـوـتـ وـالـكـلـامـ : أـنـ منـ الصـوـتـ مـالـيـسـ بـكـلامـ ، مـثـلـ صـوـتـ

الـطـسـتـ ، وـأـصـوـاتـ الـبـهـائـمـ وـالـطـيـورـ . أـمـاـ مـاـ أـشـكـلـ مـعـنـاهـ فـهـوـ مـنـ الشـكـلـةـ

(٧) الرـدـيـنـيـاتـ : نـسـيـةـ إـلـىـ اـمـرـأـ السـمـهـرـيـ كـانـ اـسـمـهـ رـدـيـنـةـ ، وـيـقـالـ : إـلـمـاحـ الرـدـيـنـيـةـ ، وـالـقـنـاءـ الرـدـيـنـيـةـ .
وـقـالـ فـيـ الـلـسـانـ : الـرـاحـدـةـ جـوـعـيـ ، وـالـجـمـعـ جـوـعـيـ وـجـيـاعـ ، وـجـوـعـ وـجـيـعـ .

وهي حمرةٌ تغالط بياض العين وغيرها ، والمحتلط بغيره قد يظهر للتأمل ، فكذلك المعنى المشكّل قد يعرف بالتأمل والذى فيه ليس كالمستور ، والمستور خلاف الظاهر .

الفرق بين الاستعارة والتشبيه : أن التشبيه صيغة لم تغير ، واللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع فهو مُغَيَّرٌ عما كان عليه ، فالفرق بينهما بيّن .

الفرق بين الإعادة والتكرار : أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة ، وعلى إعادةه مرات ، والإعادة للمرة الواحدة . ألا ترى أن قول القائل : أعاد فلان كذا لا يفيد إلا إعادةه مرة واحدة ، وإذا قال : كرر كذا كان كلامه مُبَهِّمًا لم يُدْرِكْ أعاده مرتين أو مرات ، وايضاً فإنه يقال : أعاده مرات ، ولا يقال : كرر مرات إلا أن يقول ذلك عاميًّا لا يعرف الكلام ، ولهذا قالت الفقهاء : الأمر لا يقتضي التكرار ، والنهي يقتضي التكرار ، ولم يقولوا الإعادة ، واستدلوا على ذلك بأن النهي : الكف عن المنهي ولا ضيق في الكف عنه ولا حرج ؛ فاقتضي الدوام والتكرار ، ولو اقتضي الأمر التكرار للحق المأمور به الضيق والتشاغل به عن أمره ، فاقتضي فعله مرة ، ولو كان ظاهر الأمر يقتضي التكرار ، ما قال سراقة للنبي ﷺ : أعلمنا هذا أم للأبد ؟ فقال النبي ﷺ : «لأبد قال لو قلت نعم لوجبت»^(٨) ، فأخبر أن الظاهر لا يوجبه ، وأنه يصير واجباً بقوله . والنهي عن الشيء إذا عاد إلى فعله لم يُقل : إنه قد انتهى عنه ، وإذا أمر بالشيء ففعله مرة واحدة لم يُقل : إنه لم يفعله . فالفرق بين الأمر والنهي في ذلك ظاهر ، ومعلوم أن من يُوكِّلَ غيره بطلاق أمراته كان له أن يطلقمرة واحدة ، وما كان من أوامر القرآن مقتضياً للتكرار ، فإن ذلك قد عُرف من حاله بدليل لا بظاهره ، ولا يتكرر الأمر مع الشرط أيضاً : ألا ترى أن من قال لغلامه : أشتَرَ اللحم إذا دخلت السوق لم يقتضي ذلك التكرار .

(٨) ذكره ابن الأثير في النهاية «أبد» وقال : وفي حديث الحج ، قال له سراقة بن مالك : أرأيت متعينا هذه ، أعلمنا أم للأبد ؟ فقال : «بل هي للأبد» ، وفي رواية : أعلمنا هذا أم لأبد ؟ فقال : «بل لأبد الأبد» . والأبد : الدور ، أي هي لآخر الدور .

الفرق بين الاختصار والإيجاز : أن الاختصار هو القاؤك فضول^(٩) الألفاظ من الكلام المؤلف ، من غير إخلال بمعانيه ، ولهذا يقولون : قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم ، وأدى معانيهم في أقل مما أدوها فيه من الألفاظ . فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتاليه ، والإيجاز هو أن يبني الكلام على قلة اللفظ ، وكثرة المعانى . يقال : أوجَّرَ الرجل في كلامه ؛ إذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامه أو كلام غيره إذا قصته بعد إطالة ، فإن استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

الفرق بين الحذف والاقتصر : أن الحذف لابد فيه من خلف ليستغنى به عن المذوق ، والاقتصر تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه ، والحذف إسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصر .

الفرق بين الإسهاب والإطناب : أن الإطناب هو بسط الكلام لتكثير الفائدة ، والإسهاب : بسطه مع قلة الفائدة ؛ فالإطناب بلاغة ، والإسهاب عي ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوى على زيادة فائدة ، والإسهاب بمنزلة سلوك ما يبعد جهلا بما يقرب ، وقال الخليل : يختصر الكلام ليحفظ ، ويسقط ليفهم ، وقال أهل البلاغة : الإطناب إذا لم يكن منه بُدّ فهو إيجاز ، وفي هذا الباب كلام كثير استقصيناه في «كتاب صنعة الكلام» .

* ومن قبيل القول الخبر :

الفرق بين الخبر وبين الحديث : أن الخبر هو القول الذي يصح وصفه بالصدق والكذب ، ويكون الإخبار به عن نفسك وعن غيرك ، وأصله أن يكون الإخبار به عن غيرك^٩ وما به صار الخبر خبراً هو معنى غير صيغته ، لأنه يكون على صيغة ماليس بخبر ، كقولك : رحم الله زيداً ، والمعنى اللهم

(٩) الفضول : جمع فضل ، وهو الزيادة . وفضول الألفاظ مازاد منها على الوفاء بالمعنى . ويقول الفيومي : وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما لا خير فيه .

أرحم زيداً . والحديث في الأصل هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تُسنده إلى غيرك ، وسمى حديثاً لأنه لا تقدم له ، وإنما هو شيء حديث لك ، فحدثت به ، ثم كثر استعمال اللفظين حتى سمي كل واحد منهما باسم الآخر ؛ فقيل للحديث خبر ، وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا ، أنه يقال : فلان يحدث عن نفسه بكتاب ، وهو حديث النفس ، ولا يقال : مخبر عن نفسه ، ولا هو خبر النفس ، واختار مشايخنا قولهم : إن سألا سائل فقال : أخبروني ، ولم يختاروا حدثوني ؛ لأن السؤال استخبار ، والمجيب مُخبر ، ويجوز أن يقال : إن الحديث ما كان خبرين فصاعداً ، إذا كان كل واحد منهما متعلقاً بالآخر ، فقولنا : رأيت زيداً خبر ، ورأيت زيداً منطلقاً حديث ، وكذلك قوله : رأيت زيداً وعمرًا حديث مع كونه خبراً .

الفرق بين النبأ والخبر : أن النبأ لا يكون إلا للإخبار بما لا يعلمه الخبر ، ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ؛ ولهذا يقال : تخبرني عن نفسي ، ولا يقال تبئني عن نفسي ، وكذلك تقول : تخبرني عما عندي ، ولا تقول : تبئني عما عندي ، وفي القرآن : «فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءٌ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ» [الأنعام : ٥٠] . وإنما استهزءوا به ؛ لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقفه ؛ يعني العذاب ، وقال تعالى : «ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرْآنِ نَقْصَهُ عَلَيْكَ» [هود : ١٠٠] . وكان النبي ﷺ لم يكن يعرف شيئاً منها ، وقال على بن عيسى في النبأ معنى عظيم الشأن ، وكذلك أخذ منه صفة النبي ﷺ ، قال أبو هلال - أيده الله - ولهذا يقال سيكون لفلان نبأ ، ولا يقال خبر بهذا المعنى ، وقال الزجاج في قوله تعالى : «فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءٌ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ» أنباؤه تأويله ، والمعنى : سيعلمون ما يثول إلى استهزاؤهم . قلنا : وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشأن .

قال أبو هلال : والإنباء عن الشيء أيضاً قد يكون بغير حمل النبأ عنه ، تقول : هذا الأمر ينبع بكتاب ، ولا تقول : يخبر بكتاب لأن الإخبار لا يكون إلا بحمل الخبر .

الفرق بين القصص والحديث : أن القصص ما كان طويلاً من

الأحاديث متعددًا به عن سلف ، ومنه قوله تعالى : **﴿نَحْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصْصِ﴾** [يوسف : ٢] . **﴿وَكُلًاً نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرِّسُلِ﴾** [هود : ١٢] . ولا يقال لله : قاصٌ ، لأنَّ الوصف بذلك قد صار علمًا لمن يتخد القصص صناعة ، وأصل القصص في العربية : اتباع الشيء الشيء ومنه قوله تعالى : **﴿وَقَالَتْ لِأَخْتِهِ قُصْبِهِ﴾** [القصص : ١١] . وسمى الخبر الطويل قصصاً لأنَّ بعضه يتبع بعضاً ، حتى يطول ، وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قصص . والحديث يكون عن سلف ، وعمن حضر ، ويكون طويلاً وقصيرًا ، ويجوز أن يقال : القصص هو الخبر عن الأمور التي يتلو بعضها بعضاً ، والحديث يكون عن ذلك وعن غيره ، والقص قطع يستطيع ويتبع بعضه بعضاً مثل قص الثوب بالقص وقص الجناح ، وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل ؛ يعني الخبر عن مجموع أمره ، وسميت قصة لأنَّها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوى على جميع أمره .

الفرق بين الخبر والشهادة : أن شهادة الاثنين عند القاضي يوجب العمل عليها ، ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثنين والواحد إلى القياس ، والعمل به ، ويجوز العمل به أيضاً ، والتعبد إخرج الشهادة عن حكم الخبر المحسض ، ويفرق بين قولك : شهد عليه ، وشهد على إقراره ، فتقول : إذا جرى الفصل أو الأخذ بحضور الشاهد ، كتب : شهد عليه ، وإذا جرى ذلك رؤية ثم أقرَّ به عنده ، كتب : شهد على إقراره .

الفرق بين الخبر والأمر : أن الأمر لا يتناول الأمر لأنَّه لا يصح أن يأمر الإنسان نفسه ، ولا أن يكون فوق نفسه في الرببة ، فلا يدخل الأمر مع غيره في الأمر ، ويدخل مع غيره في الخبر ، لأنَّه لا يمتنع أن يخبر عن نفسه كإخباره عن غيره ، ولذلك قال الفقهاء : إن أوامر النبي ﷺ تتعداه إلى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها ، وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك فقالوا : أفعاله لا تتعداه إلا بدليل ، وقال بعضهم بل حكمنا وحكمه في فعله سواء ، فإذا فعل شيئاً فقد صار كأنه قال لنا : إنه مباح ، قال : ويختص العام بفعله ، كما يختص بقوله . ويفرق بينهما أيضاً من وجه آخر ،

وهو أن النسخ يصح في الأمر ، ولا يصح في الخبر عند أبي على وأبي هاشم - رحهما الله تعالى - وذهب أبو عبد الله البصري - رحمه الله - إلى أن النسخ يكون في الخبر كما يكون في الأمر ، قال : وذلك مثل أن يقول : الصلاة تلزم المكلف في المستقبل ، ثم يقول : بعد مدة إن ذلك لا يلزم ، وهذا أيضا عند القائلين بالقول الأول أمر ، وإن كان لفظه لفظ الخبر . وأما الخبر عند حال الشيء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحال ، فإن النسخ لا يصح في ذلك عند الجميع نحو الخبر عن صفات الله بأنه عالم وقدر .

* ومن أقسام القول الكذب :

الفرق بين الكذب والمحال : أن المحال^(١٠) ما أحيل من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراراً مثل قوله : سأقوم أمس ، وشربتوه غداً والجسم أسود أبيض في حال واحدة . والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو^(١١) عليه ، ويصح اعتقاد ذلك ، ويعلم بطلانه استدلاً . والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر ؛ مثل قوله : هو حسن قبيح من وجه واحد ، وفي صورة الاستخبار ؛ مثل قوله : أقدم زيد غداً ؟ وفي صورة التمني : كقولك ليتني في هذه الحال بالبصرة ومكة ، وفي صورة الأمر : اتق زيداً أمس ، وفي صورة النهي : كقولك لا تلق زيداً في السنة الماضية ، ويقع في النداء : كقولك يا زيد بكراً على أن تجعل زيداً بكراً . وخلاف المحال المستقيم ، وخلاف الكذب الصدق .

والمحال على ضربين : تجويز الممتنع ، وإيجابه ، فتجويزه قوله : المقيد يجوز أن يعدو ، وإيجابه كقولك : المقيد يعدو . والآخر مالا يفيد ممتنعاً ، ولا غير ممتنع بوجه من الوجه ، كقول القائل : يكون الشيء أسود أبيض

(١٠) المحال - بضم اليم - من الكلام ، ما أعدل به عن وجهه . والمحال : ما اقتضى الفساد من كل جهة كاجتماع الحركة والسكن في جسم واحد .

(١١) قال في المعجم الوسيط الكذب : الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه في الواقع . وكذب عليه : أخبر عنه بما لم يكن فيه .

وقائماً فاعداً .

الفرق بين الحال والممتنع على ما قال بعض العلماء : أن الحال مالا يجوز كونه ولا تصوره مثل قوله : الجسم أسود أبيض في حال واحدة ، والممتنع مالا يجوز كونه ، ويجوز تصوره في الوهم ، وذلك مثل قوله للرجل : عش أبداً فيكون هذا من الممتنع لأن الرجل لا يعيش أبداً مع جواز تصور ذلك في الوهم .

الفرق بين الحال والتناقض : أن من المتناقض ماليس بمحال ؛ وذلك أن القائل ربما قال صدقاً ، ثم نقضه فصار كلامه متناقضاً قد نقض آخره أولاً ، ولم يكن محالاً لأن الصدق ليس بمحال ، وقولنا محال لا يدخل إلا في الكلام ، ولكن المتكلمين يستعملونه في المعنى الذي لا يصح ثبوته كالصفة ، وهو في اللغة قول الواصف ، ثم تعارفه المتكلمون في المعانى . والتناقضية تقسم أقساماً : فمنها مناقضة جملة بتفصيل كقول المخبر : الله عادل ولا يظلم ، مع قولهم : إنه خلق الكفار للنار من غير جرم ، ومنها نقض جملة بجملة وهو قولهم : إن جميع جهات الفعل بالله ، ثم يقولون : إنه ليثاب العبد ، ومنها نقض تفصيل بتفصيل ؛ كقول النصارى : واحد ثلاثة ، وثلاثة واحد لأن إثباته واحداً نفي لثانٍ وثالث ، وفي إثباته ثلاثة إثبات لما نفي في الأول بعينه .

الفرق بين التضاد والتناقض : أن التناقض يكون في الأقوال ، والتضاد يكون في الأفعال يقال : الفعلان متضادان ، ولا يقال : متناقضان ، فإذا جعل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد ، فقيل : فعلٌ زيد يضاد قوله ، وقد يوجد النقيضان من القول ، ولا يوجد الضدان من الفعل ؛ ألا ترى أن الرجل إذا قال بلسانه : زيد في الدار ، في حال قوله في الضد : إنه ليس في الدار ، فقد أوجد نقيضين معاً ، وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه ، وكتب الآخر بيده ، أو أحدهما بيده ، والآخر بشماله ولا يصح ذلك في الضدين ، وحد الضدين هو : ما تنافيا في الوجود ، وحد النقيضين : القولان المتنافيان في المعنى دون الوجود ، وكل متضادين متنافيان ، وليس

كل متنافيين ضدّين عند أبي على كالموت والإرادة ، وقال أبو بكر : هما ضدان لتمانعهما وتدافعهما قال : ولهذا سمي القرآن^(١٢) المقاومان ضدّين.

ومما يجري مع هذا - وإن لم يكن قوله - التنافي والتضاد والفرق بينهما أن التنافي لا يكون إلا بين شيئاً يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وما لا يبقى .

الفرق بين الكذب والخرص : أن الخرصن هو الحَرَزُ ، وليس من الكذب^(١٣) في شيء ، والخرصن ما يُحَرَّزُ من الشيء ، يقال كم خرصن نخلك؟ أي : كم يجاء من ثمرته وإنما استعمل الخرصن في موضع الكذب ، لأن الخرصن يجري على غير تحقيق فشبّه بالكذب ، واستعمل في موضعه ، وأما التكذيب فالتصنيم على أن الخبر كذب بالقطع عليه ، ونقضه التصديق ، ولا تُطلق صفة المكذب إلا من كذب بالحق ، لأنها صفة ذم ، ولكن إذا قيدت فقيل : مكذب بالباطل ، كان ذلك مستقيما وإنما صار المكذب صفة ذم ، وإن قيل : كذب بالباطل لأنّه من أصل فاسد ، وهو الكذب فصار الذمُّ أغلب عليه ، كما أن الكافر صفة ذم وإن قيل كفر بالطاغوت لأنّه من أصل فاسد وهو الكفر .

الفرق بين الكذب والإفك : أن الكذب اسم موضوع للخبر الذي لا مُخبر له على ما هو به ، وأصله في العربية التقصير ، ومنه قولهم : كذب على قِرْنَه في الحرب إذا ترك الحملة عليه ، سواء كان الكذب فاحش القبح ، أو غير فاحش القبح ، والإفك هو الكذب الفاحش القبح مثل الكذب على الله ورسوله ، أو على القرآن ، ومثل قذف المُحْصَنَةِ وغير ذلك مما يفحّش قبحه ، وجاء في القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى : **بِهِ وَيُلْ لِكُلُّ أَفَّاكِ**

(١٢) مثني قرن - بكسر القاف - وهو المكافئ في الشجاعة .

(١٣) قال الراغب في مفرداته : وحقيقة ذلك أن كل قول مقول عن ظن وتخمين ، يقال : خرصن ، سواء كان مطابقاً ، أو مخالفاً له من حيث إن صاحبه لم يقله عن علم ولا غلبة ظن ، ولا سمع ، بل اعتمد فيه على الظن والتخمين كفعل الخارص في خرصه . وكل من قال قوله على هذا التحريف قد يسمى كاذباً وإن كان قوله مطابقاً للقول الخير عنه .

أَثِيمٌ ﴿الْجَاثِيَةُ : ٧﴾ . وقوله تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ﴾ [الثور : ١١] . ويقال للرجل إذا أخبر عن كون زيد في الدار ، وزيد في السوق : أنه كذب ولا يقال إفك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا ، وأصله في العربية : الصرف وفي القرآن : «أَتَيْ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة : ٧٥] . أى يصرفون عن الحق ، وتسمى الرياح «المؤتفكات» لأنها تقلب الأرض فتصرفها عما عهدت عليه ، وسميت ديار قوم لوط «المؤتفكات» لأنها قلبت بهم .

الفرق بين الإنكار والجحود : أن الجحود أخص ^(١٤) من الإنكار وذلك أن الجحود إنكار الشيء الظاهر ، والشاهد قوله تعالى : «بِأَيَّاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت : ١٥] . فجعل الجحود مما تدل عليه الآيات ، ولا يكون ذلك إلا ظاهراً ، وقال تعالى : «يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [التحل : ٨٣] . فجعل الإنكار للنعم ، لأن النعمة قد تكون خافية ، ويحوز أن يقال : الجحود هو إنكار الشيء مع العلم به ، والشاهد قوله : «وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنُتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل : ١٤] . فجعل الجحود مع اليقين ، والإنكار يكون مع العلم وغير العلم .

الفرق بين قولك : جحده وجحده به : أن قولك جحده يفيد : أنه أنكره مع علمه به ، وجحده به يفيد أنه جحد مادل عليه ، وعلى هذا فسر قوله تعالى : «وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنُتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ أى جحدوا مادلت عليه من تصديق الرسل ، ونظير هذا قولك : إذا تحدث الرجل بحديث كذبته وسميته كاذبا ، فالمقصود المحدث ، وإذا قلت كذبت به فمعناه كذبت بما جاء به ، فالمقصود هاهنا الحديث ، وقال المبرد لا يكون الجحود إلا بما يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى : «فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام : ٣٣] .

الفرق بين الجحود والكذب : أن الكذب هو الخبر الذي لا مُخبر له على ما هو به ، والجحود : إنكارك الشيء الظاهر ، أو إنكارك الشيء مع علمك

(١٤) قال الراغب في مفرداته :

الجحود : نفي ما في القلب إلاته ، وإلاته ما في القلب نفيه . يقال : جحد جحوداً وجحداً .

به ، فليس الجهد له إلا الإنكار الواقع على هذا الوجه ، والكذب يكون في إنكار وغير إنكار .

الفرق بين قولك إنكر منه كذا ، وبين قولك : تَقْمَ مِنْهُ كَذَا : أَنْ قَوْلُك :
إنكر منه كذا يفيد أنه لم يجُوز فعله ، وقولك : إنكره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصلاح له ، قوله : تَقْمَ مِنْهُ يَفِيدُ أَنَّكَرَ عَلَيْهِ إِنْكَارًا مِنْ يَرِيدُ عَقَابَهُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا نَقْمَوْا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [البروج : ٨].
وذلك أنهم أنكروا منهم التوحيد ، وعذبواهم عليه في الأخدود المقدم ذكره في السورة ، وقال تعالى : ﴿وَمَا نَقْمَوْا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبه : ٧٤]. أى : ما أنكروا من الرسول حين أرادوا إخراجه من المدينة وقتله إلا أنهم استغفوا ، وحسنوا أحوالهم منذ قدم بلدتهم ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿وَهُمْ بِمَا لَمْ يَنْتَلِوا﴾ [التوبه : ٧٤]. أى هموا بقتله ، أو إخراجه ، ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سمي العقاب انتقاما ، والعقوبة يُقْمَةً .

الفرق بين الزُّور والكذب والبهتان : أن الزُّور هو الكذب الذي قد سوى وحسن في الظاهر ، ليحسب أنه صدق ، وهو من قولك زَوَّرْتُ الشيء إذا سويته وحسننته ، وفي كلام عمر «زَوَّرْتُ يوم السقيفة كلاما» ، وقيل أصله فارسي^(١٥) من قولهم : زُور ، وهو القوة وزُورته قوته ، وأما البهتان فهو مواجهة الإنسان بما لم يحبه ، وقد بهته .

الفرق بين قولك اختلق ، وقولك افترى : أن افترى قطع على كذب ، وأخبر به ، واختلق قدر كذبها وأخبر به ، لأن أصل افترى قطع^(١٦) ، وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

* وما يخالف الكذب الصدق :

الفرق بين قولك صَدَقَ اللَّهُ ، وَصَدَقَ بِهِ : أن المعنى فيما دخلته الباء أنه أَيْقَنَ بِاللَّهِ لَأَنَّهُ بِمَنْزَلَةِ صَدَقَ الْخَبَرِ بِتَثْبِيتِ اللَّهِ ، وَمَعْنَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّه

(١٥) قال في القاموس المحيط : والزور القوة ، وهذه وفاته بين لغة العرب ولغة الفرس .

(١٦) قال الراغب : الفرى : قطع الجلد للخز والإصلاح .

صدق الله فيما أخبر به .

الفرق بين الصدق والحق : أن الحق أعم ؛ لأنه وقوع الشيء في موقعه الذي هو أولى به ، والصدق الإخبار عن الشيء على ما هو به ، والحق يكون إخباراً وغير إخبار .

* ومن قبيل القول الإقرار :

الفرق بين الإقرار والاعتراف : أن الإقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغاني حاصله : إخبار عن شيء ماض وهو في الشريعة جهة ملزمة للحكم ، والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَاءَيْتُمْ بِدِيْنِكُمْ » [البقرة : ٢٨٢] . إلى قوله : « وَلَيُمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ » فأمر بالإصغاء إلى قول من عليه الحق في حال الاستئثار ، والإشهاد ليثبت عليه ذلك ، فلو لا أنه جهة ملزمة ، لم يكن لإثباته فائدة ، وقال بعضهم : الاعتراف مثل الإقرار ، إلا أنه يقتضى تعريف صاحبه أنه قد التزم ما اعترف به ، وأصله من المعرفة ، وأصل الإقرار من التقرير وهو تحصيل مالم يصرح به القول ، ولهذا اختار أصحاب الشروط أقرّيه ولم يختاروا اعترف به .

قال الشيخ أبو هلال - أいで الله تعالى - : يجوز أن يقر بالشيء وهو لا يعرف أنه أقر به ، ويجوز أن يقر بالباطل الذي لا أصل له ، ولا يقال لذلك اعتراف ، إنما الاعتراف هو الإقرار الذي صحبته المعرفة بما أقر به مع الالتزام له ؛ ولهذا يقال : والشك اعتراف بالنعمة ، ولا يقال : إقرار بها لأنه لا يجوز أن يكون شكراً إلا إذا قارنت المعرفة موقع المشكور ، وبالشكور له في أكثر الحال ، فكل اعتراف إقرار ، وليس كل إقرار اعترافاً ، ولهذا اختار أصحاب الشروط ذكر الإقرار لأنه أعم ، ونقىض الاعتراف الجحد ، ونقىض الإقرار الإنكار .

* ومن قبيل القول الشكر :

الفرق بين الشكر والحمد : أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة

التعظيم للنعم ، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضا ، ويصح على النعمة وغير النعمة ، والشكر لا يصح إلا على النعمة ، ويجوز أن يَحْمِدَ الإنسان نفسه في أمور جميلة يأتيها ، ولا يجوز أن يشكرها ؛ لأن الشكر يجري مجرى قضاء الدين ، ولا يجوز أن يكون للإنسان على نفسه دين ، فالاعتماد في الشكر على ما توجبه النعمة وفي الحمد على ما توجبه الحكمة . ونقىض الحمد الذم ، إلا على إساءة ، ويقال : الحمد لله على الإطلاق ؛ ولا يجوز أن يطلق إلا لله لأن كل إحسان فهو منه في الفعل ، أو التسبب ، والشاكر هو الذاكر بحق النعم بالنعم على جهة التعظيم ، ويجوز في صفة الله الشاكر مجازاً ، والمراد : أنه يجازي على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة ونظير ذلك قوله تعالى : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قُرْضاً حَسَناً » [البقرة : ٢٤٥] . وهذا تلطف في الاستدعاة إلى النفقة في وجوه البر ، والمراد أن ذلك بمنزلة القرض في إيجاب الحق ، وأصل الشكر : إظهار الحال الجميلة فمن ذلك دابة شَكُور إذا ظهر فيها السُّمَّ مع قلة العلف ، وأشَكَّرَ الضَّرَّعُ إذا امتلأ ، وأشَكَّرَ السحابة : امتلأت ماء ، والشَّكير : قُضبان غَضَّةٌ تَخْرُجُ رَخْصَةٌ بين القضبان العاسية ، والشَّكير من الشعر والنبات صِفَارٌ تَبَتُّ خَرَجَ بين الْكِبَارِ مُشَبَّهًا بالقضبان الغضة ، والشَّكُور بُضُّعُ المرأة ، والشَّكير على هذا الأصل إظهار حق النعمة لقضاء حق النعم ، كما أن الكُفَّرَ تغطية النعمة لإبطال حق النعم ، فإن قيل : أنت تقول : الحمد لله شُكُراً ، فتجعل الشكر مصدراً للحمد . فلولا اجتمعهما في المعنى لم يجتمعا في اللفظ ، قلنا هذا مثل قولك قتله صبراً^(١٧) وأتيته سعيًا ، والقتل غير الصبر ، والإتيان غير السعي ، وقال سيبويه هذا باب ما ينصلب من المصادر لأنه حال وقع فيها الأمر ، وذلك كقولك : « قتلتة صبراً » ومعنى : أنه لما كان القتل يقع على ضروب وأحوال ، بين الحال التي وقع فيها القتل ، والحال التي وقع فيها الحمد ، فكانه قال : قتلتة في هذه الحال ، والحمد لله شكراً أبلغ من قولك الحمد لله حَمْدًا : لأن ذلك للتوكيد ، والأول لزيادة معنى ، وهو أى : أحمسه في

(١٧) يقال قتله صبراً : جسده حتى مات .

حال إظهار نعمته علىٰ .

الفرق بين الحمد والإحمد : أن الحمد من قبيل الكلام على ماذكرناه ، والإحمد معرفة تضمرها ، ولذلك دخلته الألف فقلت : أحمدته ، لأنه بمعنى : أصبته ووجدته ، فليس هو من الحمد في شيء .

الفرق بين الشكر والجزاء : أن الشكر لا يكون إلا على نعمة ، والنعمة لا تكون إلا لمنفعة ، أو ما يؤدي إلى منفعة كالمرض ، يكون نعمة لأنه يؤدي إلى الانتفاع بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضره كالجزاء على الشر .

الفرق بين الشكر والمكافأة : أن الشكر على النعمة سمي شكرًا عليها ، وإن لم يكن يوازيها في القدر ؛ كشكر العبد لنعم الله عليه ، ولا تكون المكافأة بالشر مكافأة به حتى تكون مثله ، وأصل الكلمة ينبع عن هذا المعنى ، وهو الكفاءة يقال : هذا كفاء هذا إذا كان مثله ، والمكافأة أيضاً تكون بالنفع والضر ، والشكر لا يكون إلا على النفع ، أو ما يؤدي إلى النفع على ماذكرنا ، والشكر أيضاً لا يكون إلا قولا ، والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجري مع ذلك .

الفرق بين الجزاء والمقابلة : أن المقابلة هي : المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب ، وهي في المجازاة استعارة ، قال بعضهم : قد يكون جزاء الشيء أقصى منه ، والمقابلة عليه لا تكون إلا مثله ، واستشهدوا بقوله : «جزاء سينة سينة مثلها» [الشوري : ٤٠] . قال : ولو كان جزاء الشيء مثله لم يكن لذكر المثل هاهنا وجه ، والجواب عن هذا : أن الجزاء يكون على بعض الشيء ، فإذا قال : مثلها ؛ فكأنه قال : على كلها .

الفرق بين الحمد والمدح : أن الحمد لا يكون إلا على إحسان ، والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه ، فالحمد مُضمن بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بإحسانه إلى نفسه ، وإلى غيره ، وأن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ، ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر ، وعالِم ، وحَكِيم ، ولا يجوز أن يحمده على ذلك ، وإنما يحمده على

إحسان يقع منه فقط .

الفرق بين المدح والتقرير : أن المدح يكون للحى والميت ، و«التقرير» لا يكوء إلا للحى ، وخلافه «التأبين» ولا يكون إلا للميت ؛ يقال : **أبئه يُؤبئنه تأبينا** ، وأصل التقرير من القراءة وهو شىء يدبر به الأديم ، وإذا دبر به حسن وصلاح وزادت قيمته ، فشبه مدحك للإنسان الحى بذلك ، كأنك تزيد في قيمته بمدحك إياه ، ولا يصح هذا المعنى في الميت ، ولهذا يقال مدح الميت ولا يقال قرظه .

الفرق بين المدح والثناء : أن الثناء مدح مكرر من قولك : **ثَيَّتُ الْخَيْطَ** ؛ إذا جعلته طاقين ، و**ثَيَّتُهُ** بالتشديد إذا أضفت إليه خيطا آخر ، ومنه قوله تعالى : **﴿سَبْعَاً مِّنَ الْمَثَانِي﴾** [الحجر : ٨٧] . يعني «سورة الحمد» لأنها تكرر في كل ركعة .

الفرق بين الثناء والنثأ على ما قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد رحمه الله (١٨) : أن الثناء يكون في الخير والشر ؛ يقال : **أثني عليه بخير** ، وأثني عليه بشر والنثأ مقصور لا يكون إلا في الشر ، ونحن سمعناه في الخير والشر ، والصحيح عندنا أن النثأ هو : بسط القول في مدح الرجل أو ذمه ، وهو مثل النثأ يقال : **نَثَ الْحَدِيثَ نَثَأْ إِذَا نَشَرَهُ** ، ويقولون : **جاءَنِي نَثَأْ خَبْرَ سَاعَنِي** ؛ يريدون انتشاره واستفاضته ، وقال أبو بكر الثناء بالمد لا يكون إلا في الخير ، وربما استعمل في الشر ، والنثأ يكون في الخير والشر ، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء هو بسط القول مدحًا أو ذمًا والنثأ تكريه فالفرق بينهما (١٩) بين .

الفرق بين المدح والإطراء : أن الإطراء هو المدح في الوجه ، ومنه قولهم : **الإطراء يورث الغفلة** ، يريدون المدح في الوجه ، والمدح يكون مواجهة وغير مواجهة .

(١٨) هو شيخ المصنف .

(١٩) قال صاحب القاموس : **نَثَ** الحديث : حدث به وأشاعه ، والشيء فرقه وأذاعه ، **وَالنَّثَأُ** : ما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سوء . وجاء في الوسيط : **نَثَ الْخَبْرَ نَثَأْ** : أفسأه وحقه أن يكتمه ، وفلانا : اختابه .

* ومما يخالف ذلك الهجو :

الفرق بين الهجو والذم : أن الذم نقىضُ الحمد، وهمَا يدلان على الفعل، وحمد المكلَّف يدل على استحقاقه للثواب بفعله ، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله ، والهجو نقىض المدح وهمَا يدلان على الفعل والصفة كهجوك الإنسان بالبخل ، وقبح الوجه ، وفرق آخر : أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل ، فتقول : ذمته بفعله ، وذممت فعله والهجو يتناول الفاعل ، والموصوف دون الفعل والصفة ، فتقول : هجوته بالبخل وقبح الوجه ، ولا تقول : هجوت قبحه وبخله ، وأصل الهجو في العربية الهدم ؛ تقول : هجوت البيت إذا هدمته ، وكان الأصل في الهجو أن يكون بعد المدح ، كما أن الهدم يكون بعد البناء ، إلا أنه كثراً استعماله فجرى في الوجهين .

الفرق بين السب والشتم : أن الشتم تقييّح أمر المشتوم بالقول ، وأصله من الشّتّامة ، وهي قبح الوجه ، ورجل شتيم : قبيح الوجه ، وسمى الأسد شَتِيمًا لقبح منظره ، والسب : هو الإطناب في الشتم والإطالة فيه ، واشتقاقه من السبّ ، وهي الشّقة الطويلة^(٢٠) ويقال لها : سَبِيبُ أيضًا ، وسبِيبُ الفرس شَعْرُ ذَبَّه سمي بذلك لطوله خلاف العرف والسب العمامة الطويلة فهذا هو الأصل ، فإن استعمل في غير ذلك فهو توسيع .

الفرق بين البَهْل واللَّعْن : أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالبعد ، والبهل الاجتهاد في اللعن ، قال المبرد : بَهْلَهُ اللَّهُ يُنْبَئُ عن اجتهاد الداعي عليه باللعن ، ولهذا قيل للمجتهد في الدعاء : المبتهل .

الفرق بين الشتم والسُّفَه : أن الشتم يكون حسناً ؛ وذلك إذا كان المشتوم يستحق الشتم ، والسفه لا يكون إلا قبيحًا ، وجاء عن السلف في تفسير قوله تعالى : ﴿صِّمْ بِكُم﴾ [البقرة : ١٨]. أن الله وصفهم بذلك على وجه الشتم ، ولم يقل على وجه السفه لما قلناه .

الفرق بين الذم واللَّوْم : أن اللوم هو تنبية الفاعل على موقع الضرر في

(٢٠) قال في اللسان : والسب ، والسيبة : الشّقة ، وخص بعضهم به الشّقة البيضاء .

فعله ، وتهجين طريقة فيه ، وقد يكون اللوم على الفعل الحسن ، كاللوم على السخاء ، والذم لا يكون إلا على القبيح ، واللوم أيضاً يواجه به الملوم ، والذم قد يواجه به المذموم ، ويكون دونه ، وتقول : حممت هذا الطعام ، أو ذممتُه وهو استعارة ولا يستعار اللوم في ذلك .

الفرق بين العتاب واللوم : أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المؤدة والصداقة في الإخلال بزيارة ، وترك المعونة ، وما يشاكِل ذلك ، ولا يكون العتاب إلا من له مواتٍ يُمْتَ (٢١) بها ، فهو مفارق لللوم مفارقة بيته .

الفرق بين اللوم ، والتشريب ، والتفنيد : أن التشريب شبيه بالتقريع والتوبيخ ؛ تقول : وبخه ، وقرّعه ، وثُرَيْه بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الإنسان في الحال ، ولا يقال لذلك : تقرير ، وتشريب ، وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ، ولا يكون التشريب إلا على قبيح ، والتفنيد : تعجيز الرأي يقال : فنده إذا عجز رأيه ، وضيقه ، والاسم الفنَّد ، وأصل الكلمة الغلظُ ، ومنه قيل للقطعة من الجبل : فنَّد ، ويجوز أن يقال : التشريب الاستقصاء في اللوم والتعنيف ، وأصله من الشرب ، وهو شحم الجوف (٢٢) لأن البلوغ إليه هو البلوغ إلى الموضع الأقصى من البدن .

الفرق بين قولك عابه وبين قولك لمزه : أن المز هو أن يعيب الرجل بشيء يتهمه فيه ولهذا قال تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ » [التوبه: ٥٨] . أى يعيبك ويتهمنك أنك تضعها في غير موضعها ، ولا يصح المز فيما لا تصح (٢٣) فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره ، يقال : عاب الرجل بهذا القول ، وعاب الإناء بالكسر له ، ولا يكون المز إلا قوله .

الفرق بين الهمز والمز : قال المبرد : الهمز هو أن يهمز الإنسان بقول قبيح من حيث لا يسمع ، أو يحثه ويُوسيده على أمر قبيح ؛ أى : يغريه به ، (٢١) قال صاحب اللسان : ألمتَ كالمَّ ، إلا أن المَّ يوصل بقرابة ودالَّة يُمْتَ بها ، والملائكة : الحرمة والوسيلة ، وجمعها مواتٍ . يقال : فلان يمْتَ إليك بقرابة . والمواتٍ : الوسائل . (٢٢) جاء في مختار الصحاح « لَبَّ » القرب : شحم قد غشى الكرش ، والأمعاء رقيق . والتشريب : التعيير والاستقصاء في اللوم .

(٢٣) جاء في معجم الفاظ القرآن « لَرَ » لَرَ فلاناً لَرَ : عابه ، أو صن في عرضه يقول أو فعل ، فهو لامز خلافاً لما قاله المصنف من أن المز لا يكون إلا قوله .

واللهم أجهز من الهمز وفي القرآن : « هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ » [المؤمنون : ٤٧] ولم يقل : لمزات ؛ لأن مكايضة الشيطان خفية ، قال الشيخ - رحمه الله - : المشهور عند الناس أن اللهمز العيب سرًا ، والهمز العيب بكسر(٢٤) العين وقال فتادة : « يَلْمِزُ فِي الصَّدَقَاتِ » [الترية : ٥٨] . يطعن عليك وهو دال على صحة القول الأول .

* وما يوصي به الكلام المستقيم :

الفرق بين المستقيم والصحيح والصواب : أن كل مستقيم صحيح وصواب ، وليس كل صواب صحيح مستقيما ، والمستقيم من الصواب ، والصحيح ما كان مؤلفاً ومنظوماً على سَنَن لا يحتاج معه إلى غيره ، والصحيح والصواب يجوز أن يكونا مؤلفين وغير مؤلفين ، ولهذا قال المتكلمون : هذا جواب مستقيم ، إذا كان مؤلفاً على سَنَن يغني عن غيره ، وكان مقتضياً لسؤال السائل ، ولا يقولون للجواب إذا كان كلمة نحو لا ونعم : مستقيم ، وتقول العرب : هذه الكلمة صحيحة وصواب ، ولا يقولون : الكلمة مستقية ، ولكن كلام مستقيم ؛ لأن الكلمة لا تكون مؤلفة ، والكلام مؤلف .

الفرق بين المستقيم والصواب : أن الصواب إطلاق الاستقامة على الحسن والصدق ، والمستقيم هو الجارى على سَنَن ، فتقول للكلام إذا كان جارياً على سَنَن لا تفاوت فيه : إنه مستقيم ، وإن كان قبيحاً ، ولا يقال له صواب إلا إذا كان حسناً ، وقال سيبويه : مستقيم حسن ، ومستقيم قبيح ، ومستقيم صدق ، ومستقيم كذب . قلنا : ولا يقال : صواب قبيح .

الفرق بين الخطأ والخطاء : أن الخطأ هو أن يقصد الشيء فيصيب غيره ولا يطلق إلا في القبيح ، فإذا قُيِّدَ جاز أن يكون حسناً مثل أن يقصد القبيح فيصيب الحسن ، فيقال : أخطأ ما أراد ، وإن لم يأت قبيحاً ، والخطاء تعمد(٢٥) الخطأ ، فلا يكون إلا قبيحاً ، والمصيب مثل المخطيء إذا أطلق لم يكن إلا ممدواحاً ، وإذا قيد جاز أن يكون مذموماً كقولك : مصيب

(٢٤) قال في اللسان : « لَزْ » وأصله الإشارة بالعين .

(٢٥) قال في الوسيط : الخطأ : الذنب ، أو ما تعمد منه ، أما الخطأ : فهو ما لم يعمد من الفعل ، وضد الصواب .

في رميء ، وإن كان رميء قبيحا فالصواب لا يكون إلا حسنا ، والإصابة تكون حسنة وقبيحة ، والخطأ في الدين لا يكون إلا عاصيا لأنه قد زل عنه لقصده غيره ، والمخطئ يخالفه لأنه قد زل عما قصد منه وكذلك يكون المخطئ من طريق الاجتهاد مطينا لأنه قصد الحق ، واجتهد في إصابته .

الفرق بين الخطأ والغلط : أن الغلط ^(٢٦) هو وضع الشيء في غير موضعه ، ويجوز أن يكون صوابا في نفسه والخطأ لا يكون صوابا على وجه ، مثال ذلك : أن سائلا لو سألا عن دليل حدوث الأعراض ، فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ ، لأن الأعراض لا يصح ذلك فيها ، ولو أجب بأنها على ضررين : منها ما يبقى ، ومنها مالا يبقى كان ذلك غلطا ، ولم يكن خطأ لأن الأعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها في غير موضعه ، ولو كان خطأ لكان الأعراض لم تكن هذه حالها ، لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه ، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه ، بل هو وضع الشيء في غير موضعه ، وقال بعضهم : الغلط أن يُستهنى عن ترتيب الشيء وإحكامه ، والخطأ أن يُستهنى عن فعله ، أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره .

الفرق بين اللحن والخطأ : أن اللحن صرف الكلام عن جهته ، ث صار اسمًا لازماً لمخالفة الإعراب ، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد ، وقا يكون في القول والفعل ، واللحن لا يكون إلا في القول : تقول : لحن فر كلامه ، ولا يقال لحن في فعله ، كما يقال خطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة ، ولحن القول : مادل عليه القول ، وفي القرآن : ﴿وَتَعْرِفُهُمْ فِي لَهْنِ الْقُرْءَانِ﴾ [محمد : ٢٠] . وقال ابن الأباري : لحن القول : معنى القول ومذهبة ، واللحن أيضا : اللغة ؛ يقال : هذا بلحن اليمن ، واللحن - بالتحرير - الفطنة ومنه قوله عليه السلام «فلعل بعضكم لحن بحجه» ^(٢٧) .

^(٢٦) جاء في اللسان : الغلط : أن تعي بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه . والخطأ : ضد الصواب .

^(٢٧) ذكره ابن الأثير في تذكرةه نقلًا عن الهروي وأبي موسى ، وتمامه : «إنكم لتخصمون إلى وعسى أن يكون بعضكم لحن بحجه من الآخر ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أفلح له قطعة من النار» ثم قال : اللحن الميل عن جهة الاستقامة ، يقال : لحن في كلامه ؛ إذا مال عن صريح المنطق .

الفرق بين خطل اللسان وزلق اللسان : أنه يقال : فلان خطل اللسان
إذا كان سفيهاً لا يبالي ما يقول ، وما يقال له . قال أبو النجم :
* أخطل والدهر كثير خطله *(٢٨)

أى لا يبالي ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاء الأذن ، ثم
استعمل فيما ذكرناه ، والزلق اللسان : الذى لا يزال يسقط السقطة ، ولا
يريدُها ، ولكن تجرى على لسانه .

الفرق بين المهمل والهذيان والهذر : أن المهمل خلاف المستعمل ، وهو لا
معنى له فى اللغة التى هو مهمل فيها ، والمستعمل ما وضع لفائدة مفردا
كان أو مع غيره ، والهذيان كلام مستعمل أخرجه على وجه لا تتعقد به
فائدة ، والهذر الإسقاط فى الكلام ولا يكون الكلام هذراً حتى يكون فيه
سقوط قل أو كثر ، وقال بعضهم : الهذر : كثرة الكلام ، والصحيح هو الذى
تقدّم .

* ومن قبيل الكلام القسم :

الفرق بين القسم والحليف : أن القسم أبلغ من الحليف ، لأن معنى
قولنا : أقسم بالله : أنه صار ذا قسم بالله ، والقسم النصيب ، والمراد أن
الذى أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله ،
والحليف : من قولك : سيف حليف أى قاطع ماض ، فإذا قلت : حلف بالله
فكانك قلت : قطع المخاصمة بالله ؛ فال الأول أبلغ لأنّه يتضمن معنى الآخر
مع دفع الخصم ؛ ففيه معنيان ، وقولنا : حلف يفيد معنى واحداً ، وهو
قطع المخاصمة فقط ، وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق فى الظاهر فلا
خصوصة بينه وبين أحد فيه ، وليس كل من دفع الخصومة فى الشيء فقد
أحرزه ، واليمين : اسم للقسم مستعار ، وذلك أنهما كانوا إذا تقاسما على
شيء تصافقا بأيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يميناً .

(٢٨) ذكره فى اللسان وتمامه :
لما رأيت الدهر جماً خطله أخطل والدهر كثير خطله
إنما عنى أنه لا يقصد فى أعماله ، ولا يعتد فى أعماله .

الفرق بين العَقد والقسم : أن العَقد هو : تعلق القسم بالقسم عليه ، مثل قولك : **وَاللَّهُ لَأُدْخِلَنَ الدَّارَ** ، فتعقد اليمين بدخول الدار ، وهو خلاف اللغو من الأيمان ، واللغو من الأيمان مالم يعقد بشيء كقولك في عرض كلامك : **هَذَا حَسْنٌ وَاللَّهُ، وَهَذَا قَبِيحٌ وَاللَّهُ** .

الفرق بين العَقد والعَهْد : أن العَقد أبلغ من العَهْد : تقول : **عَهْدْتُ إِلَيْكُمْ** فلان بكذا أى : **أَلْزَمْتُهُ إِيَاهُ** ، وعَقدت عليه ، وعَقدته **الْأَلْزَمَتْهُ** باستيثاق ، وتقول : **عَاهَدَ الْعَبْدَ رَبِّهِ** ، ولا تقول : **عَاهَدَ الْعَبْدَ رَبِّهِ** ، إذ لا يجوز أن يقال استوثيق من ربه ، وقال تعالى : **أَوْفُوا بِالْعَهْدِ** [المائدة : ١١] . وهي ما يتعاقد عليه اثنان ، وما يعاهد العبد ربه عليه ، أو يعاهد ربه على لسان نبيه عليه السلام ، ويجوز أن يكون العَقد ما يعقد بالقلب ، واللغو ما يكون غلطاً ، والشاهد قوله تعالى : **وَلَكُنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كُسْبَتْ قُلُوبُكُمْ** [البقرة : ٢٢٥] . ولو كان العَقد هو اليمين لقال تعالى : **وَلَكُنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَدْتُمْ أَيْ حَلْفَتُمْ** ، ولم يذكر الأيمان ، فلما أتى بالمعقود به الذي وقع به العَقد علم أن العَقد غير اليمين ، وأما قول القائل : إن فعلت كذا فعُبدى حر ، فليس ذلك بيمين في الحقيقة ، وإنما هو شرط وجذاء به فمتي وقع الشرط وجذب الجزاء ، فسمى ذلك يميناً مجازاً وتشبيهاً ، كان الذي يلزم من العَقد مثل ما يلزم المقسم من الحِنْثِ ، وأما قول القائل : عُبدَه حر وامرأته طالق فخبر ، مثل قولك : عُبدَى قائم ، إلا أنه ألم نفْسَه في قوله : **عُبدَى حر** ؛ عَقْ العَبْدُ ، فلزمه ذلك ، ولم يكن في قوله : **عُبدَى قائم إِلَزَامٌ** .

الفرق بين العَهد والميثاق : أن الميثاق توكيده العَهد من قولك : **أَوْتَقْتُ** الشيء إذا أحكمت شدّه ، وقال بعضهم : العَهد يكون حالاً من المتعاهدين ، والميثاق يكون من أحدهما .

الفرق بين الْوَعْد والْعَهْد : أن العَهْد ما كان من الْوَعْد مقرروناً بشرط نحو قولك : **إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَعَلْتَ كَذَا** ، وما دمت على ذلك فأننا عليه ، قال الله تعالى : **وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَيْكَ آدَمَ** [طه : ١١٥] . أى : أعلمك أنك لا تخرج من الجنة مالم تأكل من هذه الشجرة ، والعَهد يقتضي الوفاء ، والْوَعْد

يقتضي الإنجاز ، ويقال : نقض العهد ، وأخلف الوعد .

الفرق بين الوعد والتوأى : أن الوعد يكون مؤقتاً ، وغير مؤقت فالمؤقت
كقولهم : جاء وعد ربك ، وفي القرآن : «فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا»
[الإسراء: ٥]. وغير المؤقت كقولهم : إذا وعد زيد أخلف ، وإذا وعد عمرو
وَفَى ، والتوأى ما يكون من الوعد غير مؤقت إلا ترى أنك تقول : إذا وأى
زيد أخلف أو وَفَى ، ولا تقول : جاء وأى زيد ، كما تقول : جاء وعده .

* ومن قبيل الكلام : التفسير ، والتأويل :

الفرق بين التأويل والتفسير : أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام ، وقيل : التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل : الإخبار بفرض المتكلم بكلام . وقيل التأويل : استخراج معنى الكلام لا على ظاهره ، بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ، ومنه يقال : تأويل المشابه ، وتفسير الكلام إفراد آحاد الجملة ، ووضع كل شيء منها موضعه ومنه أخذ تفسير الأمة بآراء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه ، والمجمل مالا يفهم المراد به إلا بغيره ، والمجمل في اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل : المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبع عن الشيء على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شاكله لأن ذلك قد سمي مجملاً من حيث يتناول جملة مسميات ، ومن ذلك قيل : أجملت الحساب ، والثاني هو مالا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر ، والمفسر ما تقدم له تفسير ، وفرض الفقهاء غير هذا ، وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسراً لما كان يتبيّن كما يتبيّن ما له تفسير ، وأصل التأويل في العربية من أَلْتُ إِلَى الشَّيْءِ أَوْلَى إِلَيْهِ ؛ إذا صرت إليه ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] .
ولم يقل : تفسيره لأنّه أراد ما ينبع من المشابه إلى المُحْكَم .

الفرق بين الشرح والتفسير : أن الشرح : بيان المشروع واخراجه من وجه الإشكال إلى التجلی والظهور ، ولهذا لا يستعمل الشرح في القرآن ، والتفصیل : هو ذکر ما تضمنه الجملة على سبيل الأفراد ، ولهذا قال

تعالى: «إِنَّمَا فُصِّلَتْ مِنْ لِدْنِ حَكِيمٍ خَبِيرٍ» [هود: ۱۱]. ولم يقل شرحت ، وفرق آخر : أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا ، وربما احتاج التفصيل إلى الشرح والبيان والشىء لا يحتاج إلى نفسه .

الفرق بين التفصيل والتقسيم : أن فى التفصيل معنى البيان عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط ، والتقسيم يحتمل الأمرين ، والتقسيم يفتح المعنى ، والتفصيل يُتَمَّ ببيانه .

الفرق بين القرآن والفرقان : أن القرآن يُفيد جمع السور ، وضم بعضها إلى بعض ، والفرقان يُفيد أنه يفرق بين الحق والباطل ، والمؤمن والكافر .

* ومن قبيل القول السلام والتحية :

الفرق بين السلام والتحية : أن التحية أعمٌ من السلام ، وقال المبرد : يدخل في التحية : حَيَّاكَ اللَّهُ ، وَلَكَ الْبُشْرَى ، وَلَقِيتَ الْخَيْرَ ، وَقَالَ أَبُوهَلَالُ - أَيْدِهِ اللَّهُ تَعَالَى - لَا يَقُولُ لَذَلِكَ سَلَامٌ ، إِنَّمَا السَّلَامُ قَوْلُكَ : سَلَامٌ عَلَيْكَ ، وَيَكُونُ السَّلَامُ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ السَّلَامَةُ مُثْلُ الضَّلَالِ وَالضَّلَالَةِ ، وَالْجَلَالُ وَالْجَلَالَةُ ، وَمَنْهُ دَارَ السَّلَامَ أَيْ دَارَ السَّلَامَةَ وَقَيْلٌ : دَارَ السَّلَامَ : أَيْ دَارَ اللَّهُ ، وَالسَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَالْتَّحِيَّةُ أَيْضًا مُلْكٌ ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ .

* ومن الكلام الخاص :

الفرق بين الخاص والخصوص : أن الخصوص يكون فيما يراد به بعض ما ينطوى عليه لفظه بالوضع ، والخاص ما اختص بالوضع لا بيارادة ، وقال بعضهم : الخصوص ما يتناول بعض ما يتضمنه العموم ، أو جرى مجرى العموم من المعانى ، وأما العموم فما استفرق ما يصلح أن يستفرقه وهو عام ، والعموم لفظ مشترك يقع على المعانى والكلام ، وقال بعضهم : الخاص ما يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع ، والخصوص أن يتناول شيئاً دون غيره وكان يصح أن يتناوله بذلك الغير .

الفرق بين العام والمبهم : أن العام يشتمل على أشياء ، والمبهم يتناول

واحد الأشياء؛ لكن غير معين الذات؛ فقولنا: شيء؛ مبهم، وقولنا:
الأشياء؛ عام.

الفرق بين التخصيص والنسخ: أن التخصيص هو مادل على أن المراد بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض، والنسخ مادل على أن مثل الحكم الثابت بالخطاب زائل في المستقبل على وجه لواه لكان ثابتاً، ومن حق التخصيص أن لا يدخل إلا فيما يتناوله اللفظ، والنسخ يدخل في النص على عين، والتجزء مادلاً يدخل فيه، والتجزء يُؤذن بأن المراد بالعموم عند الخطاب مادعاً، والنسخ يتحقق أن كل ما يتناوله اللفظ مراد في حال الخطاب، وإن كان غيره مراداً فيما بعد، والنسخ في الشريعة لا يقع بأشياء يقع بها التخصيص، والتجزء لا يقع ببعض ما يقع به النسخ فقد بان لك مخالفة أحدهما للأخر في الحد والحكم جميماً، وتساويهما في بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصاً.

الفرق بين النسخ والبداء: ^(٢٩) أن النسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان أوجبه كتاب أو سنة؛ ولهذا لا يقال: إن تحريم الخمر وغيرها مما كان مطلقاً في العقل نسخ لإباحة ذلك، لأن إباحته عقلية، ولا يستعمل النسخ في العقليات، والبداء أصله الظهور، تقول: بدا في الشيء إذا ظهر، وتقول: بدا في الشيء إذا ظهر لك فيه رأي لم يكن ظاهراً لك، فتركته لأجل ذلك، ولا يجوز على الله البداء لكونه عالماً لنفسه، وما ينسخه من الأحكام ويثبته إنما هو على قدر المصالح، لا أنه يبدو له من الأحوال مالم يكن بادياً، والبداء هو: أن تأمر المكلف الواحد بنفس ما تنهاه عنه على الوجه الذي تنهاه عنه، والوقت الذي تنهاه فيه عنه، وهذا لا يجوز على الله، لأنه يدل على التردد في الرأي، والنسخ في الشريعة لفظة منقولة عما وضعت له في أصل اللغة كسائر الأسماء الشرعية مثل: الفسق والنفاق ونحو ذلك وأصله في العربية الإزالة؛ ألا تراهم قالوا: نسخت الريح الآثار. فإن قلت: إن الريح ليست بمزيلة لها على الحقيقة. قلنا:

(٢٩) قال في الوسيط: البداء: ظهر الرأي بعد أن لم يكن، واستصواب شيء علم بعد أن لم يعلم. يقال: بدا لي في هذا الأمر بداء، أي ظهر لي فيه رأي آخر.

اعتقد أهل اللغة أنها مزيلة لها كاعتقادهم أن الصنم إله .

الفرق بين فحوى الخطاب ، ودليل الخطاب : أن فحوى الخطاب ما يعقل عند الخطاب لا بلفظه كقوله تعالى : «**فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ**» [الإسراء: ٢٣]. فالمانع من ضريهما يعقل عند ذلك ، ودليل الخطاب هو أن يعلق بصفة الشيء ، أو بعدد ، أو بحال ، أو غاية ، فما لم يوجد ذلك فيه فهو بخلاف الحكم ، فالصفة قوله : «**فِي سَائِمَةِ الْفِنْمِ الزَّكَاةَ**» . فيه دليل على أنه ليس في المعلومة زكاة ، والعدد تعلق الحد بالثمانين ، فيه دليل على سقوط مزاد عليه ، والغاية قوله تعالى : «**حَتَّىٰ يَظْهُرُنَّ**» [البقرة: ٢٢٢]. فيه دليل على أن الوطء قبل ذلك محظوظ ، والحال مثل ماروى أن يعلى بن أمية قال لعمر : مالنا نقصر وقد أمنا ؟ يعني الصلاة . فقال عمر : تعجبت مما تعجبت منه ، وسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : «**صَدَقَ اللَّهُ بِمَا** **بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبِلُوا صِدْقَتِهِ**» (٣٠) ، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون يقولون : إن جميع ذلك يعرف بدلائل آخر ، دون دلائل الخطاب المذكورة هنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، والدليل لو قرئ به دليل لم يكن مناقضه ، ولو قرئ باللفظ فحواه لكان ذلك مناقضه ، ألا ترى أنه لو قال في سائمة الغنم الزكاة ، وفي المعلومة الزكاة ، لم يكن تناقضا ، ولو قال **فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ** ، وأضررهما لكان تناقضا ، وكذلك لو قال : هو مؤمن على قنطرار ثم قال : يخون في الدرهم ، يعد تناقضا وقوله تعالى : «**وَلَا تُظْلِمُنَّ فِتِيلًا**» [النساء: ٧٧]. يدل فحواه على نفي الظلم فيما زاد على ذلك ، ودلالة هذا كدلالة النص لأن السامع لا يحتاج في معرفته إلى تأمل ، وأما قوله تعالى : «**فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَىٰ**» [البقرة: ١٨٨] . فمعناه فأفطر بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب ، وليس ذلك بفحوى عندهم ، ولكنه من باب الاستدلال : ألا ترى أنك لو قرنت به فحواه لم يكن تناقضا ، فأما قوله تعالى : «**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا**» [المائدة: ٣٨] . فإنه يدل على المراد بفائدته لا بصربيحه ولا فحواه ، وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لأجل السرقة ، وكذلك

ـ (٣٠) رواه مسلم .

قوله تعالى : «**الرَّأْيُ وَالرَّأْيُ**» [النور : ٤٠] .

الفرق بين البيان والفائدة : قال على بن عيسى : ما ذكر ليعرف به غيره فهو البيان ؛ كقولك : غلام زيد ، وإنما ذكر زيد ليعرف به الغلام فهو للبيان ، وقولك : ضربت زيداً إنما ذكر زيد ليعرف أن الضرب وقع به ، فذكر ليعرف به غيره ، والفائدة ما ذكر ليعرف في نفسه نحو قولك : قام زيد إنما ذكر قام ليعرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان فهو الذي لا يصح الكلام إلا به نحو قولك : ذهب زيد ، فذلك معتمد الفائدة ، ومعتمد البيان ، وأما الزيادة في البيان فهو البيان الذي يصح الكلام دونه ، وكذلك الزيادة في الفائدة هي التي يصح الكلام دونها . نحو : الحال في قولك مرت زيد صاحكا ، والبيان في قولك : أعطيت زيداً درهماً . فعلى هذا يجري البيان ، والفائدة ، ومعتمد الفائدة والحال أبداً للزيادة في الفائدة فالمفعول الذي ذكر فاعله للزيادة في البيان ، فاما الفاعل فهو معتمد البيان ، وكذلك مالم يسم فاعله ، وقولك : قام زيد معتمد الفائدة ، فإذا كان صفة فهو للزيادة في البيان نحو قولك : مررت برجل قام فهو هاهنا صفة مذكورة للزيادة في البيان .

الفرق بين عطف البيان وبين الصفة : أن عطف البيان يجري مجرى الصفة في أنه تبين للأول ، ويتبعه في الإعراب ؛ كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان : أحدهما زيد ، والأخر عمرو ، فقد بين قولك : زيد أى الأخرين مررت به ، والفرق بينهما : أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفتة ، وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استتحق مثل اسمه ، مثال ذلك ، مررت بزيد الطويل ؛ فالطويل يجب بمعنى الطول ، وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى يجب له صفة طويل ، وأما زيد في يجب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غيره في كل شيء لم يجب أن يكون زيداً كما لو وافقه في كل شيء لوجب أن يكون له مثل صفتة ، ولا يجب أن يكون له مثل اسمه . قال (٢١)

(٢١) هذه الفقرة حتى نهايتها إلى قوله من الأدلة لم أجدها بالثيمورية .

أبوهلال أيده الله : والبيان عند المتكلمين : الدليل الذي تتبعين به الأحكام ؛ ولهذا قال أبوعلى وأبوهاشم - رحمهما الله - الهدایة هي الدلالة والبيان ؛ فجعلوا الدلالة والبيان واحداً ، وقال بعضهم : هو العلم الحادث الذي يتبعين به الشيء ، ومنهم من قال : البيان حصر القول دون ماعده من الأدلة ، وقال غيره : البيان هو الكلام ، والخط ، والإشارة ، وقيل : البيان هو الذي أخرجه الشيء من حيز الإشكال إلى حد التجلى ، ومن قال : هو الدلالة ذهب إلى أنه يتوصل بالدلالة إلى معرفة المدلول عليه ، والبيان هو ما يصح أن يتبعين به ما هو بيان له ، وكذلك يقال : إن الله قد بين الأحكام بأن دل عليها بنصية الدلالة في الحكم المظہر ظنا ، وكذلك يقال للمدلول عليه : قد بان ، ويوصف الدال بأنه يبين ، وتوصف الأمارات الموصولة إلى غلبة الظن بأنها بيان ، كما يقال : إنها دلالة تشبيها لها بما يوجب العلم من الأدلة .

* ومن قبيل الكلام النجوى :

الفرق بين النجوى والسر : أن النجوى اسم للكلام الخفي الذي تناجي به صاحبك ، كأنك ترفعه عن غيره ، وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة من الأرض ، وسمى تكليم الله تعالى موسى عليه السلام : مناجاة لأنه كان كلاماً أخفاه عن غيره ، والسر إخفاء الشيء في النفس ، ولو اخفى بستر أووراء جدار لم يكن سراً ، ويقال : في هذا الكلام سر تشبيها بما يخفى في النفس ، ويقال : سرّي عند فلان تريد : ما يخفيه في نفسه من ذلك ، ولا يقال : نجواي عنده ، وتقول لصاحبك : هذا أقيمه إليك تريد المعنى الذي تخفيه في نفسك ، والننجوى تتناول جملة ما يتناجي به من الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك ، وقد يكون السر في غير المعنى مجازاً تقول : فعل هذا سراً وقد أسرّ الأمر ، والننجوى لا تكون إلا كلاماً .

الفرق بين القراءة والتلاوة : أن التلاوة لا تكون إلا لكتمتين فصاعداً ، والقراءة تكون للكلمة الواحدة ؛ يقال : قرأ فلان اسمه ولا يقال : تلا اسمه وذلك أن أصل التلاوة إتباع الشيء الشيء يقال : تلاه إذا تبعه ، فتكون

التلاوة في الكلمات يتبع بعضها بعضاً ولا تكون في الكلمة الواحدة إذ لا يصح فيها التلو .

الفرق بين إلا ولكن : أن الاستثناء هو تخصيص صيغة عامة ، فاما ل肯 فهي تحقيق إثبات بعد نفي ، أو نفي بعد إثبات ، تقول ما جاءنى زيد ، لكن عمرو جاءنى ، وأتى عمرو لكن زيد لم يأت ، فهذا أصل لكن ، وليس باستثناء في التحقيق ، وقال ابن السراج : الاستثناء هو إخراج بعض من كل .

الفرق بين الاستثناء والعطف : أنك إذا قلت : ضربت القوم فقد أخبرت أن الضرب قد استوفى القوم ثم قلت : وعمرًا ؛ فعمرو غير القوم والفعل الواقع به غير الفعل الواقع بال القوم وإنما أشركته معهم في فعل ثان وصل إليه منك ، وليس هذا حكم الاستثناء لأنك تمنع في الاستثناء أن يصل فعلك إلى جميع المذكور .

*** ومن قبيل الكلام المنازعة :**

الفرق بين المنازعة والمطالبة : أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب كالمطالبة بالدين ، ولا تقع إلا مع الإقرار به ، وكذلك المطالبة بالحججة على الدعوى ، والدعوى قول يعترض به المدعى ، والمنازعة لا تكون إلا فيما ينكر المطلوب ، ولا يقع فيما يعترض به الخصم منازعة .

الفرق بين المعارضة والإلزام : أن كل معارضة إلزام ، وليس كل إلزام معارضة ، ألا ترى أن قولك من أنكر حدوث الأجسام : ما أنكرت أنها سابقة للحوادث إلزام ، وليس بمعارضة ، والمعارضة أن تبدأ بما في عرض المسألة ، وبما في رأيه ثم تأتي بالمسألة فتجمع بينهما ، وبين ذلك إما بعلة أو بغير علة . فالمعارضة بالعلة كقولك : إن كان الله تعالى يفعل الجور فلا يكون الجور لأنه القادر المالك ، والمعارضة على غير علة نحو قولنا : من يقول : إن السواء والحركة جسم : ما أنكرت أن البياض والسكون أيضا جسم .

الفرق بين المعارضة وإجراء العلة في المعلول : أن المطالب بإجراء العلة في المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الاعتلال، ثم يأتي بالوضع الذي رام أن يجري فيه كما تقول لأصحاب الصفات: إذا قلتم: إن كل موجود لم يكن غير الله محدث فقولوا: إن صفاته محدثة لأنها ليست هي الله، وكذلك قولك للملحد: إذا قلت إن الاجسام قديمة لأن قدمها متصور في العقل، فلا يتصور في العقل مالاً حقيقة له.

الفرق بين المسألة والفتيا : أن المسألة عامة في كل شيء، والفتيا سؤال عن حادثة، وأصله من الفتاء وهو الشباب، والفتى الشاب، والفتاة الشابة، وتقول للأمة وإن كانت عجوزاً: فتاة لأنها كالصغيرة في أنها لا تُؤثِّر توقير الكبيرة، والفتوة حال الغرة والحداثة، وقيل للمسألة عن حادثة فتيا لأنها في حالة الشابة في أنها مسألة عن شيء حدث.

الفرق بين المعارضة وقلب المسألة : أن قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبه في مذهب له يلزم فيه مثل الملك: كقولنا للمحيرة إذا قالوا: إن الفاعل في الشاهد لا يكون إلا جسماً، فلما كان الله فاعلاً وجب أن يكون جسماً: ما أنكرتم إذا كان الفاعل في الشاهد لا يكون إلا محدثاً مربوياً؟ أي لا يكون في الغائب إلا كذلك، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلماً إلا أن يجعل على صيغة الجواب، والمعارضة هو أن يذكر المذهبان جمِيعاً فيجمع بينهما، وقلب السؤال لا يكون إلا ذكر مذهب واحد.

الفرق بين الإبلاغ والأداء : أن الأداء إيصال الشيء على ما يحب فيه، ومنه أداء الدين، فلان حسن الأداء لما يسمع وحسن الأداء للقراءة، والإبلاغ إيصال ما فيه بيان للأفهام، ومنه البلاغة، وهي إيصال المعنى إلى النفس في أحسن صورة.

الفرق بين الإبلاغ والإيصال : أن الإبلاغ أشد اقتضاء للمنتهى إليه من الإيصال، لأنه يقتضى بلوغ فهمه وعقله كالبلاغة التي تصل إلى القلب، وقيل: الإبلاغ اختصار الشيء على جهة الانتهاء، ومنه قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَبْلَغُهُ مَا مَأْتَهُ﴾ [التوبه : ٦] .

الفرق بين الاسم العُرْفِي والاسم الشرعي : أن الاسم الشرعي : ما نقل عن أصله في اللغة ، فسمى به فعل ، أو حكم حدث في الشرع نحو : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والكفر ، والإيمان ، والإسلام ، وما يقرب من ذلك ، وكانت هذه أسماء تجري قبل الشرع على أشياء ، ثم جرت في الشرع على أشياء آخر ، وكثير استعمالها حتى صارت حقيقة فيها ، وصار استعمالها على الأصل مجازاً ، ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجاز ، وكان هو الأصل ، والاسم العُرْفِي : ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا : «دابة» وذلك أنه قد صار في العرف أسماء بعض ما يدب ، وكان في الأصل أسماء لجميعه ، وكذلك الفائط كان أسماء للمطمئن من الأرض ، ثم صار في العرف أسماء لقضاء الحاجة ، حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه ، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع في اللغة لشيء ، واستعمل في العرف لغيره ، ووضع في الشرع لآخر فالواجب حمله على ما وضع في الشرع ؛ لأن ما وضع له في اللغة قد انتقل عنه ، وهو الأصل ، فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك ، وإذا كان الخطاب في العرف لشيء ، وفي اللغة بخلافه ، وجب حمله على العُرْف لأنه أولى ، كما أن اللفظ الشرعي يحمله على ما عدل عنه ، وإذا حصل الكلام مستعملاً في الشريعة أولى على ما ذكر قبل ، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى : «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتُّو الزَّكَةَ» [البقرة : ٤٣] . إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له في اللغة وذلك على ضربين :

أحدهما يراد به مالم يوضع له البتة نحو : الصلاة والزكاة .

والثاني يراد به ما وضع له في اللغة لكنه قد جعل أسماء في الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حدّاً مخصوصاً ، فصار كأنه مستعمل في غير ما وضع له وذلك نحو : الصيام ، والوضوء ، وما شاكله .

الفرق بين بلى ونعم : أن بلى لا تكون إلا جواباً لما كان فيه حرف جَحْدٌ كقوله تعالى : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» [الأعراف : ١٧٢] . وقوله عز وجل :

﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِنْكُمْ﴾ ثم قال في الجواب : ﴿قَالُوا بَلَى﴾ [الزمر : ٧١]. ونعم تكون للاستفهام بلا جهد كقوله تعالى : ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف : ٤٤]. وكذلك جواب الخبر إذا قال : قد فعلت ذلك . قلت : نعم لعمري قد فعلته ، وقال الفراء : وإنما امتنعوا أن يقولوا في جواب الجحود : نعم ؛ لأنه إذا قال الرجل : مالك على شيء فلو قال الآخر : نعم كان صدقه ، كأنه قال : نعم ليس لي عليك شيء ، وإذا قال بلى فإنما هو رد لكلام صاحبه أى بلى لي عليك شيء ، فلذلك اختلف بلى ونعم .

الفرق بين الوسوسة والنزع : أن النزع هو الإغواء بالوسوسة وأكثر ما يكون عند الغضب ، وقيل : أصله للإزعاج بالحركة إلى الشر ، ويقال هذه نزعجة من الشيطان للخصلة الداعية إلى الشر ، وأصل الوسوسة الصوت الخفي ، ومنه يقال لصوت الحال : وسوس ، وكل صوت لا يفهم تفصيله لخفائه ، وسُوسة ووسوس ، وكذلك ما وقع في النفس خفياً ، وسمى الله تعالى الموسوس وسوساً بال المصدر في قوله تعالى : ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسُوسِ الْخَنَّاسِ﴾ [الناس : ٤] .

الباب الثالث

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الدَّلَالَةِ وَالدَّلِيلِ وَالْاسْتِدْلَالِ، وَبَيْنَ النَّظَرِ وَالتَّأْمَلِ
وَبَيْنَ النَّظَرِ وَالرَّؤْيَا

الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال :

أحداها ما يمكن أن يُستدَلَّ به ، قصد فاعله ذلك أو لم يقصد ، والشاهد أن أفعال البهائم تدل على حدتها ، وليس لها قصد إلى ذلك ، والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها ، وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك ، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطاً فيها احتاج بأن اللص يستدل بتأثيره عليه ، ولا يكون أثره دلالة ، لأنه لم يقصد ذلك فلو وصف بأنه دلالة لُوْصِيفَ هو بأنه دال على نفسه ، وليس هذا بشيء لأنه ليس بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ، ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه بل ذلك جائز في اللغة معروفة ، يقال : قد دل الحارب^(٢) على نفسه بركوبه الرّمل ويقال :

اسْلُكْ الْحَرْزَنْ ؛ لأنَّه لا يدلُّ على نَفْسِكَ وَيَقُولُونَ : اسْتَدَلَّنَا عَلَيْهِ بِأَثْرِهِ ،
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَ هَذَا عَلَى الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَلَا دَلِيلَ .

والثاني - العبارة عن الدلالة يقال للمسئول : أَعِدَّ لِلْتَّكَ .

والثالث - الشبهة يقال : دلالة المخالف كذا أى : شبهته .

والرابع - الأمارات يقول الفقهاء : الدلالة من القياس كذا ، والدليل فاعل الدلالة ، ولهذا يقال من يتقدم القوم في الطريق :

دليل ، إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون به ، وقد تسمى الدلالة دليلاً مجازاً ، والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من فعله ، ويستعمل الدليل في العبارة ، والأمارة ، ولا يستعمل في الشبهة ، والشبهة هي الاعتقاد الذي يختار صاحبه الجهل ، أو يمنع من اختيار العلم ، وتسمى العبارة عن كيفية

(١) جاء في المجمع الروسيط . الدلالة - بفتح الدال المشددة - ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه . وبالكسر أيضاً .

(٢) الحارب . من يسلب غيره جميع ما يملك . والمفعول محروم .

ذلك الاعتقاد شبهة أيضاً ، وقد سمي المعنى الذي يعتقد عنده ذلك الاعتقاد شبهة ، فيقال : هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

الفرق بين الدلالة والشبهة - فيما قال بعض المتكلمين - أن النظر في الدلالة يوجب العلم ، والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة ، فيختار الجهل ، لا مكان للشبهة ، ولا للنظر فيها ، والاعتقاد هو الشبهة ، في الحقيقة لا المنظور فيه .

الفرق بين الدلالة والأماراة : أن الدلالة عند شيوخنا ما يؤدى النظر فيه إلى العلم ، والأماراة ما يؤدى النظر فيه إلى غلبة الظن لنحو ما يطلب به من جهة القبلة ، ويعرف به جزاء الصيد ، وقيمة المتألفات ، والظن في الحقيقة ليس يجب عن النظر في الأمارة لوجوب النظر عن العلم في الدلالة ، وإنما يختار ذلك عنده ، فالamarة في الحقيقة ما يختار عنده الظن ، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذي منه خالقه كاختلاف الصحابة في مسائل الجد ، واختلاف آراء ذوى الرأى في الحروب وغيرها مع تقاريبهم في معرفة الأمور المتعلقة بذلك ، ولهذا تستعمل الأمارة فيما كان عقلياً وشرعياً .

الفرق بين الدلالة والحججة : قال بعض المتكلمين الأدلة تقسم أقساماً: وهي دلالة العقل ، ودلالة الكتاب ، ودلالة السنة ، ودلالة الإجماع ، ودلالة القياس ، فدلالة العقل ضريان : أحدهما : ما أدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه ، أو بصفة لغيره ، والآخر : ما يستدل به على صفة له أخرى ، وتسمى طريقة النظر ، ولا تسمى دلالة لأنها يبعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه ، أو على بعض صفات نفسه ، فلا يبعد أن يكون يدل على غيره ، وكل ذلك يسمى حجة فافترقت الحجة والدلالة من هذا الوجه .

وقال قوم : لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما ، وإذا قلنا : حجة الله ، ودلالة الله ، فالمراد أن الله نصبهما ، وإذا قلنا : حجة العقل ، ودلالة العقل ، فالمراد أن النظر فيهما يُفضي إلى العلم من غير افتخار إلى أن ينصبهما ناصب .

وقال غيره : الحجة هي الاستقامة في النظر ، والمضى فيه على سَنَنِ مستقيم من رد الفرع إلى الأصل ، وهي مأخذة من المَحَجَّة ، وهي الطريق المستقيم وهذا هو فعل المستدل ، وليس من الدلالة في شيء ، وتأثير الحجة في النفس كتأثير البرهان فيها ، وإنما تتفصل الحجة من البرهان ، لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة في القصد حَجَّ يَحُجُّ إذا استقام في قصده ، والبرهان لا يعرف له اشتقاد ، وينبغي أن يكون لغة مفردة .

الفرق بين الاحتجاج والاستدلال : أن الاستدلال طلب الشيء من جهة غيره ، والاحتجاج هو الاستقامة في النظر على ما ذكرنا سواء كان من جهة ما يطلب معرفته ، أو من جهة غيره .

الفرق بين دلالة الكلام ودلالة البرهان : أن دلالة البرهان هي : الشهادة للمقالة بالصحة ، ودلالة الكلام : إحضاره المعنى نفسه من غير شهادة له بالصحة إلا أن يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان ، فيشهد بصحة المقالة .

ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان ، ومنه مالا يتضمن ذلك ، إذ كل برهان ، فإنه يمكن أن يظهر بالكلام ، كما أن كل معنى يمكن ذلك فيه ، والاسم دلالة على معناه ، وليس برهاناً على معناه ، وكذلك هداية الطريق دلالة عليه ، وليس برهاناً عليه فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة البرهان .

الفرق بين الاستدلال والدلالة : أن الدلالة ما يمكن الاستدلال به ، والاستدلال فعل المستدل ، ولو كان الاستدلال والدلالة سواء لكان يجب أن لو صنع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون في العالم دلالة على ذلك .

الفرق بين الدلالة والعلامة : أن الدلالة على الشيء ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه كالعالم لما كان دلالة على الخالق كان دالاً عليه لكنه مستدل به ، وعلامة الشيء ما يُعرف به المعلم له ، ومن شاركه في معرفته دون كلٍّ واحدٍ كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه ، فيكون دلالة لك دون

غيرك ، ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصديق يجعله علامةً مجئه زيد ، فلا يكون ذلك دلالة إلا من يوافقك عليه ، ثم يجوز أن تُزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك ، فتخرج من أن تكون علامة له ، ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه ، فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء .

الفرق بين العلامة والأية : أن الآية هي العلامة الثابتة ، من قولك تأييّت بالمكان إذا تحبسـت به وتنبـت ، قال الشاعر :

وعلمتُ أنْ لَيْسَتْ بِدَارٍ ثَابَتْ فَكَصْفَقَةٌ بِالْكَفِّ كَانَ رَقَادِي

أى ليست بدار تحبسـت وتنبـت ، وقال بعضـهم: أصل آية أبية ولكن لما اجتمعت ياءـان قلبـوا إحدـاهـما ألفـا كراـحة التـضـعـيف ، وجـازـ ذلك لأنـه اسمـ غيرـ جـارـ على فعلـ .

الفرق بين العلامة والأثر : أنـ أثرـ الشـيءـ يكونـ بـعـدهـ ، وـعـلامـتهـ تكونـ قبلـهـ تـقولـ : الغـيـومـ وـالـرـياـحـ عـلامـاتـ المـطـرـ ، وـمـدـافـعـ السـيـوـلـ آثارـ المـطـرـ .

الفرق بين العلامة والسمة : أنـ السـمـةـ ضـربـ منـ العـلـامـاتـ مـخـصـوصـ ، وهوـ ماـ يـكـونـ بـالـنـارـ فـي جـسـدـ حـيـوانـ مـثـلـ سـمـاتـ الإـبـلـ ، وـمـاـ يـجـرـىـ مـجـرـاـهـاـ وـفـيـ الـقـرـآنـ : ﴿سـنـسـمـهـ عـلـىـ الـخـرـطـومـ﴾ [سـوـرـةـ الـقـلـمـ : ١٦] وـأـصـلـهـاـ التـأـثـيرـ فـيـ الشـيءـ وـمـنـهـ الـوـسـمـيـ لأنـهـ يـؤـثـرـ فـيـ الـأـرـضـ أـثـرـاـ (٣) ، وـمـنـهـ الـمـوـسـمـ لـمـاـ فـيـهـ مـنـ آـثـارـ أـهـلـهـ وـالـوـسـمـةـ : مـعـرـوفـةـ سـمـيـتـ بـذـلـكـ لـتـأـثـيرـهـاـ فـيـمـاـ يـخـضـبـ بـهـاـ (٤)ـ .

الفرق بين الدللة والبرهان أنـ البرـهـانـ لاـ يـكـونـ الاـ قـوـلاـ ، يـشـهـدـ بـصـحةـ الشـيءـ ، وـالـدـلـالـةـ تكونـ قـوـلاـ ، تـقـولـ العـالـمـ دـلـالـةـ عـلـىـ الـقـدـيمـ وـلـيـسـ الـعـالـمـ قـوـلاـ ، وـتـقـولـ : دـلـالـتـىـ عـلـىـ صـحـةـ مـذـهـبـكـ . وـقـالـ بـعـضـ الـعـلـمـاءـ : البرـهـانـ : بـيـانـ يـشـهـدـ بـمـعـنـىـ آـخـرـ حـقـ فـيـ نـفـسـهـ وـشـهـادـتـهـ ، مـثـالـ ذـلـكـ أـنـ الإـخـبـارـ بـأـنـ الـجـسـمـ مـُـحـدـثـ هـوـ بـيـانـ بـأـنـ لـهـ مـُـحـدـثـاـ ، وـمـعـنـىـ الـأـوـلـ حـقـ فـيـ نـفـسـهـ ،

(٣) الوسمـيـ - كـمـاـ جـاءـ فـيـ الـلـسـانـ - مـطـرـ أـوـلـ الـرـبـيعـ وـهـوـ بـعـدـ الـخـرـيفـ ، لأنـهـ يـسـمـ الـأـرـضـ بـالـنـباتـ ، فـيـصـيرـ فـيـهـ أـثـارـ فـيـ أـوـلـ السـنـةـ .

(٤) الوسمـةـ - كـمـاـ فـيـ الـلـسـانـ - أـهـلـ الـحـجـازـ يـتـلـوـنـهـاـ ، وـغـيرـهـمـ يـخـفـفـهـاـ ، كـلـاـهـمـاـ شـجـرـ لـهـ وـرـقـ يـخـضـبـ بـهـ .

والدليل : ماينبئ عن معنى من غير أن يشهد بمعنى آخر ، وقد ينبوء عن معنى يشهد بمعنى آخر ، فالدليل : أعم ، وسمعت من يقول : البرهان ما يقصد به قطع حجّة الخصم فارسي معرب وأصله بُرَان ؛ أى اقطع ذاك ، ومنه البرهان وهى القطعة من الدلالة ولا يعرف صحة ذلك ، وقال على بن عيسى : الدليل يكون وضعياً قد يمكن أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى ، وأما دلالة البرهان فلا يمكن أن توضع دلالة على خلاف ما هي دلالة عليه نحو دلالة الفعل على الفاعل ، لا يمكن أن يجعل دلالة على أنه ليس بفاعل .

الفرق بين الأمارة والعلامة : أن الأمارة هي العلامة الظاهرة ، ويدل على ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر ، ومع الكثرة ظهور الشأن ، ومن ثم قيل : الأمارة لظهور الشأن ، وسميت المشورة أماراً لأن الرأى يظهر بها ، وائتمر القوم إذا تشاوروا قال الشاعر :

* ففي الأمارة ، فيكم والأمار ؟ *

الفرق بين العلامة والرسم : أن الرسم هو إظهار الأثر في الشيء ليكون علامة فيه ، والعلامة تكون ذلك وغيره ؛ ألا ترى أنك تقول : علامة مجىء زيد تصفيق عمرو ، وليس ذلك بأثر .

الفرق بين الرسم والختم : أن الختم ينبوء عن اتمام الشيء ، وقطع فعله وعمله تقول : ختمت القرآن ؛ أى : أتممت حفظه وقرأته ، وقطعت قراءته ، وختمت الكتاب لأنه آخر ما يفعل به لحفظه ، ولا ينبوء الرسم عن ذلك ، وإنما الرسم إظهار الأثر بالشيء ليكون علامة فيه ، وليس يدل على تمامه ؛ ألا ترى أنك تقول : ختمت القرآن ، ولا تقول : رسمته ، فإن استعمل الرسم في موضع الختم في بعض الموضع فلتقارب معناه من معناه ، والأصل في الختم ختم الكتاب لأنه يقع بعد الفراغ منه ، ومنه قوله تعالى : **﴿إِلَيْهِ يَوْمَ نَخْتَمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ﴾** [سورة يس : ٦٥] [منع] ، قوله تعالى : **﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾** [سورة البقرة : ٧] ليس بمنع ، ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق ، على أن الرسم فارسي معرب لا أصل له في العربية فيجوز أن يكون

بمعنى الختم لا فرق بينهما لأنهما لغتان .

الفرق بين الختم والطبع : أن الطبع أثر يثبت في المطبوع ويلزمه ، فهو يفيد من معنى الثبات واللزوم مالا يفيده الختم ؛ ولهذا قيل : طبع الدرهم طبعا ، وهو الأثر الذي يؤثره فيه ، فلا يزول عنه ، كذلك أيضا قيل : طبع الإنسان لأنه ثابت غير زائل ، وقيل : طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه ، وقال بعضهم : الطبع علامة تدل على كنه الشيء ، قال : وقيل: طبع الإنسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة ، قال : وطبع الدرهم علامة جوازه .

الفرق بين العلة والدلالة : أن كل علة مطردة منعكسة ، وليس كل دلالة تطرد وتعكس ، الا ترى أن الدلالة على حدث الأجسام هي استحالة خلوها عن الحوادث ، وليس ذلك بمطرد في كل محدث لأن العرض محدث ، ولا تحله الحوادث ، والعلة في كون المتحرك متحركا هي الحركة ، وهي مطردة في كل متحرك ، وتعكس ، فليس بشيء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ، ولا متحرك إلا وفيه حركة .

الفرق بين العلة والسبب : أن من العلة ما يتأخر عن المعلول ، كالريح وهو علة التجارة يتاخر ويوجد بعدها ، والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك : لم تتجز ؟ قلت : للريح .

وقد أجمع أهل العربية أن قول القائل لم ؟ مطالبة بالعلة لا بالسبب ، فإن قيل : ما أنكرت أن الريح علة لحسن التجارة ، وسبب له أيضا ، قلنا : أول ما في ذلك أنه يجب أن كل تجارة فيها ريح حسنة ، لأنه قد حصل فيها علة الحسن ، كما أن كل ما حصل فيه ريح فهو تجارة ، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه إلا ترى أن الرمي الذي هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، والعلة في اللغة : ما يتغير حكم غيره به ، ومن ثم قيل للمرض : علة لأنه يغير حال المريض ، ويقال للداعي إلى الفعل علة له ، تقول فعلت كذا لعلة كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالا لغيره كالكون والقدرة ، ولا تقول ذلك في

السوداد لما لم يوجب حالاً ، والعلة في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القايس .

الفرق بين السبب والشرط : أن السبب يُحتاج إليه في حدوث المسبب ولا يحتاج إليه في بقائه ؛ ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب معدهوم ، وذلك نحو : ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمي ، والشرط يُحتاج إليه في حال وجود المشروط وبقائه جمِيعاً ، نحو : الحياة لما كانت شرطاً في وجود القدرة ، لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة .

الفرق بين السبب والآلية : أن السبب يُوجب الفعل ، والآلية لا توجيه ، والآلية هي التي يحتاج إليها بعض الفاعلين دون بعض ، فلا ترجع إلى حسن الفعل وهي كاليد والرجل .

الفرق بين النظر والاستدلال : أن الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره . والنظر طلب معرفته من جهة فعله ، ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر في معرفة القادر قادرًا من جهة فعله استدلالاً ، والنظر في حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحد النظر : طلب إدراك الشيء من جهة البصر أو الفكر ، ويحتاج في إدراك المعنى إلى الأمرين جمِيعاً كالتأمل للخط الدقيق بالبصر أولاً ، ثم بالفكر لأن دلالة الخط الدقيق التي بها يقرأ طريق إلى إدراك المعنى ، وكذلك طريق الدلالة المؤدية إلى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر بالبصر الإقبال به نحو البصر ، والنظر بالقلب الإقبال بالفكر نحو المفكر فيه ، ويكون النظر باللمس ليُدرِّي الذين من الخشونة ، والنظر إلى الإنسان بالرحمة هو الإقبال عليه بالرحمة ، والنظر نحو ما يتوقع ، والإنتظار إلى مدة هو الإقبال بالنظر نحو المتوقع ، والنظر بالأمل هو الإقبال به نحو المأمول ، والنظر من الملك لرعايته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة ، والنظر في الكتاب بالعين والفكر هو الإقبال نحوه بهما ، ونظر الدهر إليهم ؛ أي : أهلكم وهو إقباله نحوهم بشدائده ، والنظير المثيل ، فإنك إذا نظرت إلى أحدهما ، فقد نظرت إلى الآخر ، وإذا قرن النظر بالقلب فهو الفكر في أحوال ما ينظر فيه . وإذا قرن بالبصر

كان المراد به تقليل الحدقة نحو ما يلتمس رؤيته مع سلامة الحاسة .

الفرق بين النظر والتأمل : أن النظر هو ما ذكرناه ، والتأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ، ولا يكون إلا في طول مدة ؛ فكل تأمل نظر ، وليس كل نظر تأملا .

الفرق بين النظر والبديهة : أن البديهة أول النظر يقال : عرفته على البديهة أى : في أول أحوال النظر ، وله في الكلام بديهة حسنة إذا كان يرتجله من غير فكر فيه .

الفرق بين البديهة والروية : أن الروية فيما قال بعضهم: آخر النظر ، والبديهة أولا ، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الإصابة في الرأي : بديهته كروية غيره ، وقال بعضهم : الروية طول التفكير في الشيء وهو خلاف البديهة ، وبديهية القول ما يكون من غير فكر ، والروية إشباع الرأي ، والاستقصاء في تأمله تقول : رؤات في الأمر بالتشديد ، وفعلت بالتشديد للتکثير والبالغة ، وتركت همزة الروية لکثرة الاستعمال .

الفرق بين النظر والفكر : أن النظر يكون فكراً ويكون بديهية ، والفكر ماعدا البديهة .

الفرق بين النظر والانتظار : أن الانتظار طلب ما يقدر النظر إليه ، ويكون في الخير والشر ، ويكون مع شك ويقين ، وذلك أن الإنسان ينتظر طعاماً يعمل في داره وهو لا يشك أنه يحضر له ، وينتظر قدوم زيد غداً ، وهو شاك فيه .

الفرق بين التفكير والتدبر : أن التدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب ، والتفكير تصرف القلب بالنظر في الدلائل . وسنبيان اشتراق التدبر، وأصله فيما بعد .

الفرق بين النظر والروية : أن النظر طلب الهدى ، والشاهد قولهم : نظرت فلم أر شيئا ، وقال على بن عيسى : النظر طلب ظهور الشيء ، والناظر الطالب لظهور الشيء ، والله ناظر لعباده بظهور رحمته إياهم ،

ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بادراكه من جهة حاسة بصره ، أو غيرها من حواسه ، ويكون الناظر إلى لين هذا الثوب من لين غيره ، والنظر بالقلب من جهة التفكير ، والإلاظار : التوقف لطلب وقت الشيء الذي يصلح فيه . قال : والنظر أيضا هو الفكر والتأمل لأحوال الأشياء ، ألا ترى أن الناظر على هذا الوجه لابد أن يكون مفكرا ، والمفكر على هذا الوجه يسمى ناظرا ، وهو معنى غير الناظر ، وغير المنظور فيه ، ألا ترى أن الإنسان يفصل بين كونه ناظرا ، وكونه غير ناظر ، ولا يوصف القديم بالنظر ؛ لأن النظر لا يكون إلا مع فقد العلم ، ومعلوم أنه لا يصلح النظر في الشيء ليعلم إلا وهو مجهول ، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ونظر الراضي ، وأخرى فإنه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رأه منهم ممن لم يره مع أنهم جميرا ناظرون ؛ فصح بهذا أن النظر تقليل العين حيال مكان المرئي طلبا لرؤيته ، والرؤبة هي إدراك المرئي ، وما كان الله تعالى يرى الأشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالنظر .

الفرق بين قولنا : مدد إليه بصره ، واستشرفه ببصره : أن قولنا استشرفه ببصره معناه أنه مدد إليه بصره من أعلى .

* وما يجري مع ذلك :

الفرق بين الانتظار والترجى : أن الترجى انتظار الخير خاصة ، ولا يكون إلا مع الشك ، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع .

الفرق بين الانتظار والتريض : أن التريض طول الانتظار : يكون قصير المدة وطويلها ، ومن ثم يسمى المتريض بالطعام وغيره متريضا ؛ لأنه يطيل الانتظار لزيادة الريح ، ومنه قوله تعالى : **فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ [سورة المؤمنون : ٢٥] أو أصله من **رَبَصَة** ، وهي التلبث ، يقال : مالى على هذا الأمر **رَبَصَة** ، أي تلبث في الانتظار حتى طال .**

الفرق بين الانتظار والإمهال : أن الانتظار مقرن بما يقع فيه النظر والإمهال مبهم .

الفرق بين قولهم : آمنت ببصري ، وأحسست ببصري : أن الإحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحسنة ، والإنسان يفيد الأنس بما تراه ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله يؤنس ويحس ، إذ لا يجوز عليه الوصف بالحسنة والأنس ، ويكون الإنسان في غير النظر .

الفرق بين الخاطر والنظر : أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بضروب الأحاديث ، والخواطر تنقسم بحسب المعانى إذ كل معنى فله خاطر يختصه يخالف جنس ما يختص غيره ، ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر ، ولا يصح التكليف إلا مع ذلك ، وعند أبى على أن الخاطر جنس من الأعراض لا يوجد إلا فى قلب حيوان ، وأنه شيء بين الفكر والذكر ، لأن الذكر علم ، والفكر جنس من النظر الذى هو سبب العلم ، والخواطر تتبه على الأشياء وتكون ابتداء ولا تولد علمًا ، ومنزلة الخاطر فى ذلك منزلة التخييل فى أنه بين العلم والظن لأنه تمثل شيء من غير حقيقة ، وعند البلغى - رحمة الله - أنه كلام يحدثه الله تعالى فى سمع الإنسان ، أو يحدثه الملك ، أو الشيطان فإذا كان من الشيطان سُمٌّ وسوسًا ، وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمة الله ، والذى يدل على أن الخاطر ليس بكلام ، ما يدل من أفعال الآخرين على خطور الخواطر بقلبه ، وهو لا يعرف الكلام أصلًا ، ولا يعرف معانيه ، وعن إبراهيم أنه لابد من خاطرين : أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار ، وعن ابن الروانى : أن خاطر المعصية من الله تعالى ، وأن ذلك كالعقل والشهوة لأن الشهوة ميل الطبيع إلى المشتهى ، والعقل التمييز بين الحسن والقبيح .

الفرق بين الذكر والخاطر : أن الخاطر يكون ابتداء ، ويكون عن عُزُوب ، والذكر لا يكون إلا عن عُزُوب لأنه إنما يذكر ما عَزَب^(٥) عنه ، وهو عَرَضٌ ينافي النسيان .

(٥) عَزَب كسر وضرب : بعد ، والعازب : المتبع في طلب الكلاً عن أهله . [مفردات الراغب] .

* ومما يجري مع الاستدلال القياس :

الفرق بين القياس وبين الاجتهاد : أن القياس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه ، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل^(١) ، وقال أبو هاشم رحمه الله : حمل شيء على شيء ، وإجراء حكمه عليه ، ولذلك سمي المكيال مقياساً من حيث كان يحمل عليه ما يراد كيله ، وكذلك يسمون ما يقدر به الفعال مقياساً أيضاً ، ولذلك لا يستعمل القياس في شيء من غير اعتبار له بغيره ، وإنما يقال قشت الشيء بالشيء ؛ فلا يقال من شبه شيئاً بشيء من غير أن يحمل أحدهما على الآخر ، ويجرى حكمه عليه - قايس ، ولو جاز ذلك لجاز أن يسمى الله تعالى : قايساً لتشبيهه الكافر بالميته ، والمؤمن بالحي ، والكفر بالظلمة ، والإيمان بالنور .

ومن قال : القياس استخراج الحق من الباطل فقد أبعد ؛ لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياساً ، ومثال القياس قوله : إذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم ، فعقوبة المحسن لا تجوز منه .

والفقهاء يقولون : هو حمل الفرع على الأصل لعلة الحكم ، والاجتهاد موضوع في أصل اللغة لبذل المجهود ؛ ولهذا يقال : اجتهد في حمل الحجر ، إذا بذل مجهوده فيه ، ولا يقال : اجتهدت في حمل النواة .

وهو عند المتكلمين ما يقتضي غلبة الظن في الأحكام التي كل مجتهد فيها مصيبة ، ولهذا يقولون : قال أهل الاجتهاد كذا ، وقال أهل القياس كذا ، فيفرقون بينهما ؛ فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس ، لأنه يحتوي على القياس وغيره .

وقال الفقهاء : الاجتهاد بذل المجهود في تعرف حكم الحادثة من النص لا بظاهره ولا فحواه ، ولذلك قال معاذ : «اجتهد رأيي فيما لا أجد فيه كتاباً ولا سنة . وقال الشافعى : الاجتهاد والقياس واحد، وذلك أن الاجتهاد عنده هو أن يعلل أصلاً ، ويرد غيره إليه بها ، فاما الرأى فما أوصل إليه

^(٦) وهو من يحمل الشيء على الشيء ، ويجرى حكمه عليه لشبه بينهما عنده .

الحكم الشرعي من الاستدلال والقياس ، ولذلك قال معاذ : «أجتهد رأيي» ، وكتب عمر هذا ما رأى عمر ، وقال على - رأيي ورأي عمر أن لا يُبَعَّن ثُمَّ رأيت بَيْعَهُنْ ؛ يعني : أمهات الأولاد ، وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأى ويذمه ، والترجيح ما أيد به العلة ، والخبر إذا قابله ما يعارضه ، والاستدلال أن يدل على أن الحكم في الشيء ثابت من غير رده إلى أصل ، والاجتهاد لا يكون إلا في الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود واستفراغ الوسع في النظر في الحادث ليبرده إلى المنصوص على حسب ما يغلب في الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص ، ألا ترى أنه لا يجوز لأحد أن يقول : إن العلم بحدوث الأجسام اجتهاد ، كما أن سهم الجد اجتهاد ، ولا يجوز أن يقال : وجوب خمسة دراهم في مائة درهم مسألة اجتهاد ، تكون ذلك مُجْمِعًا عليه ، وقد يكون القياس في العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر .

الفرق بين دلالة الآية وتضمين الآية : أن دلالة الآية على الشيء هو ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشيء ؛ كقوله : الحمد لله ، يدل على معرفة الله إذا قلنا : إن معنى قوله : الحمد لله أمر لأنه لا يجوز أن يحمد من لا يعرف ، ولهذا قال أصحابنا : إن معرفة الله واجبة ؛ لأن شكره واجب ؛ لأنه لا يجوز أن يشكر من لا يعرف ، وتضمين الآية هو احتمالها للشيء بلا مانع ، ألا ترى أنه لو احتملته لكن منع منه القياس ، أو سنة ، أو آية أخرى لم تتضمنه ، ولهذا نقول : إن قوله : «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا» [سورة المائدة: ٣٨] لا يتضمن وجوب القطع على من سرق . دانقاً^(٧) ، وإن كان محتملاً لذلك لمنع السُّنَّة منه ، وهذا واضح والحمد لله تعالى .

(٧) الدانق : سدس الدرهم ، والجمع دوائق ، ودوائين .

الباب الرابع

في الفرق بين أقسام العلوم، وما يجري مع ذلك من الفرق بين الأدراك
والوجودان، وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها

الفرق بين العلم والمعرفة : أن المعرفة أخص من العلم ، لأنها علم بعين
الشيء مفصلاً عما سواه ، والعلم يكون مُجملًا ومفصلاً . قال الزهري : لا
أصف الله بأنه عارف ، ولا أعنف من يصفه بذلك ، لأن المعرفة مأخوذة
من عِرْفَان الدار ، يعني آثارها التي تعرف بها . قال : ولا يجوز أن يكون
علم الله تعالى بالأشياء من جهة الأثر والدليل ، قال : والمعرفة تمييز
المعلومات ، فلماً إلى أنه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بأنه مميز ، وليس ما
قاله بشيء لأن آثار الدار إن كانت سُمِّيت عرْفَانًا فسميت بذلك لأنها طريق
إلى المعرفة بها ، وليس في ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الأثر
والدليل .

وأما وصف العارف بأنه يفيد تمييز المعلومات في علمه ، فلو جعله دليلاً
على أن الله عارف ، كان أولى من أن المعلومات متميزة في علمه بمعنى أنها
متخيلة له ، وإنما لم يُسم علمه تمييزاً لأن التمييز فيما هو استعمال العقل
بالنظر والتفكير اللذين يؤديان إلى تمييز المعلومات ، فلم يمتنع أن توصف
معلوماته بأنها متميزة ، وإن كان لا يوصف بأنه مُميّز ، لأن تميزها صفة لها
لا له ، والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه ، فكل معرفة علم ، وليس كل علم
معرفة ، وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لا
يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم ، والشاهد قول
أهل اللغة : إن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما
إلا أن يكون بمعنى المعرفة ؛ كقوله تعالى : «**لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ**» [سورة
الأنفال: ٦٠] أي لا تعرفونهم الله يعرفهم ، وإنما كان ذلك كذلك ، لأن لفظ
العلم بهم ، فإذا قلت : علمت زيداً فذكرته باسمه الذي يعرفه به المخاطب
لم يفدي ، فإذا قلت قائماً أفدت ؛ لأنك دللت بذلك على أنك علمت زيداً

على صفة جاز أن لا تعلمك عليها مع علمك به في الجملة ، وإذا قلت : عرفت زيداً أفت لأنه بمنزلة قوله : علمته متميزة من غيره ، فاستغنى عن قوله متميزة من غيره لما في لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبيّن في الموضع الذي يكون فيه جملة غير مبهمة : ألا ترى أن قوله : علمت أن لزيد ولداً ، قوله : عرفت أن لزيد ولداً ، يجريان مجرى واحداً .

الفرق بين العلم واليقين : أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، واليقين هو سكون النفس وتلّاج الصدر بما علم ، ولهذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال : **ثُلُجُ اليقين ، وبَرُّ اليقين** ، ولا يقال : **ثُلُجُ العلم ، وبَرُّ العلم** ، وقيل : الموقن العالم بالشيء بعد حَيْرَة الشك ، والشاهد : أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون : شك ويقين ، وقلما يقال : شك وعلم ، فاليقين ما يزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم ، والشاهد قول الشاعر :

بَكَى صَاحِبِيْنَ مَا رَأَى الدُّرْبَ دُونَهُ وَأَيْقَنَ أَنَّا لَا حَقَانَ بِقَيْصَرَاً^(١)

أى : أزال الشك عنه عند ذلك ، ويقال : إذا كان اليقين عند المصطوى أنه صلى أربعاً فله أن يُسْتَلِمُ ، وليس يراد بذلك أنه إذا كان عالماً به ، لأن العلم لا يضاف إلى ما عند أحد إذا كان المعلوم في نفسه على ما علم ، وإنما يضاف اعتقاد الإنسان إلى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولاً إذا زال به شكه ، وسمى علمنا يقيناً ، لأن في وجوده ارتفاع الشك .

الفرق بين العلم والشعور : أن العلم هو ماذكرناه ، والشعور علم يوصل إليه من وجه دقيق كدقة الشعر ، ولهذا قيل للشاعر : شاعر لفطنته لدقيق المعانى ، وقيل للشاعر : شعير للشظية الدقيقة التي في طرفه خلاف الحنطة ، ولا يقال : الله تعالى يشعر : لأن الأشياء لا تدق عنه ، وقال بعضهم : الذم للإنسان بأنه لا يشعر أشد مبالغة من ذمه بأنه لا يعلم : لأنه إذا قال لا يشعر ، فكأنه أخرجه إلى معنى الحِمَار وكأنه قال : لا يعلم من

(١) قال في اللسان : كل مدخل إلى الروم درب من دروبها . وأقول : هناك مثل قرب من هذا هو : كل الطرق مؤدية إلى روما .

وجه واضح ولا خفي ، وهو كقولك : لا يحس ، وهذا قول من يقول : إن الشعور هو أن يدرك المشاعر وهي الحواس ، كما أن الإحساس هو الإدراك بالحسنة ولهذا لا يوصف الله بذلك .

الفرق بين البصير والمستبصر : أن البصير على وجهين : أحدهما المختص بأنه يدرك **المُبَصَّر** إذا وجد ، وأصله البصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة **مُبَصِّر** بمعنى رأى ، والرأى هو المدرك للمرئى والقديم رأى بنفسه ، والأخر البصير بمعنى العالم ، تقول منه : هو بصير وله به **بَصَر** وبصيرة ؛ أي : علم ، والمستبصر هو العالم بالشيء بعد طلب العلم ، كأنه طلب الإبصار مثل المستفهم والمستخبر المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال : إن الله بصير ، ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال : إن الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يبصره ولا يوصف الله تعالى به لأن الاتضاح لا يكون إلا بعد الخفاء .

*ومما يجري مع هذا :

الفرق بين البصر والعين : أن العين آلة البصر وهي الحدقة ، والبصر اسم للرؤية ؛ ولهذا يقال : إحدى عينيه عمياء ، ولا يقال أحد بصريه أعمى ، وربما يجري البصر على العين الصحيحة مجازا ، ولا يجري على العين العمياء ، فيدل ذلك هذا على أنه اسم للرؤية على ما ذكرنا ، ويسمى العلم بالشيء إذا كان جلياً بصرأ ، يقال لك فيه بصر ، يراد أنك تعلمك كما يراه غيرك .

الفرق بين التعليم والتلقين : أن التلقين يكون في الكلام فقط ، والتعليم يكون في الكلام وغيره تقول : لقنه الشعر وغيره ، ولا يقال : لقنه التجارة والنّجارة والخياطة ، كما يقال : علمه في جميع ذلك ، وأخرى فإن التعليم يكون في المرة الواحدة ، والتلقين لا يكون إلا في المرات ، وأخرى فإن التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم ، وإلقاء القول إليه ليأخذه عنك ، ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضي ذلك . ولهذا لا يقال : إن الله يلقن العبد كما يقال : إن الله يعلمه .

الفرق بين العلم والرسوخ : أن الرسوخ هو أن يعلم الشيء بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن إزالتها ، وأصله الثبات على أصل يتعلّق به ، وسبعين ذلك في آخر الكتاب إن شاء الله ، وإذا علم الشيء بدليل لم يقل : إن ذلك رسوخ^(٢) .

الفرق بين المعرفة الضرورية والإلهام : أن الإلهام ما يبدو في القلب من المعرف بطريق الخير لي فعل ، وبطريق الشر ليترك ، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه : أحدها : يحدث عند المشاهدة . والثاني : عند التجربة . والثالث : عند الأخبار المتواترة . والرابع : أوائل العقل .

الفرق بين العالم والمحقق : أن المتحقق هو المتطلب حقّ المعنى حتى يدركه كقولك : تعلم ؟ أى : اطلب العلم ، ولهذا لا يقال : إن الله متحقق ، وقيل : التتحقق لا يكون إلا بعد شك ! يقول : تحققت ما قلته ؛ فيفيد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه .

الفرق بين العلم والعقل : أن العقل هو العلم الأول الذي يزجر عن القبائح ، وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم : العقل يمنع صاحبه عن الوقوع في القبيح وهو من قولك : عقل البعير إذا شده فمنعه من أن يثور ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم : العقل الحفظ ، يقال : عقلت دراهمي ؟ أى : حفظتها وأنشد قول ليبيد :

واعقلى إن كنتِ لما تَعْقِلِي ولقد أفلح من كان عَقْلَنِ

قال : ومن هذا الوجه يجوز أن يقال : إن الله عاقل ، كما يقال له : حافظ ، إلا أنه لم يستعمل فيه ذلك ، وقيل : العقل يفيد معنى الحصار والحبس ، وعقل الصبي إذا وجد له من المعرف ما يفارق به حدود الصبيان وسميت المعرف التي تحصر معلوماته عقلا ؛ لأنها أوائل العلوم إلا ترى أنه يقال للمخاطب : اعقل ما يقال لك ؛ أى : احصر معرفته لثلا يذهب عنك ، وخلاف العقل الحمق ، وخلاف العلم الجهل ، وقيل لعاقلة الرجل : عاقلة ،

(٢) قال الراغب في مفرداته : رسوخ الشيء ثباته ثباتاً متمكناً ، والراسخ في العلم المتحقق به الذي لا يعرضه شبهة .

لأنهم يحبسون عليه حياته ، والعقل ما يحبس النافقة عن الانبعاث ، قال : وهذا أحب إلى في حَدَّ العقل من قولهم : هو علم بقبح القبائح والمنع من ركوبها ؛ لأن في أهل الجنة عقلا ، لا يشتهون القبائح وليس علومهم منعا ولو كان العقل منعا لكان الله تعالى عاقلا لذاته وكنا معقولين لأنه الذي منعنا ، وقد يكون الإنسان عاقلا كاملا مع ارتكانه القبائح ، ولما لم يجز أن يوصف الله بأن له علوما حَصَرَت معلوماته ، لم يجز أن يسمى عاقلا ، وذلك أنه عالم لذاته بما لا نهاية له من المعلومات ، ولهذه العلة لم يجز أن يقال : إن الله معقول لنا لأنه لا يكون مخصوصا بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

الفرق بين العقل والأرب : أن قولنا : الأرب يفيد وفور العقل من قولهم : عظم مؤرب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقدح أرب وهو المعلّى وذلك أنه يأخذ التصيّب المؤرب أى الواضر^(٣) .

الفرق بين العقل واللب : أن قولنا : اللب يفيد أنه من خالص صفات الموصوف^(٤) به ، والعقل يفيد أنه يحصر معلومات الموصوف به ، فهو مفارق له من هذا الوجه ، ولباب الشيء ولبه خالصه ، ولما لم يجز أن يوصف الله تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يجز أن يوصف باللب .

الفرق بين العقل والنهاي : أن النهاي هو النهاية^(٥) في المعارف التي لا يحتاج إليها في مفارقة الأطفال ، ومن يجري مجراهم وهي جمع واحدها النهاية ، ويجوز أن يقال : إنها تفيد أن الموصوف بها يصلح أن يُنْتَهِي إلى رأيه ، وسمى الغدير نهياً لأن السبيل ينتهي إليه ، والتتهية المكان الذي ينتهي إليه السبيل ، والجمع التناهى ، وجمع النهاي : أنه^(٦) وأنها^(٧) .

(٣) قال في اللسان «أرب» كل ما فُرِّقَ أرب ، وكل مؤرب مؤرب .

(٤) قال الراغب في مفراداته «لب» اللب العقل الحالص من الشوائب ، وسمى بذلك لكونه الحالص ما في الإنسان من معانيه كاللباب ، واللب من الشيء ، وقيل : هو ما زكا من العقل ، فكل لب عقل ، وليس كل عقل لب ، ولهذا علق الله - تعالى - الأحكام التي لا يدركها إلا العقول الركبة بأولى الألباب .

(٥) قال الراغب في مفراداته : والنهاي : العقل الناهي عن القبائح جمعها نهائ .

(٦) النهاي - بالكسر - الغير في لغة أهل شجد . وجمعه كما جاء في اللسان : أنه ، وأنهاء ، ونهاي ، ونهاء . وقيل النهاي : الموضع الذي له حاجز ينهي الماء أن يفيض منه .

الفرق بين العقل والحجاج : أن الحجاج هو ثبات العقل من قولهم تَحَجَّى
بالمكان إذا قام به .

الفرق بين العقل والذهن : أن الذهن هو نقىض سوء الفهم ، وهو عبارة
عن وجود الحفظ لما يتعلم الإِنسان ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف
بالتعلم .

الفرق بين العلم والفِطْنَة : أن الفِطْنَة هى التَّبَهُ على المعنى ، وضدُّها
الففلة ورجل مُغفل : لا فِطْنَة له وهي الفِطْنَة والفَطَانَة ، والطَّبَانَة مثلها
ورجل طَبَنَ فَطِنَّ ، ويجوز أن يقال : إن الفِطْنَة ابتداء المعرفة من وجهه
غامض ، فكل فِطْنَة علم ، وليس كل علم فِطْنَة ، ولما كانت الفِطْنَة علمًا
بالتَّشَيْءَ من وجهه غامض ، لم يجز أن يقال : الإِنسان فِطْنَة بوجود نفسه
وبيان السماه فوقه .

الفرق بين الفِطْنَة والذِّكَاء : أن الذِّكَاء تمام الفِطْنَة من قوله : ذَكَرَ
النَّارِ إِذَا تَمَ اشْتِعَالُهَا ، وسَمِيت الشَّمْسُ ذِكَاءً لِتَمَامِ نُورِهَا ، والذِّكْرِ تمام
الذِّبْحِ فِي الذِّكَاءِ مَعْنَى زَانَدَ عَلَى الفِطْنَةِ .

الفرق بين الفِطْنَة والحدِقَة والكَيْس : أن الكَيْس هو سرعة الحركة في
الأمور ، والأخذ فيما يعنى منها دون مالاً يعنى : يقال : غلام كَيْس ، إذا كان
يُسرع الأخذ فيما يؤمر به ، ويترك الفضول ، وليس هو من قبيل العلوم ،
والحدِقَة أصله حدة القطع ، يقال : حذقَه إذا قطعه ، وقولهم : حذق الصبر
البُّرْقَان معناه أنه بلغ آخره ، وقطع تعلمها وتأهلي في حفظه وكل حاذق
بصناعة فهو الذي تاهى فيها وقطع تعلمها ، فلما كان الله تعالى لا توصف
معلوماته بالانقطاع لم يجز أن يوصف بالحدِقَة .

* ومما يجري مع هذا :

الفرق بين الْأَلْمَعِيَّة واللَّوْذَعِيَّة : أن اللَّوْذَعِيَّة هو الخفيف الظريف
مأخوذ من لَدُعِ النَّار وهو سرعة أخذها في الشيء ، والْأَلْمَعِيَّة هو الفَطِينَ
الذَّكِي الذي يتبيّن عواقب الأمور بأدنى لمحه تلوح له .

الفرق بين الفطنة والنفاذ : أن النفاذ أصله في الذهاب ، يقال : نفذ السهم إذا ذهب في الرمية ، ويسمى الإنسان نافذاً إذا كان فكره يصلح حيث لا يصلح فكر البليد ، ففي النفاذ معنى زائد على الفطنة ، ولا يكاد الرجل يسمى نافذاً إلا إذا كثرت فطنته للأشياء ، ويكون خرّاجاً ولاجحاً في الأمور ، وليس هو من الكيس أيضاً في شيء ، لأن الكيس هو سرعة الحركة فيما يعني دون مالاً يعني ، ويوصف به الناقص الآلة مثل الصبي ، ولا يوصف بالنفاذ إلا الكامل الراجح وهذا معروف .

الفرق بين ذلك وبين الجلادة : أن أصل الجلادة صلابة البدن ، ولهذا سمي الجلد جلدًا لأنه أصلب من اللحم ، وقيل : الجليد لصلابته ، وقيل : للرجل الصلب على الحوادث جلد وجليد من ذلك ، وقد جالد قرنه ، وهو يجالدان إذا اشتد أحدهما على صاحبه ، ويقال للأرض الصلبة : الجلد بتحريك اللام^(٧) .

* وما يجري مع ذلك وليس منه :

الفرق بين القرحة والطبيعة : أن الطبيعة ما طبع عليه الإنسان ، أي خلق ، والقرحة فيما قال الميرد : ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ، ومنه فلان جيد القرحة ، ويقال للرجل : اقترح ماشت ؟ أي : اطلب ما في نفسك ، وأصل الكلمة الخلوص ، ومنه ماء قراح إذا لم يخالطه شيء ، ويقال للأرض التي لا تثبت شيئاً قرهاج إذا لم يخالطها شيء من ذلك ، والنخلة إذا تجردت وخُلصت جلدتها قرهاج وذلك إذا نمت ، وتجاوزت ، وأتي عليها الدهر ، والفرس القارح يرجع إلى هذا لأنه قد تم سنه ، قال وأما القرح والقرحة فليس من ذلك ، وإنما القرح ثلم في الجلد والقرحة مشبهة بذلك .

الفرق بين علام وعلامة : أن الصفة بعلام صفة مبالغة ، وكذلك كل ما كان على فعال ، وعلامة وإن كان للمبالغة ، فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه

(٧) المناسب أن يكون مكان هذه الفقرة مع الفقرة الآتية فيما بعد تحت عنوان : الفرق بين الشدة والجلد : ولعل الذي دعاه إلى ذلك ذكره «النفاذ» .

أنه يقوم مقام جماعة علماء ، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه ، فاما قول من قال : إن الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية ، فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ، ولكن يقال في النم والمدح وفي المكره والمحبوب ، قال : وفي القرآن : ﴿وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمْرٌ﴾ [القمر: ٤٦] و قال الشاعر :

لكل أخى عيش وإن طال عمره دُونِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَتَامِلُ

يعنى الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيما ، وكذلك قوله : لحانة شبّهوه بالبهيمة غلط لأن البهيمة لا تلحن ، وإنما يلحن من يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال : دهى يدهى فهو داه ، وللأنثى داهية ، ثم يلحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوى فيه الذكر والأنثى ، مثل الرواية ، ويجوز أن يقال : إن الرجل سمي داهية ، كأنه يقوم مقام جماعة دهاء ، ورواية كأنه يقوم مقام جماعة رواة على ما ذكر قبل وهو قول المبرد .

الفرق بين الفهم والعلم : أن الفهم هو العلم بمعنى الكلام عند سماعه خاصة ، ولهذا يقال فلان سئل الفهم إذا كان بمعنى العلم بمعنى ما يسمع ، ولذلك كان الأعمى لا يفهم كلام العربي ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم ، لأنه عالم بكل شيء على ما هو به فيما لم يزل ، وقال بعضهم : لا يستعمل الفهم إلا في الكلام ، ألا ترى أنك تقول : فهمت كلامه ، ولا تقول : فهم ذهابه ومجيئه كما تقول : علمت ذلك . وقال أبو أحمد بن أبي سلمة - رحمة الله - الفهم يكون في الكلام وغيره من البيان كالمإشارة : ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت ، وفهمت ما أشرت به إلى . قال الشيخ أبو هلال - رحمة الله - الأصل هو الذي تقدم ، وإنما استعمل الفهم في المإشارة لأن الإشارة تجري مجرى الكلام في الدلالة على المعنى .

الفرق بين العلم والفقه : أن الفقه هو العلم بمقتضى الكلام على تأمله ؛ ولهذا لا يقال : إن الله يفقه ، لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول من تخططبه تفقه ما أقوله ، أى تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام

قال ومنه قوله تعالى : ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قُولًا﴾ [الكهف: ٩٣] وأما قوله تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِحُ بِحَمْدِهِ وَلَكُنْ لَا يَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإِسْرَاء: ١٤] فإنه لما أتى بلفظ التسبيح الذي هو قول ذكر الفقه كما قال : ﴿سَنَفِرُكُمُ﴾ [الرحمن: ٣١] عقب قوله : ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

قال الشيخ أبو هلال : رحمة الله وسمى علم الشرع فقها ، لأنَّه مبني على معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ .

الفرق بين العالم والعليم : أن قولنا : عالم دال على معلوم ، لأنَّه من علمت وهو متعدٌ ، وليس قولنا : عليم جاريًا على علمية ، فهو لا يتعدى ، وإنما يفيد أنه إن صع معلوم علمه ، كما أن صفة سماع تفيد أنه إن صع مسموع سمعه ، والسامع يقتضى مسموعًا ، وإنما يسمى الإنسان وغيره سماعًا إذا لم يكن أصم ، وبصيراً إذا لم يكن أعمى ، ولا يقتضى ذلك مبصرًاً ومسموعًا ؛ لا ترى أنه يسمى بصيراً وإن كام مغمضًا ، وسماعًا وإن لم يكن بحضرته صوت يسمعه فالسماع والسامع صفتان ، وكذلك المبصر والبصير ، والعليم والعالم ، والقدير والقادر لأن كل واحد منها يفيد ما يفيده الآخر ، فإن جاء السماع والعليم وما يجري مجراهما متعدياً في بعض الشعر فإن ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم ، وقد جاء السماع أيضاً بمعنى مسماع في قوله :

أَمْنَ رِيحَانَةَ الدَّاعِيِ السَّمِيعَ يُؤْرِقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوْعٌ^(٨)

الفرق بين الصفة بسامع ، والصفة بعالم : أنه يصح عالم بالمسنوع بعد تقصييه ولا يصح سامع له بعد تقصييه .

(٨) القائل - كما في اللسان - عمرو بن معد يكرب ، وقد أتى به شاهداً على أن «سماعاً» يعني مسماع ، وهو شاذ ، والظاهر الأكثـر من كلام العرب أن يكون السماع بمعنى السامـع مثل عـليم وعالـم ، وقدـير قادر ، ومنـاد بـسماع؛ مـسمـع كـخـبـير وـمـخـبـير . وـقـوـلـ الأـزـهـرـى : ولـسـتـ أـنـكـرـ فـيـ كـلـامـ الـعـربـ أـنـ يـكـوـنـ السـمـاعـ سـامـعاـ ، وـيـكـوـنـ سـمـعاـ . وـالـجـبـ مـنـ قـوـمـ فـسـرـواـ السـمـاعـ بـعـنـيـ السـمـاعـ فـرـارـاـ مـنـ وـصـفـ اللـهـ تـعـالـىـ بـأـنـ لـهـ سـمـعاـ . فـهـوـ سـمـاعـ ذـوـ سـمـاعـ بـلـاـ تـكـيـفـ ، وـلـاـ تـكـيـفـ ،

* * وما يجري مع ذلك وليس من الباب :

الفرق بين السمع والإصغاء : أن السمع هو إدراك المسموع ، والسمع أيضاً اسم الآلة التي يسمع بها ، والإصغاء هو طلب إدراك المسموع بامالة السمع إليه ، يقال : صفا يصغى إذا مال ، وأصفي غيره وفي القرآن : **﴿فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ﴾** [سورة التحريم: ٤] أي مالت ، وصفوك مع فلان أى ميلك .

الفرق بين السمع والاستماع : أن الاستماع هو استفادة المسموع بالإصغاء إليه ليفهم ، ولهذا لا يقال : إن الله^(٩) يستمع ، وأما السمع فيكون أسماء للمسموع يقال : لما سمعته من الحديث هو سمعاً ، ويقال للفناء : سمع ، ويكون بمعنى السمع تقول : سمعت سمعاً ، كما تقول : سمعت سمعاً ، والتسمع طلب السمع مثل التعلم طلب العلم .

الفرق بين العلم والإدراك : أن الإدراك موقوف على أشياء مخصوصة ، وليس العلم كذلك ، والإدراك يتناول الشيء على أخص أو صافه وعلى الجملة ، والعلم يقع بالمدعوم ، ولا يدرك إلا الموجود ، والإدراك طريق من طرق العلم ، ولهذا لم يجز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك ، ألا ترى أن الإنسان لا ينسى ما يراه في الحال كما ينسى ما رأه قبل .

الفرق بين قولنا : يدرك وبين قولنا يُحسّ : أن الصفة بحسب مضمونة بالحسنة ، والصفة بيدرك مطلقة ، والحسنة اسم لما يقع به إدراك شيء مخصوص؛ ولذلك قلنا : **الحواس أربع**^(١٠) : السمع ، والبصر ، والذوق والشم ، وإدراك الحرارة والبرودة لا تختص باللة ، والله تعالى لم يزل مدر بمعنى أنه لم يزل عالماً ، وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبين لذلك من وجه يصح أن يتبيّن منه لنفسه ، ولا يصح أن يقال : إنه يشم ويذوق ، لأن

(٩) جاء في معجم ألفاظ القرآن «استمع» استمعه ، واستمع إليه ، واستمع له : سمعه ، وأصفي إليه ، فهو يُستبعن ، وهو مستمعون والاستماع بالنسبة لله علمه بما يسمع . قال كلاماً فاذهباً بآياتنا إنما معكم مستمعون . | الشعراة: ١٥ | .

(١٠) قال في الوسيط : الحسنة قوة طبيعية لها الصال بأجهزة جسمية بها يدرك الإنسان والحيوان ما يطرأ على جسمه من التغيرات ، والحواس خمس في العرف العام وهي : البصر ، والسمع ، والشم ، والذوق ، واللمس ، وتسمى الحواس الظاهرة . ويرى العسكري أن إدراك الحرارة والبرودة لا يختص باللة .

الشم ملابسة المشموم للأنف ، والذوق ملابسة المذوق للفم ، ودليل ذلك قوله : شممته فلم أجد له رائحة وذقته فلم أجد له طعما ، ولا يقال : إن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع ؛ إذ قولنا : يحس يقتضي حاسة .

الفرق بين الإدراك والإحساس : على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الإنسان الشيء ، وإن لم يحس به ، كالشيء يدركه ببصره ويفعل عنه فلا يعرفه فيقال : إنه لم يحس به ، ويقال : إنه ليس يحس إذا كان بليدا لا يفطن ، وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ، ومعنى أدركته بحسك وفي القرآن : **﴿فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسْنَانِهِ﴾** [الأنياء: ١٢] وفيه : **﴿فَتَحْسَسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخْيْرِهِ﴾** [يوسف: ٨٧] أى تعرفوا بإحساسكم . وقال بعضهم :

الفرق بين العلم والحس : أن الحس هو أول العلم ، ومنه قوله تعالى : **﴿فَلَمَّا أَحْسَنَ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾** [آل عمران: ٥٢] أى : علمه في أول وهلة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الإنسان يُحسُّ بوجود نفسه ، قلنا : وتسمية العلم حِسًا وإحساسًا مجاز ، ويسمى بذلك لأنَّه يقع مع الإحساس ، والإحساس من قبيل الإدراك والآلات التي يدرك بها حواس كالعين والأذن والأنف والفم .

والقلب ليس من الحواس ، لأنَّ العلم الذي يختص به ليس بإدراك ، وإذا لم يكن العلم إدراكا لم يكن محله حاسة ، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل ، لأنَّه لا يقال مِنْهُ : حَسَسْتُ ، وإنما يقال : حَسَسْتُمْ إذا أبَدَتُمْ قتلاً مستأصلًا ، وحقيقة أنك تأتي على إحساسهم فلا تُبْقى لهم حِسًا^(١) .

الفرق بين الإدراك والوجودان : أن الوجودان في أصل اللغة لما ضاع ، أو لما يجري مجرى الضائع في أن لا يُعرَفَ موضعه ، وهو على خلاف النِّشَدَان ، فأخذَ على مثاله ، يقال : نَشَدْتُ الضَّالَّةَ إِذَا طَلَبَتَهَا نَشَدَانَا إِذَا وَجَدْتَهَا قَلْتُ : وَجَدْتَهَا وَجَدَانَا ، فَلَمَّا صَارَ مَصْدِرُهُ مُوافِقًا لِبَنَاءِ النِّشَدَان

(١) قال في الإنسان : والحس - يفتح الحاء - القتل التَّرْبِيع ، وحسناهم ، أى استأصلناهم قتلا ، وحسهم يحسهم حسًا : قتلهم قتلا ذريهًّا مستأصلًا .

استدل على أن وجدت ها هنا إنما هو للضالة ، والإدراك قد يكون لما يسبقك ، ألا ترى أنك تقول : وجدت الضالة ولا تقول : أدركت الضالة ، وإنما يقال : أدركت الرجل إذا سبقك ثم اتبعته فلحقته ، وأصل الإدراك في اللغة : بلوغ الشيء ، وتمامه ، ومنه إدراك الثمرة ، وإدراك الغلام وإدراكك من تطلب يرجع إلى هذا لأنك مبلغ مرادك ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ [الشعراء: ١١] والدرك الحبل يقرن بحبل آخر ليبلغ ما يحتاج إلى بلوغه ، والدرك المنزلة لأنها مبلغ من تجعل له ، ثم توسيع في الإدراك ، والوجودان فأجريا مجرئا واحدا ؛ فقيل : أدركته ببصري ، ووجدته ببصري ، ووجدت حجمه بيدي وأدركت حجمه بيدي ، ووجدته بسمعي ، وأدركته بسمعي ، وأدركت طعمه بفمي ، ووجدت طعمه بفمي ، وأدركت ريحه بأنفني ، ووجدت ريحه بأنفني .

وَحْدَ الْمُتَكَلِّمُونَ الْإِدْرَاكَ فَقَالُوا : هُوَ مَا يَتَجَلِّي بِهِ الْمَدْرَكُ تَجْلِي الظَّهُورِ
ثُمَّ قُيلَ : يَجِدُ بِمَعْنَى يَعْلَمُ ، وَمَصْدِرُهُ الْوُجُودُ ، وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَجَدَتِ اللَّهُ أَكْبَرَ كُلَّ شَيْءٍ مَحَاوِلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جَنْوَدًا

أى علمته كذلك إلا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم ، وذلك أنك لا تسمى واجداً لما غاب عنك ، فإن علمته في الجملة كذلك في المعدوم أبعد ، وقال الله تعالى : ﴿يَجِدُ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [السباء: ١١] أي : يعلمه كذلك ، وقيل يجدونه حاضراً فالوجود هو العلم بالوجود ، وسمى العالم بوجود الشيء واجداً له لا غير وهذا مما جرى على الشيء اسم ما قاربه وكان من سببه ، ومن ها هنا يفرق بين الوجود والعلم .

الفرق بين العلم والبصيرة : أن البصيرة هي تكامل العلم والمعرفة بالشيء ولهذا لا يجوز أن يسمى علم الباري تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بعظمته وسلطانه .

الفرق بين العلم والدراءة : أن الدراءة فيما قال أبو بكر الزييري بمعنى

الفهم قال : وهو لنفى السهو عما يرد على الإنسان فيدريره أى يفهمه ،
وحكى عن بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت إذا خلت وأنشد :

* يُصِيبُ فما يدرى ويُخْطى فما دَرَى *

أى ما ختل فيه يفوته ، وما طلبه من الصيد بغير ختل يناله فإن كانت
مأخوذة من ذاك فهو يجري مجرى ما يفطن الإنسان له من المعرفة التي
تقال غيره فصار ذلك كالختل منه للأشياء ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه
وتعالى ، وجعل أبو على - رحمة الله - الدراءية مثل العلم وأجازها على الله
واحتاج بقول الشاعر :

* لَأَهُمْ لَا أَدْرِي وَأَنْتَ الدَّارِي *

وهذا صحيح لأن الإنسان إذا سئل عما لا يدرى فقال : لا أدرى فقد أفاد
هذا القول منه معنى قوله : لا أعلم لأنه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم
فيقول : لا أفهم ، لأن معنى قوله : لا أفهم ، أى : لا أفهم سؤالك ، وقوله :
لا أدرى ، إنما هو لا أعلم ما جواب مسألك ، وعلى هذا يكون العلم
والدراءية سواء ، لأن الدراءية علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه ،
وذلك أن الفيَّالَة للاشتمال مثل العصابة والعمامة والقبلاة ، ولذلك جاء
أكثر أسماء الصناعات على فيَّالَة نحو : القصارة ، والخياطة ، ومثل ذلك
العبارة لاشتمالها على ما فيها ، فالدراءية تقييد ما لا يفيده العلم من هذا
الوجه ، والفيَّالَة أيضا تكون للاستيلاء ، مثل : الخلافة ، والإمارة ، فيجوز
أن تكون بمعنى الاستيلاء فتقارب العلم من هذه الجهة .

الفرق بين العلم والاعتقاد : أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أى
وجه وقع اعتقاده ، والأصل فيه أنه مشبه بعقد الحبل والخيط ، فالعالم
باليَّه على ما هو به كالعقد المحكم لما عقده ، ومثل ذلك تسميتهم العلم
باليَّه حفظا له ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقدا ، لأن اسم
الاعتقاد أجرى على العلم مجازا ، وحقيقة العالم هو من يصح منه فعل ما
علمه متيقنا إذا كان قادرًا عليه .

الفرق بين العلم والحفظ : أن الحفظ هو العلم بالسموعات دون غيره من المعلومات ، ألا ترى أن أحداً لا يقول : حفظت أن زيداً في البيت ، وإنما استعمل ذلك في الكلام ، ولا يقال للعلم بالمشاهدات : حفظ ، ويجوز أن يقال : إن الحفظ هو العلم بالشيء حالاً بعد حال من غير أن يخلله جهل أو نسيان ، ولهذا سمي حفاظ القرآن حفاظاً ، ولا يوصف الله بالحفظ لذلك .

الفرق بين العلم والذكر : أن الذكر وإن كان ضريراً من العلم فإنه لا يسمى ذكراً إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون في العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنّه لا يوصف بالنسيان ، وقال على بن عيسى : الذكر يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذكر للشيء ، والجهل به من وجه واحد . وأما :

الفرق بين الذكر والخاطر : فإن الخاطر مرور المعنى على القلب ، والذكر حضور المعنى في النفس .

الفرق بين التذكير والتنبيه : أن قولك ذكره الشيء يقتضي أنه كان عالماً به ثم نسيه ، فرده إلى ذكره ببعض الأسباب ، وذلك أن الذكر هو العلم الحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشيء لم يعرفه قط ، ألا ترى أن الله ينبه على معرفته بالزلزال والصواعق ، وفيهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تبيها له كما يكون تبيها لغيره ، ولا يجوز أن يذكره مالم يعلمه قط .

الفرق بين العلم والخبر : أن الخبر هو العلم بكل المعلومات على حقائقها ففيه معنى زائد على العلم ، قال أبو أحمد بن أبي سلمة رحمة الله : لا يقال منه : خابر ، لأنّه من باب فعلت ، مثل طرقت وكرمت ، وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به ، وإنما هو من قولك : خبرت الشيء إذا عرفت حقيقة خبره ، وأنا خابر وخير من قولك خبرت الشيء إذا عرفته مبالغة مثل عليم وقدير ، ثم كثر حتى استعمل في معرفة كنهه وحقيقة قال كعب الأشقر :

وَمَا جَاءَنَا مِنْ نَحْوِ أَرْضَكُ خَابِرٌ وَلَا جَاهِلٌ إِلَّا يَذْمُكُ يَاعَمِرُو^(١٢)

الفرق بين قولنا : يُحْسِنُ وبين قولنا : يَعْلَمُ : أن قولنا : فلان يُحْسِنُ كذا بمعنى يعلمه مجازاً ، وأصله فيما يأتي الفعل الحسن ، إلا ترى أنه لا يجيء له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة ، فقولنا : فلان يُحْسِنُ الكتابة بمعنى أنه يأتي بها حسنة من غير توقف واحتباس ، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم ، وليس به .

الفرق بين العلم والرؤيا : أن الرؤيا لا تكون إلا موجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم ، وكل رؤيا لم يعرض معها آفة فالمرئى بها معلوم ضرورة ، وكل رؤيا فهي محدود أو قائم في محدود ، كما أن كل إحساس من طريق اللمس فإنه يقتضى أن يكون محدود ، أو قائم في محدود . والرؤيا في اللغة على ثلاثة أوجه : أحدها العلم وهو قوله تعالى : ﴿ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [سورة العارج: ٣] أي : نعلمه يوم القيمة ، وذلك أن كل آت قريب ، والآخر بمعنى الظن وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ بِرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾ [العارج: ٦] أي : يظنونه ، ولا يكون ذلك بمعنى العلم ، لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهي قريبة في علم الله ، واستعمال الرؤيا في هذين الوجهين مجاز ، والثالث رؤيا العين وهي حقيقة .

الفرق بين العالم بالشيء والمحيط به : أن أصل المحيط المطيف بالشيء من حوله بما هو كالسور الدائر عليه يمنع أن يخرج عنه ما هو منه ، ويدخل فيه ماليس فيه ، ويكون من قبيل العلم ، وقبيل القدرة مجازاً فقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا ﴾ [النساء: ١٢٦] يصلح أن يكون معناه : أن كل شيء في مقدوره فهو بمنزلة ما قبض القابض عليه في إمكان تصريفه ، ويصلح أن يكون معناه : أنه يعلم بالأشياء من جميع وجوهها ، وقال : ﴿ قَدْ أَحْاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٢] أي علمه من جميع وجوهه وقوله : ﴿ وَأَحْاطَ بِمَا لَدُهُمْ ﴾ [الجن: ٢٨] يجوز في العلم القدرة وقال : ﴿ قَدْ أَحْاطَ اللَّهُ بِهَا ﴾ [الفتح: ٢١] أي قد أحاط بهالكم بت مليككم إياها وقال : ﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ

(١٢) قال في اللسان : الخبر : المخبر المخبر ، ورجل خابر وخير : عالم بالخير .

بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ [البقرة: ١٩] أى : لا يفوتونه ، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذى علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحيط به بضرب سور حوله ، وكذلك المقدور عليه من كل وجه فإذا أطلق اللفظ فالأولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٩] وقوله : ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦] ويجوز أن يكون من الجهتين فإذا قيد بالعلم ، فهو من جهة المعلوم لا غير ، ويقال للعالم بالشيء : عالم وإن عرف من جهة واحدة ، فالفارق بينهما بَيْنَ ، وقد احتطت في الأمر ، إذا أحكمته كأنك منعت الخل أن يدخله ، وإذا أحيط بالشيء علما فقد عُلِمَ من كل وجه يصح أن يعلم منه ، وإذا لم يعلم الشيء مشاهدة لم يكن علمه احاطة .

الفرق بين قولنا : الله أعلم بذاته ولذاته : هو عالم بذاته يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته ، كما إذا قلنا : إنه عالم بذاته لما فيه من الإشكال ، ونقول : هو عالم لذاته ، لأنه لا إشكال فيه ، ويقال : هو إله بذاته ، ولا يقال : هو إله لذاته احتراماً من الإشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا : إله لذاته ، أنه إله ذاته كما يقال : إنه إله لخلقه ، أى إله خلقه ، ويجوز أن يقال : قادر لذاته وبذاته ، لأن ذلك لا يُشكّل ، لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وإنما يتعدى بعلى .

الفرق بين العلم والتبين : أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، كان ذلك بعد لبس أولاً ، والتبين علم يقع بالشيء بعد لبس فقط ولهذا لا يقال : تبيّنت أن السماء فوقى كما تقول : علمتها فوقى ، ولا يقال لله متبين لذلك .

الفرق بين المعروف والمشهور : أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكثيرة ، والمعروف معروف وإن عرفه واحد ، يقال : هذا معروف عند زيد ولا يقال : مشهور عند زيد ، ولكن مشهور عند القوم .

الفرق بين العلم والشهادة : أن الشهادة أخص من العلم ، وذلك أنها علم بوجود الأشياء لامن قبل غيرها ، والشاهد نقيض الفائب في المعنى

ولهذا سمي ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهداً وسمى ما يعلم بشيء غيره وهو الدلالة غالباً كالحياة والقدرة ، وسمى القديم شاهداً لكل نجوى ، لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته ، فالشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم .

الفرق بين الشاهد والشاهد : أن المشاهد للشيء هو المدرك له رؤية ، وقال بعضهم : رؤيةً وسمعاً ، وهو في الرؤية أشهر ، ولا يقال : إن الله لم يزل مشاهداً لأن ذلك يقتضي إدراكاً بحسنة ، والشاهد لا يقتضي ذلك .

الفرق بين الشاهد والحاضر : أن الشاهد للشيء يقتضي أنه عالم به وهذا قبل الشهادة على الحقوق ، لأنها لا تصح إلا مع العلم بها ، وذلك أن أصل الشهادة الرؤية ، وقد شاهدت الشيء : رأيته ، والشاهد العسل على ما شوهد في موضعه ، وقال بعضهم : الشهادة في الأصل إدراك الشيء من جهة سمع أو رؤية ، فالشهادة تقتضي العلم بالشهود على ما بينا ، والحضور لا يقتضي العلم بالحضور ، لا ترى أنه يقال : حضره الموت ، ولا يقال : شهده الموت ، إذ لا يصح وصف الموت بالعلم ، وأما الإحضار ، فإنه يدل على سخط وغضب ، والشاهد في قوله تعالى : « ثُمَّ هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ». [سورة القصص : ٦١] .

الفرق بين العالم والحكيم : أن الحكيم على ثلاثة أوجه ، أحدها : بمعنى المحكم مثل : البديع بمعنى البداع والسميع بمعنى المسمع ، والآخر : بمعنى محكم ، وفي القرآن « فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أُمَّةٍ حَكِيمٌ » [الدخان : ٤] أي محكم ، وإذا وصف الله تعالى بالحكمة من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله ، والثالث : الحكيم بمعنى العالم بأحكام الأمور ، فالصفة به أخص من الصفة بعالم ، وإذا وصف الله به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته .

الفرق بين الإعلام والإخبار : أن الإعلام التعريض لأن يعلم الشيء وقد يكون ذلك بوضع العلم في القلب لأن الله تعالى قد علمنا ما اضطربنا إليه ، ويكون الإعلام بنصب الدلالة والإخبار والإظهار للخبر علم به أو لم يعلم ، ولا يكون الله مخبراً بما يحدثه من العلم في القلب .

* الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده :

الفرق بين العلم والتقليد : أن العلم هو اعتقاد على ما هو به على سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر من لا يؤمن عليه الغلط بلا حجة ، فهو وإن وقع معتقد على ما هو به فليس بعلم لأنه لا ثقة معه ، واشتقاقه من قول العرب قلدت الأمانة ، أي : ألمته إياها فلزمته لزوم القلادة للعنق ، ثم قالوا : طوقة الأمانة لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الأمر لازم لك ، وتقليد عنقك ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَهُ طَائِرٌ فِي عَنْقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] أي : ما طار له من الخير والشر والمراد به عمله يقال : طارلى منك كذا أي صار حظى منك ، ويقال : قلدت فلانا ديني ومذهبى ، أي : قلدت إثماً إن كان فيه وألمته إياه إلزام القلادة عنقه ، ولو كان التقليد حقاً لم يكن بين الحق والباطل فرق .

الفرق بين التقليد والتبيحيت : أن التبيحيت هو الاعتقاد الذى يعتد به الإنسان من غير أن يرجحه على خلافه ، أو يخطر بباله أنه بخلاف ما اعتقاده ، وهو مفارق للتقليد ، لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتبيحيت لا يقلد فيه أحد ^(١٣) .

الفرق بين النسيان والسهو : أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن ، تقول : نسيت ما عرفته ، ولا يقال : سهوت عما عرفته وإنما تقول : سهوت عن السجود في الصلاة ، فتجعل السهو بدلاً عن السجود الذي لم يكن ، والسهو والمسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الإنسان إنما ينسى مكان ذا كرراً له ، والسهو يكون عن ذكر ، وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يمتنع به إدراكه ، وفرق آخر وهو أن الشيء الواحد محال أن يسهو عنه في وقت ولا يسهو عنه في وقت آخر ، وإنما يسهو في وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشيء الواحد في وقت وينكره في وقت آخر.

^(١٣) قال في الوسيط : البحث : الصرف الحالى الذى لا يخالله غيره .

الفرق بين السهو والغفلة : أن الغفلة تكون عما يكون ، والسوهو يكون عما لا يكون ، تقول : غفلت عن هذا الشيء حتى كان ، ولا تقول : سهوته عنه حتى كان لأنك إذا سهوته عنه لم يكن ، ويجوز أن تفقل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول : كنت غافلاً عما كان من فلان ، ولا يجوز أن يسمى عن فعل الغير .

الفرق بين النوم والإغماء : أن الإغماء سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به .

الفرق بين الظن والتصور : أن الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الأمارات ، وهو رجحان أحد طرفي التجوز ، وإذا حدث عند أمارات غلبت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الأمارات سمي بذلك غلبة الظن ، ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك والتصور يستعمل في المدرك دون غيره ، لأن المدرك إذا أدركه المدرك تصور نفسه ، والشاهد أن الأعراض التي لا تدرك لا تتصور نحو العلم والقدرة ، والتمثل مثل التصور إلا أن التصور أبلغ ؛ لأن قوله : تصورت الشيء معناه : أنى بمنزلة من أبصر صورته ، وقولك : تمثلته معناه أنى بمنزلة من أبصر مثاله ، ورؤيتك لصورة الشيء أبلغ في عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله .

الفرق بين التصور والتوهם : أن تصور الشيء يكون مع العلم به ، وتهومه لا يكون مع العلم به لأن التوهם من قبيل التجويع ، والتجويع ينافي العلم ، وقال بعضهم : التوهם يجري مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك ، وذلك مثل أن لا يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيل العقل فيتخيل كونه ، فإذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهם ، وقال آخر : التوهם هو تجويع مالا يمتنع من الجائز والواجب ، ولا يجوز أن يتوهם الإنسان ما يمتنع كونه إلا ترى أنه لا يجوز أن يتوهם الشيء متحركاً ساكناً في حال واحدة .

الفرق بين الظن والشك : أن الشك استواء طرفي التجويع ، والظن رجحان أحد طرفي التجويع ، والشك يجوز كون مأشكًّا فيه على إحدى

الصفتين لأنه لا دليل هناك ولا أماره ، ولذلك كان الشك لا يحتاج في طلب الشك إلى الظن ، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر ، وأصل الشك في العربية من قولك شككت الشيء إذا جمعته بشيء تدخله فيه ، والشك هو اجتماع شيئين في الضمير ، ويجوز أن يقال : الظن قوة المعنى في النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة ، وليس كذلك الشك الذي هو وقوف بين النقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر .

الفرق بين الظن والحسبان : أن بعضهم قال : الظن ضرب من الاعتقاد ، وقد يكون حسبان ليس باعتقاد ، ألا ترى أنك تقول : أحسب أن زيداً قد مات ، ولا يجوز أن تعتقد أنه مات مع علمك بأنه حي .

قال أبو هلال . رحمة الله تعالى . أصل الحسبان من الحساب تقول : أحسبه بالظن قد مات كما تقول : أعده قد مات ، ثم كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوسيع وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال ، وفرق بين الفعل منهما فيقال في الظن : حسيب ، وفي الحساب : حسب ولذلك فرق بين المصدرين فقيل : حسبان وحسبان ، والصحيح في الظن ما ذكرناه .

الفرق بين الشك والارتياب : أن الارتياب شك مع تهمة ، والشاهد أنك تقول : إن شاك اليوم في المطر ، ولا يجوز أن تقول : إن مرتاب بفلان إذا شككت في أمره واتهمنه . فاما :

الفرق بين الريبة والتهمة : فإن الريبة هي الخصلة من المكروه تظن بالإنسان ، فيشك معها في صلاحه ، والتهمة^(١٤) الخصلة من المكروه تظن بالإنسان أو تقال فيه ، ألا ترى أنه يقال : وقعت على فلان تهمة إذا ذكر بخصلة مكرهه ويقال أيضاً : اتهمنه في نفسى إذا ظننت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالمتهم هو المقول فيه التهمة والمظنون به ذلك ، والمرتب المظنون به ذلك فقط ، وكل مرتب متهم ويجوز أن يكون متهماً ليس بمرتب .

الفرق بين الشك والامتراء : أن الامتراء هو استخراج الشبه المشكلة ، ثم كثر حتى سُمِّيَ الشك مرية وامتراء وأصله أَمْرَى ، وهو استخراج اللبن

(١٤) التهمة - بسكون الهاء ، أو فتحها - الانهاء ، كما في الوسيط .

من الضرع ؛ مَرِي الناقَةَ يَمْرِيَهَا مَرِيًّا ، ومنه مماراه مُماراة ومراء إذا استخرج ما عنده بالمناظرة ، وامتري امتراء إذا استخرج الشُّبَهَ المشكِّلةَ من غير حل لها .

الفرق بين العلم والظن : أن الظن يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يتحققه ، والعلم يتحقق المعلوم وقيل : جاء الظن في القرآن بمعنى الشك في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظْنُونَ﴾ [البقرة : ٧٨] والصحيح أنه على ظاهره .

الفرق بين الظن والجهل : أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم ، ولا يجوز خلاف ما يعتقد ، وإن كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس إليه ، وليس كذلك الظان .

الفرق بين التصور والتخيل : أن التصور تخيل لا يثبت على حال ، وإذا ثبت على حال لم يكن تخيلا ، فإذا تصور الشيء في الوقت الأول ، ولم يتصور في الوقت الثاني قيل : إنه تخيل ، وقيل : التخيل تصور الشيء على بعض أوصافه دون بعض ، فلهذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهם ينافيان العلم كما أن الظن والشك ينافيانه .

الفرق بين التقليد والظن : أن المقلد وإن كان محسنا للظن بالتقليد ؛ لما عرفه من أحواله فهو سيعتقد أن الأمر على خلاف ما قلده فيه ، ومن اعتقاد فيمن قلده أنه لا يجوز أن يخطئ فذاك لا يجوز كون ما قلده فيه على خلافه ، فلذلك لا يمكن ظانًا ، وكذلك المقلد الذي تقوى عنده حال ما قلده فيه يفارق الظان : لأنه كالسابق إلى اعتقاد الشيء على صفة لا ترجيح لكونه عليها عنده على كونه على غيرها ، والظن يكون له حكم إذا كان عن أمارة صحيحة ، ولم يكن الظان قادرًا على العلم ، فاما إذا كان قادرًا عليه فليس له حكم ، ولذلك لا يعمل بخبر الواحد إذا كان بخلاف القياس وعند وجود النص .

الفرق بين الجهل والحمق : أن الحمق هو الجهل بالأمور الجارية في

العادة ، ولهذا قالت العرب : «أحمق^(١٥) من دُغة» ، وهى امرأة ولدت فظنت أنها أحدثت ، فحمدقتها العرب بجهلها بما جرت به العادة من الولادة ، وكذلك قولهم : «أحمق من الممهورة إحدى خدمتها» وهى امرأة راودها رجل عن نفسها فقالت لا تتكحنى بغير مهر ، فقال لها : مهرتك إحدى خدمتك ؟ أى خلخاليك ، فرضيت ، فحمدقتها العرب بجهلها بما جرت به العادة فى المهر ، والجهل يكون بذلك وبغيره ، ولا يسمى الجهل بالله حمق ، وأصل الحمق الضعف ومن ثم قيل : البقلة الحمقاء لضعفها ، وأحمق الرجل : إذا ضعف فقيل للأحمق : أحمق لضعف عقله .

الفرق بين الحماقة والرّقاعة : أن الرّقاعة . على ما قال الجاحظ . حمق مع رفعة وعلو رتبة ، ولا يقال للأحمق إذا كان وضيحا : رقيعا ، وإنما يقال ذلك للأحمق إذا كان سيدا ، أو رئيسا ، أو ذا مال وجاه .

الفرق بين الأحمق والمائق : أن المائق هو السريع البكاء ، القليل الحزن والثبات ، والمائق البكاء وفي المثل : «أنا تئق وصاحبى مئق فكيف نتفق ؟» ، وقال بعضهم : المائق السريع للخلق ، وحکى ابن الانباري أن قولهم : أحمق مائق بمنزلة عطشان نطشان وجائع نائع^(١٦) .

(١٥) انظر فصل المقال ١٨٣ ، وجمهرة العسكري ٥٤/١ ، ٣٨٩ ، والدرة الفاخرة ١٤٥ ، والفاخر ٢٤ والميدانى ١٤٧/١ ، والمستقصى ٣٥ ، ودُغة هي مارية بنت معنون ، وفي حمقها انظر ثمار القلوب ٣٠٩ .

(١٦) انظر الأمثال للميدانى ٤١١ . قال أبو عبيد : المئق : السريع إلى الشر ، والمائق : السريع إلى البكاء . يضرب للمختلفين أخلاقا و قال في الوسيط : الإيابع : أن يأبى بكلمتين على وزن واحد توکد إخراهما الأولى ، وهي إما أن تكون في معنى الأولى مثل : هو قسيم وسم ، وإنما أن تكون خالية من المعنى مثل : حسن بسن .

❖ الباب الخامس ❖

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالنَّمَاءِ، وَالْحَيٌّ وَالْحَيْوَانُ، وَبَيْنَ الْحَيَاةِ وَالْعِيشَ وَالرُّوحِ، وَمَا يَخْالِفُ ذَلِكَ، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِسْتِطَاعَةِ وَالْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ، وَمَا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا يَضْعِدُهُ وَيَخْالِفُهُ.

الفرق بين الحياة والنماء : أن الحياة هي ما تصير به الجملة كالشيء الواحد في جواز تعلق الصفات بها فاما قوله تعالى: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ۹] فمعنى ذلك: أننا جعلنا حالها كحال الحي في الانتفاع بها ، والصفة لله بأنه حي مأخوذة من الحياة على التقدير ، وقد دل الدليل على أن الحي بعد أن لم يكن حيا حتى من أجل الحياة فالذى لم يزل حيا ينبغي أن يكون حيا لنفسه ، والنماء يزيد الشيء حالا بعد حال من نفسه ، لا بإضافة إليه فالنبات ينمى ويزيد ، وليس بحى والله تعالى حى ولا ينام ، ولا يقال من أصاب ميراثا ، أو أُعْطِيَ عطية أنه قد نما ماله وإنما يقال : نما ماله إذا زاد في نفسه ، والنماء في الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلاً قليلاً ، وفي الورق^(۱) والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للأشجار والنباتات نواماً ، لأنها تزيد في كل يوم إلى أن تنتهي إلى حد التمام والنماء .

الفرق بين الحي والحيوان : أن الحيوان هو الحي ذو الجنس ، ويقع على الواحد والجمع ، وأما قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهُيَ الْحَيْوَانُ﴾ [العنكبوت: ۰] فقد قال بعضهم : يعني البقاء يزيد أنها باقية ، ولا يوصف الله تعالى بأنه حيوان ، لأنه ليس بذى جنس .

الفرق بين الحياة والعيش : أن العيش اسم لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما بسبيل ذلك ، والشاهد قولهم : معيشة فلان من كذا يعنيون مأكله ومشريه مما هو سبب لبقاء حياته ، فليس العيش من الحياة هي شيء .

(۱) الورق - بكسر الراء - القصبة مضروبة كانت أو غير مضروبة . الوسيط .

الفرق بين الحياة والروح : أن الروح جسم رقيق من جنس الريح ، وقيل: هو جسم رقيق حساس ، وتزعم الأطباء أن موضعها في الصدر من الحجاب والقلب ، وذهب بعضهم : إلى أنها مبسوطة في جميع البدن ، وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره ، والروح والريح في العربية من أصل واحد ، ولهذا يستعمل فيه النفع ، فيقال : نفع فيه الروح ، وسمى جبريل عليه السلام روحًا ، لأن الناس ينتفعون به في دينهم كانتفاعهم بالروح ولهذا المعنى سمي القرآن روحًا .

الفرق بين الروح، والهجة، والنفس والذات : أن الهجة خالص دم الإنسان الذي إذا خرج خرجت روحه ، وهو دم القلب في قول الخليل ، والعرب تقول : سالتْ مَهْجُومَهُ على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح ، وعلى الذات ، ويكون توكيداً يقال : خرجت نفسه أى روحه ، وجاءنى زيد نفسه ، بمعنى التوكيد ، والسود سواد نفسه ، كما تقول لذاته ، والنفس أيضاً الماء ، وجمعه أنفاس قال جرير :

تُعلَّلُ وَهُنَّ سَاغِبَةُ بَنِيهَا بِأَنفَاسٍ مِّن الشَّبِيمِ الْقَرَاجِ (٢)

والنفس ملء الكف من الدباغ ، والنفس التي تستعد بمعنى الذات ما يصح أن تدل على الشيء من وجهه يختص به دون غيره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة كذا ، فقد دللت عليه من وجهه يختص به دون ما يخالفه .

وقال علي بن عيسى : الشيء والمعنى ، والذات ، نظائر وبينها فروق ، في المعنى المقصود ، ثم كثر حتى سمي المقصود معنى ، وكل شيء ذات ، وكل ذات شيء إلا أنهم ألزموا الذات الإضافة فقالوا ذات الإنسان ، ذات الجوهر ، ليتحققوا الإشارة إليه دون غيره ، قلنا: ويعبر بالنفس عن المعلوم في قولهم : قد صح ذلك في نفسي ، أي : قد صار في جملة ما أعلم ولا يقال صح في ذاتي .

(٢) ديوان جرير - دار المعارف - ٨٨/١ . الساغبة الجائعة ، والنفس من الماء ما كان مُرُّياً كأنها ، والشيم : البارد . يقال منه شيم يشم شيم ، والشيم : البرد .

* وما يضاد الحياة الموت :

الفرق بين الموت والقتل : أن القتل هو نقص البنية الحيوانية ولا يقال له : قتل في أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمي ، وقال بعضهم : القتل إماتة الحركة : ومنه يقال ناقة مُقتلة إذا كثر عليها الإتّهاب حتى تموت حركتها ، والموت عرض أيضاً يضاد الحياة مضادة القتل^(٢) ولا يكون إلا من فعل الله ، والميّة الموت يعنيه إلا أنه يدل على الحال ، والموت ينفي الحياة مع سلامة البنية ، ولابد في القتل من انتقاد البنية ، ويقال لمن حبس الإنسان حتى يموت : أنه قتله ، ولم يكن بقاتل في الحقيقة ، لأنّه لم ينقص البنية ، ويستعار الموت في أشياء فيقال : مات قلبه إذا صار بليداً ، ومات المتاع أى : كسد ، ومات الشيء بينهم : نقص ، وحظ ميت : ضعيف ونبات ميت : ذابل ، ووقع في الماشية موتان إذا تماوت وموتان الأرض إذا لم تتعمر^(٤).

الفرق بين القتل والذبح : أن الذبح عمل معلوم ، والقتل ضروري مختلفه ولهذا منع الفقهاء من الإجارة على قتل رجل قصاصاً ، ولم يمنعوا من الإجارة على ذبح شاة لأن القتل منه ما لا يدرى أيقتله بضررية أو بضررتين أو أكثر ، وليس كذلك الذبح .

الفرق بين النفاء والنفاد : أن النفاء آخر الشيء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاد فيما يفني جملة ، ألا ترى أنك تقول فناء العالم ، ولا يقال : نفاد العالم ويقال : نفاد الزاد ، ونفاد الطعام ، لأن ذلك يفني شيئاً شيئاً .

الفرق بين الإهلاك والإعدام : أن الإهلاك أعم من الإعدام ، لأنّه قد يكون بنقص البنية ، وإبطال الحاسة ، وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة ،

(٢) قال الراغب في مفرداته : أصل القتل إزالة الروح عن الجسد كالموت ، لكن إذا اعتبر بفعل المولى لذلك يقال : قتل ، وإذا اعتبر بفوت الحياة يقال : موت .

(٤) قال في القاموس : الموتان - بالتحريك - خلاف الحيوان ، أو أرض لم تُحي بعد ، وبالضم - موت يقع في الماشية ، ويُفتح . وقال في اللسان : الموت في الأرض مثل الموتان ، يعني موتها الذي ليس ملكاً لأحد ، وفيه لغتان سكون الواو وقتها مع فتح الميم . والموتان ضد الحيوان . ثم قال : الموتان - بضم الميم ، والموتان - بضمها أو فتحها - كله الموت يقع في المال والماشية . الفراء : وقع في المال موتان ، وموت ، وهو الموت .

والإعدام نقيض الإيجاد فهو أخص ، فكل إعدام إهلاك ، وليس كل إهلاك إعداما .

الفرق بين الحياة والقدرة : أن قدرة الحى قد تتناقص مع بقاء حياته على حد واحد ، ألا ترى أنه قد يتغدر عليه فى حال المرض وال الكبر كثير من أفعاله التى كانت مناسبة له مع كون إدراكه فى الحالين على حد واحد ، فيعلم أن ما صح به أفعاله قد يتناقص ، وما صح به إدراكه غير متناقص ، وفرق آخر : أن العضو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة إدراكه ، وإن لم تكن فيه القدرة كالأذن ألا ترى أنه يتغدر تحريرها مباشراً وإن كانت منفصلة ، وفرق آخر أن الحياة جنس واحد والقدرة مختلفة ولو كانت متفقة لقدرنا بقدرتين على مقدر واحد .

الفرق بين القدرة والقهر : أن القدرة تكون على صغير المقدور وكبيره ، والقهر يدل على كبر المقدور ، ولهذا يقال : ملك قاهر إذا أريد المبالغة في مدحه بالقدرة ، ولا يقال في هذا المعنى ، ملك قادر لأن إطلاق قولنا : قادر ، لا يدل على عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا : قاهر .

الفرق بين القهر والغلبة : أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم يقال : قاتله فغلبه ، وصارعه فغلبه ، وذلك لفضل قدرته ، وتقول : حاجه فغلبه ، ولا عبه بالشترنج فغلبه^(٥) بفضل علمه وفطنته ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول : نواهه فقهه ، ولا تقول حاجه فقهه ، ولا تقول : قهقهه بفضل علمه كما تقول : غلبه بفضل علمه .

الفرق بين الغلبة والقدرة : أن الغلبة من فعل الغالب وليس القدرة من فعل القادر يقال : غلب خصمه غلباً ، كما تقول طلب طلباً ، وفي القرآن : «وَهُمْ مَنْ بَعْدَ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ» [سورة الروم: ٢٣] وقولهم : الله غالب من صفات

(٥) ذكر ابن حجر الهيثمي في كتابه «كتف الرعام» أن هناك أنواعاً أربعة في تحريره أو لياحته ، أو كراحته ، ثم قال : ومحل القول بالإباحة أو الكراهة ما لم تكن يعادق الشرط وتحوّلها مصورة كلها أو بعضها بصورة حيوان ، وألا حرم اللعب بها . هذا وإذا اقترب بقمار فهو حرام اتفاقاً . هذا وقد قيد البيهقيون ، ومنهم جماعة من أصحاب ابن حجر بحالة ما إذا سلمت الأموال عن الخسران ، واللسان عن الطغيان ، والصلة عن النساء ، فهو أنس بين الإخوان واشتغال عن الغيبة والبهتان .

ال فعل ، وقولنا له: قاهر من صفات الذات ، وقد يكون من صفات الفعل ، وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهورا ، وقال على بن عيسى : الفالب القادر على كسر حد الشيء عند مقاومته باقتداره ، والقاهر القادر على المستصعب من الأمور .

الفرق بين القادر والمقيت : أن المقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشيء والعلم به قال : والشاهد قول الشاعر :

أَلِيَ الْفَضْلُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُوَّ سَبْتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيتٌ

قال ولا يمكن المحاسبة له مع القدرة عليها ، والعلم بها وفي القرآن : « وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا » [النساء: ٨٥] أي مقتدرًا على كل شيء عالما به ، وقال غيره المقيت على الشيء الموقف عليه ، وقيل: هو المقتدر وأنشد :

وَذِي ضِغْنٍ كَفَفْتُ الضِغْنَ عَنْهُ وَكُنْتُ عَلَى إِسْاعِتِهِ مُقِيتًا ^(٦)

وقيل: هو المجازى كأنه يجعل لكل فعل قدرة من الجزاء ، والقدرة والقوت متقاربان ، وقال ابن عباس : مقيتا حفيظا ، وقال مجاهد : شهيدا وحفيظا حسيبا ، وقال الخليل : المقيت الحافظ ، والحفظ أشبه الوجه لأنه مشتق من القوت والقوت يحفظ النفس ، فكأن المقيت الذي يعطي الشيء قدر حاجته من الحفظ ، وحكي الفراء : يَقُوتُ وَيُقِيتُ .

الفرق بين القادر والقوى : أن القوى هو الذي يقدر على الشيء ، وعلى ما هو أكثر منه ، ولهذا لا يجوز أن يقال للذى استفرغ قدرته فى الشيء: إنه قوى عليه، وإنما يقال له إنه قوى عليه: إذا كان فى قدرته فضل لغيره ، ولهذا قال بعضهم : القوى القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه .

الفرق بين قوله : قادر عليه وقدر على فعله : أن قوله قادر عليه يفيد أنه قادر على تصريفه ، كقولك : فلان قادر على هذا الحجر ، أي : قادر على رفعه ووضعه ، وهو قادر على نفسه ، أي قادر على ضبطها ومنعها

(٦) قاله الزبير بن عبد المطلب ، أي : رب ذى ضغن وحقد على ، كففت السوه عنه ، و كنت مقتدرًا على أن أصييه بالمكاره . وفي حواشى الصحاح عن الصناعي . الرواية أقيمت ، والقافية مضمومة وبعده البيت السابق : أَلِيَ الْفَضْلُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُوَّ سَبْتُ ، وَإِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيتٌ

فيما تنازع إليه ، و قادر على فعله يفيد : أنه قادر على إيجاده في بين الكلمتين فرق .

الفرق بين القادر على الشيء والمالك له : أن المالك يضاف إلى المقدور، وغير المقدور نحو : زيد مالك للمال ، وليس ب قادر عليه ، فال قادر على الشيء قادر على إيجاده ، والمالك للشيء مالك لتصريفه ، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواء ، وهو قوله تعالى : « مَالِكٌ يَوْمَ الدِّين » [فَاخَة الكتاب : ٤] ويوم الدين لم يوجد فيملك ، وإنما المراد أنه قادر عليه ، والمملك في الحقيقة لا يكون إلا موجود ، والقدرة لا تكون على الموجود .

الفرق بين القوة والشدة : أن الشدة في الأصل هي مبالغة في وصف الشيء في صلابة ، وليس هو من قبيل القدرة ، ولهذا لا يقال لله : شديد . والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله تعالى : « هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً » [فصلت : ١٥] أي : أقوى منهم ، وفي القرآن : « ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ » الذاريات : ٨٠ أي : العظيم الشأن في القوة ، وهو اتساع .

الفرق بين الشدة والجلد : أن الجلد صلابة البدن ، ومنه الجلد لأنه أصلب من اللحم ، والجلد الصلب من الأرض ، وقيل : يتضمن الجلد معنى القوة والصبر ، ولا يقال لله جليد لذلك .

الفرق بين الشدة والصعوبة : أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون في الأفعال دون غيرها يقال : صعب على الأمر ، يعني أن فعله صعب عليك ورجل صعب ، أي : مُقاساته صعبة ، وفيها معنى الغلبة لمن يزاولها ، ومن ثم سمي الفحل الشديد الغائب مصعباً : فالصعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديداً غير صعب إذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ، ولا صعب إلا شديد .

الفرق بين القوة والمتانة : أن المتانة صلابة في ارتفاع ، والمتان من الأرض الصلب المرتفع والجمع مِتان ، ومنه سمي عقب الظهر مَتَناً ، والصلابة قريبة من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله ،

فاما قوله تعالى : **﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾** [الذاريات: ٨٠] فالمتين في أسمائه مبالغة في الوصف بأنه قويٌّ ، وهو في الله توسيع لأن المثانة في الأصل نقيبة الرخاوة ، فاستعملت في نقيبة الضعف للمبالغة في صفة القوة ، والله أعلم .

الفرق بين القدرة والمنة : أن **المنة**^(٧) تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطع بها الأعمال الشاقة ، وأصل الكلمةقطع ومنه قوله تعالى : **﴿أَجْرٌ غَيْرٌ مَمْنُونٌ﴾** [فصلت: ٨] أي مقطوع ، والمنون : المنية ؛ لأنها قاطعة عن التصرف بالحياة ، وقيل لامتنان بالنعمة : امتنان لأنه يقطع الشكر .

الفرق بين الشدة والصلابة : أن الصلابة هي التثاء الأجزاء بعضها إلى بعض من غير خلل مع بيوسفة فيها ، والشدة هي التزاق الأجزاء بعضها ببعض سواء كان الموصوف بها ملثماً أو متحللاً ، والشدة مبالغة في وصف الشيء والصلابة خلفه ، واستعمالها هي موضع الصلابة استعارة .

الفرق بين القوة والشهامة : أن الشهامة خشونة الجانب ، مأخوذة من **الشئهم**^(٨) وهو ذكر القنافذ ، ولا يسمى الله شئهم لذلك .

الفرق بين الشهامة والجزالة : أن **الجزالة** أصلها شدة القطع تقول : جزلت الشيء إذا قطعته بشدة ، وقيل : حطب جزلاً إذا كان شديد القطع صلباً ، وإذا كان كذلك كان أبقى على النار ، فشبه به الرجل الذي تبقى قوته في الأمور ؛ فسمى جزلاً ، ولا يوصف الله به .

الفرق بين الشجاعة والبسالة : أن **البسال** حرام ^(٩) ، فكأن الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكرره لشدة فيها وقوته ، والشجاعة الجرأة ، والشجاع : الجرأة المقدام في الحرب ضعيفاً كان أو قوياً ،

(٧) **المنة** - بضم الميم بعدها نون مشددة - **القوة** ، يقال : ليس لقلبه منة ، والجمع منن .

(٨) قال في الوسيط : **«الشئهم»** : حيوان من القوارض له شوك طويل ، كأنه المسال من فصيلة القنافذ ، ويسمى الدليل أيضاً .

(٩) جاء في مفردات الراغب : **البسال** : ضم الشيء ومنعه ، ولتضمنه لمعنى الغشم استعير لقطيب الوجه ، فقيل :

باسل ، وببسال الوجه ، ولتضمنه لمعنى المتع ، قيل للحرام ، والمرتهن : بسل .

والفرق بين الحرام والبسال : أن الحرام عامٌ فيما كان ممنوعاً منه الحكم والقهر ، وبسال هو الممنوع منه بالقهر .

والجرأة قوة القلب الداعية إلى الإقدام على المكاره فالشجاعة تُتبئ عن الجرأة ، والبسالة تُتبئ عن الشدة ، والقوه يجوز أن يكون الباسل من البُسُول وهي تكره الوجه مثل البُثُور وهما لفتان ، وسمى بأسلا لتكرهه ، ولا تجوز الصفة بذلك على الله تعالى .

الفرق بين الشجاعة والنجدة : أن النجدة حسن البدن وتمام لحمه ، وأصلها الارتفاع ، ومنه سميت بلادهم المرتفعة نجداً ، وقيل للنجاد نجاد : لأنه يحشو الثياب فترتفع ، ثم قيل : للشجاعة نجدة لأنها تكون مع تمام الجسم في أكثر الحال .

ومما يجري مع ذلك :

الفرق بين الصَّلَبة والقسوة : أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل العلاج ولهذا يوصف بها القلب ، وإن لم يكن صلباً .

الفرق بين القدرة والصحة : أن الصَّحة يوصف بها الجملة والآلات ، والقدرة تتعلق بالجملة ، فيقال عين صحيحة ، وحاسة صحيحة ، ولا يقال : عين قادرة ، وحاسة قادرة .

الفرق بين الصحة والعافية : أن الصحة أعم من العافية ، يقال : رجل صحيح ، وألة صحيحة ، وخشب صحيحة إذا كانت ملائمة لا كسر فيها ، ولا يقال خشب معافاة ، وتستعار الصحة فيقال : صحت القول ، وصح لى على فلان حق ، ولا تستعمل العافية في ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يضاده من الصحة فقط ، والصحة تصرف في وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية ابتداءً من غير مرض ، وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافي المرض ، يقال : خلقه الله معافي صحيحاً ، ومع هذا فإنه لا يقال: صح الرجل ، ولا عوفي إلا بعد مرض يناله ، والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها الترک من قوله تعالى : (فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخْبِرَهُ شَيْءٌ) [البقرة: ١٧٨] أي : ترك له ، وعفّت الدار : تركت حتى ذرست ومنه «أغفوا اللعن»^(١٠) أي : تركوها حتى تطول ، ومنه العفو عن الذنب ، وهو ترك

(١٠) ذكره العجلوني في الكشف برقم ١٤١٩ وقال : رواه أحمد عن أبي هريرة .

العقاب عليه ، وعفاه الله من المرض تركه منه بضده من الصحة ، وعفاه يعفوه ، واعفاه يعتفيه إذا أتاه يسأله تاركا لغيره .

الفرق بين الصحة والسلامة : أن السلامة نقىضة ال�لاك ، ونقىض الصحة الآفة من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ، ألا ترى أنه يقال : سلم الرجل من علته إذا كان يخاف عليه ال�لاك منها ، أو على شيء من جسده ، وإذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يقل : صح منها ، هذا على أن السلامة نقىضة ال�لاك ، وليست الصحة كذلك ، وفي هذا وقوع الفرق بينهما ، ثم كثرا استعمال السلامة حتى قيل للمتبرئ من العيب : سالم من العيب ، والسلامة عند المتكلمين : زوال الموضع والأفات ممّن يجوز عليه ذلك ، ولا يقال لله : سالم لأن الآفات غير جائز عليه ، ولا يقال له : صحيح ، لأن الصحة تقتضى منافاة المرض والكسر ولا يجوزان على الله تعالى .

الفرق بين القدرة والطاقة : أن الطاقة **غاية مقدرة القادر** ، واستقراغ وسعه في المقدور ، يقال : هذا طاقتى أى : قدر إمكاني ، ولا يقال لله تعالى : مطيق لذلك .

الفرق بين القدرة والاستطاعة : أن الاستطاعة في قولك : طاعت جوارحه لفعل ، أى : انتقدت له ، ولهذا لا يوصف الله بها ، ويقال : أطاعه ، وهو مطاع ، وطاع له وهو طائع له إذا انتقد له ، وجاءت الاستطاعة بمعنى الإجابة وهو قوله تعالى : ﴿هَلْ يَسْتَطِعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] أى : هل يُجيبك إلى ما تسائله ، وأما قوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَطِعُونَ سَمِعًا﴾ [الكهف: ١٠١] فمعناه أنه يُثقل عليهم استماع القرآن ليس أنهم لا يقدرون على ذلك ، وأنت تقول : لا أستطيع أن أبصر فلاناً ؛ تريد أن روئيته تشُق علىك .

الفرق بين العزيز والقاهر : أن العزيز هو الممتع الذي لا ينال بالأذى ، ولذلك سمي أبو ذئب^(١) العُقاب عزيزة لأنها تتخذ وكرها في أعلى الجبل

(١) هو أبو ذئب الهملي ، جاهلي إسلامي واسمه خوبيل بن خالد ، وكان راوية ساعدة بن جويبة وجاء في اللسان : والمعنى : المثقب ، والإشلي ، قال أبو كثير يصف عقابا :

حتى التهبت إلى فراش عزيزة
لتخاء رؤفه لها كاغتصب

فهي ممتنعة على من يريدها فقال :

حتى انتهيت إلى فراشِ عزيزةٍ سوداءَ روثةِ أنفها كالمخصف -

ويقال : عَزَّ يَعِزُّ ، إذا صار عزيزاً ، وعَزَّ يَعِزُّ عَزًّا إذا قهر باقتدار على المثل : «مَنْ عَزَّ بَزْ»^(١٢) والعَزَّازُ : الأرض الصلبة لامتناعها على الحافر بصلابتها كالمتناع من الضيم ، والصفة بعزيز لا تتضمن معنى القهر ، والصفة بقاهر تتضمن معنى العِزَّ ، يقال قهر فلان فلاناً إذا غلبه ، وصار مقتدرًا على إنفاذ أمره فيه .

الفرق بين قوله : العزيز ، وبين قوله : عزيزى : أن قوله عزيزى بمعنى حببى الذى يعز عليك فقده ملil طبعك إليه ، ولا يوصف العظماء به مع الإضافة ، وليس كذلك السيد وسيدى ، لأن الإضافة لا تقلب معنى ذلك إلا بحسب ما تقتضيه الإضافة من الاختصاص .

الفرق بين القادر والمتمكن : أن التمكن م ضمن بالآلة ، والمكان الذى يمكن فيه ، ولهذا لا تجوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة لأنه لا يجوز أن يستفني بنفسه عن القدرة كما يستفني بها عن الآلة فى الكتابة ، ونحوها ، ويقال مكّنه ومكّن له ، قال بعضهم : معناهما واحد ، قال : ومنه قوله تعالى : ﴿مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] قال : فجاء بالفتين للتوسيع فى الكلام ، والصحيح : أن مكّن له : جعلت له ما يتمكن به ، ومكّنه : أقدرته على ملك الشيء فى المكان .

الفرق بين التمكين والإقدار : أن التمكين إعطاء ما يصح به الفعل كائناً ما كان من الآلات والعدّ والقوى ، والإقدار : إعطاء القدرة وذلك أن الذى له قدرة على الكتابة تتذرع عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ، ويتمكن منها إذا حضرت الآلة ، والقدرة ضد العجز ، والتتمكن ضد التذرع .

(١٢) انظر أمثال العرب للمفضل الضبي / ١٢٤ ، وجمهرة العسكري / ٢٨٨/٢ ، والراهن / ٧٢ ، والفاخر / ٣١٤ ، واللسان بز ، والمستقصى / ٤٥٦/١ ، والميدانى / ١٧٤/٢ ، واللسان بز ، والوسط / ١٥٣ ، والتلخيص للعسكري / ١٩٥ ، والخزانة / ٣٢٤/١ .

* * * الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها :

الفرق بين العجز والمنع : أن العجز يضاد القدرة ، مضادة الترك ، ويتعلق بمتعلقها على العكس ، والمنع ما لأجله يتذرع الفعل على القادر ، فهو يضاد الفعل وليس يضاد القدرة ، بل ليس يسمى منعًا إلا إذا كان مع القدرة فليس هو من العجز في شيء .

الفرق بين المنع والكف : أن المنع ماذكرنا ، والكف على ما ذكر بعضهم يستعمل في الامتناع عما تدعوه إليه الشهوة ، قال : والإمساك مثله ، يقال : كف عن زيارة فلان وأمسك عن الإفطار ، وليس الأمر كما قال ؛ بل يستعمل الإمساك والكف فيما تدعوه إليه الشهوة ، وفيما لا تدعوه إليه يقال : كف عن القتال ، كما يقال كف عن شرب الماء ، وأمسك عن ذلك أيضا ، وأصل الإمساك حبس النفس عن الفعل ومنه الممساك ، وهو مكان يمسك الماء أي : يحبسه ، والجمع مسک والممسک^(١٢) السوار ، سمي بذلك لأنه يلزم المقصم فهو كالمحبوس فيه ، والمسكبة جلدة تكون على وجه الولد في بطنه أمه لأنها محيطة به كإحاطة الحبس بالمحبوس ، واستمسك الشيء ، وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيس الاستمساك الاسترسال ، ونقيس الإمساك الإرسال ، وأصل الكف الانقباض والتجمّع ومنه سميت الكف كفًا لأنها تقبض على الأشياء وتتجتمع ، ويقال : جاءنى الناس كافة أى جمِيعاً . فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالة الفعل ، وإيجاده حالا بعد حال خلاف الانبساط فيه ، وإنما قلنا ذلك : لأن أصله الانقباض وخلاف الانقباض الانبساط ، والإمساك حبس النفس عن الفعل على ما ذكرنا فالفرق بينهما بيّن .

الفرق بين الكف والترك : أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الضدين اللذين يقدر عليهما المباشر ، وقال بعضهم : كل شيئين تضادا وقدر عليهما بقدرة واحدة مع كون وقت وجودهما وقتاً واحداً وكانا يحلان محل القدرة ، وانصرف القادر بفعل أحدهما عن الآخر سمي الموجود منهما تركا ، وما لم ^(١٣) قال في المصباح : والمسك - بفتحتين - أسرة . وقال في اللسان : المسك : الأسرة والخلالين ، من طاج .

يوجد متروكا ، والترك عند العرب تخليف الشيء في المكان الذي هو فيه ، والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا خرج فرخها : ترية لأن النعامة تتصرف عنها ، والترية الروضة يُغللها الناس ولا يَرْعُونها .

الفرق بين الترك والتخلية : أن الترك هو ماذكرنا ، والتخلية للشيء نقىض التوكيل به ، يقال : خلاه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خالياً لا أحد معه ، ثم صارت التخلية عند المتكلمين ترك الأمر بالشيء ، والرغبة فيه ، والنها عن خلافه ، ويقولون : القادر مخل ببينه وبين مقدوره ، أي : لا مانع له منه شبه بمن ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

الفرق بين قولك : تركت الشيء ، وقولك : لهيت عنه : أنه يقال : لهيت عنه إذا تركته سهواً أو تشاغلاً ، ولا يقال من ترك الشيء عامداً : إنه لم ي عنه ، وقول صاحب الفصيح : لهيت عن الشيء إذا تركته غلط : ألا ترى أنه لا يقال من ترك الأكل بعد شبع ، أو الشرب بعد الرى : إنه لم ي عن ذلك ، وأصله من اللهو ميل الانفعال والمطاوعة .

الفرق بين التخلية والإطلاق : أن الإطلاق عند الفقهاء كالإذن إلا أن أصل الإذن أن يكون ابتداء ، والإطلاق لا يكون إلا بعد نهي ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، والإطلاق مأخذ من الطلق وهو القيد أطلقه إذا ذكر طلقه ، أي : قيده كما تقول أنشط : إذا حل الأنشطة ، ومنه طلق المرأة ، وذلك أنهم يقولون للزوجة : إنها في حبال الزوج ، فإذا فارقها قيل : طلقها ، كأنه قطع حبها وإنما قيل في الناقة : أطلق ، وفي المرأة طلاق للفرق بين المعنيين ، والأصل واحد .

الفرق بين الكف والإحجام : أن الإحجام هو الكف عما يسبق فعله خاصة يقال : أحجم عن القتال ، ولا يقال : أحجم عن الأكل والشرب .

الفرق بين الإقدام والتقطح : أن التقطح الإقدام في المضيق بشدة يقال : تقطح في الغار ، وتقطح بين الأقران ، ولا يقال : أقدم في الغار ، وأصل التقطح الإقدام على القحْم ، وهي الأمور الشديدة واحدتها قحْمة ،

والإقدام هو حمل النفس على المكروه من قُدَّام ، ويخالف التقدّم في المعنى؛ لأن التقدّم يكون في المكروه والمحبوب ، والإقدام لا يكون إلا على المكروه .

الفرق بين المنع والصد : أن الصد هو المنع عن قصد الشيء خاصة ، وللهذا قال الله تعالى : «وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» [الأنفال: ٢٤] أي يمنعون الناس عن قصده ، والمنع يكون في ذلك وغيره إلا ترى أنه يقال : منع الحائط عن الميل ، ولا يقال : صده عن الميل ، لأن الحائط لا قصد له ، ويقولون : صدّى عن لقائك ، يريد عن قصد لقائك وهذا بيّن .

الفرق بين قوله : منعه عن الفعل وبين قوله : ثبّته عنه : أن المنع يكون عن إيجاد الفعل ، والثّبّت لا يكون إلا المنع عن إتمام الفعل تقول : ثبّته عنه إذا كان قد ابتدأه فمنعه عن إتمامه واستبّقائه وإلى هذا يرجع الاستثناء في الكلام لأنك إذا قلت : ضربت القوم إلا زيدا ، فقد أخبرت أن الضرب قد استمر في القوم دون زيد فكأنك أطلقت الضرب ، حتى إذا استمر في القوم ثبّته فلم يصل إلى زيد .

الفرق بين الرد والرجوع : أنه يجوز أن ترجعه من غير كراهة له قال الله تعالى : «فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ» [التوبه: ٨٣] ولا يجوز أن ترده إلا إذا كرهت حاله ، وللهذا يسمى البهيج ردّا ، ولم يسم رجعا ، هذا أصله ، ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناهما .

الفرق بين الرد والرفع : أن الرد لا يكون إلا إلى خلف ، والرفع يكون إلى قدام وإلى خلف جمِيعا .

* وما يجري مع هذا :

الفرق بين الحَصْر والحبس : أن الحَصْر هو الحبس مع التضييق يقال: حصرهم في البلد لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الانفساح في الرعي والتصرف في الأمور ، ويقال : حبس الرجل عن حاجته ، وفي الحبس إذا منعه عن التصرف فيها ، ولا يقال : حصر في هذا المعنى دون أن يضيق عليه ، وهو في حصار أي : ضيق ، والحَصْر احتباس النَّجْو كأنه من ضيق

المخرج ، كذا قال أهل اللغة ، ويجوز أن يقال : إن الحبس يكون لمن تمكنت منه ، والحاصر من لم تتمكن منه ، وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد في البلد فإإنك لم تتمكن منهم ، وإنما تتوصل بالحاصر إلى التمكن منهم ، والحاصر في هذا سبب التمكن ، والحبس يكون بعد التمكن .

الفرق بين الحصار والإحصار : قالوا : الإحصار في اللغة منع بغير حبس ، والحاصر المنع بالحبس ، قال الكسائي : ما كان من المرض قيل فيه : أحصر ، وقال أبو عبيدة : ما كان من مرض أو ذهاب نفقة قيل فيه : أحصر ، وما كان من سجن أو حبس قيل فيه : حاصر فهو محصور ، وقال المبرد : هذا صحيح ، وإذا حبس الرجل الرجل قيل : حبسه ، وإذا فعل به فعلاً عرضه به لأن يحبس قيل : أحبسه ، وإذا عرضه للقتل قيل : أقتله . وسقاه إذا أطعاه إناء يشرب منه ، وأسقاه إذا جعل له سقيا ، وقبره إذا تولى دفنه ، وأقبره جعل له قبرا ، فمعنى قوله تعالى **﴿إِنَّ أَخْرِسْتُمْ﴾** [سورة البقرة: ١٩٦] عرض لكم شيء يكون سبباً لفوات الحج .

الفرق بين الوهن والضعف : أن الضعف ضد القوة ، وهو من فعل الله تعالى ، كما أن القوة من فعل الله تعالى : خلقه الله ضعيفاً ، أو خلقه قوياً ، وفي القرآن **﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾** [النساء: ٢٨] والوهن هو : أن يفعل الإنسان فعل الضعيف ، تقول : وَهَنَّ فِي الْأَمْرِ يَهُنُّ وَهُنَّ وَاهِنُّ ، إذا أخذ فيه أخذ الضعف ، ومنه قوله تعالى : **﴿وَلَا تَهُنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنُ﴾** [آل عمران: ١٣٩] أي لا تفعلوا أفعال الضعفاء ، وأنتم أقوىاء على ما تطلبونه بتذليل الله إياه لكم ، ويدل على صحة ما قلنا : أنه لا يقال : خلقه الله واهنا ، كما يقال : خلقه الله ضعيفاً ، وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازاً في مثل قوله تعالى : **﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾** [آل عمران: ١٤٦] أي لم يفعلوا فعل الضعيف ، ويجوز أن يقال : إن الوهن هو انكسار الحد والخوف ونحوه ، والضعف نقصان القوة ، وأما الاستكانة فقيل : هي إظهار الضعف قال الله تعالى : **﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾** [آل عمران: ١٤٦] أي لم يضعفوا بنقصان القوة ، ولا استكانوا باظهار الضعف

عند المقاومة ، قال الخليل : إن الوهن الضعف في العمل ، والأمر ، وكذلك في العظم ونحوه يقال : وهن العظم **يَهِنُ وَهُنَّا** وأوهنه **مَوْهِنَةٌ** ، ورجل واهن في الأمر ، والعمل وموهون في العظم والبدن والوهن لغة ، والوهن بلغة أهل مصر : **رَجُلٌ يَكُونُ مَعَ الْأَجِيرِ يَحْتَهُ عَلَى الْعَمَلِ** .

الفرق بين الضعف والضعف : أن **الضعف** - بالضم - يكون في الجسد خاصة ، وهو من قوله ^(١٤) تعالى : **﴿خَلَقْتُكُمْ مِّنْ ضَعْفٍ﴾** [الروم:٤٠] والضعف بالفتح يكون في الجسد والرأي والعقل يقال : في رأيه ضعف ، ولا يقال : فيه ضعف ، كما يقال : في جسمه ضعف وضعف .

(١٤) قال في النسان : **الضعف والضعف** : خلاف القوة ، وقيل : الضعف - بالضم - في الجسد والضعف - بالفتح - في الرأي والعقل . وقيل : **هَمَا جَاءَرَانِ** في كل وجه . قال قادة : خلقكم من ضعف - بضم الضراء - قال من الطفة . ثم جعل من بعد قوة ضعفاً . قال **الهرم** . روى عن ابن عمر : أله قال : قرأت على النبي **ﷺ** «الله الذي خلقكم من ضعف» فاقرأني : من ضعف : بالضم وقرأ عاصم وحمزة : «وعلم أن فيكم ضعفاً» بالفتح . وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ونافع ، وأبي عامر ، والكسائي بالضم .

الباب السادس

هـى الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك
الفرق بين القديم والعتيق : أن العتيق : هو الذى يُذكرُ حديث جنسه
فيكون بالنسبة إليه عتيقاً ، أو يكون شيئاً يطول مُكثه ، ويبقى أكثر مما يبقى
أمثاله مع تأثير الزمان فيه فيسمى عتيقاً ، ولهذا لا يقال : إن السماء
عتيقه وإن طال مُكثها؛ لأن الزمان لا يؤثر فيها، ولا يوجد من جنسها ما
تكون بالنسبة إليه عتيقة ، ويدل على ذلك أيضاً أن الأشياء تختلف فيعتق
بعضها قبل بعض ، على حسب سرعة تغيره وبيئته . والقديم : ما لم يزل
موجوداً ، والقدم لا يستفاد ، والعتق يستفاد ألا ترى أنه لا يقال : سأقدم
هذا المتع ، كما تقول : ساعته ، ويتسع في القدم فيقال : دخول زيد
الدار أقدم من دخول عمرو ، ولا يقال : أعتقد منه ، فالعتق في هذا على
أصله لم يتسع فيه .

الفرق بين الموجود والكائن : أن الموجود من صح له تأثير ، فتأثير
القديم صحة الفعل منه ، وتأثير الجسم شفاه للعيز ، وتأثير العرض تغيره
للجسم ، وصفة الموجود من الوجود على التقدير ، وكذلك صفة القديم من
القدم ، وصفة الحادث من الحدوث ، وإنما جرت الصفات على البيان
بأصل رجع إليه ، إما محقق ، وإما مقدر ، وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه
بالمتحقق ، ألا ترى أن قول أمرىء القيس :

* بمنجرد قيد الأوابد هيكل^(١)

أبلغ من مانع الأوابد ، وهو مقدر تقدير المانع .

والكائن على أربعة أوجه :

أحدها بمعنى الموجود ويصبح ذلك في القديم كما يصبح في المحدث
ووالناس يقولون : إن الله لم يزل كائناً ، والثاني بمعنى وجود الصنع والتدبير

(١) هذا عجز بيت من معلقه التي مطلعها : «ففانيك» ، ونهاية :
وقد أخذنى والطير لى وكتابها بمنجرد قيد الأوابد هيكل
(الديوان ص ٥١ طبعة دار صادر) ، وانظر شرح المعلقات البيت رقم ٥٣ من المعلقة طبعة (دار الطلائع) بتحقيقى .

وهو قول الناس : إن الله تعالى كائن بكل مكان ، والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان ، وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله ، فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه ، والثالث قولنا للجوهر : إنه كائن بالمكان ، ومعناه : أنه شاغل للمكان ، والرابع قولنا للعرض : إنه كائن في الجسم ، فالمراد حلوله .

الفرق بين الكائن والثابت : أن الكائن لا يكون إلا موجودا ، ويكون ثابت ليس بموجود وهو من قولهم : فلان ثابت النسب ، معنى ذلك أنه معروف النسب وإن لم يكن موجودا ، ويقال : شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول ، ويستعمل الثبات في الأجسام والأعراض ، وليس كذلك الكون .

الفرق بين الدوام والخلود : أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الأوقات ، ولا يقتضي أن يكون في وقت دون وقت إلا ترى أنه يقال : إن الله لم يزل دائما ولا يزال دائما ، والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ، ولهذا لا يقال : إنه خالد كما أنه دائم .

الفرق بين الدائم والسرمد : أن السرمد هو الذي لا فصل يقع فيه ، وهو إتباع الشيء الشيء ، والميم فيه زائدة ، والعرب تقول : شريته سرداً مبرداً كأنه إتباع .^(٢)

الفرق بين الخلود والبقاء أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا ، والبقاء يكون وقتين فصاعدا ، وأصل الخلود اللزوم ، ومنه أخلد إلى الأرض ، وأخلد إلى قوله ، أي : لزم معنى ما أتى به ، فالخلود اللزوم المستمر^(٣) ، ولهذا يستعمل في الصخور ، وما يجري مجريها ومنه قول لبيد :

* حُمَرْ خَوَالَدْ مَا يَبْيَنْ كَلَامُهَا *

وقال على بن عيسى : الخلود مضمر بمعنى في كذا ، ولهذا يقال : خلده

(٢) قال في اللسان : السرمد : دوام الزمان من ليل أو نهار ، وليل سرمد طويل ، وفي حديث لقمان : جواب ليل سرمد . السرمد : الدائم الذي لا ينقطع .

(٣) قال الراغب في مفرداته : الخلود : هو تبرى الشيء من اعتراض الفساد ، وبقاوته على الحالة التي هو عليها ، وكل ما ينطأ عنه التغير والفساد ، تصفه العرف بالخلود كقولهم للأثافي : خوالد . وذلك لطول مكثها ، لا للزمام بقائها .

فِي الْحَبْسِ ، وَفِي الْدِيَوَانِ ، وَمِنْ أَجْلِهِ قِيلُ لِلأَثَافِي : خَوَالِدٌ ، فَإِذَا زَالَتْ لَمْ
تَكُنْ خَوَالِدٌ ، وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى دَائِمُ الْوُجُودُ ، وَلَا يَقُولُ خَالِدٌ الْوُجُودُ .

الفرق بين القديم والباقي والمتقدم : أن الباقي هو الموجود لا عن حدوث في حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم ينزل موجوداً على ما ذكرنا ، وأنت تقول : سأبقى هذا المتعال لنفسي ، ولا تقول : سأقدمه ، واستبقيت الشيء ، ولا تقول استقدمته ، وقال قوم : القديم في اللغة مبالغة في الوصف بالتقدم في الوجود ، كلما تقدم وجوده حتى سمي قديماً فذلك حقيقة فيه ، وقال من يرد ذلك : لو كان القدم يستفاد لجاز أن تقول لما علمته سيبقى طويلاً أنه سيقدم ، كما تقول : إنه سيبقى ، وفي بطلان ذلك دلالة على أنه في المحدث توسع ، والمتقدم خلاف المتأخر ، والتقدم حصول الشيء قدماً الشيء ، ومنه القدوم لتقديمها في العمل ، وقيل : لمضيها في العمل لا تتشى فتتبع لها في الصفة كالمتقدم في الأمر ، ومنه القدوم لأنك تتقديم بها في المكان في المشي ، والسابقة في الخير والشر قدم؛ وفي القرآن **﴿قَدَمَ صِدْقٌ عَنْ رَبِّهِمْ﴾** [سورة يونس: ٢٦] وقوادم الريش : العشر المتقدمات . ويقال **قَدَمَ الْعَهْد** ، و**قَدَمَ الْبَلِي** أي طال ، وكل ما يَقْدُمُ فيه قديم ، و**قَدِيم** . وفي الحديث : «حتى يضع الجبار فيها قدمه»^(٤) ، أي في النايريد . من سلف في علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف بعصيائه والقديم على الحقيقة هو الذي لا أول لحدوثه .

الفرق بين قولنا : الأول ، وبين قولنا : قبل ، وبين قولنا : آخر ، وقولنا :
بعد : أن الأول : هو من جملة ما هو أوله ، وكذلك الآخر من جملة ما هو
آخره ، وليس كذلك ما يتعلّق بقبل وبعد ، وذلك : أنك إذا قلت : زيد أول من
 جاءنى من بنى تميم وآخره ، أوجَبَ ذلك أن يكون زيد من بنى تميم ، وإذا
 قلت جاءنى زيد قبل بنى تميم ، أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم ،
 فعلى هذا يجب أن يكون قولنا : الله أول الأشياء في الوجود وأخرها ، أن

(٤) ذكر الحديث ابن الأثير في تذكرةه «جبر» ثم قال : المشهور في تأويله : أن المراد بالجبار : الله تعالى ، ويشهد له قوله في الحديث الآخر : «حتى يضع رب العزة فيها قدمه» والمراد بالقديم : أهل النار الذين قدمتهم الله تعالى من شرار خلقه ، كما أن المؤمنين قدموا الذين قدمتهم للجنة . وقيل : أراد بالجبار هاهنا : المتسرد العاتي ، ويشهد له قوله في الحديث الآخر : إن النار قالت : «وكلت بثلاثة : من جعل مع الله إلها آخر ، وبكل جبار عبيد ، وبالمصوّرين» .

يكون الله من الأشياء ، وقولنا إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه منها ، ولا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال : إنه قبل الأشياء الموجودة سواه ، أو بعدها فيكون استثناؤه من الأشياء لا يخرجه من أن يكون شيئا ، وقبلُ وبعدُ لا يقتضيان زمانا ، ولو اقتضيا زمانا لم يصح أن يستعمل في الأزمنة والأوقات بأن يقال : بعضها قبل بعض ، أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زمانا ، وغير مستتر وجود زمان لا في زمان ، ووقت لا في وقت ، وقبل مُضمنة بالإضافة في المعنى واللفظ وربما حذفت الإضافة اجتزاء بما في الكلام من الدلالة عليها ، وأصل قبل المقابلة فكان الحادث المقدم قد قابل الوقت الأول ، والحادث المتأخر قد بعد عن الوقت الأول ما يستقبل ، والآخر يجيء على تفصيل الاثنين ، تقول : أحدهما كذا والآخر كذا ، والأول والآخر يقال بالإضافة ، يقال أوله كذا وأخره إلا في أسماء الله تعالى ، والأول الموجود قبل ، والآخر الموجود بعد .

الفرق بين السابق والأول : أن السابق في أصل اللغة يقتضي مسبوا ، والأول لا يقتضي ثانيا ، إلا ترى أنك تقول : هذا أول مولود ولد لفلان ، وإن لم يولد له غيره ، وتقول : أول عبد يملكه حر ، وإن لم يملك غيره ، ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء ، وبهذا يبطل قول الملحدين : إن الأول لا يسمى أولا إلا بالإضافة إلى ثان .

وأما تسمية الله تعالى بأنه سابق يفيد أنه موجود قبل كل موجود ، وقال بعضهم : لا يطلق ذلك في الله تعالى إلا مع البيان لأنه يوهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها ولذلك لا يقال : إن الله تعالى أسبق من غيره لأنه يقتضي الزيادة في السبق ، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر في الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجہ أو من وجوه .

الفرق بين قولك : يَقْدِمُه ، وقولك يَسْبِقُه : أن معنى قولك : يَقْدِمُه يسير قدماه ، ويسقه يقتضي أنه يلحق قبله ، وقال تعالى : ﴿يَقْدِمُ قَوْمَه يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة هود: ٩٨] قيل إنه أراد يمشي على قدمه يقودهم إلى النار ، وليس كذلك يسبقهم ، لأن يسبقهم يجوز أن يكون معناه ، أنه يوجد قبلهم فيها .

الباب السابع

في الفرق بين أقسام الإرادات وما يقرب منها وبين أقسام ما يضادها
ويخالفها، وبين أقسام الأفعال.

الفرق بين الإرادة والمحبة: أن المحبة تجري على الشيء، ويكون المراد به غيره، وليس كذلك الإرادة تقول: أحببت زيداً والمراد: أنك تحب إكرامه ونفعه، ولا يقال: أردت زيداً بهذا المعنى، وتقول: أحب الله أى: أحب طاعته ولا يقال: أريده بهذا المعنى، فجعل المحبة طاعة الله محبة له، كما جعل الخوف من عقابه خوفاً منه. و تقول: الله يحب المؤمنين؛ بمعنى أنه يريد إكرامهم وإثابتهم ولا يقال: إنه يريدهم بهذا المعنى، ولهذا قالوا: إن المحبة تكون ثواباً وولاية، ولا تكون الإرادة كذلك، ولقولهم: أحب زيداً مزية عن قولهم: أريده الخير، وذلك أنه إذا قال: أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له سوءاً أصلاً وكذلك إذا قال: أكره له الخير لم يبين أنه لا يريد له خيراً بنته، والمحبة أيضاً تجري مجرى الشهوة، فيقال: فلان يحب اللحم، أى يشتهيه، وتقول: أكلت طعاماً لا أحبه أى لا اشتهيه ومع هذا فإن المحبة هي الإرادة، والشاهد: أنه لا يجوز أن يحب الإنسان الشيء مع كراحته له.

الفرق بين المحبة والشهوة: أن الشهوة توقان النفس، وميل الطياع إلى المشتهى وليس من قبيل الإرادة، والمحبة من قبيل الإرادة ونقضها البغض، ونقض الحب البغض، والشهوة تتعلق بالملاذ فقط، والمحبة تتعلق بالملاذ وغيرها.

الفرق بينها وبين الصدقة: أن الصدقة قوة المودة مأخوذه من الشيء الصدق وهو الصلب القوي، وقال أبو على - رحمه الله - :

الصدقة: اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال: إن الله صديق المؤمن، كما يقال: إنه حبيبه وخليله.

الفرق بين الشهوة واللذة: أن الشهوة توقان النفس إلى ما يلذ ويُسرُّ

واللذة ما تاقت النفس إليه ونمازعت إلى نيله، فالفرق بينهما ظاهر.

الفرق بين الإرادة والشهوة : إن الإنسان قد يشتته ماهو كاره له كالصائم يشتته الماء ويكرهه ، وقد يريد الإنسان مالا يشتته كشرب الدواء ، الماء ، والحمى والجحارة وما بسبيل ذلك ، وشهوة القبيح غير قبيحة ، وإرادة القبيح قبيحة ، فالفرق بينهما بين.

الفرق بين اللذة والراحة : أن الراحة من اللذة ما تقدمت الشهوة له وذلك أن العطشان إذا أشتته الشرب ولم يشرب مليا ، ثم شرب ، سميته لذته بالشرب راحة ، وإذا شرب في أول أوقات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك الماشي إذا أطاح المشي ثم قعد ، وقد تقدمت شهوته للقعود سميته لذته بالقعود راحة وليس ذلك من إرادات ، ولكنه يجري معها ويشكل بها ، وعنده أبي هاشم - رحمة الله - أن اللذة ليست بمعنى ، وفي تعيني الملتذ بها ، وبضريبيها الدالة على اختلاف أجناسها دليل على أنها معنى ، ولو لم تكن معنى مع هذه الحال لوجب أن تكون الإرادة كذلك .

الفرق بين الحب والود : أن الحب يكون فيما يوجبه ميل الطباع ، والحكمه جميا والود من جهة ميل الطباع فقط . ألا ترى أنك تقول أحب فلانا ، وأوده وتقول أحب الصلاة ، وتقول أود الصلاة وتقول: أود أن ذاك كان لي إذا تمنيت وداده ، وأود الرجل ودًا ومودة ، والود والوديد مثل الحب والحبيب .

الفرق بين المحبة والعشق : أن العشق شدة الشهوة لنيل المراد من المعشوق إذا كان إنسانا ، والعزم على مواقعته عند التمكّن منه ، ولو كان العشق مفارقًا للشهوة لجاز أن يكون العاشق خاليا من أن يشتته النيل من يعشقه ، إلا أنه شهوة مخصوصة لاتفارق موضعها ، وهي شهوة الرجل لنيل من يعشقه ، ولا تسمى شهوته لشرب الخمر وأكل الطيب عشقًا ، والعشق أيضا هو الشهوة التي إذا أفرطت ، وامتنع نيل ما يتعلّق بها قتلت صاحبها ، ولا يقتل من الشهوات غيرها ، ألا ترى أن أحدا لم يمت من شهوة الخمر ، والطعام ، والطيب ، ولا من محبة داره أو ماله ، ومات خلق كثير من شهوة الحلوة مع المعشوق والنيل منه .

الفرق بين الإرادة والرضا : أن إرادة الطاعة تكون قبلها ، والرضا بها يكون بعدها أو معها ، فليس الرضا من الإرادة في شيء ، وعند أبي هاشم - رحمة الله - أن الرضا ليس بمعنى ، ونحن وجدنا المسلمين يرغبون في رضا الله تعالى ، ولا يجوز أن يرحب في لاشيء ، والرضا أيضاً تقىض السخط ، والخط من الله تعالى إرادة العقاب ، فينبغي أن يكون الرضا منه إرادة الثواب أو الحكم به .

الفرق بين التمني والإرادة : أن التمني معنى في النفس يقع عند فوت فعل كان للمتمني في وقوعه نفع ، أو في زواله ضرر مستقبلاً كان ذلك الفعل أو ماضياً ، والإرادة لا تتعلق إلا بالمستقبل ، ويجوز أن يتعلق التمني بما لا يصح تعلق الإرادة به أصلاً ، وهو أن يتمنى الإنسان أن الله لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو على رحمة الله: التمني هو قول القائل: لَيْتَ الْأَمْرَ كَذَنَا فَجَعَلَهُ قَوْلًا ، وقال في موضع آخر: التمني هو هذا القول، وإضمار معناه في القلب، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأشاد، والتمني أيضاً: التلاوة قال الله تعالى: ﴿إِذَا تَمَنَّى الْقَوْنِيُّ الشَّيْطَانُ فِي أُمَّيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]. وقال ابن الأنباري: التمني: التقدير، قال: ومنه قوله تعالى ﴿مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تَمَنَّى﴾ [الجم: ٤]..، وتمنى كذب، وروى أن بعضهم قال للشعبي: أهذا مما روينه أو مما تمنيته، أى كذبت في روايته، وأما التمني في قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوا الْمَوْتُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤]. فلا يكون إلا قولاً، وهو أن يقول أحدهم: ليته مات، ومتى قال الإنسان: ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمن غير اعتبارهم لضميره، ويستحيل أن يتعداهم بأن يتمنوا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدى بالضمير لا يعجز أحداً، ولا يدل على صحة مقالته ولا فسادها، لأن المتحدي بذلك يمكنه أن يقول: تمنيت بقلبي فلا يمكن خصمك إقامة الدليل على كذبه، ولو انصرف ذلك إلى تمني القلب دون العبارة باللسان لقالوا: قد تمنينا ذلك بقلوبنا، فكانوا مساوين له فيه، وسقط بذلك دلالته على كذبهم، وعلى صحة ثبوته، فلما لم يقولوا ذلك علم أن التحدى وقع بالتمنى لفظاً.

الفرق بين الشهوة والشمنى : أن الشهوة لا تتعلق إلا بما يلذ من المدركات بالحواس ، والشمنى يتعلق بما يلذ ، وما يكره مثل أن يتمنى الإنسان أن يموت . والشهوة أيضاً لا تتعلق بالماضى .

الفرق بين الهوى والشهوة : أن الهوى لطف محل الشيء من النفس مع الميل إليه بما لا ينبعى ، ولذلك غالب على الهوى صفة الذم ، وقد يشتهى الإنسان الطعام ولا يهوى الطعام .

الفرق بين الإرادة والمشيئة : أن الإرادة تكون لما يتراخى وقته ولما لا يتراخى ، والمشيئة لما يتراخى وقته ، والشاهد : أنك تقول : فعلت كذا شاء زيد أو أبي ، فيقابل بها إباءً ، وذلك إنما يكون عند محاولة الفعل ، وكذلك مشيئته إنما تكون بدلاً من ذلك في حاله .

الفرق بين المشيئة والعزم : أن العزم إرادة يقطع بها المريد رويته في الإقدام على الفعل أو الإحجام عنه ، وبختص بيرادة المريد لفعل نفسه لأنه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

الفرق بين العزم والنية : أن النية إرادة متقدمة للفعل بأوقات من قولك : انتوى إذا بعد ، والنوى والنية البعد ، فسميت بها الإرادة التي بعد ما بينها وبين مرادها ، ولا يفيد قطع الروية في الإقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدماً للمعذوم عليه بأوقات وبيوقت ، ولا يوصف الله بالنية ، لأن إرادته لا تتقدم فعله ، ولا يوصف بالعزم كما لا يوصف بالروية ، وقطعها في الإقدام والإحجام .

الفرق بين الإرادة والاختيار : أن الاختيار إرادة الشيء بدلاً من غيره ، ولا يكون مع خطور المختار وغيره بالبال ، ويكون إرادة للفعل لم يخطر بالبال غيره وأصل الاختيار الخير ، فالمختار : هو المريد لخير الشيئين في الحقيقة أو خير الشيئين عند نفسه من غير إلقاء واضطرار ، ولو اضطرر الإنسان إلى إرادة شيء لم يُسمَّ مختاراً له ، لأن الاختيار خلاف الاضطرار .

الفرق بين الاختيار والإيثار : أن الإيثار على ما قيل هو الاختيار المقدم

والشاهد قوله تعالى : ﴿قَالُوا تَالَّهُ لَقَدْ أَثْرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف : ٩٤] . وذلك أنهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى ، لأنهم كانوا أنبياء ، واتسع في الاختيار فقيل حركة الجوارح اختيارية ، تفرقة بين حركة البطش ، وحركة المحس وحركة المرتعش ، وتقول اخترت المروي على الكتان أى اخترت لبس هذا على لبس هذا ، وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخْتَرْتُهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان : ٣٢] . أى اخترتنا إرسالهم ، وتقول في الفاعل : مختار لكذا ، وفي المفعول مختار من كذا ، وعندنا أن قوله تعالى ﴿أَثْرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف : ٩٤] . معناه أنه فضلك الله علينا ، وأنت من أهل الأثرة عندى أى من أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده ، واخترتك أخذتك للخير الذي فيك في نفسك ؛ ولهذا يقال : أثرتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا يقال اخترتك به وإنما يقال : اخترتك لهذا الأمر ؛ فالفرق بين الإيثار والاختيار بين من هذا الوجه .

الفرق بين العَزْم والرَّمَاع : أن العزم يكون في كل فعل يختص به الإنسان ، والرَّمَاع يختص بالسفر ، يقال : أزمعت المسير قال الشاعر : *أَزْمَعْتَ مِنْ أَلْ لَيْلَى ابْتِكَاراً *

ولا يقال أزمعت الأكل والشرب ، كما تقول : عزمت على ذلك ، والإزماع أيضاً لا يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

الفرق بين الإرادة والمعنى : أن المعنى إرادة كون القول على ما هو موضوع له في أصل اللغة أو مجازها فهو في القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا قبل ، والإرادة تكون في القول والفعل .

الفرق بين التَّيِّمُونَ والإِرَادَة : أن أصل التَّيِّمُونَ التَّأْمِمُ وهو قصد الشيء من أمام : ولهذا لا يوصف الله به ، لأنه لا يجوز أن يوصف بأنه يقصد الشيء من أمامه ، أو ورائه ، والمتَّيِّمُ القاصد ما في أمامه ، ثم كثُر حتى استعمل في غير ذلك .

الفرق بين الإرادة والتحري : أن التحرى هو طلب مكان الشيء مأخذ من الحرى وهو المأوى ، وقيل مأوى الطير حرّاها ، ولموضع بيضها حرّى

أيضاً ، ومنه تحرّي القبلة ، ولا يكون مع الشك في الإصابة ، ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، فليس هو من الإرادة في شيء .

الفرق بين الإرادة والتوكّي : أن التوكّي مأخذ من الوّتّي وهو الطريق القاصد المستقيم ، وتوخيت الشيء مثل تطريقه ، جعلته طريقى ، ثم استعمل في الطلب والإرادة توسيعاً ، والأصل ما قلناه .

الفرق بين الإرادة وتوطين النفس : أن توطين النفس على الشيء يقع بعد الإرادة له ، ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ، ألا ترى أنك لا تقول وطن فلان نفسه على ما يشهيه .

الفرق بين القصد والإرادة : أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره ، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر ، والقصد أيضاً إرادة الفعل في حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصدًا ، ألا ترى أنه لا يصح أن تقول : قصدت أن أزورك غدًا .

الفرق بين القصد والحج : أن الحج هو القصد على استقامة ، ومن ثم سمي قصد البيت حجًا ، لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره . ومنه قيل للطريق المستقيم : مَحَجَّة ، والْحَجَّةَ فَعْلَةٌ من ذلك لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل .

الفرق بين الحَرَد والقصد : أن الحَرَد قصد الشيء من بُعد ، وأصله من قوله : رجل حَرِيدَ المحل ، إذا لم يخالط الناس ، ولم ينزل معهم ، وكوكب حَرِيدَ مُنْتَجٌ عن الكواكب ، وفي القرآن : ﴿وَغَدُوا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِين﴾ [القلم : ٢٠] . والمراد أنهم قصدوا أمراً بعيداً ، وذلك أن الله أهلك ثمرتهم بعد الانتفاع بها .

الفرق بين الإرادة والإصابة : أن الإرادة سميت إصابة على المجاز في قوله : أصاب الصواب ، وأخطأ الجواب ؛ أى أراد ، قال الله تعالى : ﴿رَحَاءٌ حِيثُ أَصَابَ﴾ [ص : ٣٦] . وذلك أن أكثر الإصابة تكون مع الإرادة .

الفرق بين القصد والنحو : أن النحو قصد الشيء من وجه واحد ،

يقال : نحوته إذا قصدته من وجه واحد ، والناس يقولون : الكلام في هذا على أنحاء ، أى : على وجوه ، وروى أن أباً الأسود عمل في الإعراب وقال : لأصحابه : **أَنْحُوا** هذا النحو ، أى : أقصدوا هذا الوجه من الكلام ، فسمى الإعراب نحواً ، وناحية الشيء الوجه الذي يقصد منه ، وهي فاعلة بمعنى مفعولة أى هي متحورة .

الفرق بين الهم والإرادة : أن الهم آخر العزيمة عند مواقعة الفعل ،
قال الشاعر (٢) :

هَمَّمْتُ وَلَمْ أَفْعُلْ وَكَدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عَثْمَانَ تَبْكِي حَلَالَهُ
ويقال : هم الشحم إذا أذابه ، وذلك أن هذويان الشحم آخر أحواله ،
وقيل : الهم تعلق الخاطر بشيء له قدرة في الشدة ، والمهماش الشدائد ،
وأصل الكلمة الاستقصاء ، ومنه هم الشحم إذا أذابه حتى أحرقه ، وهو
المرض إذا هبط .

الفرق بين الهم والقصد : أنه قد يهم الإنسان بالأمر قبل القصد إليه ،
وذلك أنه يبلغ آخر عزمه ثم يقصده .

الفرق بين الهم والهمة : أن الهمة اتساع الهم وبعد موقعه ، ولهذا
يمدح بها الإنسان فيقال : فلان ذو همة ذو عزيمة ، وأما قولهم : فلان
بعيد الهمة ، وكبير العزيمة فلأن بعض الهم يكون أبعد من بعض ، وحقيقة
ذلك أنه يهتم بالأمور الكبار ، والهم هو الفكر في إزالة المكره واجتلاح
المحبوب ومنه يقال : أهم بحاجتي ، والهم أيضاً الشهوة قال الله تعالى :
﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهُمْ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤] . أى عزمت على الفاحشة ، واشتهاها
هو ، والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن الأنبياء - صلوات

(٣) قيل : إن «عمير بن ضابي البرجمي» أتى الحجاج ، وهو شيخ يرعد ، فقال : ليها الأمير ، أى من الضعنة ،
وإن لي ابنا هو أقوى مني على الأسفار ، واحتمال مشاق السهول والأعوار ، وقد خرج اسمى في هذا البعث ، فإن
رأى الأمير أن يقبله مني بدليلاً فهل ، فقال الحجاج : نفعل . فلما رأى قال قال له : ليها الأمير ، هذا عمير الذي
يقول : هممت ولم أفعل لغ البيت . وقد دخل هذا الشيخ على عثمان وهو مقتول فوطئ بطنه ، وكسر ضلعاً من
أضلاعه ، فقال الحجاج : رده ، فرده ، فقال له : هلأ بعثت ليها الشيخ إلى أمير المؤمنين عثمان يوم الدار بدليلاً
إن في قتلك صلحاً ، يا حرسى ، اضرب عنقه .

الله عليهم- لا يعزمون على الفواحش ، وهذا مثل قوله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصْلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ» [الأحزاب: ٥٦]. والصلوة من الله الرحمة ، ومن الملائكة الاستفخار ، ومن الآدميين الدعاء ، وقوله تعالى : «شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ» [آل عمران: ١٨]. فالشهادة من الله تعالى إخبار ، وبيان ومنهم إقرار ، والهم أيضاً عند الحزن الذي يُذيب البدن من قولك : هم الشحم إذا أذابه . وسنذكر الفروق بين الهم ، والغم ، والحزن في بابه إن شاء الله .

الفرق بين الحسد والغبطة : أن الغبطة هو : أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تزيد زوالها عنه ، والحسد أن تكون حاله لك دونه ، فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبطة ؛ فاما ما روى عليه السلام سُئل فقييل له : أيضر الغبطة ؟ فقال : «نعم كما يضر العصا الخبطة^(٤)» فإنه أراد أن تترك مالك فيه سعة لثلا تدخل في المكروه ، وهذا مثل قولهم : ليس الزهد في الحرام ، إنما الزهد في الحلال ، والاغتسال الفرج بالنعمـة ، والغبطة الحالة الحسنة التي يغبط عليها صاحبها .

* **الفرق بين ما يضاد الإرادة ويخالفها** :

الفرق بين الكراهة والإباء : أن الإباء هو أن يمتنع وقد يكره الشيء من لا يقدر على إبائه ، وقد رأيناهم يقولون للملك : أبىت اللعن ، ولا يعنون أنك تكره اللعن ، لأن اللعن يكرهه كل أحد ، وإنما يريدون أنك تمتتع من أن تلعن وتشتم ، لما تأتى من جميل الأفعال ، وقال الراجز :

(٤) ذكر هذا الحديث ابن الأثير في تذكره نقاً عن الهروي «غبطة» بالفظ : أنه سُئل : هل يضر الغبطة ، قال : «لا ، إلا كما يضر العصاء الخبطة» ثم قال :

الغبطة : حسد شخص يقال : غبطة الرجل أغبطة غبطة ، إذا اشتهرت أن يكون لك مثل ماله ، وأن يدوم عليه ما هو فيه . وحسنه أحسنه حسناً ، إذا اشتهرت أن يكون لك ماله ، وأن يزول عنه ما هو فيه ، فأراد عليه السلام : أن الغبطة لا يضر ضرر الحسد ، وأن ما يلحق الغابط منضر الراجع إلى نفعه الشفاعة دون الإحباط ، يضر ما يلحق العصاء من خبط ورقها الذي هو دون قطعها ، واستئصالها ، وأنه يعود بعد الخبط ، وهو إن كان فيه طرف من الحسد ، فهو دونه في الإثم . اهـ .

* ولو أرادوا ظلمَهُ أبَيْنَا *^(٥)

أى امتنعنا عليهم أن يظلموا ، ولم يرد أنا نكره ظلمهم إياه لأن ذلك لا مدح فيه ، وقال الله تعالى : ﴿ وَيَابِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَتَمَّ نُورُهُ ﴾ [النور : ٣٢] . أى يمتنع من ذلك ، ولو كان الله يأبى المعااصى كما يكرهها لم تكن معصية ولا عاص .

الفرق بين الإباء والمضادة : أن الإباء يدل على المنع ، لا ترى المتحرك ساكنا . فلا يخرجه ذلك من أن يكون أتى بضد السكون ، ولا يصح أن يقال : قد أبى السكون ، والمضادة لا تدل على المنع .

الفرق بين الكراهة والبغض : أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع بالكراهة فقيل : أبغض زيداً : أى : أبغض إكرامه ونفعه ، ولا يقال : أكرهه بهذا المعنى ، كما اتسع بلفظ المحبة فقيل : أحب زيداً بمعنى أحب إكرامه ونفعه ، ولا يقال : أريده في هذا المعنى ، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل فيه البغض فيقال : أكره هذا الطعام ، ولا يقال أبغضه ، كما تقول أحبه والمراد : أنى أكره أكله كما أن المراد بقولك : أريد هذا الطعام أنك تريده أكله أو شراءه .

الفرق بين الكراهة ونفور الطبع : أن الكراهة ضد الإرادة ، ونفور الطبع ضد الشهوة ، وقد يريده الإنسان شرب الدواء المر مع نفور طبعه منه ، ولو كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل الكراهة فى موضع نفور الطبع مجازا ، وتسمى الأمراض والأسقام مكاره ، وذلك لكثره ما يكره الإنسان ما ينفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة محبة ، والمشتهى محبوبا لكثره ما يحب الإنسان ما يشتهيه ويميل إليه طبعه ، ونفور الطبع يختص بما يؤلم ويشق على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ، ولما يلذ ويشتهى من المعااصى وغيرها .

الفرق بين قولك : يبغضه ، وقولك : لا يحبه : أن قولك : لا يحبه أبلغ

(٥) لعله من ذلك الرجز الذى ردده سفار الخندق فى «غزوة الخندق» وقد جاء بالفظ :
إِنَّ الْأَلْيَى قَدْ بَغَرَا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فَتَهَا أَبَيْنَا

من حيث يتهم إذا قال : يبغضه أنه يبغضه من وجهه ، ويحبه من وجهه كما إذا قلت : يجهله جاز أن يجهله من وجهه ، ويعلمه من وجهه ، وإذا قلت : لا يعلمه لم يتحمل الوجهين .

الفرق بين الغضب والغيظ : أن الإنسان يجوز أن يفتاظ من نفسه ولا يجوز أن يغضب عليها ، وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمفضوب عليه ولا يجوز أن يريد الإنسان الضرر لنفسه ، والغيظ يقرب من باب الغم .

الفرق بين الغضب والسخط : أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير ، والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير يقال : سخط الأمير على الحاجب ، ولا يقال : سخط الحاجب على الأمير ، ويستعمل الغضب فيهما ، والسخط إذا عدته بنفسه فهو خلاف الرضا يقال : رضيه وسخطه ، وإذا عدته بعلٰ فهُو بمعنى الغضب تقول : سخط الله عليه إذا أراد عقابه .

الفرق بين الغضب والاشتياط : أن الاشتياط خفة تلحق الإنسان عند الغضب ، وهو في الغضب كالطرب في الفرج ، وقد يستعمل الطرب في الخفة التي تعتري من الحزن ، والاشتياط لا يستعمل إلا في الغضب ، ويجوز أن يقال : الاشتياط سرعة الغضب ، قال الأصمي يقال : ناقة مُشياط إذا كانت سريعة السُّمَّان ، ويقال : استشاط الرجل إذا التهب من الغضب لأن الغضب قد طار فيه .

الفرق بين الغضب الذي تُوجِّبه الحِمَيَّة ، والغضب الذي تُوجِّبه الحِكْمَة : أن الغضب الذي تُوجِّبه الحِمَيَّة انتقام الطبع بحال يظهر في تغير الوجه ، والغضب الذي تُوجِّبه الحِكْمَة جنس من العقوبة يضاد الرضا ، وهو الغضب الذي يوصف الله به .

الفرق بين الغضب والحرَّد : أن الحرَّد هو : أن يغضب الإنسان فيبعد عن غضب عليه ، وهو من قولك : كوكب حرَيد : أى بعيد عن الكواكب ، وهي حرَيد أى بعيد المَحَل ، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالحرَّد ، وهو الحرَّد

بالإسكان ولا يقال حَرَد بالتحريك ، وإنما الحَرَد استرخاء يكون في أيدي الإبل يقال : جمل أحمرد ونافقة حردا ، ويجوز أن يقال : إن الحَرَد هو القصد ، وهو أن يبلغ في الغضب أبعد غاية .

الفرق بين العداوة والبغض : أن العداوة البعاد من حال النصرة ، ونقيضها الولاية وهي الهرب من حال النصرة ، والبغض إرادة الاستحقار والإهانة ، ونقيضها المحبة وهو إرادة الإعظام والإجلال .

الفرق بين العدو والكاشح : أن الكاشح هو العدو الباطن العداوة كأنه أضمر العداوة تحت كُشْحِه^(١) ويقال كاشحك فلان إذا عادك في الباطن والاسم الكشيبة والمكاشحة .

الفرق بين العداوة والشنان : أن العداوة هي إرادة السوء لما تعاديه وأصله الميل ، ومنه عدوة الوادي وهي جانبه ، ويجوز أن يكون أصله بعد ومنه عدواء الدار أي بعدها وعدا الشيء يعوده إذا تجاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشنان - على ما قال على بن عيسى - طلب العيب على فعل الفير لما سبق من عداوته . قال وليس هو من العداوة في شيء ، وإنما أجرى على العداوة لأنها سببه وقد يسمى المسبب باسم السبب ، وجاء في تفسير **﴿شَنَانُ قَوْمٍ﴾** [المائدة : ٢] . أي بغض قوم فقرئ شنان قوم بالإسكان ؛ أي : بغض قوم شنء وهو شنان كما تقول : سُكُر وهو سكران .

الفرق بين المعاداة والمخاصمة : أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعاداة من أفعال القلوب ، ويجوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه ، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه .

الفرق بين المعاداة والمناواة : أن مناواة غيرك مناهضتك له بشدة في حرب أو خصومة ، وهي مفاجلة من النوع وهو النهوض بثقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى **﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنْتَهُ بِالْعُصْبَةِ﴾** [القصص : ٧٦] . ويقال للمرأة البدينة إذا نهضت : إنها ناءت ، وينوء بها عجزها وهو من المقلوب ، أي : هي تنته

(١) الكشح : ما بين المخاصرة والضلوع ، ويقال : طوى كشحه على الأمر : أضمره وستره ، وطوى عنه كشحه : تركه وأعرض عنه .

به، وناء الكوكب إذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح : تقول : إذا ناوأت الرجال فاصبر ، أى : عاديت ، وهى المناواة ، وليس المناواة من المعاداة فى شيء ، ألا ترى أنه يجوز أن يعاديه ولا يناؤه .

الفرق بين الغضب، وإرادة الانتقام : أن الغضب معنى يقتضى العقاب من طريق جنسه من غير توطين النفس عليه ، ولا يغير حكمه ، وليس كذلك الإرادة ؛ لأنها تقدمت فكانت عما توطن النفس على الفعل ، فإذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك الغضب ، وأيضاً فإن المضروب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

* **ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطرار :**

الفرق بينه وبين الإلقاء : أن الإلقاء يكون فيما لا يجد الإنسان منه بُدًّا من أفعال نفسه ، مثل أكل الميّة عند شدة الجوع ، ومثل العدُو على الشوك عند مخافة السُّبُّ فيقال : إنه مُلْجأً إلى ذلك ، وقد يقال إنه مضطرب إليه أيضاً ، فاما الفعل الذي يفعل في الإنسان وهو يقصد الامتناع منه مثل حركة المرتعش ، فإنه يقال هو مضطرب إليه ولا يقال ملْجأً إليه ، وإذا لم يقصد الامتناع منه لم يسم اضطراراً ، كتحريرك الطفل يد الرجل القوي ، ونحو هذا قول على بن عيسى : إن الإلقاء هو أن يحمل الإنسان على أن يفعل ، والضرورة أن يفعل فيه مالا يمكنه الانصراف عنه من الضر. والضر ما فيه ألم ، قال : والاضطرار خلاف الاكتساب ؛ ألا ترى أنه يقال له : باضطرار عرفت هذا أم باكتساب ؟ ولا يقع الإلقاء هذا الموقع ، وقيل : هذا الاصطلاح من المتكلمين ، قالوا : فاما أهل اللغة ، فإن الإلقاء والاضطرار عندهم سواء ، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل ، وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعانى لا محالة ، والإجبار يستعمل في الإكراه ، والإلقاء يستعمل في فعل العبد على وجه لا يمكنه أن ينفك منه ، والمكره من فعل ما ليس له إليه داع ، وإنما يفعله خوف الضرر ، والإلقاء ما تشتد دواعي الإنسان إليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعي .

* الفرق بين أقسام الأفعال :

الفرق بين الحدوث والإحداث : أن الإحداث والحدث يقتضيان محدثاً من جهة اللفظ ، وليس كذلك الحدوث والحادث ، وليس الحدوث والإحداث شيئاً غير المحدث والحادث ، وإنما يقال ذلك على التقدير ، وشبهه بعضهم ذلك بالسراب وقال : هو اسم لا مسمى له على الحقيقة ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن السراب سبحة تطلع عليها الشمس فتبرق ، فيحسب ماء فالسراب على الحقيقة شيء إلا أنه متصور بصورة غيره ، وليس الحدوث والإحداث كذلك .

الفرق بين المحدث والمفعول : أن أهل اللغة يقولون لما قرُبَ حدوثه محدث ، وحديث يقال : بناء محدث وحديث ، وثمر حديث ، وغلام حديث ، أي : قريب الوجود ، ويقولون لما قرب وجوده أو بعد : مفعول ، والمحدث والمفعول في استعمال المتكلمين واحد .

الفرق بين الفعل والاختراع : أن الفعل عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدوراً سواء كان عن سبب أولاً ، والاختراع هو الإيجاد عن غير سبب وأصله في العربية اللين والسهولة ، فكان المخترع قد سهل له الفعل ، فأوجده من غير سبب يتوصل به إليه .

الفرق بين الاختراع والابتداع : أن الابتداع إيجاد مالم يسبق إلى مثله يقال : أبدع فلان إذا أتي بالشىء الغريب ، وأبدعه الله فهو مبدع وبديع ومنه قوله تعالى : ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] . وفعيل من أ فعل معروف في العربية يقال : بصير من أبصر ، وحليم من أحلم ، والبدعة في الدين مأخوذة من هذا ، وهو قول مالم يعرف قبله . ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَمْ يَكُنْ بِذَنْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] . وقال رؤبة :

* وليس وجه الحق أن يبدعوا *

الفرق بين الفعل والفتطر : أن الفتطر إظهار الحادث بإخراجه من العدم إلى الوجود كأنه شق عنه ظهر ، وأصل الباب الشقّ ، ومع الشق الظهور ،

ومن ثم قيل لقطر الشجر إذا تشقق بالورق ، وفطرت الإناء شقته ، وفطر الله الخلق أظهرَهم بإيجاده إياهم ، كما يظهر الورق إذا قطر عن الشجر ، ففي الفطر معنى ليس في الفعل ، وهو الإظهار بالإخراج إلى الوجود قبل مالا يستعمل فيه الظهور ، ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول : إن الله فطر الطعام والرائحة ، كما تقول فعل ذلك ، وقال على بن عيسى : الفاطر العامل للشيء بإيجاده بمثل الانشقاق عنه .

الفرق بين الفعل والإنشاء : أن الإنشاء هو الإحداث حالاً بعد حال من غير احتذاء على مثال ، ومنه يقال : نشأ الفلام وهو ناشئ إذا نما وزاد شيئاً فشيئاً ، والاسم النشوء ، وقال بعضهم : الإنشاء ابتداء الإيجاد من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب ، وكذلك الإحداث ، وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، ويكون بسبب وبغير سبب ، والإنشاء ما يكون من غير سبب ، والوجه الأول أجدو .

الفرق بين المبدئ والمبتدئ : أن المبدئ لل فعل هو المحدث له ، وهو مضمون بالإعادة وهي فعل الشيء كثرة ثانية ، ولا يقدر عليها إلا الله تعالى ، فاما قولك : أعددت الكتاب فحقيقةه أنك كررت مثله ، فكأنك قد أعددته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تتمة ، ولا يكون إلا لفعل يتطلأ على المبتدئ بالصلة وبالأكل ، وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

الفرق بين الفعل والعمل : أن العمل إيجاد الأثر في الشيء ، يقال : فلان يعمل الطين خزفاً ، ويعمل الخوص زبِيل^(٧) ، والأديم سقاء ، ولا يقال : يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو إيجاده على ما ذكرنا ، وقال الله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] . أى : خلقكم ، وخلق ما تؤثرون فيه بتحكم إياه ، أو صوغكم له ، وقال البلخي - رحمة الله - : من الأفعال ما يقع في علاج وتعب واحتياط ، ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنه أن الصفة للله بالعمل مجاز ، وعند أبي على - رحمة الله - أنها

(٧) الزبَيل : بفتح الزاي المشدة وكسرها : القنة ، وكذا الزبَيل . وجمع الزبَيل : زبَيل ، وجمع الزبَيل : زَيل وزيلان .

حقيقة ، وأصل العمل في اللغة الدعوب ومنه سميت الراحلة يَعْمَلَة^(٨) وقال الشاعر :

وقالوا : قف ولا تعجلْ
وإن كنا على عجلْ
قليلٌ في هواك اليو
مَ مَا تَلَقَّى من العَمَلْ
أى : من الدُّرُوبِ في السيرِ .

وقال غيره :

* وابرق يحدث شوقا كلما عملا^(٩) *

ويقال عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل :
إن الكريم وابيك يعتملْ
إن لم يجد يوما على مَن يتكلل^(١٠)

الفرق بين العمل والصنعة : أن الصنعة ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به ، وبما يوصل إلى المراد منه ، ولذلك قيل للنجار : صانع ، ولا يقال للتاجر : صانع ، لأن النجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب ، وبالأسباب التي توصل إلى المراد من ذلك ، والتاجر لا يعلم إذا اتجر أنه يصل إلى ما يريد من الربح أولا ، فالعمل لا يقتضي العلم بما يعمل له إلا ترى أن المستخرجين والضمناء والغشّارين من أصحاب السلطان يُسمون عُمَالاً ، ولا يسمون صناعاً ، إذ لا علم لهم بوجوه ما يعملون من منافع عملهم كعلم النجار أو الصائغ بوجوه ما يصنعه من الحل والآلات ، وهي الصناعة معنى الحرفة التي يتكسب بها ، وليس ذلك في الصنعة ، والصنوع أيضاً مضمون بالجودة ، ولهذا يقال : ثوب صنيع ، وفلان صنيع فلان؛ إذا

(٨) اليمّلة : -فتح الياء - من الإبل : التجيبة المعتملة المطبوعة على العمل ، ولا يقال ذلك إلا للأئمّة ، هذا قول أهل اللغة .

(٩) قال في اللسان : وعمل البرق عملاً ، فهو عمل : دام .

(١٠) عراها في اللسان لسيبوه ، وأضاف إليها :

* ليكتسى من بعدها ويكتحل *

أراد من يتكلل عليه ، فحدف «عليه» هذه ، وزاد «على» متقدمة ، إلا ترى أنه يعتمد إن لم يجد من يتكلل عليه .
وعزاه سيبويه لبعض الأعراب ٨١/٣ ، وانظر العقد ٣٩٢/٥ ، والخاصّص ٣٠٥/٢ . يعتمد : يعمل لنفسه ويحرف لإقامة العيش .

استخذه على غيره ، وصنع الله لفلان أى أحسن إليه ، وكل ذلك كال فعل
الجيد .

الفرق بين الجعل والعمل : أن العمل هو إيجاد الأثر في الشيء على ما ذكرنا ، والجعل تغيير صورته بإيجاد الأثر فيه ، وبغير ذلك ، ألا ترى أنك تقول : جعل الطين خزفًا ، وجعل الساكن متحركا ، وتقول عمل الطين خزفًا ولا تقول عمل الساكن متحركا لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به في الشيء ، والجعل أيضا يكون بمعنى الإحداث وهو قوله تعالى : « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » [الأنعام: ١] . وقوله تعالى : « وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ » [النحل: ٧٨] . ويجوز أن يقال : إن ذلك يقتضي أنه جعلها على هذه الصفة التي هي عليها كما تقول : جعلت الطين خزفًا ، والجعل أيضا يدل على الاتصال ، ولذلك جعل طرفا للفعل فتسفتح به كقولك : جعل يقول ، وجعل يُنشد قال الشاعر :

فاجعل تحلّك من يمينك إنما حيثُ اليمين على الأئمِّي الفاجر (١١)
فدل على تحلل شيئاً بعد شيء ، وجاء أيضاً بمعنى الخبر في قوله تعالى : « وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا لَهُمْ بِهِ أَذْنَانٌ » [الزخرف: ١٩] . أى أخبروا بذلك ، وبمعنى الحكم في قوله تعالى : « أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجَ » [التوبه: ١٩] أى حكمتم بذلك ، ومثله جعله الله حراماً وجعله حلالاً ، أى : حكم بتحليله وتحريميه ، وجعلت المتحرك متحركا ، أى : جعلت مآلته صار متحركا ، وله وجوه كثيرة أوردها في « كتاب الوجوه والنظائر » ، والجعل أصل الدلالة على الفعل لأنك تعلمه ضرورة وذلك أنك إذا رأيت داراً مهدمة ثم رأيتها مبنية علمت التغيير ضرورة ولم تعلم حدوث شيء إلا بالاستدلال .

الفرق بين الفعل ، والخلق ، والتغيير : أن الخلق في اللغة التقدير يقال : خلقت الأديم إذا قدرته خفأ أو غيره ، وخلق الثوب وأخلق : لم يبق

(١١) مثلية اليمين : بيان ما تتحل به عقدته من الكفارة . والجنت : الخلف في اليمين ونقضها . وقال الفراء :

الأئمِّي الفاجر .

منه إلا تقديره ، والخلقاء الصخرة المتساء لاستواء أجزائها في التقدير ،
وأخلو لق السحاب : استوى وإنه لخلق بكندا ؛ أى شبيه به ، كأن ذلك مقدر
فيه ، والخلق : العادة التي يعتادها الإنسان ، ويأخذ نفسه بها على مقدار
بعينه ، فإن زال عنه إلى غيره قيل : تخلق بغير خلقه ، وفي القرآن : ﴿إِنْ
هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأُوَّلِينَ﴾ [الشعراء : ١٣٧] . قال الفراء يريد عادتهم ، والمخلق التام
الحسن ، لأنه قدر تقديرًا حسنا ، والمتخلق المعقول في طباعه ، وسمع بعض
الفصحاء كلامًا حسنا ، فقال : هذا كلام مخلوق ، وجميع ذلك يرجع إلى
التقدير ، والخلوق من الطيب أجزاء خلقت على تقدير ، والناس يقولون :
لا خالق إلا الله ؛ والمراد أن هذا اللفظ لا يطلق إلا لله ، إذ ليس أحد إلا
وفي فعله سهو ، أو غلط يجري منه على غير تقدير غير الله تعالى ، كما
تقول لا قديم إلا لله ، وإن كنا نقول : هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل
موجودًا إلا لله .

الفرق بين الخلق والأخلاق : أن الاخلاق اسم خص به الكذب ،
وذلك إذا قدر تقديرًا يوهم أنه صدق ، ويقال : خلق الكلام ؛ إذا قدره
صدقا ، أو كذبا ، واختلقه إذا جعله كذبا لا غير ، فلا يكون الاخلاق إلا
كذبا ، والخلق يكون كذبا وصدقا ، كما أن الافتعال لا يكون إلا كذبا ،
فالقول يكون صدقا وكذبا .

الفرق بين الخلق والكسب : أن الكسب الفعل العائد على فاعله بنفع أو
ضر ، وقال بعضهم : الكسب ما وقع بمراس وعلاج ، وقال آخرون : الكسب
ما فعل بجراحة وهو الجرح ، وبه سميت جوارح الإنسان جوارح وسمى ما
يصاد به جوارح ، وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب ، والاكتساب
فعل المكتسب ، والمكتسب إذا كان مصدراً فهو فعل المكتسب ، وإذا لم يكن
مصدراً فليس بفعل يقال : اكتسب الرجل مالا وعقلا واكتسب ثوابا وعقابا ،
ويكون بمعنى الفعل في قوله : اكتسب طاعة ، فحد المكتسب هو الجاعل
للشيء مكتسبا له بحادث إما بنفسه أو غيره ، فمكتسب الطاعة هو الجاعل
لها مكتسبة بإحداثها ، ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسبا بإحداث ما

يملكه به .

الفرق بين الكسب والجُرْح : أن الجُرْح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجراحته كما أن قوله : عِنْتُه يفيد أنه من جهة اللفظ للإصابة بالعين ، والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

الفرق بين الكسب والكُدُح : أن الكسب المؤثر في الحال كتأثير الكُدُح الذي هو الخدش في الجلد ، وقال الله تعالى : «إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ» [الانشقاق : ٦] . وهو يرجع إلى شدة الاجتهداد في السعي والجمع ، وفلان يكبح لدنياه ويُكبح لآخرته ، أى : يجتهد لذلك .

الفرق بين الذَّرَءُ والخُلُقُ أن أصل الذَّرَءُ : الإظهار ، ومعنى ذرَّ الله الخلق أظهارهم بالإيجاد بعد العدم ، ومنه قيل للبياض : الذرَّة لظهوره وشهرته ، وملح ذرَّاني لبياضه ، والذرو بلا همز التفرقة بين الشيئين ، ومنه قوله تعالى : «نَذَرُوهُ الرِّيَاحَ» [الكهف : ٤٥] . وليس من هذا ذرَّتُ الحنطة فرقَت عنها التبن .

الفرق بين البَرَءُ والخُلُقُ : أن البرء هو : تمييز الصورة ، وقولهم : برأ الله الخلق أى : ميز صورهم ، وأصله القطع ، ومنه البراءة ، وهي قطع العلقة ، وبرأت من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك ، وبرأت من الدين ، وبرأ اللحم من العظم قطعه ، وتبرأ من الرجل إذا انقطعت عصمه منه .

الفرق بين الأَخْذُ وَالاتِّخَادُ : أن الأَخْذُ مصدر أخذت بيدي ، ويستعار فيقال : أخذه بلسانه إذا تكلم فيه بمكرره ، وجاء بمعنى العذاب في قوله تعالى : «وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ» [هود : ١٠٢] . وقوله تعالى : «فَأَخْذَتْهُمُ الصِّحَّةُ» [الحجر : ٧٣] . وأصله في العربية الجمع ، ومنه قيل للغدير : وَخَذَ وَأَخْذَ ، جعلت الهمزة واواً ، والجمع وَخَذَ وَأَخْذَ ، والاتِّخَادُ أخذ الشيء لأمر يستمر فيه مثل الدار يتخذها مسكتها ، والدابة يتخذها قُعْدَةً^(١٢) ويكون الاتِّخَادُ التسمية ، والحكم منه قوله تعالى : «وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلهَةً» أى

(١٢) قال في اللسان : القعْدَة - بضم القاف وسكون العين - السرج والرجل تقعَدُ عليهما . والقَعْدَة - مفتوحة - مركب الإنسان

سموها بذلك ، وحكموا لها به .

الفرق بين الأخذ والتناول : أن التناول أخذ الشيء للنفس خاصة لا ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لزيد ، كما تقول أخذته لزيد فالأخذ أعم ، ويجوز أن يقال : إن التناول يقتضى أخذ شيء يستعمل في أمر من الأمور ، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى فيقال : تناول زيدا كما تقول : أخذ زيدا ، وقال الله تعالى : «إِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّنَ مِثَاقَهُمْ» [الأحزاب : ٧]. ولم يقل : تناولنا ، وقيل : التناول أخذ القليل المقصود إليه ، ولهذا لا يقال : تناولت كذا من غير قصد إليه ، ويقال : أخذته من غير قصد .

الباب الثامن

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَرْدَ، وَالْوَاحِدَ، وَالْوَحْدَانِيَّةِ، وَمَا يَجْرِيُ مَعَ ذَلِكَ، وَفِي
الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَخْالِفُهُ مِنْ الْكُلِّ، وَالْجَمْعِ، وَمَا هُوَ مِنْ قَبْلِ الْجَمْعِ مِنْهُ،
الْتَّأْلِيفِ، وَالْتَّصْنِيفِ، وَالنَّظَمِ وَالْتَّنْضِيدِ، وَالْمَارَسَةِ، وَالْمَجاوِرَةِ،
وَالْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَخْالِفُ ذَلِكَ مِنْ الْفَرْقِ، وَالْفَصْلِ

الفرق بين الواحد والفرد : أن الفرد يفيد الانفراد من ^(١) القرن ،
والواحد يفيد الانفراد في الذات ، لا ترى أنك تقول : فلان فَرْدٌ في داره
ولا تقول واحد في داره ، وتقول : هو واحد أهل عصره ، تريده أنه قد انفرد
بصفة ليس لهم مثيلها ، وتقول : الله واحد ، تريده أن ذاته منفردة عن المثل
والشَّبَهِ ، وسمى الفرد فرداً بالمصدر ، يقال : فَرْدٌ يَفْرُدُ فَرْدًا ، وهو فارد ،
وفَرَدُ وَالْفَرَدُ مُثُلُهُ ^(٢) . وقال على بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد ما لا
ينقسم في نفسه ، أو في معنى صفتة دون جملته ، كإنسان واحد ، ودينار
واحد ، وما لا ينقسم في معنى جنسه كنحو : هذا الذهب كله واحد ، وهذا
الماء كله واحد ، والواحد في نفسه ومعنى صفتة بما لا يكون لغيره أصلًا
هو الله جل ثناؤه .

الفرق بين الانفراد والاختصاص : أن الاختصاص انفراد بعض
الأشياء بمعنى دون غيره ، كالانفراد بالعلم والملك ، والانفراد تصحيح
النفس وغير النفس ، وليس كذلك الاختصاص لأنه نقىض الاشتراك ،
والانفراد نقىض الازدواج ، والخاصة تحتمل الإضافة ، لأنها نقىض العامة
فلا يكون الاختصاص إلا على الإضافة ، لأنه اختصاص بكتنا دون كذا .

الفرق بين الواحد والأوحد : أن الأوحد يفيد أنه فارق غيره ممن

(١) القرن - بكسر القاف - الشبيه والناظير . وجاء في مفردات الراغب : الفرد الذي لا يختلط به غيره ، فهو أعم
من الور ، وأخص من الواحد ، وجمعه فرادي . ويقال في الله فرد تبيهها أنه بخلاف الأشياء كلها في الأزدواج ،
وقيل معناه : المستغني . عما عداه . وإذا قيل : إنه منفرد بوحدانيته فمعناه : هو مستغن عن كل تركيب وازدواج .

(٢) قال في القاموس المحيط : وشىء فارد ، وفرد ، فرد كجبل وكيف ، وندس ، وعنق ، وسجان ، وحليم ،
وقبول : منفرد أو منفرد .

شاركه فى فنٌ من الفنون ، ومعنى من المعانى ، كقولك : فارق فلان أوحد دهره فى الجود والعلم ، ت يريد أنه فوق أهله فى ذلك .

الفرق بين الأند والواحد : أن الفذ يفيد التقليل دون التوحيد ، يقال : لا يأتينا فلان إلا فى الفذ ، أي : القليل ، ولهذا لا يقال الله تعالى : فذ كما يقال له : فرد .

الفرق بين الواحد والمنفرد : أن المنفرد يفيد التخلى والانقطاع من القراء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى : منفرد ، كما يقال : إنه منفرد ، ومعنى المتفرد فى صفات الله تعالى : المتخصص بتدبير الخلق ، وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

الفرق بين الواحد ، والوحيد ، والفرد : أن قولك : الوحد ، والفرد يفيد التخلى من الاثنين ، يقال : فلان فريد ، ووحيد يعني : أنه لا أنيس له ، ولا يوصف الله تعالى به لذلك .

الفرق بين قولنا : تفرد : وبين قولنا : توحد : أنه يقال : تفرد بالفضل والنبل ، وتوحد تخلى .

الفرق بين الوحدة والوحدةانية : أن الوحدة التخلى ، والوحدةانية تقيد نفي الأشكال والنظراء ، ولا يستعمل فى غير الله ، ولا يقال لله : واحد من طريق العدد ، ولا يجوز أن يقال : إنه ثان لزيد ، لأن الثاني يستعمل فيما ينما ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحمار ، ولا يقال : إنه أحد الأشياء لما فى ذلك من الإيهام والتشبيه ، ولا أنه بعض العلماء ، وإن كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

الفرق بين واحد واحد : أن معنى الواحد أنه لا ثانى له ، فلذلك لا يقال فى الثنوية : واحدان : كما يقال : رجل ورجلان : ولكن قالوا : اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للأخر ، وأصل أحد أوحد مثل أكبر ، واحدى مثل كبرى فلما وقعا اسمين وكانا كثيرا الاستعمال هربوا فى إحدى إلى ، الكبُرى ، ليخف وحدفوا الواو ليفرقوا بين الاسم والصفة ، وذلك أن أوحد

اسم، وأكبر صفة والواحد فاعل من وحد يُعد ، وهو واحد مثل وحد يُعد ، وهو واحد والواحد هو الذي لا ينقسم في وهم ولا وجود ، وأصله الانفراد في الذات على ما ذكرنا ، وقال صاحب العين : الواحد أول العدد ، وحد الاثنين ما يبين أحدهما عن صاحبه بذكر أو عقد ، فيكون ثانية له بعطفه عليه ، ويكون الأحد أولا له ، ولا يقال : إن الله ثانى اثنين ، ولا ثالث ثلاثة ، لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرد به قوله تعالى : ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ [التوبه: ٤٠] . معناه أنه ثانى اثنين في التناصر ، وقال تعالى ﴿لَقَدْ كَفَرُ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَ﴾ [المائدة: ٧٣] . لأنهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والإلهية فاما قوله تعالى : ﴿إِلَّا هُوَ رَبُّهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] . فمعناه أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنما تزيد : أن خبره لا يخفى عليك .

الفرق بين الكل والجمع : أن الكل عند بعضهم هو الإحاطة بالأجزاء ، والجمع الإحاطة بالأبعاض ، وأصل الكل من قوله : تكلله أى : أحاط به ، ومنه الإكيليل سمي بذلك لإحاطته بالرأس ، قال : وقد يكون الكل الإحاطة بالأبعاض في قوله : كل الناس ، ويكون الكل ابتداء توكيدا ، كما يكون أجمعون ، إلا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٢٠] . لأن كلا تلى العوامل ويبدا به ، وأجمعون لا يأتي إلا بعد مذكور ، والصحيح أن الكل يقتضي الإحاطة بالأبعاض ، والجمع يقتضي الأجزاء إلا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاض الإنسان ، جاز أن تقول : رأيت كل الإنسان ، ولما لم يجز أن ترى جميع أجزاءه لم يجز أن تقول : رأيت جميع الإنسان ، وأخرى فإن الأبعاض تقتضي كلا ، والأجزاء لا تقتضي كلا إلا ترى أن الأجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها شيئاً بانفراده ، ولا يقتضي كلا ، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الأبعاض شيئاً بانفراده ، لأن البعض يقتضي كلاً وجملة .

الفرق بين البعض والجزء : أن البعض ينقسم ، والجزء لا ينقسم والجزء يقتضي جمعا ، والبعض يقتضي كلا ، وقال بعضهم : يدخل الكل

على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص ، والعموم ما يعبر عنه الكل ، والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء ، وقد يجئ الكل للخصوص بقرينة تقام مقام الاستثناء كقولك : لَزَيْدٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَدُ ، وَيَجِئُ الْبَعْضُ بِمَعْنَى الْكُلِّ كَمَا كَوَلَهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ﴾ [العصر: ٢]. وَهُدَّ الْبَعْضُ مَا يَشْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ أَسْمَ وَاحِدٌ ، وَيَكُونُ فِي الْمُتَفَقِّ وَالْمُخْتَلِفِ كَمَا كَوَلَكَ : الرَّجُلُ بَعْضُ النَّاسِ ، وَقَوْلُكَ : السَّوَادُ بَعْضُ الْأَلْوَانِ ، وَلَا يَقُولُكَ : اللَّهُ تَعَالَى بَعْضُ الْأَشْيَاءِ ، إِنْ كَانَ شَيْئًا وَاحِدًا يَجِبُ إِفْرَادُهُ بِالذِّكْرِ لَمَا يَلْزَمُ مِنْ تَعْظِيمِهِ ، وَفِي الْقُرْآنِ ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبه: ٦٢]. وَلَمْ يَقُلْ يَرْضُوهُمَا ، وَقَوْلُكَ : حَدَّ الْبَعْضُ التَّنَاقُصَ عَنِ الْجَمْلَةِ ، وَقَوْلُ الْبَلْخِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ بَعْضُهُ أَقْلَمُ النَّصْفِ ، حَدَّ الْجَزْءَ الْوَاحِدَ مِنْ ذَا الْجَنْسِ ، وَلِهَذَا لَا يُسَمِّي الْقَدِيمَ جَزْءًا كَمَا يُسَمِّي وَاحِدًا .

الفرق بين الجزء من الجملة، والسهم من الجملة: أن الجزء منها ما انقسمت عليه ، فالاثنان جزء من العشرة ، لأنهما ينقسمان عليها ، والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها ، وكل ذلك يسمى سهما منها ، كذا حكى بعضهم ، والسهم في اللغة **السدس** ، كذا حكى عن ابن مسعود ، ولذلك قسمت عليه الدوانيق ، لأنه هو العدد التام المساوى لجميع أجزائه ، والجزء هو مقدار كالقليل من الكثير إذا كان يستوعب فدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة تتم بأجزائهما ولو قلت : هذا من الثمانية لنقض ، لأن أجزاء الثمانية هو واحد ، واثنان ، وأربعة وليس ثلاثة بجزء من الثمانية ، لأن الجزء ما يتم به العدد ، والثلاثة لا تتم بها الثمانية فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه ، وعليه قسمت الدوانيق فالسهم منه هو السادس ، لأن جزء العدد التام قالوا : فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السادس ، ويقع على سهام الورثة ، وما يدخل في الميراث فأنصباء الورثة تسمى سهاما ، فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السادس ، لأننا لا نعطيه الزيادة على الأحسن إلا بدلالة ، وإن كان أنقص من السادس نقصناه من السادس . لأنه يسمى سهما ، ولا نزيده على السادس لأن السادس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة .

الفرق بين الجمع والحضر : أن الحشر هو الجمع مع السوق ، والشاهد قوله تعالى : ﴿وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الشعراء : ٣٦] . أى ابعث من يجمع السحرة ويسوّقهم إليك ، ومنه يوم الحشر ، لأن الخلق يجمعون فيه ، ويساقون إلى الموقف ، وقال صاحب المفصل : لا يكون إلا في المكروه ، وليس كما قال ، لأن الله تعالى يقول : ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفَدَ﴾ [مرim : ٨٥] . وتقول : القياس جمع بين مشتبهين يدل الأول على صحة الثاني ، ولا يقال في ذلك الحشر ، وإنما يقال الحشر فيما يصح فيه السوق على ما ذكرنا ، وأقل الجمع عند شبيهنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم : اثنان ، واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء إلى شيء ، وهذا وإن كان صحيحا فإنه قد خص به شيء بعينه ، كما أن قولنا : دابة وإن كان يجب اشتقاقه إن جرى على كل ما دب فإنه قد خص به شيء بعينه ، فاما قوله عليه الصلاة والسلام : «الاثنان فما فوقهما جماعة» ،^(٢) فإن ذلك ورد في الحكم لا في تعليم الاسم ، لأن كلامه عليه السلام يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى : ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ [الحج : ١٩] . وقوله تعالى : ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء : ٧٨] . يعني داود وسليمان -عليهما السلام- فإن ذلك مجاز لقوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر : ٩] . ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنين لعقل منه الاثنين كما يعقل منه الثلاثة ، وإذا كان قول الرجل : رأيت الرجال لا يفهم منه إلا ثلاثة علمنا أن قول الخصم باطل.

الفرق بين الجمع والتاليف : أن بعضهم قال : لفظ التاليف في العربية يدل على الإلصاق ، ولفظ الجمع لا يدل على ذلك ألا ترى أنك تقول : جمعت بين القوم في المجلس ؛ فلا يدل ذلك على أنك أصبت أحدهم بصاحبه ، ولا تقول أفتهم بهذا المعنى ، وتقول فلان يؤلف بين الزانيين لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح ولذلك لا يستعمل التاليف إلا

^(٢) البخاري في الأذان (٣٥) ، والنسائي في الإمامة (٤٥) وابن ماجه في الإقامة (٤٤) .

في الأجسام ، والجمع يستعمل في الأجسام والأعراض فيقال : تجتمع في الجسم أعراض ، ولا يقال : تتألف فيه أعراض ، ولهذا يستعار في القلوب ، لأنها أجسام ، فيقال : ألف بين القلوب ، كما قال الله تعالى ﴿وَالْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنفال: ١٢]. ويقال : جمع بين الأهواء ولا يقال : ألف بين الأهواء ، لأنها أعراض ، وعندنا أن التأليف والألفة في العربية تفيد الموافقة ، والجمع لا يفيد ذلك ، الا ترى أن قوله : تألف الشيء ، وألفته يفيد موافقته بعضه البعض وقولك : اجتمع الشيء وجمعته لا يفيد ذلك ، ولهذا قال تعالى : ﴿وَالْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنفال: ١٣]. لأنها اتفقت على المودة والصداقة ، ومنه قيل : الإل凡 والأليفان لموافقة أحدهما صاحبه على المودة والتواصل والأنسنة ، والتأليف عند المتكلمين : ما يجب حلوله في محلين . فإنما قيل : يجب ليدخل فيه المعدوم . والاجتماع^(٤) عندهم : ما صار به الجوهران أقرب إلى غيرهما ، وقد يسمون التأليف مماسة واجتماعا ، وقال بعضهم : الخشونة واللين والصقال يرجع إلى التأليف ، وقال آخرون : يرجع إلى ذهاب الجسم في جهات .

الفرق بين البنية والتأليف : أن البنية من التأليف يجري في استعمال المتكلمين على ما كان حيوانا ، يقولون : القتل نقض البنية ، والتأليف عندهم عام ، وأهل اللغة يجرؤونها على البناء يقولون : بنية وبنية . وقال بعضهم بنى بنية من البناء وبنية من المجد وأنشد قول الحطيثة : **أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنيا** **وان عاهدوا أوفوا، وإن عقدوا شدوا**^(٥)

الفرق بين التأليف والتصنيف : أن التأليف أعم من التصنيف ، وذلك أن التصنيف تأليف صنف من العلم ، ولا يقال لكتاب إذا تضمن نقض

(٤) قال أبو هلال فيما بعد ، ولا يقال : اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره .

(٥) أورده ابن منظور معزوا للحطيطية بعد أن قال : **البني** - بكسر الباء وفتح النون - الأبية من المدر أو الصوف ، وكذلك البني من الكرم .

وقال غيره : **بنية** ، وهي مثل رشوة روش ، كأن البنية الهيئة التي بني عليها مثل المنشية ، والرجمة .

وقال ابن منظور : **والبني والبني** - بالكسر والضم - ما بنيه وهو **البني** والبني ، وأنشد الفارسي عن أبي الحسن :

*** أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنيا *** **ويروى : أحسنوا إلينا .**

شيء من الكلام : مُصنف ، لأن جمع الشيء وضده ، والقول ونقيضه ، والتأليف يجمع ذلك كله ، وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ، ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء كان متفقاً أو مختلفاً ، والتصنيف مأخذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره .

الفرق بينضم والجمع : أنضم جمع أشياء كثيرة ، وخلافه البث ، وهو تفريق أشياء كثيرة ، ولهذا يقال : إضمامة من كتب ، لأنها أجزاء كثيرة ، ثم كثر حتى استعمل في الشيئين فصاعداً ، والأصل ما قلنا ، والشاهد قوله عليه الصلاة والسلام : «ضموا فوأيشيكم حتى تذهب فحمة الليل»^(١) ويجوز أن يقال : إنضم الشيء إلى الشيء هو أن يلزمه به ، ولهذا يقال : ضممته إلى صدرى ، والجمع لا يقتضى ذلك .

الفرق بين المماسة والكون : أن الكون هو ما يجب حصول الجسم في الحادثات ، ويحل في الجزء والمفرد ، والمماسة لا توجد إلا في الجزاين ، وأيضاً فإنك تبطل الكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماسته ، وتبطل مماسة الجسم بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأيضاً فإن الجسم قد تم بين الجسم من الجهات الست ، ولا يكون كائناً إلا في مكان واحد ، وأيضاً فإنه يوجد الكون والمكان معدوم ، ولا توجد المماسة والمماس معدوم ، وأيضاً فإن المماسة تحل المماس وتحل مكانه ، والكون لا يحل إلا مكانه .

الفرق بين المماسة والاعتماد : أنه يماس الجسم ما فوقه ، ولا يعتمد على ما فوقه ، والمماسة تكون في الجهات ، والاعتماد لا يكون إلا في جهة واحدة ، والاعتماد هو المعنى الذي من شأنه في الوجود أن يجب حركة محله إلى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع .

(١) قال ابن الأثير : يقال للظلمة التي بين صلابتي العشاء : الفحمة . وللظلمة التي بين العتمة والغداة العسعة . وفحمة الليل إقباله ، وأول سواده . وقد ذكر الحديث بنصه ابن الأثير في مادة «فشاء» نقلًا عن الهروي وقال : الفواشى : جمع فاشية ، وهي الماشية التي تنتشر من المال كالأبل والبقر والغنم السائمة لأنها تنشر أى تنشر في الأرض ، وقد أشى الرجل إذا كفرت مواشيه .

الفرق بين الاعتماد والكون : أن الاعتماد يحل في غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل الكون في غير جهة مكانه .

الفرق بين الاعتماد والسكن : أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده ببساطه إياها في الهواء ، أو على شيء من غير أن يعتمد عليه ، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء .

الفرق بين الاعتماد والصاكة : أن المصاكة لا تكون إلا مع صوت ، والاعتماد قد يكون بلا صوت ، وذلك أن المصاكة كون يحصل معه اعتماد قوله صوت ، ولا يكون إلا في جسم صلب .

الفرق بين السكون والحركة : أن السكون يوجد في الجوهر في كل وقت ، ولا يجوز خلوه منه ، وليس كذلك الحركة ، لأن الجسم يخلو منها إلى السكون .

الفرق بين الاضطراب والحركة : أن الاضطراب حركات متولية في جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب يقال : اضطراب الشيء لأن بعضه يضرب ببعضًا فيتم خض (٧) . ولا يكون الاضطراب إلا مكرورًا فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة ، ألا ترى أنه يقال : اضطررت السفينة ، وأضطررت حال زيد ، وأضطررت الثوب ، وكل ذلك مكرور ، وليس الحركة كذلك .

الفرق بين النقلة والحركة : أن النقلة لا تكون إلا عن مكان ، وهي التحول منه إلى غيره ، والحركة قد تكون لا عن مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يُعْدَه الله تعالى لا في مكان ، ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني ، فإن تحرك تحرك لا عن مكان ، وإن سكن سكن لا في مكان .

الفرق بين الانتقال والزوال : أن الانتقال فيما ذكر على بن عيسى يكون في الجهات كلها ، والزوال يكون في بعض الجهات دون بعض ، ألا ترى أنه لا يقال : زال من سفل إلى علو كما يقال : انتقل من سفل إلى علو ، فلنا: ويعبر عن العدم بالزوال فنقول : زالت علة زيد ، والانتقال يقتضي (٧) قال في اللسان : يقال : ناقة مانع ، وهي التي ضربها الخاض . والمراد : أنه يتحرك ويضطرب .

منتقلاً إليه ، والشاهد أنك تعيده إلى ، والزوال لا يقتضى ذلك ، والزوال أيضاً لا يكون إلا بعد استقرار وثبات صحيح أو مقدر ، تقول : زال ملك فلان ، ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له وتقول : زالت الشمس ، وهذا وقت الزوال ، وذلك أنهم كانوا يقدرون أن الشمس تستقر في كبد السماء ، ثم تزول وذلك لما يظن من بطء حركتها إذا حصلت هناك . ولهذا قال شاعرهم :

وَزَالَ زَوْلَ الشَّمْسِ عَنْ مُسْتَقِرَّهَا فَمَنْ مُخْبِرٌ فِي أَيْ أَرْضٍ غَرُوبُهَا؟
وَلِيُسْ كَذَلِكَ الْأَنْتِقَالُ .

الفرق بين الكون والسكون : أن الجوهر في حال وجوده كائن ، وليس بساكن ، والكون في حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كوناً فقط ، وما يوجد عقيب ضده منها حركة ، ويجب أن تحد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل احترازاً من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم ، والسكون هو الذي يجب كون الجسم في المحاذة التي كان فيها بلا فصل ، ودخل فيه الباقي والحادث ، وأعلم أن القيام والقعود ، والاضطجاع ، والصعود ، والنزول ، وما شاكل ذلك عبارات عن أكونات تقع على صفات معقولة .

الفرق بين المجاورة والاجتماع : قال علي بن عيسى : المجاورة تكون بين جزأين ، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعداً ، وذلك أن الجمع ثلاثة والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتفرقهم بين الواحد والتثنية فالاثنان ليس بجمع ، كما أن الواحد ليس باثنين ، قال : ولا يكاد العارف بالكلام يقول : اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره قال : أحضرته ولم يقل : اجتمعت معه كذا قال ، والذي يقولونه : أن أصل المجاورة في العربية تقارب الحال من قوله : أنت جاري وأنا جارك ، وبيننا جوار ، ولهذا قال بعض البلغاء : الجوار قرابة بين الجيران ، ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازاً ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

الفرق بين التأليف والترتيب والتنظيم : أن التأليف يستعمل فيما يؤلف على استقامة ، أو على اعوجاج ، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا

فيما يُؤلف على استقامة ، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقاً وهو أن الترتيب هو : وضع الشيء مع شكله ، والتنظيم : هو وضعه مع ما يظهر به ، ولهذا استعمل النظم في العقود والقلائد ، لأن خرزها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه .

الفرق بين قولنا أجمع : وقولنا أجمع : أن أجمع اسم معرفة يؤكد به الاسم المعرفة نحو قولك : المال لك أجمع ، وهذا مالك أجمع ، ولا ينصرف لأنك أفعل معرفة ، والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبداً ويجمع فيقال : عندي إخوانك أجمعون ، ومررت بإخوانك أجمعين ، ولا يكون إلا تابعاً ، لا يجوز مررت بأجمعين ، وجاءنى أجمعون ، ومؤنثه جماع يقال : طفت بدارك جماع ، ويجمع فيقال : مررت بجواريك جماع ، وجاءنى جواريك جماع ، وأجمع ، جماع جماع تقول : جاءنى القوم بأجمعهم ، كما تقول : جاءنى القوم بأفلاسِهم وأكليبهم ، وأعبدُهم ، وليس هذا الحرف من حروف التوكيد ، والشاهد دخول العامل عليه ، وإضافته ، وأجمع الذي هو للتوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه عامل ، ومن أجاز فتح الميم في قولك : جاءنى القوم بأجمعهم فقد أخطأ .

* الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف :

الفرق بين التفريقي والتفكيكي : أن كل تفكيك تفريقي ، وليس كل تفريقي تفكيكا ، وإنما التفكيك ما يصعب من التفريقي وهو تفريقي الملتزقات من المؤلفات ، والتفريقي يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال : فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال : فرقتها ، وقيل : التفريقي تفكيك ما جمع وألف تقربياً ، وهذا ي قوله من لا يثبت للالتزاق معنى غير التأليف .

الفرق بين الفصل والفرق : أن الفصل يكون في جملة واحدة ، ولهذا يقال : فصل الثوب ، وهذا فصل في الكتاب ، لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمي ما يتضمن جملة من الكلام فصلاً ، ولهذا أيضاً يقال : فصل الأمر لأنه واحد ، ولا يقال : فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع ، فيقال : فرق بين الأمرين ، كما يقال : جمع بين الأمرين ، وقال المتكلمون :

الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء شبهها به ، لأنه إذا قرب شبهه منه صارا كالشيء الواحد ، ويقال أيضا : فصلت العضو وهذا مفصل الرُّسخ وغيره ، لأن العضو من جملة الجسم ، ولا يقال في ذلك : فرق لأنه ليس باثنا منه ، وقال بعضهم ما كان من الفرق ظاهراً ، ولهذا يقال لما تضمن جنسا من الكلام : فصل واحد لظهوره وتجليه ، ولما كان الفصل لا يكون إلا ظاهراً قالوا : فصل التوب ، ولم يقولوا فرق التوب ، ثم قد تتدخل الكلمتان لتقارب معناهما .

الفرق بين الفصل والفتح : أن الفتح هو الفصل بين الشيئين ليظهر ما وراءهما ، ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه فقيل : فتح إلى المعنى فتحاً إذا كشفه ، وسميت الأمطار فتوحا ، والفاتح الحاكم ، وقد فتح بينهما : أى حكم ومنه قوله تعالى : «فتح بيننا وبين قرمنا بالحق» [الأعراف : ٨١] .

الفرق بين القضم والفصنم : أن القضم بالقاف الكسر مع الإبارة ، قال أبو بكر : القسم مصدر قضمت الشيء قصماً إذا كسرته ، والقصمة من الشيء القطعة منه ، والجمع قضم . والفصنم بالفاء كسر من غير إبارة قال أبو بكر : انفصنم الشيء انفصاماً إذا تصدع ولم ينكسر ، قال أبو هلال ومنه قوله تعالى : «لا انفصاماً لها» ولم يقل : لا انفصام لها ، لأن الانفصام أبلغ فيما أريد به هاهنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انفصام كان أخرى أن لا يكون لها انفصام .

الفرق بين القط والقَد : أن القط هو القطع عرضاً ومنه قط القلم . وألمقط - بفتح الميم - موضع القط من رأس القلم ، ويكون مصدرًا ومكاناً ، وألمقط - بكسر الميم - ما يقطع عليه ، والقَد القطع طولاً ، وكل شيء قطعته طولاً فقد فدته وفي الحديث : «أن علياً - عليه السلام - كان إذا علا بالسيف قد وإذا اعترض قط»^(٨) .

الفرق بين التفريق والشعب : أن الشعب تفريق الأشياء المجمعة

(٨) ذكره ابن الأثير في النهاية نقلًا عن الهروي قائلاً : ومنه حديث على : «كان إذا تطاول قط ، وإذا تناصر قط ، أي قطع طولاً ، وقطع عرضاً .

على ترتيب صحيح ، لا ترى أنك إذا جمعته ورتتبته ترتيباً صحيحاً قلت شَعْبَتُهُ أَيْضًا فَهُوَ يَقُعُ عَلَى الشَّيْءِ وَضَدِّهِ لَأَنَّ التَّرْتِيبَ يَجْمِعُهُمَا .

الفرق بين قولك : فرقه وبين قولك : بَثْه : أن قولك : فرق يفيد : أنه باين بين مجتمعين فصاعداً ، وقولك : بَثْ يفيد تفريق أشياء كثيرة في مواضع مختلفة متباعدة ، وإذا فرق بين شيئاً لم يقل : إنه بث وفي القرآن **﴿وَبَثَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَائِيَةٍ﴾** [البقرة: ١٦٤].

الفرق بين الفرق والتضريق : أن الفرق خلاف الجمْع ، والتضريق جعل الشيء مفارقاً لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقاً بعد فرق حتى تبايناً ، وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل ، وقيل : فرق الشعر فرقاً بالتحفيف ، لأنه جعله فِرْقَتَيْن ، ولم يتكرر فعله فيه ، والفرق أيضاً الفصل بين الشيئين حكماً أو خبراً ، ولهذا قال الله تعالى : **﴿فَأَفْرَقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾** [المائدة: ٢٥] ، أي: افصل بيننا حكماً في الدنيا والآخرة ، ومن هذا الفارق : لأن فرق بين الحق والباطل .

الفرق بين الفلق والشق : أن الفلق على ما جاء في التفسير هو الشق على أمر كبير ، ولهذا قال تعالى : **﴿فَالْقُلُقُ الْإِصْبَاح﴾** [الأنعام: ٩٦] . ويقال : فلق الحبة عن السنبلة ، ولق النواة عن النخلة ، ولا يقولون في ذلك : شق لأن في الفلق المعنى الذي ذكرناه ، ومن ثم سميت^(٩) الدهنية فلقاً وفليقةً .

الفرق بين القطع والمفصل : أن الفصل هو القطع الظاهر ، ولهذا يقال: فصل الثوب ، والقطع يكون ظاهراً وخفياً كالقطع في الشيء الملزق المُمَوَّه . ولا يقال لذلك : فصل حتى يبين أحد المفصليين عن الآخر ، ومن ثم يقال: فصل بين الخصمين إذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق أحدهما بصاحبته فتبأينا . ولا يقال في ذلك : قطع ، ويقال : قطعه في الماناظرة لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ، ومن غير أن يقطع شفبه وخصوصيته .

* ومما يجري مع هذا الباب :

(٩) قال في الخطيب : والفق - بالكسر - الدامية كالفلقة ، والفلق ، والفلقة ، والفلقى كسرى .

الفرق بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا ، وقولنا لا يبرح ، ولا يزال ، ولا يخلو ، ولا يغري : أن قولنا : لا يخلو يستعمل فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها : كالطعوم ، والروائح ، وما جرى مجرها ، لأن الشيء يخلو من الشيء إذا كان كالطرف له ، ولهذا يقال : خلا البيت من فلان ، ومن كذا ، ولا يقال عَرَى منه لأن العَرَى إنما هو مما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها : وأصله من قولك : عَرَى زيد من ثيابه لأن الثياب كالهيئة له ، ولا يقال خلا منها ، والانفكاك إنما يستعمل في المجاورين ، أو ما في حكمهما لأن أصله من التفكك ، وهو إنما يكون بين الأشياء الصلبة المؤلفة ، ولهذا يستعمل المتكلمون الانفكاك في الاجتماع والألوان لأن ذلك في حكم المجاورة، ويستعمل في الافتراق أيضا ، لأن الافتراق يقع مع الاجتماع في اللفظ كثيرا ، وإذا قرب اللفظ من اللفظ في الخطاب أجرى مجراه في أكثر الأحوال .

الفرق بين قولنا لم ينفك ، ولم يبرح ، ولم يزل : أن قولنا : لم ينفك يقتضى غيرا لم ينفك منه ، وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازما للشيء أو مقارنا له ، أو مشبهًا بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضى مكانا لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل - فيما قال على بن عيسى - إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك : لم يزل موجوداً وحده ، ولا يقال : لم ينفك زيد وحده ، وقال التحويون : لم حرف نفي ، وزال فعل نفي ، ومعناه ضد دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك : لم يزل موجوداً بمعنى قولك : دام موجوداً ؛ لأن نفي النفي إيجاب ، وما في قولك : مازال ، حرف نفي ، وفي قولك : مadam اسم مبهم ناقص دام صلتها .

الفرق بين الفصل والفتق : أن الفتق بين الشيئين اللذين كانا ملتحمين أحدهما متصل بالآخر ، فإذا فرق بينهما فقد فتقا ، وإن كان الشيء واحدا ففرق بعضه من بعض قيل قطع ، وفصل وشق ، ولم يقل فتق وفى القرآن : « كاتئا رتقا ففتقا هما » [الأنبياء : ٣٠] . والرتق مصدر رتق رتقا إذا لم يكن بينهما فرجة ، والرتقاء من النساء التي يمتنع فتقها على مالكها .

الباب التاسع

(في الفرق بين المثل والشبيه ، والعديل والنظير ، وما يخالف ذلك
من المختلف ، والمتضاد ، والمتناهى ، وما يجري مع ذلك)

الفرق بين الشبيه والشبيه : أن الشبيه أعم من الشبيه ؛ ألا تراهم يستعملون الشبيه في كل شيء وقلما يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين تقول : زيد يشبه الأسد أو شبه الكلب ، ولا يكادون يقولون : شبيه الأسد ، وشبيه الكلب . ويقولون : زيد شبيه عمرو لأن باب فعيل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ، ولا يأتي ذلك في الصفات ، فإذا قلت زيد شبيه عمرو ، فقد بالفت في تشبيهه به ، وأجريته مجرى ما ثبت لنفسه ، وأضافته إليه إضافة صحيحة ، وإذا قلت : زيد شبه عمرو ، وعمرو شبه الأسد فهو على الانقسام أى : شبه لعمرو ، وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل ، ولهذا تدخل عليه رب ، وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر :

يَارُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بِيَضَاءِ قَدْ مَتَعَثَّثَتِهِ بِطَلاقٍ^(١)

فأدخل رب على مثالك ، ولا تدخل رب إلا على النكرات ، وأما الشبيه فمصدر سمعٍ به يقال : الشبيه بينهما ظاهر ، وفي فلان شبيه من فلان ، ولا يقال فلان شبيه ، والشبيه عند الفقهاء الصفة التي إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما في الحكم ، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه اثنان كانوا مثلين ، وكذلك الفرق بين العدل والعديل سواء ، وذلك أن العدل أعم من العديل ، وما كان أعم فإنه أخص بالنكرة ، فهو للجنس وغير الجنس ؛ تقول : عمرو عدل ، وزيد عديلة ، وعدل الأسد ، ولا يقال عديله ، وقال بعض النحويين : مثل ، وغير ، وشبه ، وسوى لا تتعرف بالإضافة ، وإن أضيفت إلى المعرفة للزوم الإضافة لمعناها ، وغلبتها على لفظها ، وذلك أنك

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وعزاه لأبي محجن الشفقي ولم يرد في ديوانه ، وأنشده ابن يعيش ١٢٦/٢ بدون عزو . والغريزة : الشابة الحديثة التي لم يجرِ الأمور ، ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من العجب . قد متّعثثها بطلاق أى : عند طلاقها . قال ابن يعيش : كأنه يهدد زوجه بذلك .

إذا قلت : هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مِثْلٌ آخر ولا يكاد يستعمل إلا على الإضافة ، حتى ذكر بعض النحويين : أنه لا يجوز الغير ، إنما تقول : غيرك ، وغير زيد ، ونحو هذا ، وشبيهك معرفة ، وشبيهك ، نكرة تقول : مررت بـرجل شبيهك على الصفة ، ولا يجوز بـرجل شبيهك ، لأن شبيهها معرفة ، ورجل نكرة ، ولا يوصف نكرة بمعرفة ، ولا معرفة بنكرة ، والدليل على أن شبيهك نكرة ، وإن أضفته إلى الكاف أنه يكون صفة لنكرة ، والمراد به الانفصال ، ولا يجوز شبهه بك ، كما يجوز شبيهه بك ، وذلك أن معنى شبيه بك المعروف بشبيهك ، فاما شبيهك فبمنزلة مثالك ، عرف بشبيهه أو لم يعرف .

الفرق بين المثل والمثل : أن المثلين ما تكافيأ في الذات والمثل بالتحريك الصفة قال الله تعالى : **﴿مَثُلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾** [الرعد: ٢٥] . أى صفة الجنة ، وقولك : ضربت لفلان مثلاً معناه : أنك وصفت له شيئاً ، وقولك : مثل هذا كمثل هذا ، أى : صفتـه كصفـته ، وقال الله تعالى : **﴿كَمَثَلُ الْحِمَارِ يَحْمُلُ أَسْفَارًا﴾** [الجمعة: ٥] . وحملـو التورـة لا يـمـاثـلـونـ الـحـمـارـ ، ولكن جمعـهمـ وـاـيـاهـ صـفـةـ فـاشـتـرـكـواـ فـيـهاـ .

الفرق بين المثل والنـدـ : أن النـدـ هو المـثـلـ المـنـادـ منـ قولـكـ : نـادـ فـلـانـ فـلـانـاـ إـذـاـ عـادـهـ وـيـاـعـدـهـ ؛ وـلـهـذاـ سـمـىـ الضـدـ نـدـاـ ، وـقـالـ صـاحـبـ العـيـنـ : النـدــ ماـ كـانـ مـثـلـ الشـءـ يـضـادـهـ فـيـ أـمـوـرـهـ ، وـالـنـدـيـدـ مـثـلـهـ ، وـالـنـدـوـدـ الشـرـودـ ، وـالـنـتـادـ : التـنـافـرـ ، وـأـنـدـدـتـ الـبـعـيرـ ، وـنـدـدـدـتـ بـالـرـجـلـ ؛ سـمـعـتـ بـعـيـوـبـهـ ، وـأـصـلـ الـبـابـ التـشـرـيدـ ، فـالـنـدـ لـنـادـاتـهـ لـصـاحـبـهـ كـأـنـهـ يـرـيدـ تـشـرـيدـهـ .

الفرق بين المثل والشكل : أن الشـكـلـ هو الـذـىـ يـشـبـهـ الشـءـ فـيـ أـكـثـرـ صـفـاتـهـ ، حتى يـشـكـلـ الفـرـقـ بـيـنـهـماـ ، وـيـجـوزـ أـنـ يـقـالـ : إـنـ اـشـتـقـاـقـهـ مـنـ الشـكـلـ ، وـهـوـ الشـمـالـ ، وـاـحـدـ الشـمـائـلـ ؛ قـالـ الشـاعـرـ :

حـنـيـ الـحـمـولـ بـجـانـبـ الشـكـلـ إـذـ لـاـ يـلـائـمـ شـكـلـهـ شـكـلـ(٢)

أـيـ لـاـ تـوـافـقـ شـمـائـلـهـ شـمـائـلـىـ ، فـمـعـنـىـ قـوـلـكـ : شـاـكـلـ الشـءـ الشـءـ أـنـهـ

(٢) **الـحـمـولـ** - بـنـسـمـ الـحـاءـ - الـأـبـلـ وـمـاـ عـلـيـهـ .

أشيئه في شمائله ، ثم سمي المشاكل شكلا ، كما يسمى الشيء بالمصدر ، ولهذا لا يستعمل الشكل إلا في الصور ؛ فيقال : هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال : الحلاوة شكل الحلاوة ، ومثل الشيء ما يماثله وذاته .

الفرق بين المثل والنظير : أن المثلين ما تكافأ في الذات على ما ذكرنا ، والنظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمنى منها كالنحوى نظير النحوى ، وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه ، ولا يقال : النحوى مثل النحوى ؛ لأن التمايز يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات .

الفرق بين المثلين والمتافقين : أن التمايز يكون بين الذوات على ما ذكرنا والاتفاق يكون في الحكم والفعل ؛ تقول : وافق فلان فلانا في الأمر ولا تقول ماثله في الأمر .

الفرق بين المثل والعديل : أن العديل ما عادل أحکامه أحکام غيره ، وإن لم يكن مثلا له في ذاته ، ولهذا سمي العدلان عدلين ، وإن لم يكونا مثلين في ذاتهما ولكن لاستواهما في الوزن فقط .

الفرق بين الشبه والمثل : أن الشبه يستعمل فيما يشاهد فيقال : السواد شبه السواد ، ولا يقال القدرة كما يقال مثلاها . وليس في الكلام شيء يصلح في المماطلة إلا الكاف والمثل ، فأما الشبه والنظير فهما من جنس المثل ، ولهذا قال الله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » [الشورى: ١١] . فادخل الكاف على المثل وهو الاسمان اللذان جعلا للمماطلة ، فنفي بهما الشبه عن نفسه ، فاكتد النفي بذلك .

الفرق بين العدل والعدل : أن العدل - بالكسر - المثل ؛ تقول عندي عدل جاريتك ، فلا يكون إلا على جارية مثلاها ، والعدل من قولك : عندي عدل جاريتك فيكون على قيمتها من الثمن ، ومنه قوله تعالى : « أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا » [المائدة: ١٥] .

الفرق بين المساواة والمماطلة : أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا

يزيد أحدهما على الآخر ، ولا ينقص عنه ، والتساوي التكافؤ في المقدار .
والمامثة هي أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسودادين .

الفرق بين كاف التشبيه وبين المثل : أن الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته ، فكأن الله تعالى لما قال : ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أفاد أنه لا شبيه له ولا مثيل ، ولو كان قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ﴾ نفياً أن يكون مثله مثيل لكان قوله ليس كمثل زيد رجل مناقضة ، لأن زيداً مثلاً من هو مثله ، والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض ، وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض ، تقول : ليس كزيد رجل ؟ أى : في بعض صفاتة ، لأن كل أحد مثله في الذات ، وفلان كأسد أى في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاتة ، وتقول : السواد عرض كالبياض ، ولا تقول : مثل البياض .

الفرق بين الاستواء والاستقامة : أن الاستواء هو تماثل أبعاض الشيء واشتقافه من السُّتُّ وهو المثل ، لأن بعضه سُتُّ بعض ، أى : مثله ، ونقضيه التفاوت ، وهو أن يكون بعض الشيء طويلاً ، وبعضه قصيراً وبعضه تماماً وبعضه ناقصاً ، والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ، ونقضيهما الأعوجاج ، وطريق مستقيم لا اعتوجاج فيه .

الفرق بين الاستواء والانتصاب : أن الاستواء يكون في الجهات كلها والانتصاب لا يكون إلا على .

* **الفرق بين ما يخالف ذلك :**

الفرق بين الاختلاف والتفاوت : أن التفاوت كله مذموم ولهذا نفاه الله تعالى عن فعله فقال : ﴿مَا ترَى في خلقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوتٍ﴾ [الملك: ٢] . ومن الاختلاف ما ليس بذموم : لا ترى قوله تعالى : ﴿وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [المؤمنون: ٨٠] . فهذا الضرب من الاختلاف يكون على سنن واحد ، وهو دال على علم فاعله ، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن ، وهو دال على جهل فاعله .

الفرق بين الاعوجاج والاختلاف : أن الاعوجاج من الاختلاف ما كان يميل إلى جهة ، ثم يميل إلى أخرى ، وما كان في الأرض والدين والطريقة فهو . عِوج - مكسور الأول ، تقول : في الأرض عِوج ، وفي الدين عِوج مثله ، والعَوْج بالفتح ما كان في العود والحائط ، وكل شيء منصوب .

الفرق بين الاختلاف في المذاهب والاختلاف في الأجناس : أن الاختلاف في المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر ، والاختلاف في الأجناس امتناع أحد الشيئين من أن يسدَّ مَسَدَّ الآخر ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين ، وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصارى في المسيح .

الفرق بين المختلف والمتضاد : أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مَسَدَ الآخر في الصفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسود والحموسة ، والمتضادان هما اللذان ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسود والبياض ، فكل متضاد مختلف ، وليس كل مختلف متضاداً ، كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه ، وليس كل ممتنع اجتماعه متضاداً وكل مختلف متغير ، وليس كل متغير مختلفاً ، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواء ، يقال زيد ضد عمرو إذا كان مخالفًا له .

الفرق بين التنافي والتضاد : أن التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين مالا يبقى .

الفرق بين الضد والترك : أن كل ترك ضد ، وليس كل ضد تركاً لأن فعل غيري قد يضاد فعل ، ولا يكون تركاً له .

الباب العاشر

في الفرق بين الجسم والجِرم ، والشَّخْصُ والشَّبُّحُ وما يقرب من ذلك

الفرق بين الجسم والجِرم : أن جِرمَ الشَّيءَ هو خَلْقُهُ التَّى خَلَقَ عَلَيْهَا ؛
يقال : فلان صغير الجِرم ، أى صغير من أصل الْخَلْقَةِ ، وأصل الجِرم فِي
الْعَرَبِيَّةِ الْقَطْعُ كَانَهُ قُطْعٌ عَلَى الصَّفَرِ أَوِ الْكَبِيرِ ، وَقَيْلُ الْجِرمِ أَيْضًا الْكَوْنُ ،
وَالْجِرمِ الصَّوْتُ أَوْرَدَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْجِرمُ اسْمُ لِجِنْسِ
الْأَجْسَامِ ، وَقَيْلُ الْجِرمِ الْجَسْمُ الْمَحْدُودُ ، وَالْجَسْمُ هُوَ الطَّوْلُ الْعَرِيضُ
الْعَمِيقُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا زَادَ فِي طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ وَعَمْقِهِ قَيْلُ : إِنَّهُ جَسْمٌ وَأَجْسَمٌ
مِنْ غَيْرِهِ ، فَلَا تَجِدُ الْمِبَالَغَةَ مِنْ لَفْظِ اسْمِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَقُولُ : هُوَ أَقْدَرُ مِنْ
غَيْرِهِ إِلَّا وَالْمَعْلُومَاتُ لَهُ أَجْلٌ ، وَأَمَا قَوْلُهُمْ : أَمْرُ جَسِيمٍ^(١) فَمَجَازٌ ، وَلَوْ كَانَ
حَقِيقَةً لَجَازَ فِي غَيْرِ الْمِبَالَغَةِ فَقَيْلُ أَمْرُ جَسِيمٍ ، وَكُلُّ مَا لَا يَطْلُقُ إِلَّا فِي
مَوْضِعِ مُخْصُوصٍ فَهُوَ مَجَازٌ .

الفرق بين الجسم والشَّيءَ : أَنَّ الشَّيءَ مَا يَرْسِمُ بِهِ بَأْنَهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُ
وَيَخْبُرُ عَنْهُ ، وَالْجَسْمُ هُوَ الطَّوْلُ الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ :
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلَوْهُ فِي الزِّبْر﴾ [الْقَمَرُ : ٥٢] . وَلَيْسُ أَفْعَالُ الْعِبَادِ أَجْسَامًا ،
وَأَنْتَ تَقُولُ لِصَاحِبِكَ : لَمْ تَقْعُلْ فِي حَاجَتِي شَيْئًا ، وَلَا تَقُولُ : لَمْ تَقْعُلْ فِيهَا
جَسْمًا ، وَالْجَسْمُ : اسْمُ عَامٍ يَقْعُدُ فِي الْجَسْوُمِ وَالشَّخْصِ وَالْجَسَدِ وَمَا بِسَبِيلِ
ذَلِكَ ، وَالشَّيءَ أَعْمَمُ : لَأَنَّهُ يَقْعُدُ عَلَى الْجَسْمِ وَغَيْرِ الْجَسْمِ .

الفرق بين الجسم والشَّخْص : أَنَّ الشَّخْصَ مَا ارْتَقَعَ مِنَ الْأَجْسَامِ^(٢) مِنْ
قَوْلِكَ : شَخْصٌ إِلَى كَذَا إِذَا ارْتَقَعَ ، وَشَخْصٌ بِصَرِى إِلَى كَذَا أَىٰ : رَفَعْتَهُ
إِلَيْهِ ، وَشَخْصٌ إِلَى بَلْدٍ كَذَا كَانَهُ ارْتَقَعَ إِلَيْهِ ، وَالْإِشْخَاصُ يَدْلُلُ عَلَى السُّخْطَ
وَالْفَضْبُ مِثْلُ الْإِحْضَارِ^(٣) .

(١) جاء في أساس البلاغة : «جسم» رجل جسيم وفيه جسمة ، وتقول : «رجال جسم» ، ووجوه وسام ، وما فيهم
جسم ، ومن المخازن أمر جسيم ، وهو من جسميات الخطوب ، وجسم الأمور .

(٢) قال في المصباح : قال الخطابي : ولا يسمى شخصا إلا جسم مؤلف له شخص وارتفاع .

(٣) جاء في أساس البلاغة : وأشخصت له في المطلع ، إذا تباهيته . ومنطق شخوص : فيه جهم .

الفرق بين الشخص والشَّبَح : أن الشَّبَح ماطلاً من الأجسام ومن ثم قيل : هو مشبوب الذراعين أى طولهما ، وهو الشَّبَح والشَّبَح لفتان^(٤) .

الفرق بين الشخص والجُنَاح : أن الجُنَاح أكثر ما يستعمل في الناس ، وهو شخص الإنسان إذا كان قاعداً أو مضطجعاً ، وأصله الجَنَاح وهو القطع ، ومنه قوله تعالى : «اجْتَثَتْ مِنْ فُوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قُرَارٍ» [إبراهيم : ٢٦] والجِنَاحَاتُ الحديدية التي يقلع بها الفَسِيلُ ويقال للفَسِيل^(٥) : الجُنَاح ، ويُسَمَّى شخص القاعد : جُنَاح لقصره كأنه مقطوع .

الفرق بين الشخص والآل : أن الآل هو الشخص الذي يظهر لك من بعيد ، شَبَهَ بالآل الذي يرتفع في الصحراء ، وهو غير السراب ، وإنما السراب سبعة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخص ترتفع في الصحراء للناظر ، وليس بشيء ، وقيل : الآل من الشخص مالم يُتبين ، وقال بعضهم الآل من الأجسام ما طال ، ولهذا سمي الخشب آلا^(٦) .

الفرق بين الشخص والطلل : أن أصل الطلل : ما شخص من آثار الديار ، ثم سمي شخص الإنسان طللاً على التشبيه بذلك ، ويقال تطاللت : أى : ارتفعت لأنظر إلى شيء بعيد ، وأكثر ما يستعمل الطلل في الإنسان إذا كان طويلاً جسدياً يقال : لفلان طلل وزواء إذا كان فخم المنظر^(٧) .

الفرق بين الطلل والجسد : أن الجسد يفيد الكثافة ، ولا يفيد الطلل والشخص ذلك ، وهو من قولك : دم جاسد : أى : جامد ، والجسد أيضاً الدم بعينه قال النابغة :

(٤) قال الفيروز أبادي : الشَّبَح محركاً : الشخص ، وسكن . والجمع أشباح وشُبُوح .

(٥) الفَسِيلُ والفَسِيلُ جمع فَسِيلَةٍ ، وهي النَّخَلَةُ الصَّبَرَيَّةُ تَنْطَلُّ مِنَ الْأَمْ ، أَوْ تَنْقُلُّ مِنَ الْأَرْضِ ، فَتَنْسُرُ . والجِنَاحَاتُ - بكسر الميم - حَدِيدَةٌ يَقْلُعُ بِهَا الفَسِيلُ وَنَحْوُهُ ، وَجَمِيعُهُ مَجَاهِيَّةٌ .

(٦) قال في اللسان : ومنه قوله :

* آلَ عَلَى آلِ تَحْمَلَ آلَ *

فالآل الأول الرجل ، والثاني السراب ، والثالث الخشب .

(٧) جاء في أساس البلاغة . وتقول : أَعْجَنَنِي طَلَلُهُ ، ورَأَنِي هِيَكُلُهُ ، أَى : شخصه ، وطاللت حتى رأيته : إذا قلت على أطراف أصابع رجليك .

* دَمْ أَهْرِيقُ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدْ *

فيجوز أن يقال : إنه سمي جسداً لما فيه من الدم ، فلهذا خص به الحيوان ، فيقال جسد الإنسان ، وجسد الحمار ، ولا يقال جسد الخشبة ، كما يقال : جرم الخشبة ، وإن قيل ذلك ، فعلى التقريب والاستعارة ، ويقال : ثوب مُجَسَّدٌ إذا كان يقوم من كثافة صبفه ، وقيل للزعفران : جساد تشبيهاً بحمرة الدم .

الفرق بين الجسد والبدن : أن البدن هو ماعلا من جسد الإنسان ، ولهذا يقال للدرع^(٨) القصير الذي يلبس فوق الصدر إلى السرة بَدَن ، لأنها تقع على البدن ، وجسم الإنسان كله جسد ، والشاهد : أنه يقال لمن قطع بعض أطراشه : إنه قطع شئ من جسده ، ولا يقال : شئ من بَدَنه ، وإن قيل : فعلَ بَعْد ، وقد يتداخل الأسمان إذا تقاربا في المعنى ، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغلظه قيل لمن غلظ من السُّمَّن قد بَدَنْ وهو بَدَين ، والبُدُّن الإبل المسمنة للنحر ، ثم كثر ذلك ، حتى سمي ما يتخذ للنحر بَدَنة سمينة كانت أو مهزولة .

* ومما يدخل في هذا الباب :

الفرق بين الصفة والهيئة : أن الصفة من قبيل الأسماء واستعمالها في المسميات مجاز ، وليس الهيئة كذلك ، ولو كانت هيئة الشئ صفة له لكان المهيئ له واصفاً له ، ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفاً له ، وهذا خلاف العرف .

الفرق بين الحَلْيَة والهَيَّة : أن الحَلْيَة هيئه زائدة على الهيئة التي لابد منها كحَلْيَة السكين والسيف . وتقول : حَلْيَته إذا هيأته هيئه لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ، ومن ثم سمي الحَلْيَ الملبوس حَلْيَا .

الفرق بين الصُّورَة والهَيَّة : أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشئ لاعلى بعضها ، ويقع أيضاً على ما ليس بهيئة ، ألا ترى أنه يقال : صورة هذا الأمر كذا ، ولا يقال : هيئته كذا ، وإنما الهيئة تستعمل في

(٨) الدرع : يذكر ويؤثر كما في الصحاح .

البنيّة ، ويقال : تصورت ما قاله وتصورت الشيء كهيئته الذي هو عليها ، ونهايته من الطرفين سواء كان هيئة أولاً ، ولهذا لا يقال : صورة الله كذا ؛ لأن الله تعالى ليس بذى نهاية .

الفرق بين الصورة والصيغة : أن الصيغة هيئه مضمونة يجعل جاعل في دلالة الصفة اللغوية ، وليس كذلك الصورة ، لأن دلالتها على جعل جاعل قياسية .

* وما يجري مع ذلك :

الفرق بين القلب والبال : أن القلب اسم للجارحة ، وسمى بذلك لأنه وضع في موضعه من الجوف مقلوياً^(٩) ، والبال والحال ، وحال الشيء : عمدته ، فلما كان القلب عدمة البدن سمي بالـأـ ، فقولنا : بال يفيد خلاف ما يفيده قوله : قلب ، لأن قوله : بال يفيد أنه الجارحة التي هي عـدـمة الـبـدـن ، وقولنا : قلب يفيد أنه الجارحة التي وضعت مقلوبة ، أو الجارحة التي تتقلب بالأفكار والعـزـوم^(١٠) ، ويجوز أن يقال : إن البال هو الحال التي معها ولهذا يقال : أجعل هذا على بالك وقال أمـرـ القيس :

فأصبحت مـعـشـوـقاً وأصـبـعـ أـهـلـهـاـ عليهـ القـتـامـ سـيـئـ الـظـنـ والـبـالـ^(١١) أي : سـيـئـ الحالـ فـىـ ذـكـرـهـاـ ، وـتـقـولـ هـوـ فـىـ حـالـ حـسـنـةـ ، وـلـاـ يـقـالـ فـىـ بالـ حـسـنـ فـيـ فـرـقـ بـذـلـكـ .

الفرق بين الحال والبال : أن قوله للقلب : بال ، يفيد أنه موضع الذكر ، والقلب يفيد التقلب بالأفكار والعـزـوم على ما ذكرنا .

(٩) وقال بعضهم : سـمـيـ القـلـبـ قـلـباـ لـتـقـلـبـهـ ، وـأـشـدـ :
ما سـمـيـ القـلـبـ إـلـاـ منـ تـقـلـبـهـ
والرأـيـ يـصـرـفـ بـإـلـاـسـانـ أـطـوـارـاـ

وسيحان مقلب القلوب الذي يقلب أندتنا وأبصارنا .

(١٠) جمع عزم .

(١١) البيت بديوانه ص ١٣٩ من قصيده التي عوانها : «ألا عـمـ صباحـاـ» وفيها يتغزل ، ويصف مغامره ، وصيده ، وسعيه إلى المجد . والقتام : النبار .

الباب الحادى عشر

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْأَسْنِ، وَالجِنْسِ، وَالنَّوْعِ وَالصُّنْفِ،
وَمَا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ

الفرق بين الأصل والأسن : أن الأسن^(١) لا يكون إلا أصلا ، وليس كل أصل أسا ، وذلك أن أسا الشيء لا يكون فرعا لغيره مع كونه أصلا ؛ مثال ذلك : أن أصل الحائط يسمى أسا الحائط، وفرع الحائط لا يسمى أسا لفرعه .

الفرق بين الأصل والسنخ : أن السنخ^(٢) هو أصل الشيء الداخل في غيره مثل سنخ السكين والسيف ، وهو الداخل في النصاب وسنخ الأسنان ما يدخل منها في عظم الفك ، فلا يقال : سنخ ، كما يقال : أصل ذلك ، والأصل اسم مشترك يقال : أصل الحائط ، وأصل الجبل ، وأصل الإنسان ، وأصل العداوة بينك وبين فلان كذا ، والأصل في هذه المسألة كذا ، وهو في ذلك مجاز ، وفي الجبل والهائط حقيقة ، وحقيقة أصل الشيء : ما كان عليه معتمده ، ومن ثم سمي العقل أصالة ، لأن معتمد صاحبه عليه ، ورجل أصيل ؛ أي : عاقل ، وحقيقة أصل الشيء عندي ما بدئ منه ، ومن ثم يقال : إن أصل الإنسان التراب ، وأصل هذا الحائط حجر واحد ، لأنه بدئ في بنائه بالحجر والأجر .

الفرق بين الأصل والجذم : أن جذم الشجرة حيث تقطع من أصلها^(٣) ، وأصله من الجذم وهو القطع فلا يستعمل الجذم فيما لا يصلح قطعه إلا ترى أنه لا يقال : جذم الكوز وما أشبه ذلك ، فإن استعمل في بعض الموضع مكان الأصل فعل التشبيه .

(١) قال في مختار الصحاح : الأُسُّ - بالضم - أصل البناء ، وكذا الأساس ، والأسن - بفتحتين - مقصور منه ، وجمع الأسن : إسن - بالكسر - وجمع الأساس . أسن - بضمتين - وجمع الأسس : أساس بالمد .

(٢) قال في اللسان : وأسنخ الشايا والأسنان : أصولها .

(٣) قال في اللسان : والجذم - بالكسر - أصل الشيء ، وقد يفتح ، وجذم كل شيء أصله ، والجمع : أجذام وجذوم .

الفرق بين الجنس والنوع : أن الجنس - على قول بعض المتكلمين - أعم من النوع قال : لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان مما يعقل ، أو من غير ما يعقل قال : والنوع : الجملة المتفقة من جنس مالا يعقل . قال : ألا ترى أنه يُقال : الفاكهة نوع كما يقال : جنس ، ولا يقال لإنسان : نوع .

وقال غيره : النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة : إن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفرز الأشياء كلها فتسميهما بذلك ، وأصحابنا يقولون : السواد جنس ، واللون نوع ويستعملون الجنس في نفس الذات فيقولون : التأليف جنس واحد وهذا الشيء جنس الفعل ، والحركة ليست بجنس الفعل ، يريدون أنها كون على وجه ، ويقولون : الكون جنس الفعل ، وإن كان متضاداً لما كان لا يوجد إلا وهو كون ، ولا يقولون في العلم ذلك ؛ لأنه قد يوجد وهو غير علم ، ويقولون في الأشياء المتماثلة : إنها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

الفرق بين الجنس والصنف : أن الصنف^(٤) ما يتميز من الأجناس بصفة يقولون : السوادات^(٥) الموجودة صنف على حيالها وذلك لاشتراكها في الوجود كأنها ما صنف من الجنس . فلا يقال للمعدوم صنف ، لأن التصنيف ضرب من التأليف فلا يجري التأليف على المعدوم ، ويجرى على بعض الموجودات حقيقة وعلى بعضها مجازاً .

الفرق بين الضرب والجنس : أن الضرب اسم يقع على الجنس والصنف ، والجنس كقولك الحمر ضرب من الحيوان ، والصنف قوله : التفاح الحلو صنف ، والتفاح الحامض صنف ، ويقع الضرب أيضاً على الواحد الذي ليس بجنس ولا صنف ، كقولك : الموجود على ضربين : قديم ومحدث ، فيوصف القديم بأنه ضرب ، ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف .

الفرق بين الجنس والوجه : أن الجنس يقع على الذوات ، والوجه

(٤) قال في اللسان : يقال : الصنف - بالكسر أو بالفتح - النوع ، والضرب من الشيء ، يقال صنف وصنف من الماء ، لفستان ، والجمع أصناف وصنوف .

(٥) سواد القوم معظمهم ، وسود الناس عوامهم ، وكل عدد كثير .

يتناول الصفات يقال : الجواهر جنس من الأشياء ، ولا يقال : وجه منها وإنما يقال : الشيء على وجوه أي على صفات .

الفرق بين الجنس والقبيل : أن الجنس يقتضى الاتقاء ، والقبيل لا يقتضيه ألا ترى أنك تقول : اللون قبيل ، والطعم قبيل ، ولا يقال لذلك جنس ، ويقال : السواد جنس ، والبياض جنس ، ومن الكلام ما يُبيّن قبيلًا من قبيل ، وهو قولنا : لون ، ومنه ما يبيّن جنساً من جنس وهو قولنا : سواد .

الباب الثاني عشر

في الفرق بين القسم والحظ والنصيب، وبين السخاء والجود، وأقسام العطيات وبين الغنى والجدة، وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة.

الفرق بين الحَظُّ والقِسْم : أن كُلَّ قسم^(١) حظ، وليس كُلَّ حظ قسماً وإنما القسم ما كان عن مقاسمة، ومالم يكن عن مقاسمة فليس بقسم فاِلْإِنْسَانُ إِذَا ماتَ وَتَرَكَ مَالاً وَوَارِثًا وَاحِدًا قِيلَ : هَذَا الْمَالُ كُلُّهُ حَظٌّ هَذَا الْوَارِثُ ، وَلَا يَقُولُ : هُوَ قَسْمٌ لَأَنَّهُ لَا مَقَاسِمٌ لَهُ فِيهِ ، فَالْقِسْمُ مَا كَانَ مِنْ جَمْلَةٍ مَقْسُومَةٍ ، وَالْحَظُّ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ ، وَقَدْ يَكُونُ الْجَمْلَةُ كُلُّهَا .

الفرق بين النصيـب والحظ : أن النصيـبَ يكون في المـحبوب والمـكرـوه يـقال : وفـاء الله نصـيـبه من التـعـيم أو من العـذـاب ، وـلا يـقال : حـظـه من العـذـاب إـلا عـلـى استـعـارـة بـعـيـدة ، لأنـ أـصـلـ الـحـظـ هو ما يـحـظـه الله تـعـالـى لـلـعـبـدـ منـ الـخـيـر^(٢) ، وـالـنـصـيـبـ ما نـصـبـ لـيـنـالـهـ سـوـاءـ كـانـ مـحـبـوبـاـ أوـ مـكـرـوهـاـ، وـيـجـوزـ أنـ يـقـالـ : الـحـظـ اـسـمـ لـمـاـ يـرـتفـعـ بـهـ الـمـحـظـوـظـ ، وـلـهـذـاـ يـذـكـرـ عـلـىـ جـهـةـ الـمـدـحـ : فـيـقـالـ : لـفـلـانـ حـظـ ، وـهـوـ مـحـظـوـظـ ، وـالـنـصـيـبـ ما يـصـيـبـ إـلـيـنـاسـانـ منـ مـقـاسـمـةـ سـوـاءـ اـرـتـقـعـ بـهـ شـائـهـ أـمـ لـاـ ، وـلـهـذـاـ يـقـالـ : لـفـلـانـ حـظـ فـيـ الـتـجـارـةـ ، وـلـاـ يـقـالـ : لـهـ نـصـيـبـ فـيـهـ ، لأنـ الـرـيـحـ الـذـيـ يـنـالـهـ فـيـهـ لـيـسـ عـنـ مـقـاسـمـةـ .

الفرق بين النصـيـبـ والـحـصـةـ : أنـ بـعـضـهـمـ قـالـ : إـنـ الـحـصـةـ هـيـ النـصـيـبـ الـذـيـ بـيـنـ ، وـكـشـفـتـ وـجـوهـهـ وـزـالـتـ الشـبـهـةـ عـنـهـ ، وـأـصـلـهـاـ منـ الـحـصـصـ وـهـوـ : أـنـ يـحـصـنـ الشـعـرـ عـنـ مـقـدـمـ الرـأـسـ حـتـىـ يـنـكـشـفـ ، وـمـنـهـ قـوـلـ ابنـ السـكـيـتـ :

(١) قال في المختار : القسم - بالكسر - الحظ والنـصـيـبـ منـ الـخـيـرـ . أـمـاـ القـسـمـ - بالفتحـ - فـهـوـ مـصـدـرـ قـسـمـ رـبـهـ ضـربـ .

(٢) قال في المختار : الـحـظـ : النـصـيـبـ وـالـجـدـ تـقـولـ : حـظـ الرـجـلـ يـحـظـ - بالفتحـ - حـظـاـ ، أـيـ صـارـ ذـاـ حـظـ مـنـ الـرـزـقـ .

قد حَصَّتِ الْبَيْضَةُ رَأْسِي فَمَا أَطْعَمُ نَوْمًا غَيْرَ تَهْجَاجَ (٣)

وفي القرآن : «الآن حَصَّصَ الْحَقُّ» [يوسف : ٥١] ولهذا يكتب أصحاب الشروط حِصْتَه من الدار كذا ، ولا يكتبون نصيبيه ، لأن ما تتضمنه الحصة من معنى التبيين والكشف ، لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصة هي ماثبت للإنسان ، وكل شيء حَرَكَتَه لِتُثْبِتَه فقد حَصَّصَتْه ، وهذه حصتي ، أى : ما ثبتت لي ، وحصته من الدار ماثبت له منها ، وليس يقتضى أن يكون عن مقاسمة كما يقتضى ذلك النصيب .

الفرق بين النصيب والخلق : أن الخالق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيبا له ، لأن اشتقاقه من الخلق وهو التقدير ، ويجوز أن يكون من الخلق ؛ لأنه مما يوجبه الخلق الحسن (٤) .

الفرق بين النصيب والقِسْط : أن النصيب يجوز أن يكون عادلا ، وجائراً ونافضا عن الاستحقاق ، وزائداً يقال : نصيب مبخوس وموفور ، والقِسْط : الحصة العادلة مأخوذة من قوله : أقسط إذا عدل ويقال : قَسْطَ الْقَوْمُ الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ إِذَا قَسَّمُوهُ عَلَى الْقِسْطِ ، ويجوز أن يقال : القسط اسم للعدل في القسم ، ثم سمي العزم على القِسْط قِسْطا ، كما يسمى الشيء باسم سببه ؛ وهو كقولهم للنظر : رؤية ، وقيل : القِسْط ما استحق القِسْط له من النصيب ، ولابد له منه ، ولهذا يقال للجوهر : قسط من المساحة ، أى لابد له من ذلك .

الفرق بين الرِّزْق والحظ : أن الرِّزْق هو العطاء الجارى فى الحكم على الإدراز ، ولهذا يقال : أرزاق الجناد ، لأنها تجرى على إدراز ، والحظ لا يفيد هذا المعنى وإنما يفيد ارتقاء صاحبه به على ما ذكرنا ، قال بعضهم : يجوز أن يجعل الله للعبد حظاً فى شيء ، ثم يقطعه عنه ، ويزيله مع حياته وبقائه ، ولا يجوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء فى ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى فى الأرض مما يملك فهو

(٣) ذكره فى اللسان «حصص» وعراه لأبي قيس بن الأسلت غير أنه رواه بلفظ «فما أذوق» بدلا من «فما أطعما»

(٤) قال الراغب فى مفرداته : والخلق : ما اكتسبه الإنسان من الفضيلة بخلقه .

رُزق للعباد في الجملة بدلالة قوله تعالى : **﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾** [البقرة : ٢٩] وإن كان رزقا لهم في الجملة ، فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الأموال ، ولا يكون الحرام رزقا ، لأن الرزق هو العطاء الجاري في الحكم ، وليس الحرام مما حكم به ، وما يفترسه الأسد رزق له بشرط غلبته عليه كما أن غنيمة المشركين رزق لنا بشرط غلبتنا عليه ، والمشرك يملك ما في يده ، أما إذا غلبناه عليه بطل ملكه له ، وصار رزقا لنا ، ولا يكون الرزق إلا حلالا ؛ فأما قولهم : رزق حلال فهو توكيده كما يقال : **بلاغة حسنة ، ولا تكون البلاغة إلا حسنة** .

الفرق بين الرزق والغِنَاء : أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الانتفاع به فلا يجوز منازعته فيه لكونه حلالا له ، ويجوز أن يكون ما يغتنيه الإنسان حلالا وحراما ؛ إذ ليس كل ما يغتنيه الإنسان رزقا له ، ألا ترى أنه يجوز أن يغتني بالسرقة ، وليس السرقة رزقا للسارق ، ولو كانت رزقا له لم يننم عليها وعلى النفقه منها ، بل كان يحمد على ذلك ، والله تعالى مدح المؤمنين بإنفاقهم في قوله تعالى : **﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾** [البقرة : ٢] .

الفرق بين الإعطاء والهبة : أن الإعطاء هو اتصال الشيء إلى الآخذ له ألا ترى أنك تعطى زيداً المال ليبرده إلى عمرو وتعطيه ليتجر لك به ، والهبة تقتضي التمليلك ، فإذا وهبته له فقد ملكته إياه ، ثم كثر استعمال الإعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التمليلك فيقال : **أعطاه مالا إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم** .

الفرق بين الإعطاء والإنفاق : أن : الإنفاق هو إخراج المال من الملك ، ولهذا لا يقال : الله تعالى ينفق على العباد ، وأما قوله تعالى : **﴿يُنفِقُ كُلَّ يَشَاء﴾** [المائدة : ٩٤] فإنه مجاز لا يجوز استعماله في كل موضع ، وحقيقة أنه يرزق العباد على قدر المصالح ، والإعطاء لا يقتضي إخراج المعطى من الملك ، وذلك أنك تعطى زيداً المال ليشتري لك الشيء ، وتعطيه الثوب ليخيطه لك ، ولا يخرج عن ملكك بذلك ؛ فلا يقال لهذا : إنفاق .

الفرق بين الهبة والهَدَى : أن الهَدَى ما يتقرب به إلى المُهَدَى إليه ،

وليس كذلك الهبة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله يُهدي إلى العبد ، كما يقال : إنه يَهُبُ له ، وقال تعالى : ﴿فَهُبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِي﴾ [مريم : ٥٠] وتقول : أهدى المرءوس إلى الرئيس ، ووهب الرئيس للمرءوس ، وأصل الهدية من قوله : هدى الشيء إذا تقدم ، وسميت الهدية هدية : لأنها تُقدم أمام الحاجة^(٥) .

الفرق بين الهبة والمنحة : أن أصل المنحة الشاء ، أو البغير يمنحها الرجل أخيه فيحتلها زماناً ثم يردها ، قال بعضهم : لا تكون المنحة إلا الناقة ، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصمuni رحمة الله تعالى^(٦) .

اعبدَ بْنَ سَهْمَ الْسَّتَّ بِرَاجِعٍ مَنِيَحَتَنَا فِيمَا تُرَدُّ الْمَنَائِحُ
لَهَا شَعْرٌ ضَافِرٌ، وَجَيدٌ مَقْلُصٌ وَجَسْمٌ زَخَارٌ، وَضَرِسٌ مَجَالِحٌ

وهذه صفة شاة ، والممانع : التي لا ينقطع لبنيها مع الجدب^(٧) ، ثم صار كل عطية منحة لكثر الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به قصد شيء فقد منحته إياه كما تمنى المرأة وجهها للرجل وأنشد :

* قد عَلِمْتَ إِذْ مَنَحْتَنِي فَاهَا *

والهبة عطية منفعة تفضل بها على صاحبك ، ولذلك لم تكن عطية الدين ، ولا عطية الثمن هبة ، وهي مفارقة للصدقة لما في الصدقة من معنى تضمن فقر صاحبها لتصديق حاله فيما ينبع حاله من فقره .

الفرق بين الهبة والنعمـة : أن النعمة مضمنة بالشكر ، لأنها لا تكون إلا حسنة ، وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مغصوية .

الفرق بين العطية والنـحة : أن النـحة ما يعطيه الإنسان بطيب نفس ،

(٥) قال في أساس البلاغة : هذه : تقدمه ، كما يُقدم الهادي المهدى ، وجاءت الخيل يهدى بها فرس أشقر . ومنه : أهدى له وإليه هدية لأنها تُقدم أمام الحاجة في مهدى : في طبق .

(٦) قالهما جبـيهـاء الأشـجـعـيـ . انـظـرـ المـفـضـلـيـاتـ ٧٠/١ . والـنـحةـ : الـهـبـةـ . والـضـافـيـ : الـطـوـيلـ وـمـقـلـصـ : مـرـتفـعـ . وـزـخـارـيـ : كـثـيرـ الـلـحـمـ . وـالـجـالـحـ : الـذـيـ يـجـلـعـ الشـجـرـ ، أـيـ يـقـشـرـهـ . وـقـدـ روـيـ الـبـيـتـ الـأـوـلـ بـلـفـظـ : أـمـوـلـيـ بـنـيـ تـيمـ .

(٧) قال في القاموس : وأمنتـ النـاقـةـ : دـنـاـ نـاجـهـاـ ، وـهـيـ منـعـ ، وـالـمـانـعـ : نـاقـةـ يـقـيـ لـبـنـهاـ بـعـدـ ذـعـابـ أـلـبـانـ الإـبـلـ .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِحَلَةٍ﴾ [النساء : ٤] [أى : عن طيب أنفس ، وقيل : نحلة : ديانة ، ومنه قوله نحله الكلام والقصيدة ، إذا نسبها إليه طيب النفس بذلك ، وانتحل هو ، وقيل : النّحلة أن تعطيه بلا استعواض^(٨) ومنه قولهم : نحل الوالد ولده ، وفي الحديث «ما نحل والد ولده أفضل من أدب حسن»^(٩) وقال على بن عيسى : الهبة لا تكون واجبة ، والنّحلة تكون واجبة وغير واجبة ، وأصلها : العطية من غير معاوضة ، ومنه النّحلة الديانة لأنها كالنّحلة التي هي العطية .

الفرق بين المهر والصداق : أن الصداق اسم لما يبذله الرجل للمرأة طوعاً من غير إلزام ، والمهر اسم لذلك ولما يلزمها ، ولهذا اختار الشروطيون في كتب المهر : صداقها التي تزوجها عليه ، ومنه الصدقة ؛ لأنها لا تكون بإلزام وإكراه ومنه الصدقة ، ثم يتداخل المهر والصداق لقرب معناهما .

الفرق بين المِنْحَة والغَرِيَّة : أن الغريّة من النّخل ، والمنحة في الإبل والشاة وهو أن يعطى الرجل ثمرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل ، وقد أعراء ؛ قال الشاعر :

* ولكن عرايا في السنين الجوانح^(١٠) *

الفرق بين ذلك وبين الإفقار : أن الإفقار مصدر فقر الرجل ظهرَ بعيدَه ليركبه ثم يرده ، مأخوذ من الفقار وهو عظم الظهر ، يقال : أفترته البعير أى : أمكنته من فقاره .

الفرق بين الإفقار والإخبار : أن الإخبار أن يعطى الرجل فرساً ليغزو

(٨) قال ابن الأثير : الهبة العطية الخالية عن الأعواض ، والأغراض .

(٩) ذكره ابن الأثير في النهاية بلفظ : «ما نحل والد ولد من نحل أفضل من أدب حسن» والنّحلة - بالكسر - العطية ، والهبة ابتداء من غير عرض ولا استحقاق .

(١٠) هذا عجز بيت قاله سعيد بن الصامت الأنباري وذكره صاحب اللسان كاملاً وتمامه :

ليست بِسْتَهَاءَ وَلَا رُجْبَةَ

ولكن عرايا في السنين الجوانح

يقول : إنما تُربّها الناس . وأعراء النّخلة : وهب لها ثمرة عامها . والعريّة : النّخلة المُعرّاة . والعريّة أيضاً : النّخلة التي تُعرّل عند بيع النّخل .

عليه ، وقيل : هو أن يعطيه ماله ينتفع بصوفه ووبره وسمّنه قال زهير :

* هنالك إن يُسْتَخْبِلُوا أَمَالَ يُخْبِلُوا^(١١)

الفرق بين البر والصلة : أن البرّ سعة الفضل المقصود إليه ، والبر أيضاً يكون بلين الكلام ، وبر والده إذا لقيه بجميل القول والفعل قال الراجز :

بُنَىَ إِنَّ الْبَرَ شَيْءٌ هَيْنَ وَجْهٌ طَلِيقٌ ، وَكَلَامٌ لَيْنَ

والصلة البرّ المتّصل ، وأصل الصلة وصلة على فعلة وهي للنوع والهيئة يقال بار وصوّل ؛ أى يصل بِرَه فلا يقطعه . وتوالصل القوم ؛ تعاملوا بوصول بِرَ كل واحد منهم إلى صاحبه ، وواصله عامله بوصول البر وفى القرآن : ﴿وَلَقَدْ وَصَلَنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾ [القصص : ٥١] أى كثروا وصوّل بعضه ببعض بالحكم الدالة على الرشد .

الفرق بين البر والصدقة : أنك تصدق على الفقير لسدّ خلّته ، وتبرُّ ذات الحق لاجتلاب مودته ، ومن ثم قيل بـر الوالدين ، ويجوز أن يقال : البر هو النفع الجليل ، ومنه قيل : البر لسعته محللاً له نفسه ، ويجوز أن يقال : البر سعة النفع ومنه قيل : البر الشفقة .

الفرق بين البر والخير : أن البر مضمون يجعل جاعل قد قصد وجه النفع به ، فاما الخير فمطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق الصفة به ، ونقىض الخير الشر ، ونقىض البر العُقوق .

الفرق بين الغنيمة والفى : أن الغنيمة اسم لما أخذ من أموال المشركين بقتال ، والفى ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان سبب أخذه الكفر ، ولهذا قال أصحابنا : إن الجزية والخارج من الفى .

الفرق بين الغنيمة والنفل : أن أصل النفل في اللغة الزيادة على

(١١) ذكره في اللسان معزواً لزهير وتمامه :

* وَانْ يُسْأَلُوا يُعْطُوا ، وَانْ يُسْرُوا يُهْلَكُوا *

والإخبار : أن يعطيه الناقة ليتتفق بلبنها ووبرها ، فإن فرض إليه الارتفاع بولدها أيضاً فهو الإكفاء .

المستحق ، ومنه النافلة ، وهى التطوع ، ثم قيل لما ينفله صاحب السرية بعض أصحابه : **نَفَلًا** والجمع **أَنْفَالٌ** ، وهو أن يقول : إن قتلت قتيلا فلك سلبه ، أو يقول لجماعة : لكم الريع بعد الخمس ، وما أشبه ذلك ، ولا خلاف في جواز **النَّفَلِ** قبل إحراز الفنية ، وقال الكوفيون : لا نَفَلَ بعد إحراز الفنية على جهة الاجتهد ، وقال الشافعى يجوز النَّفَلِ بعد إحراز الفنية على جهة الاجتهد ، وقال ابن عباس في رواية : **الأنفال** ما شذ عن المشركين إلى المسلمين من غير قتال : نحو العبد والدابة ، ولذلك جعلها الله تعالى للنبي ﷺ في قوله : **فَلِلأَنْفَالِ لَهُ وَالرَّسُولُ** [الأنفال : ١٠] [١] وروى عن مجاهد : أن الأنفال **الخَمْسَ** جعله الله لأهل **الخَمْسَ** ، وقال الحسن : الأنفال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم ، وأصلها ما ذكرنا ، ثم أجريت على الفئائم كلها مجازا .

الفرق بين القرض والدين : أن القرض أكثر ما يستعمل في العيّن والورق وهو أن تأخذ من مال الرجل **دِرْهَمًا** لترتده عليه بدله **دِرْهَمًا** فيبقى دينا عليك إلى أن ترده ، فكل قرض دين ، وليس كل دين قرضا ، وذلك أن أثمان ما يشتري بالنساء ديون ، وليس بقروض ، فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين ، ويجوز أن يفرق بينهما فنقول : قولنا : يدانيه يفيد أنه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله ، ولهذا يقال : قضيت قرضه ، وأديت دينه ، وواجبه ، ومن أجل ذلك أيضا يقال : أديت صلاة الوقت ، وقضيت ما نسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض .

الفرق بين القرض والفرض : أن القرض **مَا يلزم إعطاؤه** ، والفرض **مَا لا يلزم إعطاؤه** ، ويقال ما عنده قرض ولا فرض ، أي : ما عنده خير لمن يلزمته أمره ، ولا لمن لا يلزمته أمره ، وأصل القرض القطع ، وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من المال ، ومنه المقراضان ^(١٢) ، ويجوز أن يقال : إنه سمي قرضاً لتساوي ما يأخذ وما يرد ، والعرب تقول تقارض الرجال الثناء إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه ، وقال الشاعر :

(١٢) قال في اللسان : القرض : القطع ، قرضه يفرضه - بالكسر - والمقراضان : الجلمان لا يفرد لهما واحد هدا قول أهل اللغة ، وحکى سيرته مقراض فأقرض .

* وأينى الندى فى الصالحين قروض *

وقال بعضهم : هما يتقارظان ، ولا يقال : يتقارضان ، وكلاهما عندنا جيد بل الضاد أكثر من الظاء في هذا وأشهر ، ورواه على بن عيسى في تفسيره .

الفرق بين العمري والرقيبي : أن العمري هي : أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرك أو عمرى ، والرقيبي أن يقول : إن ميت قبلى رجعت إلى وإن ميت قبلك فهي لك ، وذلك أن كل واحد منهما يتربّب وقت موت صاحبه .

الفرق بين العطية والجائزه : أن الجائزة ما يعطاه المادح وغيره على سبيل الإكرام ولا يكون إلا من هو أعلى من المعطى ، والعطية عامة في جميع ذلك ، وسميت الجائزه جائزه لأن بعض الأمراء في أيام عثمان ، وأظنه عبد الله بن عامر قصد عدواً من المشركين بينه وبينهم جسر ، فقال لأصحابه : من جاز إليهم فله كذا ، فجازه قوم منهم ، فقسم فيهم مالاً ، فسميت العطية على هذا الوجه جائزه .

الفرق بين البُسْلَة ، والحلوان ، والرُّشْوَة : أن البُسْلَة أجر الراقي ، وجاء النهى عنها ، وذلك إذا كانت الرقية بغير ذكر الله تعالى ، فاما إذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن ، فليس بها بأس ، ويؤخذ الأجر عليها ، والشاهد أن قوماً من الصحابة رقوا من العقرب : فدفعت إليهم ثلاثون شاة فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لهم : اقتسموها واضربوا لي معكم بسهم^(١٢) ، والحلوان أجر الكاهن ، وقد نهى عنه يقال : حلوله حلواناً ثم كثر ذلك حتى سمي كل عطية حلواناً قال الشاعر :

فَمَنْ رَاكِبَ أَحْلُوَهُ رَحْلًا وَنَاقَةً يُلْغَى عَنِ الشِّعْرِ إِذْ مَاتْ قَائِلَهُ^(١٤)

والحلوان - أيضاً أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم .

(١٣) متفق عليه . رواه البخاري (٥٧٣٦) ، ومسلم (٢٢٠١) من حديث أبي سعيد الخدري . والبُسْلَة - بالضم - أجرة الراقي : كما في اللسان .

(١٤) القائل علامة كما جاء في لسان العرب . يقال : حلوت ، أى : رشوت كما جاء في البيت .

قال الراجز :

* لا يأخذ الحلوان من بناتنا (١٥) *

والرُّشْوَةُ مَا يُعْطَاهُ الْحَاكِمُ وَقَدْ نَهَى عَنْهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لَعْنَ اللَّهِ الرَّاشِيُّ وَالْمَرْتَشِيُّ» (١٦) وَكَانَتِ الْعَرَبُ تُسَمِّيَّهَا الْإِتَّاوَةُ ، وَقَالَ أَبُو زِيدَ أَتُوْتُ الرَّجُلَ أَتُوْتَا وَهِيَ الرُّشْوَةُ قَالَ زَهْيِرُ :

أَفِي كُلِّ أَسْوَاقِ الْعَرَاقِ إِتَّاوَةُ وَفِي كُلِّ مَا بَاعَ امْرُؤٌ مَكْسُ دِرْهَمٌ (١٧)

قَالَ : الْمَكْسُ الْخِيَانَةُ وَهُوَ هَاهُنَا الْضَّرِبَةُ الَّتِي تُؤْخَذُ فِي الْأَسْوَاقِ وَيُقَالُ : مَكْسَهُ مَكْسًا إِذَا خَانَهُ ، وَيُقَالُ الْمَكْسُ الْعُشْرُ ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ» (١٨) وَقَالَ بَعْضُهُمْ : «الْإِسْلَالُ الرُّشْوَةُ وَفِي الْحَدِيثِ «لَا إِغْلَالٌ وَلَا إِسْلَالٌ» (١٩) وَالْإِغْلَالُ الْخِيَانَةُ ، وَقَالَ أَبُو عَبِيدَةَ الْإِسْلَالُ السُّرْقَةُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْإِتَّاوَةُ : الْخُرَاجُ .

الفرق بين السخاء والجود : أن السخاء هو أن يلين الإنسان عند السؤال ، ويسهل مهره للطالب من قوله : سخوت النار أساخوها سخواً إذا لينتها ، وسخوت الأديم لينته ، وأرض سخاوية لينة ، ولهذا لا يقال لله تعالى سخى ، والجود كثرة العطاء من غير سؤال ، ومن قوله : جادت السماء إذا جادت بمطر غزير ، والفرس الجواد الكثير الإعطاء للجري ، **وَاللَّهُ تَعَالَى جَوَادُ لَكْثَرَةِ عَطَائِهِ** فيما تقتضيه الحكمة ، فإن قيل : فلم لا

(١٥) قاله امرأة في زوجها .

(١٦) ذكر الحديث ابن الأثير في تذكرةه : «رشا» نقلًا عن أبي موسى ، وقال : الرُّشْوَةُ ، والرُّشْوَةُ - بكسر الر الشديدة أو ضمها - : الوصلة إلى الحاجة بالتصانع ، وأصله من الرشا الذي يتوصل به إلى الماء ، فالراشى : مر يعطى الذي يعينه على الباطل ، والمرتشى : الأخذ ، والراش : الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا . ويستقص لهذا فاما الذي يعطي توصلا إلى أحد حق ، أو دفع ظلم فغير داخل فيه . وروى عن جماعة من أئمة التابعين قالوا : لا يأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم .

(١٧) عزاء في اللسان لحنى بن جابر التغلبى مزيداً بالأثارة الرشوة والخرج .

(١٨) ذكر الحديث ابن الأثير في تذكرةه «مكس» نقلًا عن الهروى ، وقال : المكس : الضريبة التي يأخذها الماكس ، وهو العشار .

(١٩) ذكره ابن الأثير في تذكرةه «سلل» نقلًا عن الهروى ، ثم قال : «الإسلام» : السرقة الخفية ، يقال : سل البير وغيره في جوف الليل ، إذا انتزعه من بين الإبل وهي السلة ، وأسل : إذا صار ذا سلة ، وإذا أعاد غيره عليه . ويقال : «الإسلام» : الغارة الظاهرة ، وقيل : سل السيف .

يجوز على الله تعالى الصفة بسخى ، وجاز عليه الصفة بكبير وأصل الكبير كبر الجثة أى : كبير الشأن ، والسخى مصرف من السخاوة كتصريف الحكيم من الحكمة ، وكل مصرف من أصله فمعناه فيه ، وأما المنقول فليس كذلك لأنه بمنزلة الاسم العلم في أنه لا يكون فيه معنى ما نقل عنه ، وإنما يوافقه في اللفظ فقط ، ويجوز أن يكون أصل الجواد إعطاء الخير ، ومنه فرس جواد ، وشء جيد كأنه يعطى الخير لظهوره فيه ، وأجاد في أمره إذا أحكمه لإعطاء الخير الذي ظهر فيه .

الفرق بين الجواد والواسع : أن الواسع مبالغة في الوصف بالجود . والشاهد أنه نقىض قولهم للبخل : ضيق مبالغة في الوصف بالجود ، وهذا في أوصاف الخلق مجاز لأن المراد أن عطاءه كثير ، وقال بعضهم هو في صفات الله تعالى بمعنى أنه المحيط بالأشياء علمًا من قوله تعالى : « وَسَعَ رِبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا » [الأعراف: ٨٩] وله وجه آخر في اللغة وهو أن يكون مأخوذًا من الواسع وهو قدر ما تسع له القوة ، وهو بمنزلة الطاقة ، وهو نهاية مقدور القادر ، فلا يصح ذلك في الله تعالى .

الفرق بين الجود والندى : أن الندى اسم للجود الذي ينال القريب والبعيد فيبعد مذهبة مشبه بندى المطر بعد مذهبة ، وفلان أندى صوتا من فلان أى أبعد مذهبها ، والنديات المخزيات التي يبعد بها الصوت واحدتها مُنْدِيَة . وقال الخليل : الندى له وجوه : ندى الماء ، وندى الخير ، وندى الشم ، وندى الصوت قال الشاعر :

بعيد ندى التغريد أزمع صوته سجيل وادناه شحيح محشرج^(٢٠)

وندى الخضر ، وندى الوجنة كل ذلك من بعد المذهب .

الفرق بين الكرم والجود: أن الجود هو الذي ذكرناه ، والكرم يتصرف

(٢٠) التغريد : صوت معه بحث . يروى : بعيد ملدي التطريب أول صوره زفير ، وبعلوه لهيق محشرج وهو للشماخ يصف حمار وحش ، والمحشرج الذي يتردد صوره في حلقة وجوفه .

على وجوهه : فيقال لله تعالى : كريم ، ومعنى : أنه عزيز وهو من صفات ذاته ومنه قوله تعالى : ﴿مَا غَرَّ بِرِبِّكَ الْكَرِيم﴾ [الانفطار : ٦] أي : العزيز الذي لا يغلب ، ويكون بمعنى الجود المفضال ، فيكون من صفات فعله ، ويقال : رزق كريم إذا لم يكن فيه امتحان ، أي : كرم صاحبه ، وال الكريم الحسن في قوله تعالى : ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيم﴾ [لقمان : ١٠] ومثله ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَرْلَا كَرِيمَيْهَا﴾ [الإسراء : ٢٢] أي حسناً وال الكريم بمعنى المفضل في قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَانُكُمْ﴾ [الحجرات : ١٣] أي أفضلكم ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَرَمْنَا بَنِي آدَم﴾ [الإسراء : ٧] أي فضلناهم ، وال الكريم أيضاً السيد في قوله ﴿إِذَا أَنَا كُمْ كَرِيمٌ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ﴾^(٢١) أي سيد قوم ، ويجوز أن يقال الكريم هو إعطاء الشيء عن طيب نفس قليلاً كان أو كثيراً ، وال وجود سعة العطاء ومنه سمي المطر الغزير الواسع جوداً سواء كان عن طيب نفس أو لا ، ويجوز أن يقال : الكريم هو إعطاء من يريد إكرامه وإعزازه ، وال وجود قد يكون كذلك وقد لا يكون .

الفرق بين المال والنشب : أن المال إذا لم يقييد ، فإنما يراد به الصامت والماشية ، والنشب ما نشب من العقارات قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب^(٢٢)

والمال أيضاً يقع على كل ما يملكه الإنسان من الذهب والورق والإبل والفنم والرقيق ، والغروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون : البيع مبادلة مال بمال ، وكذلك هو في اللغة فيجعلون الثمن والمثمن من أي جنس كانا مالاً ، إلا أن الأشهر عند العرب في المال الماشي وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا : التقدير .

الفرق بين الغنى والجدة واليسار : أن الجدة كثرة المال فقط ، يقال :

رجل واجد : أي : كثير المال ، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة

(٢١) ذكره السيوطي في الدرر المنشورة (برقم ٩) - أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر وسنده ضعيف ، والبزار من حديث جرير وسنده ضعيف أيضاً .

(٢٢) هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معدى كرب الزبيدي ، وهو من شواهد سيبويه ، والمبره في الكامل ، ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه لياس بن عامر .

وكل ما ينافي الحاجة ، وقد غنى يغنى غنى ، واستغنى طلب الفنى ، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى ، والفناء ممدوداً من الصوت لإمتاعه النفس كإمتاع الفنى ، والمغاني : المنازل للاستفباء بها فى نزولها ، والغانية الجارية لاستفهامها بجمالها عن الزينة ، وأما اليسار فهو المقدار الذى تيسر معه المطلوب من المعاش ، فليس ينبع عن الكثرة ، ألا ترى أنك تقول : فلان تاجر موسر ، ولا تقول ملك موسر ، لأن أكثر ما يملكه التاجر قليل فى جنب ما يملكه الملك .

* **ومما يوافق السخاء المذكور في هذا الباب :**

الفرق بين التخويل والتمويل : أن التخويل إعطاء الخول يقال : خوله إذا جعل له خولاً ، كما يقال موله إذا جعل له مالاً ، وسُوده إذا جعل له سُوداً ، وسنذكر الخول في موضعه ، وقيل أصل التخويل الإرقاء ، يقال : خوله إبله ؛ إذا استرعاه إياها فكثر حتى جعل كل هبة وعطاية تخويلاً ، كأنه جعل له من ذلك ما يرعاه .

* **ومما يخالف السخاء في هذا الباب البخل :**

الفرق بينه وبين **الضن** : أن الضن أصله أن يكون بالعوارى ، والبخل بالهياضات ولهذا تقول : هو ضئين بعلمه ، ولا يقال بخيل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة ، وذلك أن الواهب إذا وهب شيئاً خرج من ملكه ، فإذا أغار شيئاً لم يخرج من أن يكون عالماً به ، فأشبهه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَئِنٍ﴾ [التكوير: ٢٤] ولم يقل بخيل .

الفرق بين الشح والبخل : أن الشح الحرص على منع الخير ويقال : زَنْدٌ شَحَّاجٌ إذا لم يُورِ [٢٣] ناراً وإن أشح عليه بالقبح كأنه حريص على منع ذلك ، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يؤدى حقوق الله تعالى : بخيل .

(٢٣) قال في أساس البلاغة : ومن المجاز زند شحاج : لا يرى .

* الفرق بين ما يخالف الغنى :

الفرق بين الفقر والمسكنة: أن الفقر فيما قال الأزهري في تأويل قوله تعالى : «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ» [التوبه ٦٠] الفقر الذي لا يسأل، والمسكين الذي يسأل، ومثله عن ابن عباس ، والحسن ، وجابر بن زيد ، ومجاهد وهو قول أبي حنيفة ، وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا ، وأبلغ في جهة الفقر ، ويدل عليه قوله تعالى : «لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [البقرة: ٢٧٣] إلى قوله تعالى : «يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ» [البقرة: ٢٧٠] فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم ظاهر جميل وعليهم بذة حسنة ، وقيل لأعرابي : أفقير أنت؟ فقال بل مسكين وأنشد :

أَمَا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حَلْوَيْتَهُ
وَفَقَعَ الْعِيَالُ فَلَمْ يَتَرَكْ لَهُ سِبْدٌ^(٢٤)

فجعل للفقير حلوبة والمسكين الذي لا شيء له فأما قوله تعالى : «فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ» [الكهف: ٧٦] فأثبتت لهم ملك سفينه وسماتهم مساكين ، فإنه روى أنهم كانوا أجراء فيها ، ونسبها إليهم لتصرفهم فيها ، والكون بها كما قال تعالى : «لَا تَدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ» [الأحزاب: ٥٣] ثم قال «وَقَرْنَ فِي بَيْوَتِكُنَّ» [الأحزاب: ٣٣] وعن أبي حنيفة فيمن قال : مالى للقراء والمساكين أنهم صنفان . وعن أبي يوسف أن نصف المال لفلان ، ونصفه للقراء والمساكين ، وهذا يدل على أنه جعلهما صنفا واحدا ، والقول قول أبي حنيفة ، ويجوز أن يقال : المسكين هو الذي يرق له الإنسان إذا تأمل حاله ، وكل من يرق له الإنسان يسميه مسكينا .

الفرق بين الفقر والإعدام : أن الإعدام أبلغ من الفقر ، وقال أهل اللغة المعدم الذي لا يجد شيئا ، وأصله من العدم خلاف الوجود ، وقد أعدم كأنه صار ذا عدم ، وقيل في خلاف الوجود عدم الفرق بين المعنيين ، ولم يقل

(٢٤) قاله الراعي التميري : والبيت في طبقات فحول الشمراء (٥١١/٢) ، والفضليات (٢٣٥) وأدب الكاتب (٣٤) . والحلوبة : الناقة التي تحلب ، وفوق العيال : لها لين قدر كفافتهم .

عدمه الله ، وإنما قيل : أعدمه الله ، وقيل في خلافه : قد وجد ، ولم يقل : وجده الله ، وإنما قيل : أوجده الله ، وقال بعضهم : الإعدام فقر بعد غنى .

الفرق بين الفقير والمُصرِّم : أن المُصرِّم هو الذي له صِرْمة ، والصِرْمة الجماعة القليلة من الإبل ثم كثُر ذلك حتى سُمِي كل قليل الحال مُصرِّمًا ، وإن لم تكن له صِرْمة .

الفرق بين الفقير والمُملِّق : أن المُملِّق مشتق من المَلْق وهو الخاضع والتضُرُّع ، ومنه قيل للأجمة المفترضة : مَلْقَة ، والجمع مَلْقَات . فلما كان الفقير في أكثر الحال خاضعاً متضرعاً سُمِي مُملِّقاً ولا يكون إلا بعد غنى كأنه صار ذا مَلْقَة ، كما تقول : أطفلت المرأة إذا صار لها طفل ، ويجوز أن يقال إن الإملاق نقل إلى عدم التمكُّن من النفقة على العيال ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿وَلَا تُقْتُلُوا أُولُو الْدِّين خَشْيَة إِمْلَاق﴾ [الإسراء : ٢١] أي خشية العجز عن النفقة عليهم .

الفرق بين الخلة والفقير : أن الخلة الحاجة ، والمُختَلُّ الحاجة ، وسميت الحاجة خلة لاختلال الحال بها ، كأنما صار بها خلل يحتاج إلى سدده ، والخلة أيضاً الخصلة التي يختل إليها ، أي : يحتاج ، والخلة المودة التي تتخال الأسرار معها بين الخليلين ، وسمى الطريق في الرمل خللاً لأنَّه يتخلل لأنزعاجه ، والخل الذي يصطبه به لأنَّه يتخلل ما وضع فيه بلطشه وحدته ، وخللت الثوب خلاً وخلاً وجمع الخل خللاً وفي القرآن : ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَّاه﴾ [النور : ٤٢] والخلال ما يخل به الثوب وما يخرج به الشيء من خل الأنسان فالفقير أبلغ من الخلة ، لأنَّ الفقر ذهاب المال ، والخلة والخلال في المال .

الفرق بين الفقر وال الحاجة : أن الحاجة هي النقصان ، ولهذا يقال : الثوب يحتاج إلى حزمه ، وفلان يحتاج إلى عقل ، وذلك إذا كان ناقصاً ولهذا قال المتكلمون : الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة : أي : من جهل بقبحه ، أو نقصان زاد جبره بظلم الغير ، والفقير خلاف الغنى ، فاما قولهم : فلان مفتقر إلى عقل ، فهو استعارة ، ومعحتاج إلى عقل حقيقة .

* ومما يخالف الحظ الحرام والحرف :

الفرق بينهما : أن الحرام عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال ، يقال : سأله فحرمه ، والحرف عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع ، يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع في صناعته : إنه محارف ، وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق في الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق .

الفرق بين الفقير والبائس : قال مجاهد وغيره البائس الذي يسأل بيده ، قلنا : وإنما سمي من هذه حالة بائسًا لظهور أثر البؤس عليه بمد يده للمسألة ، وهو على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر ، وقال بعضهم : هو بمعنى المسكين ، لأن المسكين هو الذي يكون في نهاية الفقر قد ظهر عليه السكون للحاجة ، وسوء الحال وهو الذي لا يجد شيئاً .

الفرق بين المحارف والمحدود : أن المحدود - على ما قال بعض أهل العلم - هو : من لا يصل إلى مطلوبه من الظفر بالعدو عند منازعته إياه ، وقد يستعمل في غير ذلك من وجوه المنع ، وال الصحيح أن المحدود هو المنوع من وجوه الخير كلها ، من قولك : حَدَّ إِذَا مُنْعِ، وَحَدَّ إِذَا مُنْعَهُ، وَحَدُودُ اللَّهِ مَا مُنْعَهُ عَنْهُ بِالنَّهْيِ .

الفرق بين النقص وال الحاجة : أن النقص سبب إلى الحاجة فالمحتاج يحتاج لنقصه ، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج .

الفرق بين البخس والنقسان : أن البخس النقص بالظلم قال تعالى : ﴿وَلَا تُبْخِسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف : ٨٥] أي لا تقصوهم ظلماً ، والنقسان يكون بالظلم وغيره .

الفرق بين النقص والتخفيف : أن النقص الأخذ من المقدار كائناً ما كان ، والتخفيف فيما له اعتماد واستعمل التخفيف في العذاب لأنه يجثم على النفوس جثوم ما له ثقل .

* **ومما يخالف التقصان الزيادة :**

الفرق بينها وبين النماء : أن قولك *نما الشيء* يفيد زيادة من نفسه ، وقولك : زاد لا يفيد ذلك إلا ترى أنه يقال : زاد مال فلان بما ورثه عن والده ، ولا يقال : *نما ماله* بما ورثه ، وإنما يقال *نمت الماشية* بتسلها ، والنمو في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة ، ومن ثم أيضاً سمي *الشجر والنبات النامي* ، ومنه يقال : *نما الخضاب في اليد* ، والحرير في الكتاب .

ومما يدخل في هذا الباب :

الفرق بين القنوع والسؤال : أن القنوع سؤال الفضل ، والصلة خاصة ، والسؤال عام في ذلك وفي غيره يقال قنوعاً إذا سأله ، وهو قانع وفي القرآن : **﴿وَأَطْعُمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَ﴾** [الحج: ٣٦] قال : القانع السائل ، والمعتر الذي يلهم بك لتعطيه ولا يسأل ، اعتره يعتره ، وعره يعره ، وقيل : عرته ، واعتره ، واعتراه إذا جاءه يطلب معرفته .

وقال الليث : القانع المسكين الطواف ، وقال مجاهد : القانع هنا جارك ، ولو كان غنياً ، وقال الحسن : القانع الذي يسأل ويقنع بما تعطيه ، وقال الفراء : القانع الذي إن أعطيته شيئاً قبله ، وقال أبو عبيدة : القانع السائل الذي قنع إليك أى خضع ، وقال أبو على : هو الفقير الذي يسأل ، وقال إبراهيم : القانع الذي يجلس في بيته والمعتر الذي يعتريك .

الباب الثالث عشر

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعِزَّةِ وَالشَّرْفِ، وَالرِّيَاسَةِ وَالسُّوْدَدِ، وَبَيْنَ الْمُلْكَ وَالسُّلْطَانِ،
وَالدُّولَةِ وَالْتَّمَكِينِ، وَالنُّصْرَةِ وَالإِعْانَةِ، وَبَيْنَ الْكَبِيرِ وَالْعَظِيمِ، وَالْفَرْقِ
بَيْنَ الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ، وَالْقَدْرَةِ وَالْتَّقْدِيرِ، وَمَا يَجْرِي مَعَ ذَلِكَ

الفرق بين العِزَّةِ وَالشَّرْفِ : أن العِزَّةَ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْفَلَبَةِ وَالْأَمْتَانِ عَلَى مَا
قَلَّا ، فَأَمَا قَوْلَهُمْ : عَزَّ الْطَّعَامُ فَهُوَ عَزِيزٌ ؛ فَمَعْنَاهُ قَلَّ حَتَّى لَا يُقْدَرَ عَلَيْهِ ،
فَشَبَهَ بَمَنْ لَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ لِقُوَّتِهِ وَمَنْعِتِهِ ، لِأَنَّ الْعِزَّةَ يَمْعَنُ الْقِلَّةَ ، وَالشَّرْفُ إِنَّمَا
هُوَ فِي الْأَصْلِ شَرْفُ الْمَكَانِ ، وَمِنْهُ قَوْلَهُمْ : أَشَرْفُ فَلَانَ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا
صَارَ فَوْقَهُ ، وَمِنْهُ قِيلَ شُرُفَةُ الْقَصْرِ ، وَأَشَرْفُ عَلَى التَّلْفِ إِذَا قَارَبَهُ ، ثُمَّ
اسْتَعْمَلَ فِي كَرْمِ النَّسْبِ فَقِيلَ لِلْقَرْشِيِّ : شَرِيفٌ ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ نَسْبٌ مَذْكُورٌ
عِنْدَ الْعَرَبِ شَرِيفٌ ، وَلَهُذَا لَا يُقَالُ لِلَّهِ تَعَالَى : شَرِيفٌ كَمَا يُقَالُ لَهُ : عَزِيزٌ .

الفرق بين السَّيِّدِ وَالصَّمَدِ : أَنَّ السَّيِّدَ الْمَالِكَ لِتَدْبِيرِ السَّوَادِ ، وَهُوَ الْجَمْعُ
وَسُمِّيَ سَوَادًا ، لِأَنَّ مَجْتَمِعَهُ سَوَادٌ إِذَا رُؤِيَ مِنْ بَعِيدٍ ، وَمِنْهُ يُقَالُ : السَّوَادُ
الْأَعْظَمُ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : الْدَّهْمَاءُ لِذَلِكَ ، وَالدُّهْمَةُ السَّوَادُ ، وَقَوْلُنَا : الصَّمَدُ
يَقْتَضِي الْقُوَّةَ عَلَى الْأَمْرِ . وَأَصْلُهُ مِنَ الصَّمَدِ وَهُوَ الْأَرْضُ الصَّلَبَةُ ، وَالْجَمْعُ
صِمَادٌ ، وَالصَّمَدَةُ صَخْرَةٌ شَدِيدَةُ التَّمْكِنِ فِي الْأَرْضِ ، وَيُجَوزُ أَنْ يُقَالُ : إِذَا
يَقْتَضِي قَصْدُ النَّاسِ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ مِنْ قَوْلِكَ : صَمَدَتْ صَمَدَةً ، أَيْ
قَصَدَتْ قَصَدَةً ، وَكَيْفَمَا كَانَ فَيَانِهُ أَبْلَغُ مِنَ السَّيِّدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ لَمْ
يَسُودْ عَشِيرَتِهِ : سَيِّدٌ ، وَلَا يُقَالُ لَهُ صَمَدٌ حَتَّى يَعْظُمْ شَانَهُ ، فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ
دُونَ غَيْرِهِ ، وَلَهُذَا يُقَالُ : سَيِّدٌ صَمَدٌ ، وَلَمْ يَسْمَعْ صَمَدًا سَيِّدًا .

الفرق بين قَوْلِكَ : يَسُوْسُهُمْ ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : يَسُودُهُمْ : أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ :
يَسُودُهُمْ أَنَّهُ يَلِي تَدْبِيرَهُمْ وَمَعْنَى قَوْلِكَ : يَسُوْسُهُمْ أَنَّهُ يَنْظَرُ فِي دَقِيقَةِ
أَمْرِهِمْ مَا يَخُذُونَ مِنَ السَّوْسِ^(١) ، وَلَا تَجُوزُ الصَّفَةُ بِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّ
الْأَمْرَ لَا تَدْقُعُ عَنْهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ قَبْلَهُ .

(١) قَالَ فِي الْلِسَانِ : السَّوْسُ : الْرِّيَاسَةُ ، يُقَالُ : سَاسُوْسُهُمْ سَوْسًا .

الفرق بين سيد القوم وكبيرهم : أن سيدهم هو الذى يلى تدبيرهم ، وكبيرهم هو الذى يفضلهم فى العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى : **﴿فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾** [الأنباء : ٦٢] فيجوز أن يكون الكبير فى السن ، ويجوز أن يكون الكبير فى الفضل ، ويقال لسيد القوم : كبيرهم ، ولا يقال ل الكبيرهم : سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم ، والكبير فى أسماء الله تعالى هو الكبير الشأن الممتنع من مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والكبير الشخص الذى يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة ، ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى ، قال بعضهم : الكبير فى أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبير فى أنفس العارفين غير أن يكون له نظير .

الفرق بين مالك وملك : أن مالك يفيد مملوكا ، وملكا لا يفيد ذلك ولكنه يفيد الأمر ، وسعة المقدرة على أن المالك أوسع من الملك لأنك تقول : **الله مَالِكُ الْمَلَائِكَةِ وَالْإِنْسَانِ وَالْجَنِّ** ، وملك الأرض والسماء ، وملك السحاب والرياح ونحو ذلك ، وملك لا يحسن إلا فى الملائكة والإنس والجن قال الفرزدق :

سبحان من عَنَتِ الْوِجْهُ لِوَجْهِهِ
ملك الملوك وملك الغَرْ

ولو قال ملك الغر لم يحسن^(٢) .

الفرق بين مالك وملك : أن الملك مبالغة مثل : سميع وعليم ، ولا يقتضى مملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والبالغة ، وليس معنى قولنا فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك ، وإنما يراد به إعمال ذلك فى الإعراب على تقدير أسماء الفاعلين .

الفرق بين الملك والملك : أن الملك هو استفاضة الملك ، وسعة المقدور من له السياسة والتدبير ، وملك استحقاق تصريف الشيء من هو أولى به من غيره .

الفرق بين كبير القوم وعظيم القوم : أن عظيم القوم هو الذى ليس

(٢) الغَرْ : قال في اللسان : غَرَّه يغفره غَرْ : ستره ، وكل شيء ستره فقد غفره .

فوقه أحدٌ منهم ، فلا تكون الصفة به إلا مع السود والسلطان ، فهو مفارق للكبير وكتب رسول الله ﷺ إلى كسرى عظيم فارس^(٣) ، والعظيم في أسماء الله تعالى بمعنى عظيم الشأن ، والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيق ، وأصل الكلمة القوة ، ومنه سمي العظيم عظيماً لقوته ، ويجوز أن يقال : إن أصله عظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن ، كما فعل بالكبير وقال تعالى : ﴿عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٌ﴾ [الأعماش : ١٥] . فسماء عظيماً لعظم ما فيه من الآلام والبلاء ، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق بأن يوصف أنه عظيم .

الفرق بين العظيم والكبير : أن العظيم قد يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ، ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم ، وإن لم يوصف بأنه كثير ، وقد يعظم الشيء من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم بين الجليل والكبير بأن قال : الجليل في أسماء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق للحمد ، والكبير فيما يجب له من صفة الحمد ، والأجل بما ليس فوقه من هو أجل منه ، وأما الأجل من ملوك الدنيا فهو الذي ينفرد في الزمان بأعلى مراتب الجلال ، والجلال إذا أطلق كان مخصوصاً بعظم الشأن ، ويقال حكم جليلة للنفع بها ويوصف المال الكثير بأنه جليل ، ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع في المال وسميت الجلة جلة لعظمها ، والمجلة الصحفة سميت بذلك لما فيها من عظم الحكم والعمود .

الفرق بين الجلال والهيبة : أن الجلال ما ذكرناه ، والهيبة خوف الإقدام على الشيء ، فلا يوصف الله بأنه يهاب ، كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه ، لأن الإقدام هو الهجوم من قدام : فلا يوصف الله تعالى بأن له قداماً ووراء ، والهيبة هو أن يعظم في الصدور ، فيترك الهجوم عليه .

الفرق بين الصفة منه - عز وجل - بأنه على ، وبين الصفة للسيد من

(٣) في صحيح مسلم من حديث قتادة عن أنس قال : كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى ، وإلى قيصر ، وإلى النجاشي ، وليس بالنجاشي الذي صلى عليه أخرجه مسلم برقم ١٧٧٤) في الجهاد ، والترمذى برقم ٢٨٥٩) .

العبد بأنه رفيع : أن الصفة بعلى منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقتدار ، ومنه ﴿إِنْ فَرْعَوْنَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ [القصص : ٤] أى قهر أهله ، وقوله تعالى : ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون : ٦١] فقيل لله تعالى على من هذا الوجه ، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات ، والصفة بالرفيع يتصرف من علو المكان ، وقد ذكرنا أن في المصرف معنى ما صرف منه ، فلهذا لا يقال : الله رفيع ، والأصل في الارتفاع زوال الشيء عن موضعه إلى فوق ، ولهذا يقال : ارتفع الشيء بمعنى زال وذهب ، والعلو لا يقتضي الزوال عن أسفل ، ولهذا يقال : ارتفع الشيد وإن ارتفع قليلا لأنه زال عن موضعه إلى فوق ، ولا يقال : علا إذا ارتفع قليلا ، ويجوز أن يقال : الصفة برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضي الزوال . فاما قوله تعالى : ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ [غافر : ١٥] فهو قوله كثير الإحسان في أن الصفة للثانية في الحقيقة .

الفرق بين الصعود والارتفاع : أن الصعود مقصور على الارتفاع في المكان ولا يستعمل في غيره ؛ ويقال : صعد في السلم والدرجة ، ولا يقال صعد أمره ، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك ، والصعود أيضا هو الذهاب إلى فوق فقط ، وليس الارتفاع كذلك ، ألا ترى أنه يقال : ارتفع في المجلس ، ورفعت مجلسه وإن لم يذهب به في علو ، ولا يقال أصعدته إلا إذا أعلىته .

الفرق بين الصعود والرُّقى : أن الرُّقى أعم من الصعود ؛ ألا ترى أنه يقال : رقى في الدرجة والسلم كما يقال صعد فيهما ، ويقال : رقيت في العلم والشرف إلى أبعد غاية ، ورقى في الفضل ، ولا يقال في ذلك صعد ، والصعود على ما ذكرنا مقصور على المكان ، والرُّقى يستعمل فيه وفي غيره ، فهو أعم ، وهو أيضا يفيد التدرج في المعنى شيئاً بعد شيء ، ولهذا سُمِّيَ الدُّرُجَ مَرَاقِي ، وتقول : مازلت أرافقه حتى بلغت به الغاية ؛ أى : أعلو به شيئاً شيئاً .

الفرق بين الصعود والإصعاد : أن الإصعاد في مستوى الأرض ،

والصعود في الارتفاع ، يقال : أصعدنا من الكوفة إلى خراسان ، وصعدنا في الدرجة والسلم والجبل .

الفرق بين الأعلى وفوق : أن أعلى الشيء منه يقال : هو في أعلى النخلة ؛ يراد أنه في نهاية قائمتها ، وتقول : السماء فوق الأرض ، فلا يقتضي ذلك أن تكون السماء من الأرض ، وأعلى يقتضي أسفل ، وفوق يقتضي تحت ، وأسفل الشيء منه ، وتحته ليس منه ألا ترى أنه يقال : وضعته تحت الكوز ، ولا يقال وضعته أسفل الكوز بهذا المعنى ، ويقال : أسفل البئر ، ولا يقال تحت البئر .

الفرق بين الرفيع والمجيد : أن المجيد هو الرفيع في علو شأنه ، والماجد هو العالى الشأن في معانى صفاته ، وقيل : المجيد الكريم في قوله تعالى : «**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ**» [البروج : ١٦] أى كريم فيما يعطى من حكمه ، وقيل : فيما يرجى من خيره ، وأصل المجد : العظم إلا أنه جرى على وجهين : عظم الشخص ، وعظم الشأن ؛ فيقال : تمجدت الإبل تمجداً إذا عظمت أجسامها لجودة الكلأ ، وأمجد القوم إبلهم إذا رعواها كلاً جيداً في أول الربيع ، ويقال في علو شأنه ؛ **مَجْدُ الرَّجُلِ مَجْدٌ** ، وأمجد إمجاداً إذا عظم شأنه لفتان ، **وَمَجَدُ اللَّهِ تَعَالَى تَمَجِيدٌ** : عظمته .

الفرق بين الإله والعبود بحق : أن الإله هو الذي يحق له العبادة فلا إله إلا الله ، وليس كل معبود بحق له العبادة ؛ ألا ترى أن الأصنام معبودة والمسيح معبود ؛ ولا يحق له ولها العبادة .

الفرق بين قولنا : الله وبين قولنا إله : أن قولنا الله اسم لم يسم به غير الله ، وسمى غير الله إليها على وجه الخطأ ، وهي تسمية العرب للأصنام آلهة وأما قول الناس لا معبود إلا الله ، فمعنى أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى .

الفرق بين قولنا : يحق له العبادة ، وقولنا يستحق العبادة : أن قولنا : يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا : يستحق يقيد أنه قد أنعم ، واستحق ، وذلك أن الاستحقاق مضمون بما يستحق لأجله .

الفرق بين قولنا : الله ، وقولنا : اللهم : أن قولنا : الله اسم ، واللهم نداء ، والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره .

الفرق بين الصفة برب والصفة بسيدي : أن السيد مالك من يحب عليه طاعته نحو : سيد الأمة والغلام ، ولا يجوز سيد الثوب ، كما يجوز رب الثوب ، ويجوز رب بمعنى سيد في الإضافة ، وفي القرآن **﴿فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا﴾ [يوسف : ١١] وليس ذلك في كل موضع ، الا ترى أن العبد يقول لسيده : ياسيدى ، ولا يجوز أن يقول : ياربى فأما قول عدى بن زيد :**

ان رَبِّي لَوْلَا تَدَارَكَهُ الْمَلَكُ **لَكَ بِأَهْلِ الْعَرَاقِ سَاءَ الْعَذِيرُ**

يعنى النعمان بن المنذر ، والعذير : الحال فإن ذلك كان مستعملا ، ثم ترك استعماله كما ترك : «أبيت اللعن» و «عِمْ صباحا» وما أشبه ذلك .

الفرق بين الصفة برب والصفة بمالك : أن الصفة برب أفحى من الصفة بمالك ، لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ما ملك ، فقولنا : رب يتضمن معنى الملك والتدبير ؛ فلا يكون إلا مطاعاً أيضاً ، والشاهد قول الله تعالى : **﴿إِنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة : ٢١] أي سادة يطيعونهم ، والصفة بمالك تقتضى القوة على تصريف ما ملك وهو من قوله ملكت العجين إذا أجدت عجنه فقوى ومنه قول الشاعر^(٤) :**

مَلَكْتُ بِهَا كَفَى فَانْهَرْتُ فَتَقَهَا **يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَأَهَا**

أى : قَوَّيْتُ بها كفى ، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك في الحكم كالصبي المالك لا يقدر على تصريفه إلا في الحكم ، أي حكمه حكم القادر على تصريف ماله ، ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة برب إلا على الله تعالى ، والصفة برب أيضاً تقتضى معنى المصلح ، ومنه ربيت النعمة إذا أصلحتها باتمامها ، وأديم مريوب مُصلح ، ويجوز أن يقال إن قولنا : رب ، يقتضى معنى ولادة الأمر حتى يتم ، ومن ثم قيل : رب الولد ، ورب اليتيم ، وشاة ربى وهي مثل النساء من النساء ، وقيل لها ذلك : لأنها تُرَبَّى

(٤) هو قيس بن الخطيم شاعر الأوس . انظر ديوانه ١٠٧ وقد ذكره معزرا إلى صاحب اللسان «نهر» وقال : وأنه الطعنة : وسها . وملكت ، أي شددت وقوت ، ويقال : طعنه طعنة انهر فتقها ، أي وسها .

ولدها فالياء في التربيعية أصلها باء ، نقلت إلى حرف العلة كما قيل في
الظن التظني .

الفرق بين الصفة برب ، والصفة بقادر : أن الصفة بقادر أعم من حيث تجري على المقدور نحو : قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة برب إلا في المقدر المصرف المدبر ، وصفة قادر تجري في كل وجه ، وهو الأصل في هذا الباب ، وقال بعضهم : لا يقال الرب إلا لله فرده بعضهم وقال : قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حلزة^(٥) :

وهو الربُّ والشهيدُ على يو م الحيارين والبلاءَ بلاءُ

والقول الأول هو الصحيح : لأن قوله : الرب هاهنا ليس بإطلاق لأنه خبر هو ، وكذلك الشهيد ، والشهيد هو الرب ، وهما يرجعان إلى هو ، فإذا كان الشهيد هو الرب ، وقد خص الشهيد بيوم الحيارين فينبغي أن يكون خصوصه خصوصا للرب لأنه هو ، وأما قول عدي بن زيد :

وراقد الرب مغبوط بصحته وطلب الوجه يرضي الحال مختارا
فإن ذلك من خطابهم ، ومثله تسميتهم الصنم إليها ومسيمة رحمانا ،
وأراد بالوجه وجه الحق .

الفرق بين السيد والمالك : أن السيد في المالكين كالعبد في المملوكتين فكما لا يكون العبد إلا من يعقل ، وكذلك لا يكون السيد إلا من يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال : هذا سيد العبد ، ومالك العبد ، ويقال : هو مالك الدار ، ولا يقال سيد الدار ، ويقال لل قادر : مالك فعله ، ولا يقال : سيد فعله ، والله تعالى سيد : لأنه مالك لجنس من يعقل .

*ومما يجري مع ذلك :

الفرق بين الملك والدولة : أن الملك يفيد اتساع المقدور على ما ذكرنا ،

(٥) شاهده : أن الرب بالألف واللام يقال لغير الله ، وقد قالوه في الجامالية للملك وهذا هو آخر أبيات معلقة الحارث بن حلزة البشكري ، وهو أحد فحول الشعراء المقلين كان في بكر وائل بمنزلة عمرو بن كلثوم في تغلب شجاعة وحماسة وفصاحة وارتجالا ، وكثير من الرواة ، يقولون : إنه أرجمل هذه القصيدة بحضور الملك « عمرو بن هند » ويريد عمرو بن هند ، فإنه شهد عناءهم وانظر شرح المعلقات بتحقيقى . [إصدار دار الطالع] .

والدولة^(١) انتقال حال سارة من قوم إلى قوم ، والدولة ما ينال من المال بالدولة ؛ فيتداوله القوم بينهم هذا مرة ، وهذا مرة ، وقال بعضهم الدولة فعل المنتهبين ، والدولة الشيء الذي ينته布 ، ومثلها غرفة لما في يدك ، والغرفة فعلة من غرفت ، ومثل ذلك خطوة للموضع خطوة فعلة من خطوت ، وجمع الدولة دُول مثل غرف ، ومن قال : دُول^(٢) فهي لغة والأول الأصل .

الفرق بين الملك والسلطان : أن السلطان قُوَّةُ اليد في القهر للجمهور الأعظم ، وللجماعة اليسيرة أيضًا ، ألا ترى أنه يقال : الخليفة سلطان الدنيا ، وملك الدنيا ، وتقول لأمير البلد : سلطان البلد ، ولا يقال له : ملك البلد ، لأن الملك هو من اتسعت مقدراته على ما ذكرنا ، فالملك هو القدرة على أشياء كثيرة ، والسلطان القدرة سواء كان على أشياء كثيرة أو قليلة ، ولهذا يقال : له في داره سلطان ، ولا يقال : له في داره ملك ، ولهذا يقال : هو مسلط علينا وإن لم يملكون ، وقيل : السلطان المانع المسلط على غيره من أن يتصرف عن مراده ، ولهذا يقال : ليس لك على فلان سلطان فتمنعه من كذا .

الفرق بين قولك : الملك ، وقولك : ملك اليمين : أن ملك اليمين متى أطلق علم منه الأمة والعبد المملوكان ، ولا يطلق على غير ذلك ؛ لا يقال للدار والدابة وما كان من غيربني آدم : ملك اليمين ، وذلك أن ملك العبد والأمة أخص من ملك غيرهما ، ألا ترى أنه يملك التصرف في الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك فيبني آدم ، ويجوز عارية الدار وغيرها من العروض ، ولا يجوز عارية الفروج .

الفرق بين التمكين والتمليك : أن تمكين الحائز يجوز ، ولا يجوز

(٦) قال في اللسان : الدولة - بفتح الدال المشددة - والدولة بضمها : العقبة في المال وال الحرب سواء . وقيل : الدولة - بالضم - في المال ، والدولة - بالفتح - في الحرب - وقيل : مما سواء فيهما بضمها وفتحها .

وقال الزجاج : الدولة - بالضم - اسم الشيء الذي يداول ، والدولة : الفعل والانتقال من حال إلى حال .

(٧) قال في اللسان : والجمع : دُول - بضم الدال - دُول - بكسرها . وقال محققه : هذا نص الحكم ، وفي القاموس أن الجمع مثلث .

تمليكه لأنه إن ملكه الحوز فقد جعل له أن يحوز ، وليس كذلك التمكين ، لأنه مكن مع الزجر ، ودل على أنه ليس له أن يحوز وليس كل من مكن من الغصب قد ملكه .

الفرق بين الولاية والعمانة : أن الولاية أعم من العمالة ، وذلك أن كل من ولى شيئاً من عمل السلطان فهو وال ، فالقاضى وال ، والأمير وال ، والعامل وال وليس القاضى عامل ، ولا الأمير ، وإنما العامل من يلى جباية المال فقط ، فكل عامل وال ، وليس كل وال عامل ، وأصل العمالة أجرة من يلى الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجريت على غير ذلك .

الفرق بين الإعانة والنصرة : أن النصرة لا تكون إلا على المنازع المغالب والخصم المناوىء المشاغب ، والإعانة تكون على ذلك ، وعلى غيره تقول : أعانه على من غالبه ، ونازعه ، ونصره عليه ، وأعانه على فقره إذا أعطاه ما يعينه ، وأعانه على الأحمال ، ولا يقال نصره على ذلك ، فالإعانة عامة ، والنصرة خاصة .

الفرق بين الإعانة والتقوية : أن التقوية من الله تعالى للعبد هي إقداره على كثرة المقدور ، ومن العبد للعبد : إعطاؤه المال وإمداده بالرجال ، وهي أبلغ من الإعانة ، ألا ترى أنه يقال : أعانه بدرهم ، ولا يقال : قواه بدرهم ، وإنما يقال : قواه بالأموال والرجال على ماذكرنا ، وقال على بن عيسى : التقوية تكون على صناعة ، والنصرة لا تكون إلا في منازعة .

الفرق بين النصيروالوى : أن الولاية قد تكون بإخلاص المودة ، والنصرة تكون بالمعونة والتقوية ، وقد لا تتمكن النصرة مع حصول الولاية ، فالفرق بينهما يبين .

الفرق بين السيد والهمام : أن الهمام هو الذي يمضى همه في الأمور ، ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم .

الفرق بين الهمام والقِمَقَام : أن القِمَقَام^(٨) هو السيد الذي تجتمع له

(٨) قال في اللسان : والقِمَقَام ، والقِمَقَام من الرجال : السيد الكبير الخير ، الواسع الفضل .

ويقال : سيد قِمَقَام - بالضم - لكتلة خيرة وأنشد ابن بري :

* أورتها القِمَقَامُ القِمَقَامَ *

أموره ، ولا تتفرق عليه شئونه من قولهم : تقمق الشيء إذا تجمع ، وقمق عصبه جمعه ويقال للبحر : قمّام لأنّه مجمع المياه .

الفرق بين الولاية - بفتح الواو - والنّصرة : أن الولاية النّصرة لمحبة المتصور لا للرياء والسمعة ، لأنّها تضاد العداوة ، والنّصرة تكون على الوجهين .

الفرق بين الحكم والقضاء : أن القضاء يقتضي فصل الأمر على التمام من قولك : قضاة إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا ﴾ [الأنعام : ٢] ، أي فصل الحكم به ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الإسراء : ٤] ، أي فصلنا الإعلام به وقال تعالى : ﴿ قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ﴾ [سباء : ١٤] ، فصلنا أمر موته ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [فصلت : ١٢] ، هي يومين أي فصل الأمر به ، والحكم يقتضي المنع عن الخصومة من قولك أحكمته إذا منعته قال الشاعر^(١) :

ابن حنيفة أحكمو سُقُهاكم إنّي أخافُ عليكمُ ان أغضبَها

ويجوز أن يقال : **الحكم** : فصل الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقل والشرع فإذا قيل : حكم بالباطل فمعناه أنه جعل الباطل موضع الحق ، ويستعمل الحكم في موضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك : حكم هذا كحكم هذا أي : مما متماثلان في السبب أو العلة أو نحو ذلك ، وأحكام الأشياء تتّقسم قسمين : حكم يرد إلى أصل ، وحكم لا يرد إلى أصل ، لأنّه أول في بابه .

الفرق بين المحاكم والحكّم : أن الحكم يقتضي أنه أهلٌ أن يتحاكم إليه ، والحاكم الذي من شأنه أن يحكم . فالصفة بالحكم أمدح ، وذلك أن صفة حاكم جار على الفعل ، فقد يحكم المحاكم بغير الصواب ، فأما من يستحق الصفة بحكم فلا يحكم إلا بالصواب لأنّه صفة تعظيم ومدح .

(١) قال في اللسان نقلًا عن ابن الأعرابي : حكم فلان على الأمر والشيء ، أي رفع ، وأحكمه هو عنه رفعه ، ثم ساق بيت جرير : ابن حنيفة إلخ . أي : ردوهم ، وكفوهם ، وامتعوه من التعرض لي .
وأنظر ديوان جرير ٤٦٦/١ ، ويقول محمد بن حبيب شارح الديوان : أحکمهم : امتعوه وكفوهם ، وحكمة الدابة من هذا ، لأنّها ترد من غريه ، والحاكم من هذا أخذ ، لأنّه يمنع الناس من الباطل والظلم .

الفرق بين القضاء والقدر : أن القدر هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة إليها والكافية لما فعلت من أجله ، ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذي أردت إيقاع المراد عليه ، والمقدار الموجد له على ذلك الوجه ، وقيل : أصل القدر هو وجود الفعل على مقدار ما أراده الفاعل ، وحقيقة ذلك في أفعال الله تعالى وجودها على مقدار المصلحة ، والقضاء هو فصل الأمر على التمام .

الفرق بين القدر والتقدير : أن التقدير يستعمل في أفعال الله تعالى وأفعال العباد ، ولا يستعمل القدر إلا في أفعال الله - عز وجل - وقد يكون التقدير حسناً وقبيحاً كتقدير النجم موت زيدٍ وافتقاره واستغفائه ، ولا يكون القدر إلا حسناً .

الفرق بين قوله : قضى إليه ، وقضى به : أن قوله : قضى إليه ، أى : أعلمته وقوله تعالى : **﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْر﴾** أى أعلمناه ثم فسر الأمر الذي ذكره فقال : **﴿أَنَّ دَابِرَ هُؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾** [الحجر: ٦٦] فكانه قال : وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، ومعنى قولهما قضى به : أنه فصل الأمر به على التمام .

الفرق بين التقدير والتدبير : أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته ، وأصله من الدبر^(١٠) ، وأدبار الأمور عواقبها ، وأخر كل شيء دبره وفلان يتدارب أمره أى ينظر في أعقابه ليصلحه على ما يصلحها والتقدير تقويم الأمر على مقدار يقع معه الصلاح ، ولا يتضمن معنى العاقبة .

الفرق بين قوله : قدر له كذا ، ومني له كذا : أن المني لا يكون إلا تقدير المكروه ، يقال مني له الشر ، ولا يقال مني له الخير ، ومن ثم سميت المنيّة منيّة ، ويقال : أعلمت ما منيت به من فلان^{١١} والتقدير يكون في

(١٠) قال في المصباح : الدبر - بضم التاء المثلثة - خلاف القبل من كل شيء ، ومنه يقال لأخر الأمر دبر ، وأصله : ما أدى عنه الإنسان ، ومنه : دبر الرجل عبد تدبيراً : إذا أعتقه بعد موته ، وأعتق عبداً عن دبر ، أى بعد دبر . الدبر : الفرج ، وولاه دبره : كتابة عن الهريمة .

الخير والشر^(١١) .

الفرق بين السياسة والتدبير : أن السياسة في التدبير المستمر ، ولا يقال للتدبير الواحد : سياسة ، فكل سياسة تدبير ، وليس كل تدبير سياسة ، والسياسة أيضا في الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى بها لذلك .

(١١) قال في المصباح : ومني الله الشيء من باب رمي : قدره ، والاسم المني مثل العصا . وتنبيت كلدا ، قبل مأخوذ من الملا ، وهو القدر ، لأن صاحبه يقدر حصوله ، والاسم : المني والأمنية ، وجمع الأولى مني مثل مدية ومدى ، وجمع الثانية الأماني .

❖ الباب الرابع عشر ❖

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِنْعَامِ وَالْإِحْسَانِ، وَبَيْنَ النِّعْمَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالرَّأْفَةِ، وَالنِّفَعِ
وَالْخَيْرِ، وَبَيْنَ الْحَلْمِ وَالصَّبْرِ وَالْوَقَارِ وَالْتَّؤْدَةِ وَمَا يَسْبِيلُ ذَلِكَ

الفرق بين الإنعام والإحسان : أن الإنعام لا يكون إلا من المنعم على غيره؛ لأنه متضمن بالشكر الذي يجب وجوب الدين، ويجوز إحسان الإنسان إلى نفسه، تقول من يتعلم العلم: إنه مُحْسِنٌ إلى نفسه ولا تقول: منعم على نفسه، والإحسان متضمن بالحمد، ويجوز حمد الحامد لنفسه، والنعمة متضمنة بالشكر، ولا يجوز شكر الشاكِر لنفسه، لأنه يجري مجرى الدين، ولا يجوز أن يؤدى الإنسان الدين إلى نفسه، والحمد يقتضى تبقية الإحسان إذا كان لغيره، والشكر يقتضى تبقية النعمة، ويكون من الإحسان ما هو ضرر مثل تعذيب الله تعالى أهل النار، وكل ما جاء بفعل حسن، فقد أحسن؛ ألا ترى أن من أقام حداً فقد أحسن، وإن أنزل بالمحظوظ ضرراً ثم استعمل في النفع والخير خاصة فيقال: أحسن إلى فلان إذا نفعه، ولا يقال أحسن إليه إذا حده، ويقولون للنفع كله: إحساناً ولا يقولون للضرر كله: إساءة، فلو كان معنى الإحسان هو النفع على الحقيقة لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة، لأنه ضده، والاب يُحسن إلى ولده بسقيه الدواء المر، وبالقصد والجِحَامَةِ ولا يقال: ينعم عليه بذلك، ويقال: أحسن إذا أتي بفعل حسن، ولا يقال: أقبح إذا أتي بفعل قبيح اكتفوا بقولهم: أساء، وقد يكون أيضاً من النعمة ما هو ضرر^(١) مثل التكليف نسميه نعمة لما يؤدى إليه من اللذة والسرور.

الفرق بين الإحسان والنفع : أن النفع قد يكون من غير قصد، والإحسان لا يكون إلا مع القصد تقول: ينفعنى العدو بما فعله بي إذا أراد

(١) قال في المصباح : والتکالیف : الماشق ، الواحدة تکلفة .

وقال الراغب في مفرداته في قوله تعالى : **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** البقرة : ٢٨٦ أي ما يعلمه مشقة فهو سعة في المال . وقال : والإنعام : إيصال الإحسان إلى الغير ، ولا يقال إلا إذا كان الموصى إليه من جنس الناطقين ، فإنه لا يقال : أنعم فلان على فرسه .

بك ضرا ، فوقع نفعا ولا يقال : أحسن إلى في ذلك .

الفرق بين الإحسان والإجمال : أن الإجمال هو الإحسان الظاهر من قوله رجل جميل كأنما يجري فيه السمن وأصل الجميل : الودك^(٢) ، واجتمل الرجل إذا طبخ العظام ليخرج ودكتها ، ويقال : أحسن إليه فيعذى بيالي ، وأجمل في أمره لأنه فعل الجميل في أمره ، ويقال : أنعم عليه لأنه دخله معنى علو نعمه عليه ، فهي غامرة له ، ولذلك يقال : هو غريق في النعمة ، ولا يقال : غريق في الإحسان والإجمال ، ويقال : أجمل الحساب فيعذى ذلك بنفسه ؛ لأنه مضمون بمحضه ينبع عنه من غير وسيلة ، وقد يكون الإحسان مثل الإجمال في استحقاق الحمد به وكما يجوز أن يُحسن الإنسان إلى نفسه يجوز أن يُحمل في فعله لنفسه .

الفرق بين الفضل والإحسان : أن الإحسان قد يكون واجباً وغير واجب ، والفضل لا يكون واجباً على أحد ، وإنما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجبه .

الفرق بين الطول والفضل : أن الطول هو ما يستطيع به الإنسان على من يقصده به ، ولا يكون إلا من المتبوع إلى التابع ، ولا يقال لفضل التابع على المتبوع : طول ، ويقال : طال عليه ، وتطول وطل عليه إذا سأله ذلك قال الشاعر :

* أقر لكي يزداد طولك طولا *

وقال الله تعالى : ﴿أُولُوا الطُّولِ مِنْهُمْ﴾ [التوبه : ٨٦] أي من معه فضل يستظل به على عشيرته .

الفرق بين الآلاء والنعم : أن الآلَ واحد الآلَ ، وهي النعمة التي تتلو غيرها من قوله : ولِيَه يَلِيه ، إذا قرب منه ، وأصله ولِي ، وقيل واحد الآلَ^(٣) إلى ، وقال بعضهم : الآلَ مقلوب - من ألى الشيء إذا عظم -

(٢) قال في الوسيط : الجميل : الشحم المذاب ، والودك : الدهن .

(٣) قال في المصباح : الآلَ مقصور ، وفتح الهمزة وتكسر - النعمة والجمع الآلَ على أفعال مثل سبب وأسباب لكن أبدلت الهمزة التي هي قاء ألا استثنالا لاجتماع همزتين .

على ما قال : فهو اسم للنعمة العظيمة .

الفرق بين الإفضال والتفضيل : أن الإفضال من الله تعالى نفع تدعو إليه الحكمة ، وهو تعالى يُفضِّل لا محالة ، لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو إليه الحكمة ، وهو كالإنعام في وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة في الإحسان ، والتفضيل التخصص بالنفع الذي يوليه القادر عليه ، ولوه أن لا يوليه ، والله تعالى متفضل بكل نفع يعطيه إياه من ثواب وغيره ، فإن قلت : الثواب واجب من جهة أنه جزاء على الطاعة ، فكيف يجوز أن لا يفعله ؟ قلت : لا يفعله لأن لا يفعل سببه المؤدى إليه .

الفرق بين المتفضل والفضل : أن الفاضل هو الزائد على غيره في حَصْلَة من خَصَالِ الْخَيْرِ ، والفضل الزيادة ، يقال : فضل الشيء في نفسه إذا زاد ، وفضله غيره إذا زاد عليه ، وفضله بالتشديد إذا أخبر بزيادته على غيره ، ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل ، لأنه لا يوصف بالزيادة والنقصان .

الفرق بين النعمة والرَّحْمَة : أن الرحمة الإنعام على المحتاج إليه ، وليس كذلك النعمة لأنك إذا أنعمت بمال تعطيه إياه ، فقد أنعمت عليه ، ولا تقول : إنك رحمته .

الفرق بين الرحمن والرحيم : أن الرحمن - على ما قال ابن عباس - أرق من الرحيم ؛ يريد أنه أبلغ في المعنى ، لأن الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما ، والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين والدنيا ، وأجمع المسلمون أن الغيث رحمة من الله تعالى ، وقيل :

معنى قوله : رحيم أن من شأنه الرحمة ، وهو على نظير : نديم ، والرحمن نظير نديمان وهو اسم خص به الباري جل وعز^(٤) ، ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم : سِمَاك : وهو مأخوذ من السمك الذي هو الارتفاع وليس كل مرتق سِمَاكا ، وقولنا للنجم الآخر : دبران لأنه يدبر الثريا ، وليس كل

(٤) قال ابن الأثير في تذكرةه : الرحمن الرحيم أسمان متشقان من الرحمة مثل : نديمان ونديم ، وهما من أسماء المبالغة ، ورحمن أبلغ من رحيم ، والرحمن خاص لله لا يسمى به غيره ، ولا يوصف ، والرحيم يوصف به غير الله تعالى ، فيقال : رجل رحيم ، ولا يقال : رحمن .

ما دبر شيئاً يسمى دبراً .

فأما قولهم لِمُسَيْلِمَة : «رحمان اليماة» فشيء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الإلهية لغير الله ، وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله ، وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولاً إذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولاً كان أشد مبالغة .

الفرق بين الرحمة والرقة : أن الرقة والغلظة يكونان في القلب وغيره خلقة ، والرحمة فعل الراحم ، والناس يقولون : رق عليه فرحمه يجعلون الرقة سبب الرحمة .

الفرق بين الشفيف والرفيق : أنه قد يرق الإنسان من لا يشفق عليه كالذى يئد الموعودة فيرق لها لا محالة ، لأن طبع الإنسانية يوجب ذلك ، ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ما وادها .

الفرق بين الراففة والرحمة : أن الراففة أبلغ من الرحمة ، ولهذا قال أبو عبيدة إن في قوله تعالى : ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبه : ١١٧] تقديمًا وتأخيرًا ، أراد أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى ، فإذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخرًا .

الفرق بين المنفعة والخير : أن من المعصية ما يكون منفعة ، وقد شهد الله تعالى بذلك في قوله : ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة : ٢١٩] وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ، ولا تكون المعصية خيراً ، وقد أجريت الصفة بنافع على الموجب للنفع فقيل : طعام نافع ، ودواء نافع .

الفرق بين المنفعة والنعمـة : أن المنفعة تكون حسنة وقبحة ، كما أن الأضرـة تكون حسنة وقبحة ، والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تتفعـه ليسـكن إليـك فـتـتـالـ ، والنـعـمـة لا تكون إلا حـسـنـةـ ، ويـفـرـقـ بـيـنـهـماـ أـيـضاـ فـتـقـولـ : الإنسـانـ يـجـوـزـ أـنـ يـنـفـعـ نـفـسـهـ ، ولاـ يـجـوـزـ أـنـ يـنـعـمـ عـلـيـهـاـ .

الفرق بين المـتـاعـ والمـنـفـعـةـ : أن المـتـاعـ النـفـعـ الذـىـ تـتـعـجـلـ بـهـ اللـذـةـ ، وـذـلـكـ إـمـاـ لـوـجـوـدـ اللـذـةـ ، إـمـاـ بـمـاـ يـكـوـنـ مـعـهـ اللـذـةـ نـحـوـ الـمـالـ الـجـلـيلـ ، وـالـمـلـكـ

النفيس، وقد يكون النفع بما تتأجل به اللذة نحو : إصلاح الطعام ، وتبريد الماء لوقت الحاجة إلى ذلك .

الفرق بين الإنعام والتمتع : أن الإنعام يوجب الشكر ، والتمتع كالذى يمتع الإنسان بالطعام والشراب ليست يتمكّن من اغتصاب ماله ، والإتيان على نفسه .

الفرق بين الخير والنعمة : أن الإنسان يجوز أن يفعل بنفسه الخير ، كما يجوز أن ينفعها ، ولا يجوز أن ينعم عليها ، فالخير والنفع من هذا الوجه متساويان ، والنفع هو إيجاب اللذة بفعلها أو السبب إليها ، ونقضيه الضر وهو إيجاب الألم بفعله أو التسبب إليه .

الفرق بين النعمة والنعماء : أن النعماء هي النعمة الظاهرة ؛ وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء ، والنعمة قد تكون خافية فلا تسمى نعماء .

الفرق بين اللذة والنعمة : أن اللذة لا تكون إلا مشتهاة ، ويجوز أن تكون نعمة لا تشتهي كالتكليف ، وإنما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها بمنافع وملاذ ، وإنما سمي ذلك نعمة ؛ لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشيء باسم سببه .

الفرق بين النعمة والمنية : أن المنية هي النعمة المقطوعة من جوانبها كأنها قطعة منها ، ولهذا جاءت على مثال قطعة ، وأصل الكلمة القطع ، ومنه قوله تعالى : **﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرٌ مُّمْتَنُونَ﴾** [فصلت : ٨] أي غير مقطوع ، وسمى الدهر مُمْتَنُونَ لأنه يقطع بين^(٥) الإله ، وسمى الاعتداد بالنعمة مُمْتَنًا لأنه يقطع الشكر عليها .

الفرق بين الإحسان والإفضال : أن الإحسان النفع الحسن ، والإفضال النفع الزائد على أقل المقدار ، وقد خص الإحسان بالفضل ولم يجب مثل ذلك في الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما اختص النجم بالسماك

(٥) قال في المصباح : والمنون : المنية ، أثني ، وكأنها اسم فاعل من المَنَ ، وهو القطع ، لأنها تقطع الأعمار ، والمنون الدهر .

ولا يجب مثل ذلك في كل مرتفع .

الفرق بين البر والقرىان : أن القريان البر الذي يتقرب به إلى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران .

الفرق بين ما يخالف النفع والإحسان من الضر

والسوء وخير ذلك مما يجري معه

الفرق بين الضرر والضرر : أن الضرر خلاف النفع ويكون حسناً وقبيناً فالقبيح : الظلم وما يسبيله ، والحسن شرب الدواء المر رجاء العافية ، والضرر بالضم الهزال ، وسوء الحال ، ورجل مضرور سيئ الحال ، ومن وجه آخر أن الضرر أبلغ من الضرر لأن الضرر يجري على ضررٍ يضره ضرراً فيقع على أقل قليل الفعل لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الجارية على الفعل ، والضرر - بالضم - كالصفة المعدولة للمبالغة^(١) .

الفرق بين الضرر والضرر : أن الضرر هو المضرة الظاهرة ؛ وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء على ما ذكرنا .

الفرق بين الضرر والباء : أن الباء ضرر معها خوف ، وأصلها الباء وهو الخوف ، يقال : لا بأس عليك ، أى : لا خوف عليك ، وسميت الحرب بأساً لما فيها من الخوف ، والباءش الرجل إذا لحقه بأس ، وإذا لحقه بؤس أيضاً و قال تعالى : ﴿فَلَا تَبْتَسِمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [هود: ١١] أى لا يلحقك بؤس ، ويجوز أن يكون من الباء أى لا يلحقك خوف بما فعلوا ، وجاء الباء بمعنى الإثم في قولهم : لا بأس بكتنا أى لا إثم فيه ، و يقال أيضاً : لا بأس فيه ؛ أى هو جائز شائع .

الفرق بين الضرر والسوء : أن الضرر يكون من حيث لا يعلم المقصود به والسوء لا يكون إلا من حيث يعلم ، ومعلوم أنه يقال : ضررت فلاناً من حيث لا يعلم ، ولا يقال : سُؤْته إلا إذا جاهرته بالمكروه .

(١) قال في المصباح : الضرر : الفاقة والفقر - بضم الصاد اسم ، ويفتحها مصدر ضرره يضره من باب قتل ، إذا قتل به مكروه ، وأضرر به يتعذر بنفسه للإثارة ، وبالباء رباعيا ، قال الأزهري : كل ما كان سوء حال وفقر وشدة في بدن فهو ضرر بالضم ، وما كان ضد النفع فهو بفتحها ؛ والاسم الضرر ، وقد أطلق على نقص بدخل الأعوان .

الفرق بين المضرة والإساءة : أن الإساءة قبيحة ، وقد تكون مضرة حسنة إذا قصد بها وجه يحسن نحو المضرة بالضرب للتأديب ، وبالكدر للتعلم والتعليم .

الفرق بين السوء والسوء : أن السوء مصدر أضيف المعنوت إليه ؛ تقول: هو رجل سوء ، ورجل السوء - بالفتح - وليس هو من قوله : سُؤْتُه . وفي المثل : «لا يعجز مَسْك السوء عن عَرْف السوء» أى لا يعجز الجلد الرديء عن الريح الرديئة ، والسوء بالضم : المکروه ؛ يقال ساعه يسوءه سُوءا ؛ إذا لقى منه مکروها ، وأصل الكلمتين الكراهة ، إلا أن استعمالهما يكون على ما وصفنا^(٧) .

الفرق بين الإساءة والسوء : أن الإساءة اسم للظلم ، يقال : أساء إليه ، إذا ظلمه والسوء اسم الضرر والغم يقال : ساعه يسوءه إذا ضرره وغمه وإن لم يكن ذلك ظلما .

الفرق بين الضرر والشر : أن السقم وعذاب جهنم ضرر في الحقيقة وشر مجازا ، وشرب الدواء المرجاء العافية ضرر يدخله الإنسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد على أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شرّا على الحقيقة وأن فاعله لا يسمى شريرا ، كما يسمى فاعل الضر ضارا ، وقال أبو بكر بن الأخداد - رحمه الله تعالى - السقم وعذاب جهنم شر على الحقيقة ، وإن لم يسم فاعلهما شريرا لأن الشريه هو المنهك في الشر القبيح ، وليس كل شر قبيحا ، ولا كل من فعل الشر شريرا ، كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريرا ، وإنما الشريه المنهك في الشرب المحظور ، والشر عنده ضريان : حسن وقبيح فالحسن السقم وعذاب جهنم ، والقبيح : الظلم : وما يجري مجرىه قال : ويجوز أن يقال للشء

(٧) قال في المصباح : وهو رجل سوء بالفتح والإضافة وعمل سوء ، فإن عرف الأول قلت : الرجل السوء ، والعملسوء على التعت .

وقد جاء المثل في اللسان (مسك) : «لا يعجز مَسْك السوء عن عَرْف السوء» أى لا يعدم رائحة خبيثة . يضرب للرجل الشيم يكتم لومه وجهه فيظهر في أفعاله . وفي الأصل «عرق» والتصويب من اللسان . وانظر ثغر الدر ٢٠١١/٢٦٢ بالفظ . «لا يعلم جلد السوء عن عَرْف السوء» .

الواحد : إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إخباراً عن عاقبته ، وإنما يكونان نقليضين إذا كانا من وجه واحد .

الفرق بين الصبر والحلِم : أن الحلم هو الإمهال بتأخير العقاب المستحق ، والحلِم من الله تعالى عن العصاة في الدنيا فعل ينافي تعجيل العقوبة من النعمة والعافية ، ولا يجوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين ، وليس هو الترك لتعجيل العقاب ، لأن الترك لا يجوز على الله تعالى ، لأنه فعل يقع في محل القدرة يضاد المتروك ، ولا يصح الحلم إلا من يقدر على العقوبة وما يجري مجريها من التأديب بالضرب ، وهو من لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر :

* لا صفحَ ذُلُّ ولكن صفحَ أحَلام *

ولا يقال لتارك الظلم : حليم ، إنما يقال : حَلَمَ عنه إذا أخر عقابه أو عفا عنه ، ولو عاقبه كان عادلا ، وقال بعضهم ضد الحلم السُّفَهَ ، وهو جيد لأن السُّفَهَ خفة وعجلة ، وفي الحلم أناة وإمهال ، وقال المفضل : السُّفَهَ في الأصل قلة المعرفة بوضع الأمور مواضعها ، وهو ضعف الرأي ، قال أبوهلال : وهذا يوجب أنه ضد الحلم ، لأن الحلم من الحكمة ، والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب ، قال المفضل : ثم أجري السُّفَهَ على كل جهل وخفة ، يقال : سَقَة رأيه سُفَهَ ، وقال الفراء سَقَة غير متعد ، وإنما ينصب رأيه على التفسير^(٨) ، وفيه لغة أخرى سُفَهَ يسفه سفاهة ، وقيل السُّفَهَ في قوله تعالى : ﴿إِنَّ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهِا﴾ [البقرة : ٢٨٢] هو الصغير ، وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة ، والدليل على أن الحلم أجرى الحكمة نقليضاً للسفه قول المتلمس^(٩) :

لِذِي الْحَلْمِ قَبْلَ الْيَوْمِ مَا تُقْرَعُ الْعَصَنَا
وَمَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ إِلَّا تَعْلَمَا
أَى لَذِي الْمَعْرِفَةِ وَالْتَّمِيزِ ، وَأَصْلَى السُّفَهَ الْخِفَةَ ، ثُوبَ سَفِيهِ أَى خَفِيفٍ ،

(٨) قال الراغب في مفرداته : قيل سُفَهَ نَفْسَهُ ، وأصله سُفَهَ نَفْسَهُ ، فصَرِفَ عَنِ الفعل نحو بطر معيشه .

(٩) انظر الشعر والشعراء ٢٨١ ، وهذا من جيد شعر المتلمس كما قال ابن قتيبة . وكان المتلمس بنادم عمرو ابن هند .

وأصل الحلم في العربية التي ، ورجل حليم أى : لين في معاملته في الجزاء على السيئة بالآنة ، وحلم في النوم ، لأن حال النوم حال سكون وهدوء ، واحتلم الغلام ، وهو محتمل وحال يرجع إلى قولهم : حلم في النوم ، وحلمة الثدي الناتئ في طرفه لما يخرج منها من الثبن الذي يحلم الصبي ، وحلم الأديم : ثقل بالحلم ، وهو قردان عظيمة لينة الملمس ، وتحلم الرجل تكلف الحلم . والصبر : حبس النفس لمصادفة المكرور ، وصبر الرجل عنه حبس نفسه عن إظهار الجزء ، والجزء إظهار ما يلحق المصاب من المرض والغم ، وفي الحديث «يُصبر الصابر ويُقتل القاتل»^(١٠) والصابر هنا هو الذي يصبر النفس عن القتل ، ولا تجوز الصفة على الله تعالى بالصبر ، لأن المضار لا تلعقه ، وتجوز الصفة عليه بالحلم ، لأنه صفة مدح وتعظيم ، وإذا قال قائل : اللهم حلمك عن العصاة ، أى : إمهالك كذلك جائز على شرائط الحكمة من غير أن يكون فيه مفسدة ، وامهال الله تعالى إياهم مظاهرة عليهم .

الفرق بين الصبر والاحتمال : أن الاحتمال للشيء يفيد كظم الغيط فيه ، والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والفعل ، والصبر عن الشيء يفيد حبس النفس عن فعله ، وصبرت على خطوب الدهر : أى حبس النفس عن الجزء عندها ، ولا يستعمل الاحتمال في ذلك لأنك لا تفتاط منه .

الفرق بين الحلم والإمهال : أن كل حلم إمهال ، وليس كل إمهال حلمًا لأن الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الإمهال حلمًا لأن الحلم صفة مدح والإمهال على هذا الوجه مذموم ، وإذا كان الأخذ والإمهال سواء في الاستصلاح بالإمهال تفضل ، والانتقام عدل ، وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السفه إذا كان الحلم واجبًا ، لأن ضده استقساً ، فلو فعله لم يكن ظلما ، إلا أنه لم يكن حكمة ألا ترى أنه قد يكون الشيء سفها ، وإن لم يكن

(١٠) ذكره ابن الأثير في تذكرة «صبر» نقلًا عن الهروي ، وقال : ومنه الحديث في الذي أسلك رجلا وقتل آخر : «قتلوا القاتل ، وأصبروا الصابر» أى : احبسوا الذي حبسه للموت حتى يموت كفعله به ، وكل من قتل في غير معركة ولا حرب ، ولا خطأ ، فإنه مقتول صبرا .

ضده حلما ، وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره ، لأن ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه ويكون سفها من حيث وضع في غير موضعه ، ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلما لأحد ، ولكن كان سفها لأنه وضع الشيء في غير موضعه ، وليس يجب أن تكون إثابة المستحقين حلما ، وإن كان خلاف ذلك سفها فثبت بذلك أن الحلم يقتضي بعض الحكمة ، وأن السفه يضاد ما كان من الحلم واجبا لا ما كان منه تفضلا ، وأن السفه نقىض الحكمة في كل وجه ، وقولنا : الله حليم من صفات الفعل ، ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يعلم إذا عصى ، ويفرق بين الحلم والإمهال من وجه آخر : وهو أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للانتقام ، وليس كذلك الإمهال ، ألا ترى أنك تمهل غريمك إلى مدة ، ولا يكون ذلك منك حلما ، وقال بعضهم : لا يجوز أن يمهل أحد غيره في وقت إلا ليأخذه في وقت آخر .

الفرق بين الإمهال والإنتظار : أن الإنتظار مقررون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والإمهال مبهم ، وقيل : الإنتظار تأخير العبد لينظر في أمره ، والإمهال تأخيره ليسهل ما يتكلفه من عمله .

الفرق بين الحلم والوقار : أن الوقار هو المهدوء ، وسكون الأطراف ، وقلة الحركة في المجلس ، ويقع أيضا على مفارقة الطيش عند الغضب ، مأخذ من الوقر وهو الحigel ، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى .

الفرق بين الوقار والسكنينة : أن السكينة مفارقة الاضطراب عند الغضب والخوف ، وأكثر ما جاء في الخوف ألا ترى قوله تعالى : ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ [السورة : ٤٠] و قال ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح : ٢٦] ويضاف إلى القلب كما قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح : ٤] فيكون هيبة وغير هيبة ، والوقار لا يكون إلا هيبة .

الفرق بين ذلك وبين الرزانة : أن الرزانة تستعمل في الإنسان وغيره

فهي أعم ، يقال رجل رزين : أى : ثقيل ، ولا يقال : حجر وقور .

الفرق بين الرجح والرذانة : أن الرجح أصله الميل ؛ ومنه رجحت كفة الميزان إذا مالت لثقل ما فيها ، ومنه : زن وأرجح ، بوصف الرجل بالرجح على وجه التشبّيـه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه ، وليس هو صفة تختص الإنسان على الحقيقة ، الا ترى أنه لا يجوز أن يقال للإنسان : ترجح ، أى : كن راجحا ولكن يقال له : ترجح ؛ أى تمايل ، ويجوز أن يقال له : ترزن ، أى : كن رزينا ، وهي أيضاً مستعملة في التثبيـت والسكون ، والرجح في زيادة الفضل فالفرق بينهما بين .

الفرق بين الوقار والتوقير : أن التوقير يستعمل في معنى التعظيم يقال وقرته إذا عظمته ، وقد أقيم الوقار موضع التوقير في قوله تعالى : ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً﴾ [نوح : ١٣] أى تعظيمـا ، وقال تعالى : ﴿وَتَعْزِرُوهُ وَتُوَفِّرُوهُ﴾ [الفتح : ٩] وقال أبو أحمد ابن أبي سلمة رحمـه الله : الله جـل اسمـه لا يوصف بالوقار ، ويـوصف العـبـادـ بـأـنـهـ يـوـقـرـونـهـ ؛ أـىـ يـعـظـمـونـهـ ، ولا يـقالـ : إـنـهـ وـقـورـ بـمـعـنـىـ عـظـيمـ ، كـمـاـ يـقـالـ : إـنـهـ يـوـقـرـ بـمـعـنـىـ يـعـظـمـ ، لأنـ الصـفـةـ بـالـوـقـارـ تـرـجـعـ إـلـيـهـ إـذـاـ وـصـفـ بـهـ ، قـالـ أـبـوـ هـلـالـ : وـهـيـ غـيـرـ لـانـقـةـ بـهـ ؛ لأنـ الـوـقـارـ مـاـ تـنـفـيـرـ بـهـ الـهـيـبـةـ ، قـالـ أـبـوـ أـحـمـدـ : وـالـصـفـةـ بـالـتـوـقـيرـ تـرـجـعـ إـلـىـ مـنـ تـوـقـرـهـ ، قـالـ أـبـوـ هـلـالـ - أـيـدـهـ اللهـ تـعـالـىـ - : عـنـدـنـاـ أـنـهـ يـوـصـفـ بـالـتـوـقـيرـ إـنـ وـصـفـ بـهـ عـلـىـ مـعـنـىـ الـتـعـظـيمـ لـأـلـفـيـرـ ذـلـكـ .

الفرق بين الوقار والسمـتـ : أن السـمـتـ هو حـسـنـ السـكـوتـ ، وـقـالـواـ : هو كالـصـمـتـ فـأـبـدـلـ الصـادـ سـيـنـاـ ؛ كـمـاـ يـقـالـ خـطـيـبـ مـسـقـعـ وـمـصـقـعـ ، ويـجـوزـ أنـ يـكـوـنـ السـمـتـ حـسـنـ الـطـرـيـقـةـ وـاسـتـوـأـهـاـ مـنـ قـوـلـكـ : هو عـلـىـ سـمـتـ الـبـلـدـ ، وـلـيـسـ السـمـتـ مـنـ الـوـقـارـ فـيـ شـيـءـ .

الفرق بين الحـلـمـ والأـنـاـةـ : الأنـاـةـ هي الـبـطـءـ فـيـ الـحـرـكـةـ وـفـيـ مـقـارـيـةـ الخطـوـ فـيـ المـشـىـ ، وـلـهـذاـ يـقـالـ لـمـرـأـةـ الـبـدـيـنـةـ : أـنـاـةـ قـالـ الشـاعـرـ :

رمـتهـ أـنـاـةـ مـنـ رـبـيـعـةـ عـامـ نـثـوـمـ الضـحـىـ فـيـ مـأـتـمـ أـىـ مـأـتـمـ (١١)

(١١) ذـكـرـهـ فـيـ الـلـسـانـ نـقـلـاـ عـنـ الـأـصـمـعـيـ حـيـثـ قـالـ : أـنـاـةـ مـنـ النـسـاءـ الـتـيـ فـيـهـاـ فـنـرـ عـنـ الـقـيـامـ وـتـأـنـ . قـالـ أـبـوـ سـيـةـ النـمـيـرـيـ : رـمـتهـ أـنـاـةـ إـلـغـ .

ويكون المراد بها في صفات الرجل المتمهل في تدبير الأمور ، ومفارقة التعجل فيها كأنه يقار بها مقاربة لطيفة من قولك : أني الشيء إذا قرب وتأني أى تمهل ليأخذ الأمر من قرب ، وقال بعضهم : الأناة السكون عند الحالة المزعجة .

والفرق بينها وبين التؤدة : أن التؤدة مفارقة الخفة في الأمور ، وأصلها من قولك : وأده يئده إذا أثقله بالتراب ، ومنه الموعودة ، وأصل الناء فيها واو ، ومثلها التخمة ، وأصلها من الوخامة ، والتهمة وأصلها من وهمت ، والثرة وأصله من ، وترت (١٢) ، فالتأدة تقييد من هذا خلال ما تقييد الأناة ، وذلك أن الأناة تقييد مقاربة الأمر ، والسبب إليه بسهولة ، والتأدة تقييد مفارقة الخفة ، ولو لا أنا رجعنا إلى الاشتراق لم نجد بينهما فرقاً ، ويجوز أن يقال : إن الأناة هي المبالغة في الرفق بالأمور والسبب إليها من قولك آن الشيء : إذا انتهى ومنه حميم آن [الرحمن : ٤٤] قوله : [غير ناظرين إناه] [الأحزاب : ٥٣] أى : نهايته من النضج .

* **ومما يخالف ذلك :**

الفرق بين الطيش والسفه : أن السفة نقىض الحكمة على ما وصفنا ويستعار في الكلام القبيح ، فيقال : سفه عليه : إذا أسمعه القبيح ويقال للجاهل : سفيه ، والطيش خفة معها خطأ في الفعل ، وهو من قولك : طاش السهم ، إذا خف ، فمضى فوق الهدف ، فشبه به الخفيف المفارق لصواب الفعل .

الفرق بين السرعة والعجلة : أن السرعة التقدم فيما ينبعى أن يتقدم فيه ، وهي محمودة ، ونقىضها مذموم ، وهو الإبطاء ، والعجلة التقدم فيما لا ينبعى أن يتقدم فيه ، وهي مذمومة ، ونقىضها محمود وهو الأناة ، فاما قوله تعالى : [وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى] فإن ذلك بمعنى أسرعت .

(١٢) قال في الوسيط : وتر للا يتره وتر ، ورقة قتل حميمه . وأدركه بمكروه ، وأفرغه .

الباب الخامس عشر

**فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحِفْظِ وَالرِّعَايَاةِ وَالْحِرَاسَةِ، وَمَا يَجْرِي مَعَ ذَلِكَ، وَفِي
الْفَرْقِ بَيْنَ الْضَّمَانِ وَالْوُكَالَةِ وَالْزَّعْمَةِ، وَمَا يَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ**

الفرق بين الحِفْظِ وَالرِّعَايَاةِ : أَنَّ نَقْيَضَ الْحِفْظِ الإِضَاعَةُ، وَنَقْيَضَ
الرِّعَايَاةِ الإِهْمَالُ، وَلِهَذَا يُقَالُ لِلْمَاشِيَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَّهَا رَاعٍ : هَمْلٌ، وَالْإِهْمَالُ
هُوَ مَا يُؤْدِي إِلَى الضَّيْاعِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْحِفْظُ صِرْفَ الْمَكَارَهُ عَنِ الشَّيْءِ
لَثَلَاثَ يَهْلِكُ، وَالرِّعَايَاةُ فَعْلُ السَّبِبِ الَّذِي يَصْرُفُ الْمَكَارَهُ عَنْهُ، وَمِنْ ثُمَّ يُقَالُ :
فَلَانَ يَرْعِي الْعَهْوَدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَلَانَ، أَىٰ : يَحْفَظُ الْأَسْبَابَ الَّتِي تَبْقَى مَعَهَا
تَلَكَ الْعَهْوَدُ، وَمِنْهُ رَاعِي الْمَوَالِيَّةِ لِتَفْقِدَهُ أَمْوَالَهَا، وَنَفْيُ الْأَسْبَابِ الَّتِي
يَخْشَى عَلَيْهَا الضَّيْاعُ مِنْهَا .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ لِلسَّاهِرِ : إِنَّهُ يَرْعِي النَّجُومَ فَهُوَ تَشْبِيهُ بِرَاعِي الْمَوَالِيَّةِ، لِأَنَّهُ
يَرَاقِبُهَا كَمَا يَرَاقِبُ الرَّاعِيَ مَوَالِيَّهُ .

الفرق بين الحِفْظِ وَالْكَلَاءَةِ : أَنَّ الْكَلَاءَةَ هُوَ إِمَالَةُ الشَّيْءِ إِلَى جَانِبِ
يُسْلَمُ فِيهِ مِنَ الْأَفْفَةِ، وَمِنْ ثُمَّ يُقَالُ : كَلَاتُ السَّفِينَةِ إِذَا قَرَبَتْهَا إِلَى الْأَرْضِ
وَالْكَلَاءُ مِرْفَأُ السَّفِينَةِ، فَالْحِفْظُ أَعْمَمُ لِأَنَّهُ جَنْسُ الْفَعْلِ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَتْ
إِحْدَى الْكَلْمَتَيْنِ فِي مَكَانٍ أُخْرَى فَلَتَقَارِبُ مَعْنَيِّيهِمَا .

الفرق بين الحِفْظِ وَالْحِرَاسَةِ : أَنَّ الْحِرَاسَةَ حَفْظٌ مُسْتَمِرٌ؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ
الْحَارِسُ حَارِسًا لِأَنَّهُ يَحْرُسُ فِي الْلَّيلِ كُلَّهُ، أَوْ لِأَنَّ ذَلِكَ صَنَاعَتُهُ فَهُوَ يَدِيمُ
فَعْلَهُ، وَاشْتَقَاقُهُ مِنَ الْحَرَسِ^(١) وَهُوَ الْدَّهْرُ، وَالْحِرَاسَةُ هُوَ أَنْ يَصْرُفَ
الْأَفَاتُ عَنِ الشَّيْءِ قَبْلَ أَنْ تُصْبِيَهُ صِرْفًا مُسْتَمِرًا، فَإِذَا أَصَابَتْهُ فَصَرْفُهَا
عَنْهُ سُمِّيَ ذَلِكَ تَخْلِيَصًا، وَهُوَ مُصْدَرُ الْأَسْمَاءِ الْخَلَاصِ، وَيُقَالُ حَرَسُ اللَّهِ
عَلَيْكَ النِّعَمَةُ، أَىٰ : صِرْفُ عَنِ الْأَفْفَةِ صِرْفًا مُسْتَمِرًا، وَالْحِفْظُ لَا يَتَضَمَّنُ
مَعْنَى الْاسْتِمْرَارِ، وَقَدْ حَفِظَ الشَّيْءَ، وَهُوَ حَافِظٌ، وَالْحَفِظُ مُبَالَغَةٌ،
وَقَالُوا : الْحَفِظُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ بِمَعْنَى الْعَلِيمِ وَالشَّهِيدِ، فَتَأْوِيلُهُ الَّذِي لَا

(١) قَالَ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيْطِ : الْحَرَسُ : الْدَّهْرُ، وَالْوَقْتُ الطَّوِيلُ مِنْهُ .

يعزب عنه الشيء ، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به في أكثر الأحوال إذا كان من خفيت عليه أحواله لا يتأنى له حفظه .

قال أبو هلال : - أيده الله تعالى - والحفيف بمعنى عليم توسع فيه : ألا ترى أنه لا يقال : إن الله حافظ لقولنا وكلامنا على معنى قولنا : فلان يحفظ القرآن ، ولو كان حقيقة لجري في باب العلم كله .

الفرق بين الحفيظ والرقيب : أن الرقيب هو الذي يرقبك لثلا يخفي عليه فعلك ، وأنت تقول لصاحبك إذا فتش عن أمورك : أرقيب على أنت ؟ وتقول : راقب الله ؛ أى : أعلم أنه يراك ، فلا يخفي عليه فعلك ، والحفيف لا يتضمن التفتيش عن الأمور ، والبحث عنها .

الفرق بين المهيمن والرقيب : أن الرقيب هو الذي يرقبك مفتشا عن أمورك على ما ذكرنا ، وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ ، وبمعنى العالم لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى . والمهيمن هو القائم على الشيء بالتدبير^(٢) ، ومنه قول الشاعر :

اَلَا اِنْ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدِ نَبِيِّهِمْ مَهِيمِنُهُ التَّالِيُّهُ فِي الْعُرُوفِ وَالنُّكُرِ^(٣)

يريد القائم على الناس بعده وقال الأصمى : ﴿وَمَهِيمِنُهُ عَلَيْهِ﴾ [المائدة : ٤٨] أى : قفانا ، والقفان فارسي مغرب ، وقال عمر رضي الله عنه : إنى لاستعين بالرجل فيه عيب ، ثم أكون على قفانه ، أى تحفظ أخباره ، والقفان بمعنى المشرف^(٤) .

الفرق بين الوكيل في صفات الله تعالى وبينه في صفات العباد : أن الوكيل في صفات الله بمعنى المَوْلَى القائم بتدبير خلقه ، لأنه مالك لهم ، رحيم بهم ، وفي صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل .

(٢) قال ابن الأثير : المهيمن هو الرقيب ، وقيل : الشاهد ، وقيل : المؤمن ، وقيل : القائم بأمور الخلق وقيل : أصله مؤمن ، فأبدلت الهاء من الهمزة ، وهو مفيعل من الأمانة .

(٣) ذكره في اللسان بعد قوله : وقال ابن الأباري في قوله تعالى : ﴿وَمَهِيمِنُهُ عَلَيْهِ﴾ ، قال : المهيمن : القائم على خلقه : وأشد : ألا إن خير الناس .. إلخ .

قال : معناه القائم على الناس بعده . وقيل : القائم بأمور الخلق .

(٤) قال في المحيط : وقفان كل شيء - كشداد : جماعته واستقصاؤه .

الفرق بين الحفظ والحماية : أن الحماية تكون لما لا يمكن إحرازه وحصره مثل الأرض والبلد ؛ تقول : هو يحمي البلد والأرض وإليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يحرز وبحصر وتقول : هو يحفظ دراهمه ومتاعه ، ولا تقول : يحمي دراهمه ومتاعه ، ولا يحفظ الأرض والبلد إلا أن يقول ذلك : عامي لا يعرف الكلام .

الفرق بين الحفظ والضبط : أن ضبط الشيء شدة الحفظ له لثلا يُفلت منه شيء ، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى لأنه لا يخاف الإفلات ، ويستعار في الحساب ، فيقال : فلان يضبط الحساب إذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

الفرق بين الكفالة والضمان : أن الكفالة تكون بالنفس ، والضمان يكون بالمال ؛ ألا ترى أنك تقول : كفلت زيداً ، وتريد إذا التزمت تسليمه ، وضمنت الأرض إذا التزمت أداء الأجر عنها ، ولا يقال : كفلت بالأرض لأن عينها لا تغيب فيحتاج إلى إحضارها ، فالضمان التزام شيء عن المضمون ، والكفالة التزام نفس المكفول به ، ومنه كفلت الغلام إذا ضممته إليك لتعوله ، ولا تقول : ضمنته ، لأنك إذا طلبت به لزمهك تسليمه ، ولا يلزمك تسليم شيء عنه وفي القرآن : « وَكَفَلَهَا زَكْرِيَاً » [آل عمران : ٣٧] ولم يقل ضمنها ، ومن الدليل على أن الضمان يكون للمال ، والكفالة للنفس أن الإنسان يجوز أن يضمن عمن لا يعرفه ، ولا يجوز أن يكفل من لا يعرفه لأنه إذا لم يعرفه لم يتمكن من تسليمه ، ويصح أن يؤدى عنه وإن لم يعرفه .

الفرق بين الضمين والحميل : أن الحمالة ضمان الديمة خاصة تقول : حملت حمالة^(٥) ، وأنا حميل ، وقال بعض العرب : حملت دماء عولت فيها على مالى وأمالى فقدمت مالى ، و كنت من أكبر أمالى ، فإن حملتها فكم من غم شفيف ، وهم كفيفت ، وإن حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ، ولم أيأس من غدك . والضمان يكون في ذلك وفي غيره .

الفرق بين الرئيس والزعيم : أن الزعامة تقييد القوة على الشيء ، ومنه

(٥) قال في المختار : حمل به حمالة - بالفتح - أى : كفل .

قوله تعالى : ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف : ٧٢] أى : أنا قادر على أداء ذلك^(٦) يعني : أن يوسف زعيم به ، لأن المنادى بهذا الكلام كان يؤدى عن يوسف -^{عليه السلام}- وإنما قال : أنا قادر على أداء ذلك ، لأنهم كانوا في زمن قحط ، لا يقدر فيه على الطعام ، ومن ثم قيل للرياسة : الزعامة ، وزعيم القوم : رئيسهم : لأنه أقواهم وأقدرهم على ما يريد ، فإن سمي الكفيل زعيمًا فعلى جهة المجاز ، والأصل ما قلناه ، والزعامة اسم للسلاح كله ، وسمى بذلك لأنه يتقوى به على العدو . والله أعلم .

(٦) قال الراغب في مفرداته : وقيل للضمان بالقول والرئاسة زعامة ، فقيل للمتكفل والرئيس : زعيم ، للاعتقاد في قولهما أنهما مظنة للكلب قال : «وأنا به زعيم» - «أيهم بذلك زعيم» إما من الزعامة ، أى الكفالة ، أو من الرعى بالقول .

الباب السادس عشر

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْهَدَايَا وَالصَّلَاحِ وَالسَّدَادِ، وَمَا يَخْالِفُ ذَلِكَ مِنَ الْغَيِّ وَالْفَسَادِ وَمَا يَقْرَبُ مِنْهُ

الفرق بين الهدایة والإرشاد : أن الإرشاد إلى الشيء هو : التطريق إليه والتبیین له . والهدایة هي التمکن من الوصول إليه وقد جاءت الهدایة للمهتدى في قوله تعالى : ﴿أَهَدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة : ٦] فذكر أنهم دعوا بالهدایة ، وهم مهتدون لا محالة ، ولم يجئ مثل ذلك في الإرشاد ، ويقال أيضا : هداء إلى المکروه ، كما قال الله تعالى : ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات : ٢٢] وقال تعالى : ﴿إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج : ٦٧] والهُدَى الدلالة ، فإذا كان مستقیما ، فهو دلالة إلى الصواب ، والإيمان هدى ؛ لأنه دلالة إلى الجنة ، وقد يقال : الطريق هدى ، ولا يقال : أرشده إلا إلى المحبوب ، والراشد هو القابل للإرشاد ، والرشید مبالغة من ذلك .

ويجوز أن يقال : الرشید الذي صلح بما في نفسه مما يبعث عليه الخير ، والراشد القابل لما دل عليه من طريق الرشد ، والرشید الہادی للخير والدال على طريق الرشد ، ومثل ذلك مثل من يقف بين طریقین لا يدری أيهما يؤدي إلى الفرض المطلوب ، فإذا دله عليه دال ، فقد أرشده ، وإذا قبیل هو قول الدال فسلک قصد السبیل ، فهو راشد ، وإذا بعثته نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشید ، والرشاد والسداد والصواب حق من يعمل عليه أن ينجو ، وحق من يعمل على خلافه أن يهلك .

الفرق بين الھدی والبیان : أن البیان في الحقيقة إظهار المعنی للنفس كائنا ما كان ، فهو في الحقيقة من قبیل القول . والھدی بیان طريق الرشد ليسلك دون طريق الغی هذا إذا أطلق ، فإذا قید استعمل في غيره فقیل : هدى إلى النار وغيرها .

الفرق بين الخیر والصلاح : أن الصلاح الاستقامة على ما تدعو إليه الحکمة ، ويكون في الضرر والنفع ، كالمرض يكون صلحاً للإنسان في وقت

دون الصحة ، وذلك أنه يؤدى إلى النفع فى باب الدين ، فـأـمـا الـأـلـمـ الـذـى لا
يؤدى إلى النفع فلا يسمى صلاحا مثل عذاب جـهـنـمـ ؛ فإـنـهـ لاـ يـؤـدـىـ إـلـىـ نـفـعـ ،
وـلـاـ هـوـ نـفـعـ فـىـ نـفـسـهـ ، ويـقـالـ : أـفـعـالـ اللـهـ تـعـالـىـ كـلـهـ خـيـرـ ، وـلـاـ يـقـالـ :
عـذـابـ الـآـخـرـ خـيـرـ لـلـمـعـذـبـيـنـ بـهـ وـقـيـلـ : الصـلـاحـ التـغـيـرـ إـلـىـ اـسـتـقـامـةـ الـحـالـ ،
وـالـصـالـحـ الـمـتـغـيـرـ إـلـىـ اـسـتـقـامـةـ الـحـالـ ، وـلـهـذـاـ لـاـ يـقـالـ لـلـهـ تـعـالـىـ : صـالـحـ ،
وـالـصـالـحـ فـىـ الـدـيـنـ يـجـرـىـ عـلـىـ الـفـرـائـضـ وـالـنـوـافـلـ دـوـنـ الـمـبـاحـاتـ لـأـنـهـ مـرـغـبـ
فـيـهـ ، وـمـأـمـورـ بـهـ ، فـلـاـ يـجـوـزـ أـنـ يـرـغـبـ فـىـ الـمـبـاحـ ، وـلـاـ أـنـ يـؤـمـرـ بـهـ ؛ لـأـنـ ذـلـكـ
عـبـثـ ، وـالـخـيـرـ هـوـ السـرـورـ ، وـالـحـسـنـ ، وـإـذـاـ لـمـ يـكـنـ حـسـنـاـ لـمـ يـكـنـ خـيـرـاـ لـمـ
يـؤـدـىـ إـلـىـ هـيـةـ مـنـ الـضـرـرـ الـزـائـدـ عـلـىـ الـمـنـفـعـةـ بـهـ ، وـلـذـلـكـ لـمـ تـكـنـ الـمـعـاصـىـ خـيـرـاـ ،
وـلـانـ كـانـتـ لـذـةـ وـسـرـورـاـ ، وـلـاـ يـقـالـ لـلـمـرـضـ : خـيـرـ ، كـمـاـ يـقـالـ لـهـ : صـلـاحـ ،
فـإـذـاـ جـعـلـتـ خـيـرـاـ «ـأـفـعـلـ»ـ فـقـلـتـ : الـمـرـضـ خـيـرـ لـفـلـانـ مـنـ الـصـحـةـ ، كـانـ ذـلـكـ
جـائـزاـ ، وـيـقـالـ : اللـهـ تـعـالـىـ خـيـرـ لـنـاـ مـنـ غـيـرـهـ ، وـلـاـ يـقـالـ هـوـ أـصـلـحـ لـنـاـ مـنـ
غـيـرـهـ ؛ لـأـنـ أـفـعـلـ إـنـمـاـ يـزـيدـ عـلـىـ لـفـظـ فـاعـلـ مـبـالـغـةـ ، فـإـذـاـ لـمـ يـصـبـعـ أـنـ يـوـصـفـ
بـأـنـهـ أـصـلـحـ مـنـ غـيـرـهـ ، وـالـخـيـرـ اـسـمـ مـنـ أـسـمـاءـ اللـهـ تـعـالـىـ ، وـفـيـ الـصـحـابـةـ
رـجـلـ يـقـالـ لـهـ : عـبـدـ خـيـرـ . وـقـالـ أـبـوـ هـاشـمـ : تـسـمـيـةـ اللـهـ تـعـالـىـ بـأـنـهـ خـيـرـ
مـجـازـ ؛ قـالـ : يـقـالـ : خـارـ اللـهـ لـكـ وـلـمـ يـجـئـ أـنـهـ خـائـرـ .

الفرق بين المهدية والنجاة : أن النجاة تُقْيِدُ الخلاصَ من المكروه
وـالـهـدـيـةـ تـقـيـدـ التـمـكـنـ مـنـ الـوصـولـ إـلـىـ الشـيـءـ ، وـلـفـظـهـماـ يـبـئـىـ عـنـ مـعـنـيـهـمـ ،
وـهـوـ أـنـكـ تـقـوـلـ : نـجـاهـ مـنـ كـذـاـ ، وـهـدـاهـ إـلـىـ كـذـاـ ، فـالـنـجـاةـ تـكـوـنـ مـنـ الشـيـءـ ،
وـاـنـمـاـ ذـكـرـنـاهـمـ ، وـالـفـرـقـ بـيـنـهـمـ لـأـنـ بـعـضـهـمـ ذـكـرـ أـنـهـمـ سـوـاءـ .

الفرق بين الفوز والنجاة : أن النجاة هي الخلاص من مكروه ، والفوز
هو الخلاص من المكروه مع الوصول إلى المحبوب ، وـلـهـذـاـ سـمـيـ اللـهـ تـعـالـىـ
الـمـؤـمـنـينـ فـائـزـيـنـ لـنـجـاتـهـمـ مـنـ النـارـ ، وـنـيـلـهـمـ الـجـنـةـ ، وـلـمـ كـانـ الـفـوـزـ يـقـتـضـيـ نـيـلـ
الـمـحـبـوبـ قـيـلـ : فـازـ بـطـلـبـتـهـ وـقـالـ تـعـالـىـ : ﴿يـاـ لـيـتـنـيـ كـنـتـ مـعـهـمـ فـأـفـوـزـ فـرـزاـ
عـظـيـمـاـ﴾ [الـسـاءـ : ٧٣] أـيـ : أـنـالـ خـيـرـ نـيـلـاـ كـثـيـرـاـ .

الفرق بين الفوز والظفر : أن الظفر هو العلو على المناوى المنازع ، وـقـالـ

الله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح : ٢٤] وقد يستعمل في موضع الفوز ، يقال : ظفر ببغيته ، ولا يستعمل الفوز في موضع الظفر ، ألا ترى أنه لا يقال : فاز بعده ، كما يقال : ظفر بعده بعينه ، فالظفر مفارق للفوز ، وقال على بن عيسى : الفوز الظفر بدلًا من الوقوع في الشر ، وأصله : نيل الحظ من الخير ، وفوز إذا ركب المفازة ، وفوز أيضًا ، إذا مات لأنه قد صار في مثل المفازة .

الفرق بين النجاة والخلص : أن التخلص يكون من تعقيد ، وإن لم يكن أذى ، والنجاة لا تكون إلا من أذى ، ولا يقال من لا خوف عليه : نجا ؛ لأنه لا يكون ناجيا إلا مما يخاف .

الفرق بين الصلاح والفلاح : أن الصلاح ما يتمكن به من الخير ، أو يتخلص به من الشر . والفلاح نيل الخير ، والنفع الباقي أثره ، وسمى الشيء الباقي الأثر فلحًا ، ويقال للأكار : فلاح ، لأنه يشق الأرض شقا باقي الأثر . والأفلح : المشقوق الشفة السفلية ، يقال : هذه علة صلاحه ، ولا يقال : هذه علة فلاحه ، بل يقال هي سبب فلاحه ، ويقال : موته صلاحه ، لأنه يتخلص به من الضرر العاجل ولا يقال : هو فلاحه ؛ لأنه ليس بنفع يناله ، ويقال أيضًا : لكل من عقل وحزم ، وتكاملت فيه خلال الخير : قد أفلح ، ولا يقال : صالح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال ، والفلاح لا يفيد التغيير ، ويجوز أن يقال : الصلاح : وضع الشيء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا ، ولهذا يقال : أصلحنا أمر فلان فلم ينتفع بذلك ، فهو كالنفع في أنه يجوز أن لا ينتفع به ، ويقال : فلان يصلح للقضاء ، ويصلح أمره ، ولا يستعمل الفلاح في ذلك .

* **ومما يجري مع هذا** :

الفرق بين التسديد والتقويم : أن التسديد هو التوجيه للصواب ؛ فيقال سدد السهم إذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إزالة الاعوجاج ، كتقويم الرمح والقدح ، ثم يستعار ، فيقال : قوم العمل ، فالمسدد المقوم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون السبب المولد كتسديد السهم للإصابة ،

ويكون في السبب المؤدي كاللطف الذي يؤدي إلى الطاعة ، والسبب على وجهين : **مُولَّدٌ وَمُؤَدِّيٌّ** ، فالمولد : هو الذي لا يقع المسبب إلا به لنقص القادر عن فعله دونه ، والمؤدي هو الداعي إلى الفعل دعاء الترغيب والترهيب ، والتسديد من أكبر الأسباب لأنه يكون في المولد والمؤدي ، والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق ، فاما مع الإعراض عنه ، والتشاغل بغيره ، فلا يصح . والإصلاح تقويم الأمر على ما تدعو إليه الحكمة .

الفرق بين الرُّشْدُ والرُّشْدَ : قال أبو عمرو بن العلاء : **الرُّشْدُ الصلاح :** قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفُعُوا إِلَيْهِمْ أُمُورَهُمْ﴾ [النساء : ٦] **وَالرُّشْدُ الْاسْتِقْامَةُ** في الدين ومنه قوله تعالى : ﴿أَنْ تَعْلَمَنَّ مِمَّا عِلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف : ٦٦] وقيل هما لفتان مثل العُدُمِ والغَدَمِ .

* **ومما يجري مع ذلك :**

الفرق بين الإحکام والإتقان : أن إتقان الشيء إصلاحه ، وأصله من **الْتَّقْنَ** وهو **الْتَّرْتُّقُ**^(١) الذي يكون في المسيل ، أو البشر ، وهو الطين المختلط بالحمة يؤخذ فيصلح به التأسيس وغيره فيسد خلله ويصلحه ، فيقال : أتقنه إذا طلاه بالتقن ، ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال : أتقنت كذا أى : عرفته صحيحا ، كأنه لم يدع فيه خللا ، والإحکام إيجاد الفعل محكما ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود : ١] أى خلقت محكمة ولم يقل : أتقنت ، لأنها لم تخلق وبها خلل ثم سد خللها ، وحکى بعضهم : أتقنت الباب إذا أصلحته ، قال أبو هلال - رحمه الله تعالى - ولا يقال أحکمته إلا إذا ابتدأته محكما .

الفرق بين الإحکام والرُّصْنَف : أن الرُّصْنَفَ هو : جمع شيء إلى شيء يشاكله ، وإحکام الشيء خلقه محكما ، ولا يستعمل الرُّصْنَفَ إلا في الأجسام ، والإحکام والإتقان يستعملان فيها ، وفي الأعراض ؛ فيقال : فعل متقن ومحكم ، ولا يقال فعل مَرْصُوفٌ إلا أنهم قالوا : رصف هذا الكلام

(١) قال صاحب القاموس : أتقن الأمر : أحکمه ، والتقن - بالكسر - ترثيق البشر ، ورسابة الماء في الجدول أو المسيل ، وتقىنا أرضهم تقينا : أسرعوا الماء الخارج لتجود .

حسن ، وهو مجاز لا يتعدى هذا الموضع .

الفرق بين إحكام الشيء وإبرامه : أن إبرامه تقويته ، وأصله في تقوية الحبل وهو في غيره مستعار .

الفرق بين الإبرام والتأييب : أن التأييب شدة العقد ، يقال : أَرَبَ العقد إذا جعل عقداً فوق عقد ، وهو خلاف النشط ، يقال : نشطه إذا عقده بأشبطة ، وهو عقد ضعيف ، وأربه إذا أحكم عقده ، وأنشطه إذا حل الأنسوبطة^(٢) .

* **الفرق ما يخالف الهدایة وضيرها مما يجري في الباب** :

الفرق بين الزَّيْغ والمَيْل : أن الزَّيْغ مطلقاً لا يكون إلا الميل عن الحق يقال : فلان من أهل الزَّيْغ ، ويقال أيضاً : زاغ عن الحق ، ولا أعرف زاغ عن الباطل ؛ لأن الزَّيْغ اسم لميل مكروه ، ولهذا قال أهل اللغة الفَدَع^(٣) زاغ في الرسخ ، والميل عام في المحبوب والمكروره .

الفرق بين المَيْل والمَيْل : أن الميل مصدر ، ويستعمل فيما يرى ، وفيما لا يرى مثل ميلك إلى فلان ، ومال الحائط ميلاً ، وميل بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى خاصة ؛ تقول في العود : مَيْل ، وفي فلان مَيْل إذا كان يميل في أحد الجانبين خلقة^(٤) .

الفرق بين العُثُو والفساد : أن العُثُو كثرة الفساد وأصله من قولك : ضَبَّع عَثَوَاء ، إذا كثر الشَّفَر على وجهها ، وكذلك الرجل ، وعاث يعث^(٥) لفة ، وعاثاً يعثوا أفسح اللغتين ، ومنه قوله عز وجل : لَا تَعْثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِين^(٦) [البقرة : ٦٠] .

(٢) يقال : أربه أرباً : عقده ، وشده ، وأحكمه .

(٣) جاء في المصباح : الفَدَع - بفتحين - أوجاج الرسخ من اليد أو الرجل فينقلب الكف والقدم إلى الجانب الأيسر . وقد كانت بالأصل الفرع .

(٤) قال في المصباح : والميل - بفتحين - مصدر من باب تعب ، الأوجاج خلقة .

(٥) قال في الوسيط : عاث يعث عثنا ، وعثونا ، وعثناً : أفسد ، ويقال عاث في ماله إذا أتلف بالتبليغ ، وعاث الذئب في الغنم : أفسد فيها بالاقتراس والقتل .

(٦) عاثاً يعثوا عثوا ، وعثروا ، وعثيًّا : أفسد أشد الإفساد ، ومثله عثى يعثى عثراً ، وعثيًّا ، وعثيًّا وفي التزيل العزيز : ولا نثر في الأرض فسادين ، [البقرة : ٦٠] . وعلى ذلك فالعُثُو مصدر عثاً يعثوا أو عثيًّا يعثي .

الفرق بين الفساد والقبيح : أن الفساد^(١) هو التغيير عن المقدار الذي تدعى إليه الحكمة ، والشاهد أنه نقىض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعى إليه الحكمة ، وإذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح ، وإذا كان على المقدار صلح . والقبيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

الفرق بين الفساد والغَيْ : أن كل غَيْ قبيح ، ويجوز أن يكون فساد^٢ ليس بقبيح كفساد التفاحه بتعفتها ، ويده布 بذلك إلى أنها تغيرت عن الحال التي كانت عليها ، وإذا قلنا : فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر ، وإذا قلت : إنه غاوٍ اقتضى فساد المذهب والاعتقاد .

الفرق بين الغَيْ والضلال : أن أصل الغَيْ الفساد ، ومنه يقال : غَوَى الفضيل إذا بشَمَ^(٣) من كثرة شرب اللبن ، وإذا لم يرُوا من لبن أمه فمات هَرْلاً . فالكلمة من الأضداد ، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم ضلت الناقة إذا هلكت بضياعها وفي القرآن : ﴿إِنَّا ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة : ١٠] أي : هلكنا بتضياعها وأوصالنا ، فالذى يوجبه أصل الكلمتين أن يكون الضلال عن الدين أبلغ من الغَيْ فيه ويستعمل الضلال أيضًا في الطريق ، كما يستعمل في الدين ، فيقال ضل عن الطريق إذا فارقه ، ولا يستعمل الغَيْ إلا في الدين خاصة ، فهذا هرق آخر ، وربما استعمل الغَيْ في الخيبة ، يقال : غَوَى الرجل إذا خاب في مطلبـه ، وأنشد قول الشاعر :

فمن يلقَ خيرًا يَحْمِدُ النَّاسُ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغْوِي لَا يَعْدِمُ عَلَى الغَيْ لَا تَمَأْ^(٤)

وقيـل أيضًا : معنى البيت : أن من يفعل الخير يـحمدـ ، ومن يـفعلـ الشر يـذـمـ ، فـجـعـلـ من المعنى الأول ، ويـقـالـ أيضـاـ ضـلـ عنـ الثـوـابـ وـمـنـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : ﴿كَذَلِكَ يُضْلِلُ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾ [غافـر : ٧٤] والـضـلـالـ بـمـعـنىـ الضـيـاعـ يـقـالـ : هو ضـالـ فـيـ قـوـمـهـ ؛ أيـ : ضـائـعـ وـمـنـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالـاً فـهـدـىـ﴾ [الـضـحـىـ : ٧] أيـ : ضـائـعـاـ فـيـ قـوـمـكـ لـاـ يـعـرـفـونـ مـنـزـلـتـكـ ، وـيـجـوزـ أنـ

(١) في الوسيط : الفساد : اللطف ، والمعطب . والاضطراب والخلل والجذب والقطـطـ .

(٢) يـقـالـ غـوـىـ الرـضـيـعـ : أـكـثـرـ مـنـ الرـضـاعـ حـتـىـ أـنـثـمـ وـفـسـدـ جـوـفـهـ .

(٣) يـقـالـ : غـوـىـ - بالـفـتحـ - غـيـاـ ، وـغـوـىـ غـوـلـيـهـ : ضـلـ كـمـاـ جـاءـ فـيـ اللـسـانـ ، وـبـيـتـ للـمرـقـشـ .

يكون ضالاً أى : في قوم ضالين ، لأن من أقام في قوم نسب إليهم ، كما قيل خالد الحذاء لنزوله بين الحذائين ، وأبو عثمان المازني لإقامته في بني مازن ، ولم يكن منهم ، وقال أبو على رحمة الله : ﴿وَجَدَكَ ضَالًا فَهَدَى﴾ أى وجدك ذاهباً إلى النبوة فهي ضالة عنك كما قال تعالى : ﴿أَن تُضْلِلَ إِحْدَاهُم﴾ [البقرة : ٢٨٢] وإنما الشهادة هي الضلال عنها وهذا من المقلوب المستفيض في كلامهم ، ويكون الضلال الإبطال ، ومنه : ﴿أَضَلَّ أَعْمَالَهُم﴾ [محمد : ٨] أى : أبطلها ، ومنه : ﴿إِنَّمَا يَجْعَلُ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل : ٢] ويقال ضلالي فلان ، أى : سماني ضالاً ، والضلال يتصرف في وجوه لا يتصرف الفتن فيها .

الفرق بين الحنف والحييف : أن الحنف هو : العدل عن الحق والحييف الحمل على الشيء حتى ينقصه ، وأصله من قوله تعالى تحييف الشيء إذا تقصصه من حفافاته .

الفرق بين الميل والميئد : أن الميل يكون في جانب واحد ، والميئد هو أن يميل مرة يمنة ، ومرة يسراً ومنه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًّا أَنْ تُمِيدَ بِهِم﴾ [الأنبياء : ٢١] أى تضطرب يمنة ويسراً ، والمعروف أنه لم يرد أنها تميد في جانب واحد ، وإنما أراد الاضطراب ، والاضطراب يكون من الجانبين قال الشاعر :

حَبَّتْهُمْ مَيَالَةً تَمِيدُ مُلَاءَةُ الْحَسْنِ لِهَا جَدِيدٌ^(٩)

يريد : أنها تميل من الجانبين للين قوامها .

(٩) عزاه في أساس البلاغة لابن ميادة . وقال : ومن المجاز عليها ملأة الحسن . ورواه بلفظ : «بَلْتَهُمْ» بدلًا من «حَبَّتْهُمْ» . وبناتهم : سبقتهم وغطتهم .

الباب السابع عشر

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ التَّكْلِيفِ وَالْأَبْتِلَاءِ، وَالْفَتْنَةِ وَالْتَّجْرِيبِ، وَبَيْنَ الْلَّطْفِ
وَالْتَّوْهِيقِ، وَبَيْنَ الْلَّطْفِ وَالْلَّطْفِ، وَمَا يَجْرِي مَعَ ذَلِكَ

الفرق بين التكليف والابتلاء : أن التكليف إلزام ما يشق إرادته الإنسانية عليه ، وأصله في العربية اللزوم ، ومن ثم قيل : كلف بفلانة يكلف بها كلفاً إذا لزم حبها ، ومنه قيل : الكلف في الوجه للزومه إياه ، والمتكلف للشيء الملزم به على مشقة وهو الذي يتلزم مالا يلزمها أيضاً ، ومنه قوله تعالى : «**وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ**» [ص : ٨٦] ومثله المكلف .

والابتلاء هو استخراج ما عند المبتدئ ، وتعرف حاله في الطاعة والمعصية بتحميله المشقة ، وليس هو من التكليف في شيء ، فإن سمي التكليف ابتلاء في بعض الموضع ، فقد يجري على الشيء اسم ما يقاريه في المعنى ، واستعمال الابتلاء في صفات الله تعالى مجاز ، معناه أنه يعامل العبد معاملة المبتدئ المستخرج لما عنده ، ويقال للنعمه بلاء ، لأنه يستخرج بها الشكر ، والبلى يستخرج قوة الشيء بإذهابه إلى حال البالى ، فهذا كله أصل واحد .

الفرق بين التكليف والتحميل : أن التحميل لا يكون إلا لما يستثقل وهذا قال تعالى : «**وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا**» [البقرة : ٢٨٦] والإصر : الثقل ؛ والتكليف قد يكون لما لا ثقل له نحو الاستففار ؛ تقول : كلفه الله الاستففار ، ولا تقول حمله ذلك .

الفرق بين الابتلاء والاختبار : أن الابتلاء لا يكون إلا بتحميل المكاره والمشاق . والاختبار يكون بذلك ويفعل المحبوب ، ألا ترى أنه يقال : اختبره بالإنعم عليه ، ولا يقال ابتلاء بذلك ، ولا هو مبتدئ بالنعمة ، كما قد يقال : إنه مختبر بها ، ويجوز أن يقال : إن الابتلاء يقتضي استخراج ما عند المبتدئ من الطاعة والمعصية ، والاختبار يقتضي وقوع الخبر بحالة في ذلك ، والخبر العلم الذي يقع بكته الشيء وحقيقةه ، فالفرق بينهما بين .

الفرق بين الفتنة والاختبار : أن الفتنة أشد الاختبار وأبلغه ، وأصله

عرض الذهب على النار لتبيّن صلاحه من فساده ، ومنه قوله تعالى : « يَوْمٌ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ » [الذاريات : ١٣] ويكون في الخير والشر ، لا تسمع قوله تعالى : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » [التغابن : ١٥] وقال تعالى : « لَا سَيِّنَاهُمْ مَاءً غَدِيقًا لِنَفْتَنَهُمْ فِيهِ » [الجن : ١٧] فجعل النعمة فتنة ، لأنّه قصد بها المبالغة في اختبار المنعم عليه بها ، كالذهب إذا أريد المبالغة في تعرف حاله أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتفيير حاله في الخير والشر ، وإنما المراد بذلك شدة التكليف .

الفرق بين الاختبار والتجريب : أن التجريب هو تكرير الاختبار
والإكثار منه ، ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قوله : جريه إذا دواه من الجَرَب ، فتظر أصلحَ حاله أم لا ، ومثله قرْدَان البعير إذا نزع عنه القرْدَان^(١) وقرع الفصيل إذا دواه من القرع ، وهو داء معروف ، ولا يقال إن الله تعالى يجرِب قياساً على قولهم يختبر ويبتلي ، لأن ذلك مجاز ، والمجاز لا يُقاس عليه .

*** الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة ، واللطف والرقة وما يجري مع ذلك :**

الفرق بين اللطف والتوفيق : أن اللطف هو فعل تسهل به الطاعة على العبد ، ولا يكون لطفاً إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة ، فاما إذا كان ما يقع عنده قبيحاً ، وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف . والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة ، وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يُسمّ توفيقاً ، ولهذا قالوا : إنه لا يحسن الفعل . وفرق آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت ، فهو كالمصاحب لها في وقته ، لأن وقته يلى وقت فعل الطاعة ، ولا يجوز أن يكون وقتهما واحداً ، لأنه بمنزلة مجىءٍ زيد مع عمرو ، وإن كان بعده بلا فصل ، فاما إذا جاء بعده بأوقات ، فإنه لم يجيء معه ، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات يسيرة

(١) جمع قراد ، وهو دويبة متطفلة ذات أرجل كثيرة تعيش على الدواب والطير . الواحدة قرادة .

يكون له معها تأثير في نفس الملطوف له ، ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة ؛ حتى لا يكون له معها في نفسه تأثير ، فكل توفيق لطف ، وليس كل لطف توفيقا . ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ، ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع ، ولكن التسمية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ما سلف من الطاعة ، ولا يكون التوفيق إلا لما حسن من الأفعال ، يقال : وفق فلان لإنصاف ، ولا تقول : وفق للظلم ، ويسمى توفيقا وإن كان منقضيا في حال ما وصف به أنه توفيق فيه كما يقال : زيد وافق عمرًا في هذا القول ، وإن كان قول عمرو قد انقضى ، واللطف يكون التدبير الذي ينفذ في صغير الأمور ، وكبيرها ، فالله تعالى لطيف ، ومعنى أنه تدبيره لا يخفى عن شيء ، ولا يكون ذلك إلا بإجرائه على حقه . والأصل في اللطيف التدبير ، ثم حذف ، وأجريت الصفة للمدبر على جهة المبالغة ، وفلان لطيف الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ، ويكون اللطف حسن العشرة والمداخلة في الأمور بسهولة ، واللطف أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة ، وهو خلاف الخفاء في المنظر ، وفي اللطيف معنى المبالغة لأنه فعال ، وفي موفق معنى تكثير الفعل وتكريره ، لأنه مفعّل ، والعصمة هي اللطيفة التي يمتنع بها عن المعصية اختياراً ، والصفة بمعصوم إذا أطلقت فهي صفة مدح ، وكذلك الموفق فإذا أجرى على التقيد فلا مدح فيه ، ولا يجوز أن يوصف غير الله بأنه يعصى ، ويقال : عصمه من كذا ووفقه لكتنا ، ولطف له في كذا فكل واحد من هذه الأفعال يعد بحرف ، وهذا هنا وجب أيضا أن يكون بينهما فروق من غير هذا الوجه الذي ذكرناه ، وشرح هذا يطول فتركته كراهة الإكثار وأصولهما في اللغة واستعاراتهما أيضا توجب فروقا من وجوه آخر ؛ فاعلم ذلك .

الفرق بين اللطف واللطف : أن اللطف هو البر ، وجميل الفعل من قولك فلان يَبَرُّنِي وَلَطَفِفُنِي ، ويسمى الله تعالى لطيفا من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه إلى عباده^(٢) .

(٢) قال في الوسيط : اللطف فلاناً بكتنا : أخنه وبره .

الفرق بين اللطف والرفق : أن الرفق هو اليسر في الأمور ، والسهولة في التوصل إليها ، وخلافه العنف ، وهو التشديد في التوصل إلى المطلوب، وأصل الرفق في اللغة : النفع ، ومنه يقال : أرفق فلان فلانا إذا مكنه مما يرتفق به ، ومَرافقُ الْبَيْتِ : الموضع التي ينتفع بها زيادة على ما لابد منه . ورفيق الرجل في السفر يسمى بذلك لانتفاعه بصحبته ، وليس هو على معنى الرفق واللطف ، ويجوز أن يقال : سمي رفيقا لأنه يرافقه في السير ، أي : يسير إلى جانبه فيلئ مرفقه .

الفرق بين اللطف والمداراة : أن المداراة ضرب من الاحتيال والخثُل من قولك : دَرَيْتُ الصيدَ إِذَا خَتَّلَتْهُ ، وإنما يقال : داريتُ الرجلَ إذا توصلتَ إلى المطلوب من جهته بالحيلة والخثُل .

الباب الثامن عشر

في الفرق بين الدين والملة، والطاعة والعبادة، والفرض والوجوب والحلال والماباح، وما يجري مع ذلك

الفرق بين الدين والملة : أن الملة اسم لجملة الشريعة ، والدين اسم لما عليه كل واحد من أهلها ، إلا ترى أنه يقال : فلان حسن الدين ، ولا يقال : حسن الملة ، وإنما يقال : هو من أهل الملة ، ويقال لخلاف الذم : المللُ نسب إلى جملة الشريعة ، فلا يقال : له دين ، وتقول : ديني دين الملائكة ، ولا تقول مللي ملة الملائكة ، لأن الملة للشرائع مع الإقرار بالله . والدين ما يذهب إليه الإنسان ، ويعتقد أنه يقره إلى الله ، وإن لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك ، وكل ملة دين ، وليس كل دين ملة ، واليهودية ملة لأن فيها شرائع ، وليس الشرك ملة ، وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التي يجازى عليها بالثواب مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ إِلَسْلَامٌ﴾ [آل عمران: ١٩] وإذا قيد اختلف دلالته ، وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر في بعض الموضع لتقابض معنييهما ، والأصل ما قلناه ، والفرسُ تزعم أن الدين لفظ فارسي وتحتج بأنهم يجدونه في كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضهم بآلف سنة ، ويدركون أن لهم خطأ يكتبون به كتابهم المنزلي بزعمهم يسمى : «دين دورى» أي : كتابه الذي سماه بذلك صاحبهم «زرادشت» ونحوه نجد للدين أصلاً واستقاناً صحيحاً في العربية ، وما كان كذلك لا نحكم عليه بأنه أعمجمي ، وإن صع ما قالوه فإن الدين قد حصل في العربية والفارسية اسماءً لشيء واحد على جهة الاتفاق ، وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل الملة في العربية الملة وهو أن يعدوا الذئب على شيء ضريراً من العدو ، فسميت الملة ملة لاستمرار أهلها عليها ، وقيل : أصلها التكرار من قولك : طريق ملليل إذا تكرر سلوكه حتى توطأ ، ومنه الملل وهو تكرار الشيء على النفس حتى تضجر ، وقيل : الملة مذهب جماعة يحمن بعضهم بعضاً عند الأمور الحادثة ، وأصلها من المليلة وهي ضرب من الحمى ، ومنه الملة موضع النار ؛ وذلك أنه إذا دفن

فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحمى حتى ينضج .

وأصل الدين الطاعة ، ودان الناس لملائكة ، أي : أطاعوه . ويجوز أن يكون أصله العادة ، ثم قيل للطاعة : دين ، لأنها تُعتاد ، وتتوطن النفس عليها .

الفرق بين العبادة والطاعة : أن العبادة غاية الخضوع ، ولا تستحق إلا بغایة الإنعام ، ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى ، ولا تكون العبادة إلا مع المعرفة بالعبود ، والطاعة الفعل الواقع على حسب ما أراده المريد متى كان المريد أعلى رتبة ممن يفعل ذلك ، وتكون للخالق والملائكة ، والعبادة لا تكون إلا للخالق والطاعة في مجاز اللغة تكون اتباع المدعو الداعي إلى ما دعاه إليه ، وإن لم يقصد التبع كالأنسان يكون مطيناً للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ، ولكنه اتبع دعاءه وإرادته .

الفرق بين الطاعة وموافقة الإرادة : أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة ، وذلك إذا لم تقع موقع الداعي إلى الفعل كنحو إرادتك أن يتصدق زيد بدرهم ، من غير أن يشعر بذلك ، فلا يكون بفعله مطيناً لك ولو علمه ففعله من أجل إرادتك كان مطيناً لك ، ولذلك لو أحسن بدعائك إلى ذلك فمال معه كان مطيناً لك .

الفرق بين الطاعة والخدمة والحفيد : أن الخادم هو الذي يطوف على الإنسان متتحققاً في حوائجه ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن العبد يخدم الله تعالى ، وأصل الكلمة : الإطافة بالشيء ، ومنه سمي الخلّاج خدمة ، ثم كثر ذلك حتى سمي الاشتغال بما يصلح به شأن المخدوم خدمة وليس ذلك من الطاعة والعبادة في شيء ، ألا ترى أنه يقال : فلان يخدم المسجد إذا كان يتعهده بتطهيره وغيره ، وأما الحفيد^(١) فهو السرعة في الطاعة ومنه قوله تعالى : **﴿بَيْنَ وَحْدَةٍ﴾** [النحل : ٧٢] وقولنا في الفنون وإليك نسعى وتحفّد .

الفرق بين العبيد والخوّل : أن الخوّل هم الذين يختصون بالإنسان من

(١) يقال : حفيد فلانا حفداً : أعاده وخف إلى خدمته . [المعجم الوسيط] .

جهة الخدمة والمهنة ، ولا يقتضى الملك كما تقتضيه العبود ، ولهذا لا يقال :
الخلق خول الله ، كما يقال : عبوده .

الفرق بين العبد والمملوك : أن كل عبد مملوك ، وليس كل مملوك عبداً
لأنه قد يملك المال والممتع فهو مملوك ، وليس عبد ، والعبد هو المملوك من
نوع ما يعقل ، ويدخل في ذلك الصبي والمعتوه ، وعباد الله تعالى : الملائكة
والإنس والجن .

الفرق بين الدين والشريعة : أن الشريعة هي الطريقة المأخذ فيها إلى
الشيء ومن ثم سمي الطريق إلى الماء شريعة ومشروعة ، وقيل الشارع :
لكثرة الأخذ فيه ، والدين ما يطاع به المعبود ، ولكل واحد مِنَّا دين ، وليس
لكل واحد مِنَّا شريعة ، والشريعة في هذا المعنى نظير الملة ، إلا أنها تقييد ما
يفيده الطريق المأخذ ما لا تفيده الملة ويقال : شرع في الدين شريعة ، كما
يقال : طرق فيه طريقة ، والملة تقييد استمرار أهلها عليها .

الفرق بين التّقى ، والمتّقى ، والمؤمن : أن الصفة بالتقى أمدح من الصفة
بالمتّقى : لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة ، والمتّقى أمدح
من المؤمن : لأن المؤمن يُطلق بظاهر الحال ، والمتّقى لا يطلق إلا بعد
الخبرة ، وهذا من جهة الشريعة ، والأول من جهة دلالة اللغة ، والإيمان
نقىض الكفر والفسق جمِيعاً ، لأنه لا يجوز أن يكون الفعل إيماناً فسقاً ، كما
لا يجوز أن يكون إيماناً كفراً ، إلا أن يقابل التقىض في اللفظ بين الإيمان
والكفر أظهر .

الفرق بين الحَسَنَة والحسنة : أن الحسنة هي الأعلى في الحسن ، لأن
الهاء دالة للمبالغة ، فلذلك قلنا : إن الحسنة تدخل فيها الفروض
والنواقل ، ولا يدخل فيها المباح وإن كان حسناً ، لأن المباح لا يستحق عليه
الثواب ولا الحمد ، ولذلك رغب في الحسنة وكانت طاعة ، والحسن يدخل
فيه المباح ، لأن كل مباح حسن ، ولكنه لا ثواب فيه ، ولا حمد فليس هو
حسنة .

الفرق بين الطاعة والقبول : أن الطاعة إنما تقع رغبة أو رهبة ، والقبول مثل الإجابة يقع حكمة ومصلحة ، ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأنه مجيب وقابل ، ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع .

الفرق بين الإجابة والقبول وبين قولك : أجاب واستجاب : أن القبول يكون لأعمال مَنْ قبل الله عمله ، والإجابة للأدعية ، يقال : أجاب دعاءه وقولك : أجاب معناه فعل الإجابة ، واستجاب طلب أن يفعل الإجابة لأن أصل الاستفهام لطلب الفعل ، وصلاح استجاب بمعنى أجاب ، لأن المعنى فيها يُثُولُ إِلَى شَيْءٍ ، واحد وذلك أن استجاب طلب الإجابة بقصده إليها ، وأجاب أوقع الإجابة بفعلها^(٢) .

الفرق بين الإجابة والطاعة : أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها في موافقة الإرادة الواقعه موقع المسألة ، ولا تكون إجابة إلا بأن تفعل موافقة الدعاء بالأمر ومن أجله ، وكذا قال على بن عيسى رحمة الله .

الفرق بين المذهب والمقالة : أن المقالة قول يعتمد عليه قائله ، وينظر فيه يقال : هذه مقالة فلان إذا كان سبيله فيها هذا السبيل ، والمذهب ما يميل إليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق ، والشاهد أنك تقول : هذا مذهبى في السماع والأكل والشرب لشيء تختاره من ذلك ، وتميل إليه ، تناظر فيه أو لا .

وفرق آخر وهو أن المذهب يفيد أن يكون الذاهب إليه معتقدا له ، أو بحكم المعتقد ، والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله ، وينظر فيه ، ويعتقد خلافه ، فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ، ومقالة ليست بمذهب .

الفرق بين الفرض والوجوب : أن الفرض لا يكون إلا من الله ، والإيجاب يكون منه ومن غيره ؛ تقول : فرض الله تعالى على العبد كذا ، وأوجبة عليه ، وتقول : أوجب زيد على عبده ، والملائكة على رعيته كذا ، ولا

(٢) قال الراغب : والاستجابة قيل : هي الإجابة ، وحقيقةها هي التحري للجواب والتهيؤ له ، لكن عبر به عن الإجابة لقلة انفكاكها منها .

يقال فرض عليهم ذلك ، وإنما يقال : فرض لهم العطاء ، ويقال فرض له القاضى .

والواجب يجب فى نفسه من غير إيجاب يجب له من حيث إنه غير متعد . وليس كذلك الفرض ، لأنه متعد ، ولهذا صح وجوب الثواب على الله تعالى فى حكمته ، ولا يصح فرضه ، ومن وجه آخر أن السنة المؤكدة تسمى واجبا ، ولا تسمى فرضا ، مثل «سجدة التلاوة» هي واجبة على من يسمعها ، وقيل : على من قعد لها ، ولم يقل : إنها فرض ، ومثل ذلك الوتر فى أشباء له كثيرة ، وفرق آخر أن العقليات لا يستعمل فيها الفرض ، ويستعمل فيها الوجوب ، تقول هذا واجب فى العقل ، ولا يقال فرض فى العقل ، وقد يكون الفرض والواجب سواء فى قولهم : صلاة الظهر واجبة ، وفرض لا فرق بينهما ها هنا فى المعنى ، وكل واحد منها من أصل ، فأصل الفرض الحز فى الشيء ، تقول : فرض فى العود فرض إذا حز فيه حزا ، وأصل الوجوب السقوط ، يقال : وجبت الشمس للمغيب إذا سقطت ، ووجب الحائط وجبة ، أى : سقط .

وحَدُّ الواجب والفرض عند من يقول : إن القادر لا يخلو من الفعل والترك ، وما له ترك قبيح ، وعند من يجيز خلو القادر من الفعل والترك ما إذا لم يفعله استحق العقاب ، وليس يجب الواجب لإيجاب موجب له ، ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا إذا أوجبه موجب ، والأفعال ضريران : أحدهما إلا يقارنه داع ، ولا قصد ، ولا علم ، فليس له حكم زائد على وجوده كفعل الساهي والنائم ، والثانى يقع مع قصد وعلم أو داع ، وهذا على أربعة أضرب : أحدهما ما كان لفاعله أن يفعله من غير أن يكون له فيه مثل المباح ، والثانى ما يفعله لعاقبة محمودة وليس عليه فى تركه مضره ويسمى ذلك : ندبا ونفلا وتطوعا ، وإن لم يكن شرعا سمي تفضلا وإحسانا ، وهذا هو زائد على كونه مباحا ، والثالث : ماله فعله ، وإن لم يفعله لحقه مضره ، وهو الواجب والفرض وقد يسمى المحتم واللازم ، والرابع الذى ليس له فعله وإن فعله استحق الذم وهو القبيح والمحظور والحرام .

الفرق بين الفرض والحكم : أن الحكم إمضاء الحكم على التوكيد والإحكام يقال : حتم الله كذا وكذا وقضاء قضاء حتما ، أى : حكم به حكما مؤكدا ، وليس هو من الفرض ، والإيجاب في شيء لأن الفرض والإيجاب يكونان في الأوامر والحكم يكون في الأحكام ، والأقضية ، وإنما قليل للفرض فرض حتم على جهة الاستعارة ، والمراد أنه لا يرد كما أن الحكم الحتم لا يرد ، والشاهد أن العرب تسمى الغراب حاتما لأنه يحتم عندهم بالفارق ، أى يقضى به ، وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجبه .

الفرق بين الإيجاب والإلزام : أن الإلزام يكون في الحق والباطل ، يقال : ألزمته الحق ، وألزمته الباطل ، والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق ، فإن استعمل في غيره فهو مجاز ، والمراد به الإلزام .

الفرق بين الإلزام واللزوم : أن اللزوم لا يكون إلا في الحق ، يقال : لزم الحق ، ولا يقال لزم الباطل ، والإلزام يكون في الحق والباطل يقال : ألزمته الحق ، وألزمته الباطل على ما ذكرنا .

الفرق بين الحلال والمباح : أن الحلال هو المباح الذي علم إياه بالشرع ، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول : المشي في السوق مباح ، ولا تقول : حلال ، والحلال خلاف الحرام ، والمباح خلاف المحظور ، وهو الجنس الذي لم يرحب فيه ، ويجوز أن يقال : هو ما كان لفاعله أن يفعله ، ولا ينبع عن مدح ولا ذم ، وقيل : هو ما أعلم المكلف أو دل على حسنها ، وأنه لا ضرر عليه في فعله ولا تركه ، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة ، ولا توصف أفعال البهائم بذلك فمعنى قولنا : إنه على الإباحة - أن للمكلف أن ينتفع به ، ولا ضرر عليه في ذلك وإرادة المباح والأمر به قبيح ، لأنه لا فائدة فيه ، إذ فعله وتركه سواء في أنه لا يستحق عليه ثواب ، وليس كذلك الحال .

الفرق بين النافلة والندب : أن الندب في اللغة ما أمر به ، وفي الشرع هو النافلة ، والنافلة في الشرع واللغة سواء ، والنافلة في اللغة أيضا اسم للعطية والنَّوْفَلَة الجَوَاد ، والجمع نَوْفَلُون ، ويقال أيضا للعطية : نَوْفَل

والجمع نوافل^(٣) .

الفرق بين السنة والنافلة : أن السنة على وجوه أحدها : أنا إذا قلنا : فرض سنة : فالمراد به : المندوب إليه ، وإذا قلنا : الدليل على هذا : الكتاب والسنة : فالمراد به قول رسول الله ﷺ ، وإذا قلنا : سنة رسول الله ﷺ ، فالمراد بها : طريقته ، وعادته التي دام عليها وأمر بها ، فهى في الواجب والنفل ، وجميع ذلك ينبع عن رسم تقدم ، وسبب فرد ، والنفل والنافلة ما تعطيه من غير سبب.

الفرق بين السنة والعادة : أن العادة ما يُديم الإنسان فعله من قبل نفسه ، والسنة تكون على مثال سبق ، وأصل السنة الصورة ، ومنه يقال : سنة الوجه ، أي : صورته ، وسنة القمر أي : صورته ، والسنة في العرف تواتر وآحاد ، فالتواتر ما جاز حصول العلم به لكثره رواته ، وذلك أن العلم لا يحصل في العادة إلا إذا كثرت الرواية ، والآحاد ما كان رواته القدر الذي لا يعلم صدق خبرهم لقلتهم ، وسواء رواه واحد أو أكثر ، والمرسل : ما أسنده الراوى إلى من لم يَرَه ولم يسمع منه ، ولم يذكر من بينه وبينه .

الفرق بين العادة والدأب : أن العادة على ضررين : اختيار أو اضطرار فالاختيار : كتعود شرب النبيذ ، وما يجري مجراه مما يكثر الإنسان فعله فيعتاده ويصعب عليه مفارقته ، والاضطرار : مثل أكل الطعام ، وشرب الماء لإقامة الجسد وبقاء الروح وما شاكل ذلك ، والدأب لا يكون إلا اختياراً إلا ترى أن العادة في الأكل والشرب المقيمتين للبدن لا تسمى دأباً .

الفرق بين قولك : يجب كذا ، وقولك : ينبغي كذا : أن قولك : ينبغي كذا يقتضي أن يكون المبتفى حسناً سواء كان لازماً أو لا ، والواجب لا يكون إلا لازماً .

الفرق بين قولنا يجوز كذا ، وقولك يُجزئ كذا : أن قولك : يجوز كذا بمعنى يسوغ ويحل ، كما تقول يجوز للمسافر أن يُفطر ونحوه ، ويجوز قراءة «مالك يوم الدين» [الفاتحة: ٤] و «ملك يوم الدين» ويكون بمعنى الشك :

(٣) قال في اللسان : والتزلف العطية ، والتزلف السيد المعطاء ، يشبهان بالسر .

كقولك : يجوز أن يكون زيد أفضل من عمرو ، ويجوز بمعنى جواز النقد ،
وقال بعضهم : يجوز بمعنى يمكن ، ولا يمتنع نحو قولك : يجوز من زيد
القيام : وإن كان معلوماً أن القيام لا يقع منه . وقال أبو بكر الأحساد : أكره
هذا القول : لأن المسلمين لا يستجيزون أن يقولوا : يجوز الكفر من الملائكة
حتى يصيروا كإبليس لقدرتهم على ذلك . ولا أن يقولوا يجوز من الله تعالى
وفوع الظلم لقدرته عليه إلا أن يقيد . أصل هذا كله من قولك : جاز ؟ أى :
وجد مسلكاً ماضى فيه ، ومنه : الجواز في الطريق ، والمجاز في اللغة ،
فقولك : قراءة جائزة معناه أن قارئها وجد لها مذهبها يؤمن معه أن يرد
عليه . وإذا قلت : يجوز أن يكون فلان خيراً من فلان ، فمعناه : أن وهمك
قد توجه إلى هذا المعنى منه ، فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ،
والجائزة لابد أن يكون منبئاً عما سواه ، ألا ترى أن قائلاً : لو قال : يجوز أن
يَعْبَدَ العبد ربه لم يكن ذلك كلاماً مستقيماً إذا لم يكن منبئاً عما سواه .

وقولنا : هذا الشيء يُجزئ يفيد أنه وقع موقع الصحيح ، فلا يجب فيه
القضاء ، ويقع به التملك إن كان عقداً ، وقد يكون المنهى عنه مجزئاً نحو
التوضؤ بالماء المغصوب ، والذبح بالسكين المغصوب ، وطلاق البدعة ،
والوطء في الحيض ، والصلوة في الدار المغصوبة محمرة عند الفقهاء لأنه
نهى عنها لا بشرط الفعل الشرعية ، ولكن لحق صاحب الدار ، لأنه لو أذن
في ذلك لجاز ، ولا يكون المنهى عنه جائزاً ، فالفرق بينهما بين ، وذهب أبو
على وأبواهاشم - رحهما الله تعالى - إلى أن الصلاة في الدار المغصوبة
غير مجزئة ، لأنه قد أخذ على المصلى أنه ينوي أداء الواجب ، ولا يجوز أن
ينوي ذلك والفعل معصية .

* ومما يخالف ذلك :

الفرق بين المردود وال fasid ، وبين المنهى عنه وبين الفاسد : أن المردود
ما وقع على وجهه لا يستحق عليه الثواب ، وذلك أنه خلاف المقبول ،
والقبول من الله تعالى : إيجاب الثواب ، ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً
مثل التوضؤ بالماء المغصوب ، وغيره مما ذكرناه آنفاً ، والمنهى عنه ينبع عن

كرامة الناهي له ، ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً أيضاً ، فكل واحد من المنهى عنه ، والمردود يفيد مالاً يفيده الآخر ، والفاسد لا يكون مجزئاً فهو مفارق لهما .

الفرق بين الحسن والمباح : أن كلَّ مُبَاح حسن ، وليس كلَّ حسن مباحاً وذلك أنَّ أفعالَ الطفَل والمُلْجَأ قد تكون حسنةً وليسَت بِمُبَاحَة .

الفرق بين الإذن والإباحة : أنَّ الإباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والإذن لا يكون إلا بالسمع وحده ، وأما الإطلاق فهو إزالة المنع عن يجوز عليه ذلك ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إنَّ الله تعالى مطلق ، وإنَّ الأشياء مطلقة له .

الفرق بين الإسلام والإيمان والصلاح : أنَّ الصلاح استقامة الحال ، وهو مما يفعله العبد لنفسه ، ويكون بفعل الله له لطفاً وتوفيقاً ، والإيمان طاعة الله التي يؤمن بها العقاب على ضدها ، وسميت النافلة إيماناً على سبيل التبع لهذه الطاعة ، والإسلام طاعة الله التي يسلم بها من عقاب الله ، وصار كالعلم على شريعة محمد ﷺ ، ولذلك ينتفى منه اليهود وغيرهم ، ولا ينتقون من الإيمان .

الفرق بين الأمين والمأمون : أنَّ الأمين الثقة في نفسه ، والمأمون الذي يأمنه غيره .

الفرق بين الكفر والإلحاد : أنَّ الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب ، فمنها : الشرك بالله ، ومنها الجحود للنبوة ، ومنها استحلال ما حرم الله ، وهو راجع إلى جَحْد النبوة وغير ذلك مما يطول الكلام فيه وأصله التغطية ، والإلحاد اسم خص به اعتقاد نفي التقديم مع إظهار الإسلام ، وليس ذلك كفر الإلحاد ، ألا ترى أنَّ اليهودي لا يسمى ملحداً ، وإنْ كان كافراً ، وكذلك النصراني وأصل الإلحاد الميل ، ومنه سمي اللحد لحده لأنَّه يحفر في جانب القبر .

الفرق بين الرياء والنفاق : أنَّ النفاق إظهار الإيمان مع إسرار الكفر وسمى بذلك تشبيهاً بما يفعله اليرَبُّيون ، وهو أنَّ يجعل بجُحْرِه باباً ظاهراً ، وباباً باطلاً يخرج منه إذا طلبه الطالب ، ولا يقع هذا الاسم على من يُظهر

شيئاً ، ويُخفي غيره إلا الكفر والإيمان وهو اسم إسلامي ، والإسلام والكفر أسمان إسلاميان فلما حدث ، وحدث في بعض الناس إظهار أحدهما مع إبطان الآخر سمي ذلك نفاقا ، والرياء : إظهار جميل الفعل رغبة في حمد الناس ، لا في ثواب الله تعالى ، فليس الرياء من النفاق في شيء ، فبأن استعمل في موضع الآخر فعل التشبه والأصل ما قلناه .

الفرق بين الذنب والقبيح : أن الذنب عند المتكلمين يتبين عن كون المقدور مستحقا عليه العقاب ، وقد يكون قبيحا لا عقاب عليه ، كالقبح يقع من الطفل قالوا : ولا يسمى ذلك ذنبا ، وإنما يسمى الذنب ذنبا لما يتبعه من الذم ، وأصل الكلمة على قولهم : الإتباع ، ومنه قيل : ذنب الدابة ؛ لأنه كالتتابع لها ، والذنب : الدللو التي لها ذنب ، ويجوز أن يقال : إن الذنب يفيد أنه الرذيل من الفعل الذنبي ، وسمى الذنب ذنبا لأنه أرذل ما في صاحبه ، وعلى هذا استعماله في الطفل حقيقة .

الفرق بين الذنب والمعصية : أن قوله : معصية يتبين عن كونها منها عنها ، والذنب يتبين عن استحقاق العقاب عند المتكلمين ، وهو على القول الآخر فعل ردئه ، والشاهد على أن المعصية تتبين عن كونها منها عنها قولهم: أمرته فعصاني ، والنهي يتبين عن الكراهة ، ولهذا قال أصحابنا : المعصية ما يقع من فاعله على وجه قد نهى عنه ، أو كره منه .

الفرق بين المحظور والحرام : أن الشيء يكون محظوراً إذا نهى عنه نام ، وإن كان حسناً كفرض السلطان التعامل ببعض النقود ، أو الرعن ببعض الأرضين وإن لم يكن قبيحا ، والحرام لا يكون إلا قبيحا ، وكل حرام محظور ، وليس كل محظور حراما ، والمحظور يكون قبيحا إذا دلت الدلالة على أن من حظره لا يحظر إلا القبيح كالمحظور في الشريعة ، وهو ما أعلم المكلف أو دل على قبحه ، ولهذا لا يقال : إن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح ، وقال أبو عبد الله الزبيري : الحرام يكون مؤيداً ، والمحظور قد يكون إلى غاية . وفرق أصحابنا بين قولنا : والله لا أكله أبداً ، فقالوا إذا حرمه على نفسه حنى بأكل الخبز ، وإذا قال : والله لا أكله لم يحنث

حتى يأكله كله ، وجعلوا تحريمـه على نفسه بمنزلـة قوله : والله لا أكل منه شيئاً .

الفرق بين الطفّيَان والعَتُوَّ : أن الطفّيَان مجاوزة الحد في المكروه مع غلبة وقهر ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ﴾ [الحاقة: ١١] الآية . يقال : طفى الماء إذا جاوز الحد في الظلم ، والعتو : المبالغة في المكروه ، فهو دون الطفّيَان ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] قالوا : كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتا فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿بِرِيحٍ صِرَصِرٍ عَاتِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٦] أى : مبالغة في الشدة ، ويقال : جبار عات أى : مبالغ في الجبرية ، ومنه قوله تعالى : ﴿عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الطلاق: ٨] يعني : أهلها تكبروا على ربِّهم ، فلم يطِيعوه .

الفرق بين الكفر والشرك : أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا ، وكل خصلة منها تضاف خصلة من الإيمان ، لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر فقد ضيّع خصلة من الإيمان ، والشرك خصلة واحدة ، وهو إيجاد إلهية مع الله ، أو دون الله ، واشتقاقه ينبع عن هذا المعنى ، ثم كثر حتى قيل : لكل كفر شرك على وجه التعبير له والمبالغة في صفتة ، وأصله كفر النعمة ، ونقيضه الشكر ، ونقيض الكفر بالله الإيمان ، وإنما قيل لمضيّع الإيمان : كافر لتضييعه حقوق الله تعالى ، وما يجب عليه من شكر نعمه ، فهو بمنزلة الكافر لها ، ونقيض الشرك في الحقيقة الإخلاص ، ثم لما استعمل في كل كفر صار نقيضه الإيمان ، ولا يجوز أن يطلق اسم الكفر إلا من كان بمنزلة الجاحد لنعم الله ، وذلك لعظم ما معه من المعصية ، وهو اسم شرعاً كما أن الإيمان اسم شرعياً .

الفرق بين الفسق والخروج : أن الفسق في العربية خروج مكروه ، ومنه يقال للفارة : الفويسقة لأنها تخرج من جحرها للإفساد ، وقيل : فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها ؛ لأن ذلك فساد لها ، ومنه سمي الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ، ومن الخروج مذموم ومحمود ، والفرق بينهما بينَ.

الفرق بين الفِسق والْفُجُور : أن الفِسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة ، والْفُجُور الانبعاث في المعاصي والتَّوسيع فيها وأصله من قوله : فجرت السُّكَّر ، إذا خرقت فيها خرقاً واسعاً ، فانبعث الماء كلَّ مُنْبَعِث ، فلا يقال لصاحب الصَّفِيرَة : هاجر ، كما لا يقال لمن خرق في السُّكَّر خرقاً صغيراً : أنه قد فجر السُّكَّر^(٤) ، ثم كثُر استعمال الْفُجُور حتى خص بالزنا واللواط وما أشبه ذلك .

الفرق بين قوله : كَفَرَ النَّعْمَة ، وقولك : بَطَرَ النَّعْمَة : أن قوله : بَطَرَها يفيد أنه عظمها وبغي فيها ، وكفرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل البطر : الشق ، ومنه قيل للبيطار : بيطار وقد بطرت الشيء أى شققته ، وأهل اللغة يقولون : البطر سوء استعمال النعمة ، وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص : ٥٨] ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِم بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾ [الأنفال : ٤٧] .

الفرق بين الظلم والجُور : أن الجُور خلاف الاستقامة في الحكم ، وفي السيرة السلطانية تقول : جار الحاكم في حكمه ، والسلطان في سيرته : إذا فارق الاستقامة في ذلك ، والظلم ضرر لا يستحق ، ولا يعقب عوضاً سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ، ألا ترى أن خيانة الدانق والدرهم تسمى ظلماً ، ولا تسمى جوراً ، فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمي جوراً وهذا واضح ، وأصل الظلم : نقصان الحق ، والجُور : العدول عن الحق من قولنا : جار عن الطريق إذا عدل عنه ، وخلوف بين النقيضين ، فقيل في نقيض الظلم : الإنفاق ، وهو إعطاء الحق على التمام ، وفي نقيض الجُور العدل ، وهو العدول بالفعل إلى الحق .

الفرق بين السوء والقبيح : أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بما قرَّيه لها ، وقد يلتذ بالقبيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب .

الفرق بين الظلم والهَمْض : أن الهَمْض نقصان بعض الحق ، ولا يقال

(٤) قال في اللسان : وسَكَّر الْهَمَرَ سَكَّرَه سَكَّرًا : سَدَّه ، وكل شَيْءٌ فَنَدَ سَكَّرَ . والسُّكَّر : سد الشق ونفج الماء .

من أخذ جميع حقه الظلم يكون في البعض والكل وفي القرآن : «فلا يخاف ظلماً ولا هضماً» [طه: ١١٢] أي لا يمنع حقه ، ولا بعض حقه ، وأصل الهضم في العربية النقصان ، ومنه قيل للمنخفض من الأرض : هضم ، والجمع أهضم .

الفرق بين الظلم والغشم : أن الغشم أكره الظلم^(٥) ، وعمومه توصف به الولاة لأن ظلّمهم يعم ، ولا يكاد يقال : غشمني في المعاملة كما يقال : ظلمني فيها ، وفي المثل : «وَالْغَشْوُمُ خَيْرٌ مِّنْ فَتْتَةٍ تَدُومُ» و قال أبو بكر : الغشم اعتسافك الشيء ، ثم قال : يقال غشم السلطان الرعية يغشّهم ، قال الشيخ أبو هلال - رحمه الله - الاعتساف خبط الطريق على غير هداية ، فكأنه جعل الغشم ظلماً يجري على غير طرائق الظلم المعهودة .

الفرق بين الظلم والبغى : أن الظلم ماذكرناه ، والبغى شدة الطلب لما ليس بحق بالتلطيل ، وأصله في العربية شدة الطلب ، ومنه يقال : دفعنا ببغى السماء خلفنا ؛ أي : شدة مطّرها ، وببغى الجرح يبيّن إذا ترافق إلى فساد يرجع إلى ذلك ، وكذلك البغاء وهو الزنا ، وقيل في قوله تعالى : «وَالْإِلَامُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ» [الأعراف: ٣٢] إنه يريد : الترأس على الناس بالغلبة والاستطالة .

الفرق بين القبح والفحش : أن الفاحش الشديد القبح ، ويستعمل القبح في الصور فيقال : القرد قبيح الصورة ، ولا يقال : فاحش الصورة ، ويقال : هو فاحش القبح ، وهو فاحش الطول ، وكل شيء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش ، وليس كذلك القبح .

الفرق بين الحرام والسُّحت : أن السُّحت مبالغة في صفة الحرام ، ولهذا يقال : حرام سحت ، ولا يقال سحت حرام ، وقيل : السُّحت يفيد أنه حرام ظاهر فقولنا : حرام لا يفيد أنه سُحت ، وقولنا : سُحت يفيد أنه حرام ويجوز أن يقال : إن السُّحت الحرام الذي يستأصل الطاعات من قولنا : سُحته إذا استأصلته ، ويجوز أن يكون السُّحت الحرام الذي لا بركة

(٥) جاء في الوسيط : غشم الرجل غشماً : ظلمه أشد الظلم ، فهو غاشم وغشوم .

له ، فكأنه مستأصل ، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه .

الفرق بين الإثم والخطيئة : أن الخطيئة قد تكون من غير تعمد ولا يكون الإثم إلا تعمداً ، ثم كثر ذلك حتى سُمِّيت الذنوب كلها خطايا ، كما سُمِّيت إسراها ، وأصل الإسراف مجاوزة الحد في الشيء .

الفرق بين الإثم والذنب : أن الإثم في أصل اللغة التقصير؛ يقال : أثم يأثم إذا قصر ومنه قول الأعشى :

جُمَالِيَّةٌ تَفْتَلِي بِالرِّدَافِ إِذَا كَذَبَ الْأَثْمَاتُ الْهَجِيرَا^(٦)

الافتلاء بُعْدُ الخطو ، والرِّدَاف جمع رديف ، وكذب قصر ، وعنى بالآثمات : المقصرات ، ومن ثم سمي الخمر إثماً لأنها تقصر بشاربها لذهابها بعقله .

الفرق بين الأثيم والآثم : أن الأثيم المنهادى في الإثم ، والآثم فاعل الإثم .

الفرق بين الذنب والجُرم : أن الذنب ما يتبعه الذم ، أو ما يتبع عليه العبد من قبيح فعله ، وذلك أن أصل الكلمة الإتباع على ما ذكرنا ، فاما قولهم للصبي : قد أذنب فإنه مجاز ، ويجوز أن يقال : الإثم هو القبيح الذي عليه تبعه ، والذنب هو القبيح من الفعل ، ولا يفيد معنى التبع ، وللهذا قيل للصبي : قد أذنب ، ولم نقل قد أثم ، والأصل في الذنب الرَّذْل من الفعل كالذنب الذي هو أرذل ماضى صاحبه ، والجُرم ما ينقطع به عن الواجب ، وذلك أن أصله في اللغة : القطع ، ومنه قيل للصرام : الجِرام ، وهو قطع التمر .

الفرق بين الحُوب والذَّنْب : أن الحُوب يفيد أنه مزجور عنه وذلك أن أصله في العربية الزَّجر ، ومنه يقال في زجر الإبل : حَوْبٌ حَوْبٌ . وقد سُمِّي الجمل به لأنَّه يُزْجَر ، وحَابَ الرجل يَحُوبُ^(٧) ، وقيل للنفس حَوْبَاء

(٦) جاء في المعجم الكبير : الآثم المبطن المُعي ، والأثني بهاء . وعراه للأعشى يصف نوقا .

والجملالية : الناقة القوية . والرِّدَاف : طرائق اللحم . نوع آنمات ميكلات معينات .

(٧) قال في المصباح من ياب قال ، إذا اكتسب الإثم ، والاسم الحوب - بالضم - ، وقيل : المضموم والمفترج لفثان ، فالضم لفته الحجاز ، والفتح لفته تميم .

لأنها تزجر وتدعى .

الفرق بين الوزر والذنب : أن الوزر يفيد أنه يُثقل صاحبه ، وأصله الثقل ومنه قوله تعالى : «إِنَّمَا تَضَعُ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا» [محمد : ٤] أي : أثقالها ، يعني السلاح ، وقال بعضهم : الوزر من الوزر وهو الملاجأ يفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجاً ، والأول أجدود .

* **ومما يخالف الظالم المذكور في الباب : العدل** :

الفرق بينه وبين الإنفاق : أن الإنفاق إعطاء النصف ، والعدل يكون في ذلك ، وفي غيره إلا ترى أن السارق إذا قطع قيل : إنه عدل عليه ، ولا يقال إنه أنصف ، وأصل الإنفاق أن تعطيه نصف الشيء ، وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان ، وربما قيل : أطلب منك النصف كما يقال : أطلب منك الإنفاق ، ثم استعمل في غير ذلك مما ذكرناه ويقال : أنصف الشيء : إذا بلغ نصف نفسه ، ونصف غيره ، إذا بلغ نصفه^(٨) .

الفرق بين العدل والقِسْط : أن القِسْط هو العدل البَيِّن الظاهر ، ومنه سمي الميكال قِسْطًا ، والميزان قِسْطًا لأنه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهراً وقد يكون من العدل ما يخفى ، ولهذا قلنا : إن القِسْط هو النصيب الذي بينت وجوهه ، وتقسّط القوم الشيء : تقاسموا بالقِسْط .

الفرق بين العدل والحسن : أن الحُسْن ما كان القادر عليه يستحسن فعله ، ولا يتعلّق بنفع واحدٍ أو ضرره ، والعدل حسن يتعلّق بنفع زيد أو ضرر غيره إلا ترى أنه يقال : إن كل الحال حسن ، وشرب المباح حسن ، وليس ذلك بعدل .

* **الفرق بين ما يخالف ذلك : من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجري معه :**

الفرق بين التوبة والاعتذار : أن التائب مُقر بالذنب الذي يتوب منه معترف بـعدمه فيه ، والمعذر يذكر أن له فيما أتاه من المكره عذرًا .

(٨) قال مصاحب المصباح : ولعنت الشيء نصفاً من باب قتل : بلغت نصفه ، وكل شيء بلغ نصف شيء قبل نصفه ينصفه ، فإن بلغ نصف نفسه ففيه لغات : نصف ينصف من باب قتل ، وأنصف بالألف ، ونصف .

ولو كان الاعتذار التوبية لجاز أن يقال : اعتذر إلى الله ، كما يقال : تاب إليه ، وأصل العذر : إزالة الشيء عن جهته ، اعتذر إلى فلان فعذر ، أي : أزال ما كان في نفسه عليه في الحقيقة ، أو في الظاهر ، ويقال عذرته عذيرًا ، ولهذا يقال : من عذير من فلان ؟ وتأويله : من يأتيني بعذر منه ، ومنه قوله تعالى : **بِعُذْرًا أَوْ نُذْرًا** [المرسلات : ٦] والنذر جمع نذير .

الفرق بين الندم والتوبة : أن التوبة أخص من الندم ، وذلك أنك قد تندم على الشيء ، ولا تعتقد قبحه ، ولا تكون التوبة من غير قبح ، فكل توبه ندم ، وليس كل ندم توبه .

الفرق بين الاستغفار والتوبة : أن الاستغفار طلب المغفرة بالدعاء والتوبة أو غيرهما من الطاعة ، والتوبة الندم على الخطيئة مع العزم على ترك المعاودة ، فلا يجوز الاستغفار مع الإصرار لأنه مسلبة لله ماليس من حكمه ومشيئته مالا تفعله مما قد نصب الدليل فيه ، وهو تحكم عليه ، كما يتحكم المتأمر المتعظم على غيره ، بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله .

الفرق بين التاسف والندم : أن التاسف يكون على الفائت من فعلك وفعل غيرك ، والندم جنس من أفعال القلوب لا يتعلق إلا ب الواقع من فعل النادم دون غيره ، فهو مباین لأفعال القلوب ، وذلك أن الإرادة ، والعلم ، والتمني ، والغبطة قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به . والغضب يتعلق بفعل الغير فقط .

الفرق بين العفو والغفران : أن الغفران يقتضى إسقاط العقاب ، وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب ، فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق للثواب ولهذا لا يستعمل إلا في الله ؛ فيقال : غفر الله لك ، ولا يقال غفر زيد لك إلا شاذًا قليلاً ، والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف في صفات العبد ، كما يتصرف في صفات الله تعالى ، ألا ترى أنه يقال : استغفرت الله تعالى ، ولا يقال استغفرت زيداً ، والعفو يقتضى إسقاط اللوم والذم ، ولا يقتضى إيجاب الثواب ، ولهذا يستعمل في العبد فيقال : عفا زيد عن عمرو ، وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته إلا أن العفو والغفران

لما تقارب معناهما تداخلاً ، واستعمل في صفات الله جل اسمه على وجه واحد ، فيقال : عفا الله عنه ، وغفر له بمعنى واحد ، وما تدعى به اللفظان يدل على ما قلنا ، وذلك أنك تقول : عفا عنه ، فيقتضي ذلك إزالة شيء عنه ، وتقول : غفر له فيقتضي ذلك إثبات شيء له .

الفرق بين الغفران والستر : أن الغفران أخص ، وهو يقتضي إيجاب الثواب . والستر ستر الشيء بستر ، ثم استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء ، فيقال : ستر فلان على فلان ؛ إذا لم يذكر ما اطلع عليه من عثراته ، وستر الله عليه خلاف فضحه ، ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له ؛ لأن الغفران ينبع عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا ، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاشق .

الفرق بين الصفح والغفران : أن الغفران ماذكرناه ، والصفح التجاوز عن الذنب من قولك صفت الورقة إذا تجاوزتها ، وقيل : هو ترك مؤاخذة المذنب بالذنب وإن تبدى له صفحة جميلة ، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى .

الفرق بين الإحباط والتكبير : أن الإحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وقد حبطة هو ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحَبَطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا ﴾ [هود : ١٦] وهو من قولك حبطة بطنه إذا فسد بالماكل الرديء ، والتكبير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى : ﴿ كَفَرُوا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ [محمد : ٤] .

الفرق بين قولك : أبطل وبين قولك أدحض : أن أصل الإبطال : الإهلاك ، ومنه سمي الشجاع بطلأ لإهلاكه قرنه ، وأصل الإدحاض الإزالة ؛ فقولك أبطله يُفيد أنه أهلاكه ، وقولك : أدحضه يُفيد أنه أزاله ، ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه ^(٤) الأقدام وقد دحض إذا زل ومنه قوله تعالى : ﴿ حَجَّتِهِمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [الشورى : ١٦] .

^(٩) قال في الوسيط : دحضت رجله : زلت ، ويقال : مكان دحض : زلت .

الباب التاسع عشر

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْثَّوَابِ وَالْعِوْضِ، وَبَيْنَ الْعِوْضِ وَالْبَدْلِ، وَبَيْنَ الْقِيمَةِ
وَالثَّمَنِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَخْالِفُ الْثَّوَابَ مِنَ الْعَقَابِ
وَالْعَذَابِ وَالْأَلَمِ وَالْوَجْعِ، وَمَا يَجْرِي مَعَ ذَلِكَ

الفرق بين الشواب والعوض : أن العوض يكون على فعل المعاوض (١) ،
والثواب لا يكون على فعل المثيب ، وأصله المرجوع وهو ما يرجع إليه العامل ،
والثواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الإجلال ، وليس كذلك العوض
لأنه يستحق بالألم فقط ، وهو مثامنة من غير تعظيم ، فالثواب يقع على
جهة المكافأة على الحقوق ، والعوض يقع على جهة المثامنة في البيوع .

الفرق بين الشواب والأجر : أن الأجر يكون قبل الفعل المأجور عليه
والشاهد: أنك تقول: ما أعمل حتى آخذ أجرى ولا تقول: لا أعمل حتى
آخذ ثوابى ، لأن الثواب لا يكون إلا بعد العمل على ماذكرنا ، هذا على أن
الأجر لا يستحق له إلا بعد العمل كالثواب ، إلا أن الاستعمال يجري بما
ذكرناه وأيضاً فإن الثواب قد شهر في الجزاء على الحسنات ، والأجر
يقال: في هذا المعنى ، ويقال على معنى الأجرة التي هي من طريق المثامنة
بأدنى الأثمان وفيها معنى المعاوضة بالاتفاق .

الفرق بين العوض والبدل : أن العوض ما تعقب به الشيء على جهة
المثامنة تقول: هذا الدرهم عوض من خاتمك ، وهذا الدينار عوض من
ثوبك ، ولهذا يسمى ما يعطى الله الأطفال على أيامه إياهم إعواضاً ،
والبدل ما يقام مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب ، دون المثامنة ألا ترى
أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه: إنه بدل نعمته كفراً ، لأنه أقام
الكفر مقام الشكر ، فلا تقول: عوضه كفراً ، لأن معنى المثامنة لا يصح في
ذلك ، ويجوز أن يقال: العوض هو البدل الذي ينتفع به ، وإذا لم يجعل على
الوجه الذي ينتفع به لم يسم عوضاً ، والبدل هو الشيء الموضوع مكان غيره

(١) قال في الوسيط: عاضه بكلدا ، وعنه ، ومنه عوضاً: أعطاء إيه بدل ما ذهب منه فهو عالض .

لينتفع به أولاً ، قال ابن دُرَيْد : **الأبدال جمع بَدِيل** ، مثل : أشراف وشَرِيف ، وأفناق وفَنِيق^(٢) ، وقد يكون البدل الخلف من الشيء ، والبدل عند النحوين مصدر سمي به الشيء الموضوع مكان آخر قبله جاريًا عليه حكم الأول وقد يكون من جنسه ، وغير جنسه ألا ترى أنك تقول : مررت بـرجل زيد ، فتجعل زيداً بـدلاً من رجل وزيد معرفة ورجل نكرة ، والمعرفة من غير جنس النكرة .

الفرق بين **تبديل الشيء والإتيان بغيره** : أن الإتيان بغيره لا يقتضي رفعه بل يجوز بقاوئه معه ، وتبديله لا يكون إلا برفعه ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والإتيان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى : **﴿إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرَ هَذَا أَوْ بَدْلَهُ﴾** [يونس : ١٥] فائدة وفيه كلام كثير أوردناه في تفسير هذه السورة ، وقال الفراء : يقال : بـدـلـهـ إـذـاـ غـيـرـهـ وـأـبـدـلـهـ جاءـ بـبـدـلـهـ .

الفرق بين **العوض والثمن** : أن الثمن يستعمل فيما كان عيناً^(٣) أو ورقاً ، والعوض يكون من ذلك ومن غيره ؛ تقول : أعطيت ثمن السلعة عيناً أو ورقاً ، وأعطيت عوضها من ذلك أو من العُروض ، وإذا قيل الثمن من غير العين والورق فهو على التشبيه .

الفرق بين **القيمة والثمن والملك** : أن القيمة هي المساوية لـمقدار الثمن من غير نقصان ولا زيادة ، والثمن قد يكون بـخـسـاـ وـقـدـ يـكـونـ وـفـقـاـ أو زـائـداـ والـمـلـكـ لاـ يـدـلـ عـلـيـ الشـمـنـ فـكـلـ مـالـهـ ثـمـنـ مـمـلـوـكـ ، وـلـيـسـ كـلـ مـمـلـوـكـ لـهـ ثـمـنـ وقال الله تعالى : **﴿وَلَا تَشْتَرِوا بِأَيَّاتِي ثُمَّا قَلِيلًا﴾** [البقرة : ٤١] فـأـدـخـلـ الـباءـ فـيـ الـآـيـاتـ ، وـقـالـ فـيـ سـوـرـةـ يـوـسـفـ **﴿وَشـرـوـهـ بـثـمـنـ بـخـسـ﴾** [يـوـسـفـ : ٢٠] فـأـدـخـلـ الـباءـ فـيـ الـثـمـنـ ، قـالـ الـفـراءـ هـذـاـ لـأـنـ الـعـروـضـ كـلـهاـ أـنـتـ مـخـيـرـ فـيـ إـدـخـالـ الـباءـ فـيـهاـ إـنـ شـيـئـتـ قـلـتـ : اـشـتـرـيـتـ بـالـكـسـاءـ كـسـاءـ ، وـإـنـ شـيـئـتـ قـلـتـ : اـشـتـرـيـتـ بـالـكـسـاءـ ثـوـبـاـ ، أـيـهـمـاـ جـعـلـتـهـ ثـمـنـاـ لـصـاحـبـهـ جـازـ ، فـإـذـاـ جـئـتـ إـلـىـ

(٢) قال صاحب القاموس : **الفنيد** كـأـمـيرـ مـرـضـ قـرـبـ الـمـدـيـنـةـ ، وـالـفـحـلـ الـمـكـنـمـ لـيـوـذـىـ لـكـرـامـتـهـ عـلـىـ أـهـلـهـ وـلـاـ يـرـكـبـ ، وـالـجـمـعـ كـكـتـبـ ، وـجـمـعـ الـجـمـعـ أـفـاقـ .

(٣) العين تطلق على ما ضرب نقداً من الدنانير ، والورق - بفتح الواو وكسر الراء - الفضة . يقال : اشتريت بالعين لا بالدين .

الدرارهم والدنانير وضفت الباء في الثمن لأن الدرارهم أبداً ثمن .

الفرق بين الشراء والاستبدال : أن كل شراء استبدال ، وليس كل استبدال شراء ، لأنه قد يستبدل الإنسان غلاماً بفلاط ، وأجيراً بأجير ، ولم يشتري .

الفرق بين العذاب والآلم : أن العذاب أَخْصٌ من الآلم ، وذلك أن العذاب هو الألم المستمر ، والآلم يكون مستمراً وغير مستمر ؛ ألا ترى أن قرصنة البَعْوض آلم ، وليس بعذاب ، فإن استمر ذلك قلت : عذبني البَعْوض الليلة ، فكل عذاب آلم ، وليس كل آلم عذاباً ، وأصل الكلمة الاستمراء ، ومنه يقال : ماء عذب لاستمرائه في الحلق .

الفرق بين الألم والوجع : أن الوجع أعم من الألم ؛ تقول : ألمى زيد بضررته إِيَّاَيْ ، وأوجعني بذلك ، وتقول : أوجعني ضررني ، ولا تقول : ألمى ضررني ، وكل آلم هو ما يلحقه بك غيرك ، والوجع ما يلحقك من قبل نفسك ، ومن قبل غيرك ، ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر .

الفرق بين الألم والوصب : أن الوصف هو : الألم الذي يلزم البدن لزوماً دائماً ، ومنه يقال : مَفَازَةً واصبة ، إذا كانت بعيدة ، كأنها من شدة بعدها لاغایة لها ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْدِّينُ وَاصِبَّ﴾ [النحل : ٥٢] وقوله تعالى : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبَّ﴾ [الصافات : ٩] .

الفرق بين العذاب والعقاب : أن العقاب يُبْتَئِن عن استحقاق ، وسمى بذلك لأن الفاعل يستحقه عقيب فعله ، ويجوز أن يكون العذاب مستحقاً وغير مستحق ، وأصل العقاب التُّلُّ ، وهو تأدية الأولى إلى الثانية ؛ يقال : عقب الثانية الأولى ، إذا تلاه ، عقب الليل النهار والليل والنهر هما عقيبان ، وأعقبه بالفبطة حسرة إذا أبدله بها ، وعقب باعتذار بعد إساءة وفي التزيل ﴿وَلَئِنْ مُدِيرًا وَلَمْ يُعْقِبْ﴾ [النمل : ١٠] أي لم يرجع بعد ذهابه تاليًا له مجنيه ، وفيه : ﴿لَا مَعْقِبٌ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد : ٤١] وتعقبت فلاناً : تتبعه أمره ، واستعقبت منه خيراً وشراً ، أي استبدلت بالأول ما يتلوه من الثانية ، وتعاقبا

الأمر : تناوياه بما يتلو كل واحد منها الآخر ، وعاقبت اللص بالقطع الذي يتلو سرقته ، واعتب الرجلان^(٤) العقبة ، إذا ركبها كل واحد منها على مناوية الآخر **«وَالْعَاقِبةُ لِلْمُتَّقِينَ»** [القصص : ٨٣] على المجرمين لأنها تعقب المتقيين خيراً ، وال مجرمين شرّا كما تقول الدائرة لفلان على فلان.

الفرق بين البلاء والنّقمة : أن البلاء يكون ضرراً ، ويكون نفعاً ، وإذا أردت النفع قلت : أبليته ، وفي القرآن **«وَلَيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا»** [الأنفال : ١٧] ومن الضّر بلوته ، وأصله : أن تختبره بالمكروه ، وتستخرج ما عنده من الصبر به ، ويكون ذلك ابتداءً والنّقمة لا تكون إلا جزاءً وعقوبة ، وأصلها شدة الإنكار تقول : نقمت عليه الأمر إذا انكرته عليه ، وقد تسمى النّقمة بلاءً ، والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداءً ، والبلاء أيضاً اسم للنعمـة ، وفي كلام الأخفـف : البلاء ، ثم الشـاء ؛ أى : النـعمـة ثم الشـكر .

الفرق بين قولك : أنكـرـ ، وبين قولك : نـقـمـ : أن قولك : نـقـمـ أبلغ من قولك : أنـكـرـ ، ومعنى أنـكـرـ إنـكارـ العـاقـبـ ؛ ومن ثـمـ سـمـىـ العـاقـبـ نـقـمةـ .

الفرق بين العـقـابـ وـالـانتـقامـ : أنـ الـانتـقامـ سـلـبـ النـعـمـةـ بـالـعـذـابـ ، وـالـعـقـابـ جـزـاءـ عـلـىـ الجـرـمـ بـالـعـذـابـ لـأـنـ العـقـابـ نـقـيـضـ الثـوابـ ، وـالـانتـقامـ نـقـيـضـ الإـنـعـامـ .

الفرق بين الخـوفـ وـالـحـذـرـ ، وـالـخـشـيـةـ وـالـفـزـعـ : أنـ الخـوفـ تـوـقـعـ الضـرـرـ المشـكـوكـ فـيـ وـقـوـعـهـ ، وـمـنـ يـتـيقـنـ الضـرـرـ لـمـ يـكـنـ خـائـفـاـ لـهـ ، وـكـذـلـكـ الرـجـاءـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ مـعـ الشـكـ ، وـمـنـ تـيـقـنـ النـفـعـ لـمـ يـكـنـ رـاجـيـاـ لـهـ ، وـالـحـذـرـ تـوـقـعـ الضـرـرـ وـسـوـاءـ كـانـ مـظـنـوـنـاـ أـوـ مـتـيـقـنـاـ ، وـالـحـذـرـ يـدـفـعـ الضـرـرـ ، وـالـخـوفـ لـاـ يـدـفـعـهـ ، وـلـهـذـاـ يـقـالـ : خـذـ حـذـرـكـ ، وـلـاـ يـقـالـ خـذـ خـوفـكـ^(٥) .

الفرق بين الحـذـرـ وـالـاحـتـراـزـ : أنـ الـاحـتـراـزـ هـوـ التـحـفـظـ مـنـ الشـيءـ المـوـجـودـ ، وـالـحـذـرـ : هـوـ التـحـفـظـ مـاـ لـمـ يـكـنـ إـذـاـ عـلـمـ أـنـهـ يـكـنـ أـوـ ظـنـ ذـلـكـ .

(٤) قال في المصباح : والعقبة : النـيـةـ ، وـالـجـمـعـ عـقـبـ ، مـثـلـ غـرـفةـ وـفـرـفـ ، وـعـاقـبـ الرـجـلـانـ عـلـىـ الـراـحـلـةـ : رـكـبـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ عـقبـةـ .

(٥) قال الرـاغـبـ في مـفـرـدـاتـهـ : الـحـذـرـ اـحـتـراـزـ مـنـ مـخـيـفـ بـقـالـ : حـذـرـ حـذـرـ ، وـحـذـرـهـ ، وـقـالـ في قـوـلـهـ تـسـالـيـ : « خـذـواـ حـذـرـكـمـ » [الـسـاءـ : ١٧] ، أـىـ مـاـ فـيـهـ الـحـذـرـ مـنـ السـلاحـ وـغـيـرـهـ .

الفرق بين الخوف والخشية : أن الخوف يتعلق بالمكروه ، وبغير المكروه تقول : خفت زيداً كما قال تعالى : « يَخَافُونَ رَبِّهِمْ مَنْ فَوْقُهُمْ » [النحل : ٥] وتقول : خفت المرض كما قال سبحانه : « وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ » [الرعد : ٢١] والخشية تتعلق بمنزل المكروه ، ولا يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ، ولهذا قال : « وَيَخْشَوْنَ رَبِّهِمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ » [الرعد : ٢١] فإن قيل : أليس قد قال : « إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَقْتَ بَيْنَ بْنِي إِسْرَائِيلَ » [طه : ٩٤] قلنا : إنه خشي القول المؤدى إلى الفرقة ، والمؤدى إلى الشيء بمنزلة من يفعله ، وقال بعض العلماء : يقال : خشيت زيداً ولا يقال : خشيت ذهاب زيد ، فإن قيل ذلك فليس على الأصل ، ولكن على وضع الخشية مكان الخوف ، وقد يوضع الشيء مكان الشيء إذا قرب منه .

الفرق بين الخشية والشفقة : أن الشفقة ضرب من الرقة ، وضعف القلب ينال الإنسان ، ومن ثم يقال للأم : إنها تشدق على ولدتها ؛ أي : ترق له وليس هي من الخشية والخوف في شيء^(٦) والشاهد قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشِيَّةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ » [المؤمنون : ٥٧] ولو كانت الخشية هي الشفقة لما حسن أن يقول : يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الأصل قولهم : ثوب شفق إذا كان رقيقاً ، وشبها به البداية^(٧) لأن حُمْرَتَها ليست بالمحكمة ، فقولك : أشفقت من كذا معناه : ضعف قلبي عن احتماله .

الفرق بين المخوف والرهبة : أن الرهبة طول الخوف واستمراره ؛ ومن ثم قيل للراهب : راهب لأنك يديم الخوف ، والخوف أصله من قولهم : جمل رهب : إذا كان طويلاً العظام مشبوج الخلق ، والرهبة العظم الذي على رأس المعدة^(٨) يرجع إلى هذا ، وقال على بن عيسى : الرهبة : خوف يقع

(٦) يختلف الراغب في مفرداته مع أبي ملال هنا فيقول : الإشتقاق عناء مختلطة بخوف ، لأن المشفق يحب المشفق عليه ، وبخاف ما يلحقه قال تعالى : « وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ » [الأنبياء : ١١] فإذا عدّي بين فمعنى الخوف فيه أظهر ، وإذا عدّي بمعنى العناية فيه أظهر .

(٧) البداية : الكمة كما في الحديث ، والبداية : البداية ، كما في اللسان .

(٨) جاء في الوسيط : الرهب - بفتح الراء وسكون الهاء - الجمل الضامر من كلام السفر ، أما « الرهبة » فهي غضروف كاللسان معلق في أسفل الصدر مشرف على البطن .

على شريطة لا مخافة . والشاهد أن نقىضها الرغبة ، وهى السالمة من المخاوف مع حصول فائدة ، والخوف مع الشك بوقوع الضرر ، والرهبة مع العلم به يقع على شريطة كذا ، وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

الفرق بين التخويف والإندار : أن الإنذار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قوله : نذرت بالشىء إذا علمته ، فاستعددت له ، فإذا خوف الإنسان غيره ، وأعلمه حال ما يخووه به فقد أذنه ، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل : أذنه ، والنذر ما يجعله الإنسان على نفسه إذا سلم مما يخافه ، والإندار إحسان من المنذر ، وكلما كانت المخافة أشد كانت النعمة بالإندار أعظم ، ولهذا كان النبي ﷺ أعظم الناس مِنْهُ بإذاره لهم عقاب الله تعالى .

الفرق بين الإنذار والوصية : أن الإنذار لا يكون إلا منك لغيرك ، وتكون الوصية منك لنفسك ، ولغيرك ، تقول : أوصيت نفسي ، كما تقول : أوصيت غيري ، ولا تقول : أذرت نفسي ، والإندار لا يكون إلا بالزجر عن القبيح وما يعتقد المنذر قبحه . والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يجوز أن يوصى الرجل الرجل بفعل القبيح ، كما يوصى بفعل الحسن ، ولا يجوز أن يذره إلا فيما هو قبيح ، وقيل : النذارة نقيبة البشارة ، وليس الوصية نقيبة البشارة .

الفرق بين الخوف ، والهلع ، والفزع : أن الفزع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هَدَةٍ^(٩) ، وما أشبه ذلك ، وهو ازعاج القلب بتوقع مكروه عاجل ، وتقول : فزعت منه ، فتعديه بمن ، وخفته فتعديه بنفسه ، فمعنى خفته أي : هو نفسه خوفى ومعنى فزعت منه : أي : هو ابتداء فزعى ، لأن من لابتداء الغاية ، وهو يؤكد ما ذكرناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الفزع ، وقيل الهلع على ما فسره الله تعالى في قوله تعالى : ﴿إِنَّ إِنْسَانَ خَلْقِ هَلْوَعَةٍ﴾^(١٩) إذا مَسَهُ الشَّرُّ جُزُوعًا^(٢٠) وإذا مَسَهُ الْخَيْرُ مُنْوِعًا^(٢١) [المعارج : ٢١-١٩] ولا يسمى هَلْوَعَةٍ حتى تجتمع فيه هذه الخصال .

^(٩) قال في اللسان : **الهَدَة** : صوت شديد تسمعه من سقوط ركن أو حائل ، أو ناحية جبل . وقيل : **الهَدَة** : صوت ما يقع من السماء .

الفرق بين الخوف والهول : أن الهول مخافة الشيء لا يدرى على ما يقحم عليه منه كهول الليل ، وهول البحر ، وقد هالنـى الشـيء وهو هـائل ، ولا يقال : أمر مهول إلا أن الشاعر قال في بيت :

وَمُهُولٌ مِّنَ الْمَاهِلِ وَحْشٌ ذِي عَرَاقِيبَ آجِنِ مِدْفَانٍ^(١٠)

وتفسـيرـ المـهـولـ أنـ فيهـ هـولاـ ،ـ والـعـربـ إـذـاـ كـانـ الشـيءـ هوـ لـهـ يـخـرـجـونـهـ عـلـىـ فـاعـلـ كـقـولـهـمـ :ـ دـارـعـ ،ـ وـإـذـاـ كـانـ الشـيءـ أـنـشـئـ فـيـهـ أوـ عـلـيـهـ أـخـرـجـوـهـ عـلـىـ مـفـعـولـ مـثـلـ :ـ مـجـنـونـ فـيـهـ ذـلـكـ ،ـ وـمـدـيـونـ عـلـيـهـ ذـلـكـ وـهـذـاـ قـوـلـ الـخـلـيلـ .

الفرق بين الخوف والوجل : أن الخوف خلافـ الطـمـانـيـنـةـ يـقـالـ :ـ وجـلـ الرـجـلـ يـوـجـلـ وـجـلـاـ :ـ إـذـاـ قـلـقـ وـلـمـ يـطـمـئـنـ ؛ـ وـيـقـالـ :ـ أـنـاـ مـنـ هـذـاـ عـلـىـ وجـلـ ،ـ وـمـنـ ذـلـكـ عـلـىـ طـمـانـيـنـةـ ،ـ وـلـاـ يـقـالـ :ـ عـلـىـ خـوـفـ فـيـ هـذـاـ مـوـضـعـ ،ـ وـفـيـ الـقـرـآنـ :ـ هـمـ الـذـينـ إـذـاـ ذـكـرـ اللـهـ وـجـلـتـ قـلـوبـهـمـ^{٢١}ـ [ـ الـأـنـفـالـ :ـ ٢٢ـ]ـ أـيـ :ـ إـذـاـ ذـكـرـتـ عـظـمـةـ اللـهـ وـقـدـرـتـهـ لـمـ تـطـمـئـنـ قـلـوبـهـمـ إـلـىـ مـاـ قـدـمـوـهـ مـنـ الطـاعـةـ ،ـ وـظـنـوـاـ أـنـهـمـ مـقـصـرـوـنـ فـاـضـطـرـيـوـاـ مـنـ ذـلـكـ ،ـ وـقـلـقـوـاـ فـلـيـسـ الـوـجـلـ مـنـ الـخـوـفـ فـيـ شـيءـ ،ـ وـخـافـ مـتـعـدـ ،ـ وـوـجـلـ غـيرـ مـتـعـدـ ،ـ وـصـيـقـتـاهـمـ مـخـلـفـتـانـ أـيـضاـ ،ـ وـذـلـكـ يـدـلـ عـلـىـ فـرـقـ بـيـنـهـمـاـ فـيـ الـعـنـىـ .

الفرق بين الاتقاء والخشية : أنـ فـيـ الـاتـقـاءـ معـنـىـ الـاحـتـرـاسـ مـمـاـ يـخـافـ ،ـ وـلـيـسـ ذـلـكـ فـيـ الـخـشـيـةـ .

الفرق بين الخوف ، والباس ، والبؤس : أنـ الـبـأـسـ يـجـرـىـ عـلـىـ العـدـدـ مـنـ السـلاـحـ ،ـ وـغـيـرـهـاـ وـنـحـوـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ هـمـ وـأـنـزـلـنـاـ الـحـدـيدـ فـيـهـ بـأـسـ شـدـيدـ^{٢٢}ـ [ـ الـحـدـيدـ :ـ ٢٥ـ]ـ وـيـسـتـعـمـلـ فـيـ مـوـضـعـ الـخـوـفـ مـجـازـاـ فـيـقـالـ :ـ لـاـ بـأـسـ عـلـيـكـ ،ـ وـلـاـ بـأـسـ فـيـ هـذـاـ الـفـعـلـ ،ـ أـيـ :ـ لـاـ كـرـاهـةـ فـيـهـ .

الفرق بين الحيرة والدهش : أنـ الـدـهـشـ حـيـرـةـ مـعـ تـرـدـدـ وـاضـطـرـابـ ،ـ وـلـاـ يـكـونـ إـلـاـ ظـاهـرـاـ ،ـ وـيـجـزـوـزـ أـنـ تـكـوـنـ الـحـيـرـةـ خـافـيـةـ كـحـيـرـةـ الـإـنـسـانـ بـيـنـ أـمـرـيـنـ تـرـوـئـيـ فـيـهـمـاـ وـلـاـ يـدـرـىـ عـلـىـ أـيـهـمـاـ يـقـدـمـ ،ـ وـلـاـ يـظـهـرـ حـيـرـتـهـ ،ـ وـلـاـ يـجـزـوـزـ أـنـ

(١٠) ذـكـرـهـ فـيـ الـلـسـانـ دـوـنـ عـزـرـ ،ـ وـنـقـلـ عـنـ الـأـزـهـرـيـ قـوـلـهـ :ـ أـمـرـ هـائلـ ،ـ وـلـاـ يـقـالـ مـهـولـ إـلـاـ أـنـ الشـاعـرـ قـالـ فـيـ الـشـعـرـ التـصـبـيـحـ :ـ وـمـهـولـ ..ـ إـلـخـ ..ـ وـتـفـسـيرـ الـمـهـولـ ،ـ أـيـ فـيـ هـولـ .

يَدْهَشَ وَلَا يُظْهِرْ دَهْشَتَهُ .

الفرق بين الخجل والحياء : أن الخجل معنى يظهر في الوجه لفم يلحق القلب عند ذهاب حجة ، أو ظهور على ريبة ، وما أشبه ذلك فهو شيء تتغير به الهيئة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياة ، ولهذا يقال : فلان يستحي في هذا الحال أن يفعل كذا ، ولا يقال : يخجل أن يفعله في هذه الحال لأن هيئته لا تتغير منه قبل أن يفعله ، فالخجل مما كان ، والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياة موضع الخجل توسيعاً ، وقال ابن الأنباري : أصل الخجل في اللغة الكسل ، والتوانى ، وقلة الحركة في طلب الرزق ، ثم كثرة استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام ، وفي الحديث : «إذا جمعت وقعن ، وإذا شبعتن خجلتن»⁽¹¹⁾ وقعن أي : ذلكن وخجلتن كسلتن ، وقال أبو عبيدة الخجل هاهنا الأشر ، وقيل : هو سوء احتمال العنا و قد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدهش قال الكميـت :

وَلَمْ يَدْقُعُوا عَنْهُمْ نَابِهِمْ لَوْقَ الْحَرُوبِ وَلَمْ يَخْجُلُوا⁽¹²⁾

أَيْ لَمْ يَقُوا دَهْشَين مِبْهَوْتِين .

الفرق بين الرجاء والطمـع : أن الرجاء هو الظن بوقوع الخير الذي يعترى صاحبه الشك فيه إلا أن ظنه فيه أغلب ، وليس هو من قبيل العلم ، والشاهد : أنه لا يقال أرجو أن يدخل النبي الجنة ، لكون ذلك متيقنا ، ويقال : أرجو أن يدخل الجنة إذا لم يعلم ذلك . والرجاء الأمل في الخير والخشية والخوف في الشر لأنهما يكونان مع الشك في المرجو والمخوف ، ولا يكون الرجاء إلا عن سبب يدعوا إليه من كرم المرجو أو ما به إليه ، ويتعدى بنفسه تقول : رجوت زيدا ، والمراد رجوت الخير من زيد ، لأن

(11) ذكر ابن الأثير في تذكرة النفق الثاني من هذا الحديث نفلا عن المروي حيث قال : وفيه : أنه قال للنساء : «إذا شبعتن خجلتن» أراد الكسل والتوانى ، لأن الخجل يسكن ولا يتحرك ، وقيل : الخجل : أن يلتبس على الرجل أمره ، فلا يدرى كيف المخرج منه . وقيل الخجل هاهنا : الأشر والبطر من خجل الوادي إذا كثر نباته وعشيه .

(12) ذكره صاحب اللسان وعزاه للكميـت وقال : الدفع : سوء احتمال الفقر . لم قال : لم يخضعا للحرب ، ولم يستكينوا ، ولم يخجلوا أي : لم يقروا فيها باهتين كالإنسان المتحير الدهش ، ولكنهم جدوا فيها ، وقال غيره : لم يخجلوا : لم يطروا ، ولم يأثروا ، قال أبو عبيد : وهذا أشبه الوجهين بالصواب .

الرجاء لا يتعدى إلى أعيان الرجال . والطمع ما يكون من غير سبب يدعو إليه ، فإذا طمعت في الشيء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك سبب يدعو إليه ، ولهذا ذم الطمع ، ولم يذم الرجاء ، والطمع يتعدى إلى المفعول بحرف فتقول : طمعت فيه ، كما تقول : فرقت منه ، وحدرت منه ، واسم الفاعل طمع مثل حذر وفرق ودَبَّ إذ جعلته كالنسبة ، وإذا بنيته على الفعل قلت : طامع .

الفرق بين الوجل والأمل : أن الأمل رجاء يستمر ، فلأجل هذا قيل للنظر في الشيء إذا استمر وطال : تأمل ، وأصله من الأميل وهو الرمل المستطيل .

الفرق بين اليأس والقنوط والخيبة : أن القنوط أشد مبالغة من اليأس وأما الخيبة فلا تكون إلا بعد الأمل ، لأنها امتناع نيل ما أمل ، فاما اليأس فقد يكون قبل الأمل ، وقد يكون بعده ، والرجاء واليأس تقىضان يتعاقبان كتعاقب الخيبة والظفر ، والخائب المنقطع عما أمل .

الباب العشرون

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْكَبِيرِ وَالْتَّيْهِ، وَالْجَبَرِيَّةِ وَالْزَّهُوِّ، وَبَيْنَ مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ

مِنَ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ وَالْخُشُوعِ وَالْهُمُونِ، وَمَا يَسْبِيلُ ذَلِكَ

الفرق بين الكبير والتبية : أن الكبير هو : إظهار عظم الشأن ، وهو في صفات الله تعالى مدح ، لأن شأنه عظيم ، وفي صفاتنا ذم ، لأن شأننا صغير ، وهو أهل للعظمة ، ولسنا لها بأهل ، والشأن هنا معنى صفاته التي في أعلى مراتب التعظيم ، ويستحيل مساواة الأصغر له فيها على وجه من الوجوه ، والكبير الشخص الكبير في السن ، والكبير في الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له ، أما في السن فيتضاعف مدة البقاء في الشخص تتضاعف أجزاءه ، وأما بالعلم فباتساب مثل ذلك العلم .

والتبية أصله الحيرة والضلال وإنما سمي المتكبر تائها على وجه التشبيه بالضلال والتحير ، ولا يوصف الله به ، والتبية من الأرض ما يُتجهون فيه .
وفي القرآن : **﴿يَتَبَاهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾** [المائدة : ٢٦] أي يتجهون .

الفرق بين الكبير والكبيراء : أن الكبير ما ذكرناه ، والكبيراء هي العز والمُلْك ، وليس من الكبير في شيء والشاهد قوله تعالى : **﴿وَتَكُونُ لَكُمَا الْكَبِيرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾** [يونس : ٧٨] يعني الملك والسلطان والعز ، وأما المتكبر فهو إظهار الكبير مثل التشجع إظهار الشجاعة ، إلا أنه في صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يعتقد أنه الكبير وهو على معنى قولهم : تقدس ، وتعالى ، لا على ترفة علينا وتعظم ، وقيل : المتكبر في صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

الفرق بين الكبير والجبارية والجبروت : أن الجبارية أبلغ من الكبير وكذلك الجبروت ، ويدل على هذا فخامة لفظها ، وفخامة اللفظ تدل على فخامة المعنى فيما يجري هذا المجرى ، ولهذا قال أهل العربية : المكوت أبلغ من الملك لفخامة لفظه ، وكذلك الطاغوت أبلغ من الطاغي لفخامة^(١)

(١) قال أهل العلم : زيادة المعنى تدل على زيادة المعنى .

لفظه ، ولكن كثرا استعمال الطاغوت حتى سمي كل ما عبد من دون الله طاغوتا ، وسمى الشيطان به لشدة طفيانه ، وكل من جاوز الحد في ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طفى .

وتجبر أبلغ من تكبر ، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر ، وهذا يؤيد ما قلناه : من أنه أبلغ من تكبر ، لأن التكبر لا يتضمن معنى القهر ، والجبار القهار ، والجبار العظيم في قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَارِينَ﴾ [المائدة : ٢٢] والجبار المسلط في قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بَجَارٌ﴾ [ق : ٤٥] وقال : الجبار : القاتل في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ﴾ [الشعراء : ١٣٠] قالوا : قتالين ، والإجبار : الإكراه ، وجبر النقص إتمامه ، وجبر المصيبة رفعها بالنعمة ، والجبار خشب^(٢) الجبر ، واجتبر وتجبر تعظم بالقهر . والجبار الذي لا أرش^(٣) فيه ، وقيل الجبار في صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يسالي بالأذى وأصله في النخلة التي فاتت اليد ، ويقال : تجبر الرجل ما لا إذا أصاب مالا وتجبر النبت إذا نبت في بيسه الرطب ، وقال ابن عطاء : الجبار في أسماء الله تعالى - عَزَّ اسمه - بمعنى أنه يجبر الكسر ، والجبرية : مصدر منسوب إلى الجبروت - بحذف الواو والتاء - والجبروت أيضا يجري مجرى المصادر ومعناه المبالغة في التجبر .

الفرق بين الكبير والزهو : أن الكبير إظهار عظم الشأن ، وهو فينا - خاصة - رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقتضيه الاستعمال رفع شيء إياها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال : زها الرجل وهو مزهو كأن شيئاً زهاء ، أى : رفع قدره عنده وهو من قوله : زهت الريح الشيء إذا رفعته ، والزهو : التزييد في الكلام .

الفرق بين الزهو والنخوة : أن النخوة هو أن ينصب رأسه من الكبر

(٢) قال في اللسان : الجبار : العidan التي تجبر بها العظام .

(٣) الأرش : دبة الجراحة ، والجمع أروش . وقد قال الفقهاء : جرح المجماء جبار : أى هدر . قال الأزمرى : معناه : أن البهيمة العجماء تختلف شيئاً فهو هدر ، وكذلك المعدن إذا انهار على أحد فدمه جبار ، أى هدر . [المصباح المنير] .

ولهذا يقال في رأسه نَخْوٌ ، ويتصرف في العربية كتصرف الزهو فيقال نَخَا
الرجل فهو مَنْخُوٌ ، إلا أنه لم يسمع نَخَاه كذا ، كما يقال : زَهَاه كذا .

الفرق بين النَّخْوَة والخُنْزُوانَة : أن الخُنْزُوانَة هو أن يشْمَخَ أنفه من
الكبير ويُفتح مِنْخَرَه ، ولهذا يقال : في أنفه خُنْزُوانَة ، ولا يقال : في أنفه
نَخْوَة ، ويقال : أيضاً : في رأسه خُنْزُوانَة إذا مال رأسه من الكبر شبهها
بِإِمَالَةِ أَنفِه .

الفرق بين العَجَب والكِبَر : أن العَجَب بالشيء شدة السرور به حتى لا
يُعادله شيء عند صاحبه ، تقول : هو معجب بفلانة ، إذا كان شديد السرور
بها ، وهو معجب بنفسه إذا كان مسروراً بخصالها . ولهذا يقال : أَعْجَبَه كَمَا
يقال : سُرَّ بِه ، فليس العَجَبُ من الكبر في شيء ، وقال على بن عيسى :
العَجَب عقد النفس على فضيلة لها ينبغي أن يتعجب منها ، وليس لها .

الفرق بين الاستكبار والاستكناف : أن في الاستكناف معنى الأنفة وقد
يكون الاستكبار طلب من غير أنفة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَسْتَكْبِرْ بِهِ إِنَّ النَّاسَ : ١٧٢﴾
أَي يُسْتَكْبِرُ بِهِ إِنَّ النَّاسَ : ١٧٢ أَي يُسْتَكْبِرُ عن الإقرار بالعبودية ، ويُسْتَكْبِرُ عن
الإذعان بالطاعة .

الفرق بين الخشوع والخضوع : أن الخشوع على ما قيل : فعل يرى
فأَعْلَمُهُ أن من يخضع له فوقه ، وأنه أعظم منه ، والخشوع في الكلام
خاصة ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَخَشَعَتِ الأَصْوَاتُ لِرَحْمَنِ ﴾ [طه : ١٠٨]
وقيل : هما من أفعال القلوب ، وقال ابن دُرَيْدٌ : يقال : خضع الرجل
للمرأة ، وأخضع إذا ألان كلامه لها ، قال : والخاضع المطأطئ رأسه وعُنقه ،
وفي التزيل : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا حَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء : ٤] وعند بعضهم أن
الخشوع لا يكون إلا مع خوف الخاشع المخشع له ، ولا يكون تكلاً ، ولهذا
يضاف إلى القلب فيقال : خشع قلبه وأصله الييس ، ومنه يقال : قُفْ خاشع
للذى تغلب عليه السهولة^(٤) والخضوع هو التطامن ، والتطاوط ، ولا يقتضى

(٤) أَي لَيْسَ بِحَجَرٍ وَلَا طِينٍ . وقال ابن الأثير : أصل القُفْ : ما غلظ من الأرض ، أو هو من القُفَ اليابس ، لأن
ما ارتفع حول البقر يكون يابساً في الغالب .

أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يجوز إضافته إلى القلب ، فيقال : خضع قلبه ، وقد يجوز أن يخضع الإنسان تكلاً من غير أن يعتقد أن المخضوع له فوقه ، ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم : الخضوع قريب المعنى من الخشوع إلا أن الخضوع في البدن ، والإقرار بالاستجداة ، والخشوع في الصوت .

الفرق بين التواضع والتذلل : أن التذلل إظهار العجز عن مقاومة من يتذلل له . والتواضع إظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على التواضع أولاً ، الا ترى أنه يقال : العبد متواضع لخدمته ، أي : يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ، ولا يقال : يتذلل لهم ، لأن التذلل إظهار العجز عن مقاومة المتذلل له ، وأنه قاهر ، وليس هذه صفة الملك مع خدمه .

الفرق بين التذلل والذل : أن التذلل فعل الموصوف به ، وهو إدخال النفس في الذل ، كالتحلّم إدخال النفس في الحلم ، والذليل المفعول به الذل من قبل غيره في الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلاً ، ولهذا يمدح الرجل بأنه متذلل ، ولا يمدح بأنه ذليل ، لأن تذلل لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ، ويقال : العلماء متذللون لله تعالى ، ولا يقال أذلاء له سبحانه .

الفرق بين الذل والضئعة : أن الضئعة لا تكون إلا بفعل الإنسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضيئها ، كما يكون بفعل غيره ذليلاً ، وإذا غلبه غير قليل : هو ذليل ، ولم يقل : هو وضيئ ، ويجوز أن يكون ذليلاً لأنه يستحق الذل ، كالمؤمن يصير في ذل الكفر ، فيعيش به ذليلاً ، وهو عزيز في المعنى فلا يجوز أن يكون الوضيئ رفيعاً .

الفرق بين الذل والصغار أن الصغار هو : الاعتراف بالذل ، والإقرار به ، وإظهار صغر الإنسان ، وخلافه الكبير ، وهو إظهار عظم الشأن ، وفي القرآن : ﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَفَارٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام : ١٢٤] وذلك أن العصاة بالأخرة مُقرؤون بالذل ، معترفون به ، ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل .

الفرق بين الذل والخزي : أن الخزي ذل مع افتضاح ، وقيل : هو الانقماع لقبع الفعل ، والخزياء : الاستحياء لأنه انقماع عن الشيء لما فيه من العيب ، قال ابن درستويه : الخزي : الإقامة على السوء خزي يخزي خزياناً وإذا استحياناً من سوء فعله أو فعل به قيل : خزي يخزي خزياء لأنهما في معنى واحد ، وليس ذلك بشيء ؛ لأن الإقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد^(٥) .

الفرق بين الضراعة والذل : أن الضراعة مُشتقّة من الضرر والضرر معرض لحاله والشارب منه ، فالضرار هو المنقاد الذي لا امتناع به ، ومنه التضرر في الدعاء والسؤال وغيرهما ، ومنه الضرير الذي ذكره سبحانه وتعالى في كتابه^(٦) إنما هو من طعام وذل لا منفعة فيه لأكله كما وصفه الله تعالى بقوله : « لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ » [الغاشية : ٧] ويجوز أن يقال : التضرر هو : أن يميل أصبعه يميناً وشمالاً خوفاً وذلاً ومنه سمي الضرر ضرراً لميل اللبن إليه ، والمُضارعة المشابهة لأنها ميل إلى الشبه مثل المقاربة.

الفرق بين الخضوع والذل : أن الخضوع ما ذكرناه ، والذل الانقياد كرها ونقيضه العز ، وهو الإباء والامتناع . والانقياد على كره فاعله ذليل والانقياد طوعاً وفاعله ذلول .

الفرق بين الخضوع والإختبات : أن المُخْبَت هو المطمئن بالإيمان ، وقيل هو المجتهد بالعبادة ، وقيل الملازم للطاعة والسكنون ، وهو من أسماء المدح مثل : المؤمن والمتقوى ، وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحاً وذماً ، وأصل الإختبات أن يصير إلى خبْتٍ ، تقول أخبت إذا صار إلى خبْتٍ وهو الأرض المستوية الواسعة ، كما تقول : أنجد إذا صار إلى نجد ، فالإختبات على ما يوجبه الاشتقاء هو الخضوع المستمر على استواء .

الفرق بين الإذلال والإهانة : أن إذلال الرجل للرجل هنا أن يجعله منقاداً على الكره ، أو في حكم المنقاد ، والإهانة أن يجعله صغير الأمر لا

(٥) قال الراغب في مفرداته : فالذى يلحقه من نفسه هو الجياء المفروط ومصدره الخزياء .

والذى يلحقه من غيره يقال هو ضرب من الاستخفاف ، ومصدره الخزي .

(٦) في سورة الغاشية في الآية (رقم ٦) : « لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرَبِنَا » .

بيالى به ، والشاهد قوله : استهان به ، أى : لم يبال به ، ولم يلتفت إليه ، والإذلال لا يكون إلا من الأعلى للأدنى ، والاستهانة تكون من النظير للنظير ، ونقىض الإذلال الإعزاز ، ونقىض الإهانة الإكرام ، فليس أحدهما من الآخر في شيء إلا أنه لما كان الذل يتبع الهوان سمي الهوان ذلا ، وإذلال أحدنا لغيره غلبته له على وجه يظهر ويشتهر إلا ترى أنه إذا غلبه في خلوة لم يقل : إنه أذله ، ويجوز أن يقال : إن إهانة أحدنا صاحبها هو تعريف الفير أنه غير مستصعب عليه ، وإذلاله غلبته عليه لا غير ، وقال بعضهم : لا يجوز أن ينزل الله تعالى العبد ابتداء ، لأن ذلك ظلم ، ولكن يذله عقوبة ، إلا ترى أنه من قاد غيره على كرهه من غير استحقاق ، فقد ظلمه ، ويجوز أن يهينه ابتداء لأن يجعله فقيرا ، فلا يلتفت إليه ولا يبالى به ، وعندنا أن نقىض الإهانة الإكرام على ما ذكرنا ، فكما لا يكون الإكرام من الله إلا ثواباً فكذلك لا تكون الإهانة إلا عقابا ، والهوان نقىض الكرامة والإهانة تدل على العداوة وكذلك العز يدل على العداوة والبراءة ، والهوان مأخذ من تهويين القدر ، والاستخفاف مأخذ من خفة الوزن والألم يقع للعقوبة ، ويقع للمعارضة ، والإهانة لا تقع إلا عقوبة ويقال : يستدل على نجابة الصبي بمحبته الكرامة ، وقد قيل : الذلة الضعف عن المقاومة ، ونقىضها العزة وهي القوة على الغلبة ، ومنه الذلول وهو المقصود من غير صعوبة لأن ينقاد انتقاداً ضعيفاً عن المقاومة ، وأما الذليل فإنه ينقاد على مشقة **الفرق** بين الذليل ، وألمهين ، والمذعن : أن ألمهين هو المستضعف ، وهو القرآن : «أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مُهِينٌ» [الزخرف : ٥٢] وفيه : «مِنْ سُلَالَةِ مِنْ مَأْمَمِهِينِ» [السجدة : ٨] قال أهل التفسير : أراد الضعف ، وقال المفضل : هو فعيل من المهانة ، يقال : مهون يمهون^(٧) مهانةً ومهنته مهنتاً ، وأنا ماهن ، وهو مهون ومهين ، ويقال : هو من المهنة وهي العمل ، وامتهنته امتهاناً إذا ابتذلته ، ومن ثم قيل للخادم : ماهن ، والجمع : مهنة ومهان .

وأما الإذعان في العربية فهو الإسراع في الطاعة وليس هو من الذل

(٧) قوله : «مهن يمهن» بابه متبع وقتل ، لازماً ومتعدياً ، كما في القاموس والمصاح ، وقال الأصمعي : المهنة - بفتح الميم - هي الخدمة . ولا يقال مهنة بالكسر .

والهوان في شيء .

الفرق بين الحقير والصغير : أن الحقير من كل شيء ما نقص عن المقدار المعهود لجنسه ، يقال : هذه دجاجة حقيرة إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج ويكون الصifer في السن وفي الحجم ، تقول : طفل صغير ، وحجر صغير ، ولا يقال حجر حقير ، لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم ، فإذا نقص شيء منها عنه سمي حقيراً ، كما أن الدجاج والحجل^(١) وما أشبهها لها أقدار معلومة ، فإذا نقص شيء من جملتها عنه كان حقيراً ، والصغير يكون صغيراً بالإضافة إلى ما هو أكبر منه ، وسواء كان من جنسه أو لا ، فالكُوز صغير بالإضافة إلى الجرة ، والجمل صغير بالإضافة إلى الفيل ، ولا يقال للجمل : صغير على الإطلاق ، وإنما يقال : هو صغير بحسب الفيل .

الفرق بين اليسير والقليل : أن القلة تقتضي نقصان العدد ، يقال : قوم قليل ، وقليلون ، وفي القرآن : « لشِرْدَمَةٍ قَلِيلُونَ » [الشعراء : ٥٤] ي يريد أن عددهم ينقص عن عددهم غيرهم وهي نقىض الكثرة ، وليس الكثرة إلا زيادة العدد ، وهي في غيره استعارة وتشبيه ، واليسير من الأشياء ما يتيسر تحصيله أو طلبه ، ولا يقتضي ما يقتضيه القليل من نقصان العدد ، ألا ترى أنه يقال : عدد قليل ، ولا يقال : عدد يسير ، ولكن يقال : مال يسير ، لأن جمع مثله يتيسر ، فإن استعمل اليسير في موضع القليل ، فقد يجري اسم الشيء على غيره إذا قرب منه .

الفرق بين الكثير والوافر : أن الكثرة زيادة العدد ، والوفر اجتماع آخر الشيء حتى يكثر حجمه ، ألا ترى أنه يقال : كُرُدُوسٌ وافر ، والكُرُدُوس عظيم عليه لحم ، ولا يقال : كُرُدُوس^(٩) كثير ، وتقول : حظ وافر ، ولا تقول :

(٨) الحجل : جمع حجلة - بفتح الحاء والجيم فيهما - ظاهر في حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين طيب اللحم .

(٩) قال في اللسان : الكُرُدُوس - بضم الكاف - فقرة من فقر الكامل ، وكل عظم تام ضخم فهو كرودوس ، لكنه قال قبله : الكُرُدُوس : الخيل العظيمة ، والكراديس كتاب الخيل واحدها كرودوس شبهت ببرهوس العظام الكثيرة .

كثير . وإنما تقول : حظوظ كثيرة ، ورجال كثيرة ، ولا يقال : رجل كثير ، فهذا يدل على أن الكثرة لا تصح إلا فيما له عدد ومالا يصح أن يعدلأ تصح فيه الكثرة إلا على استعارة وتوسيع .

الفرق بين الجم والكثير : أن الجم الكثير المجتمع ، ومنه قيل : جمّة البئر لاجتماعها ، وقال أهل اللغة جمّة البئر : الماء المجتمع فيها ، والجمة من الشعر ، سميت جمّة لاجتماعها وأجمّمت الفرس إذا أرحته يتجمع قوته ، وأجمّ الشيء إذا قرب كأنه قصد الاجتماع معك ، ويجوز أن يكون كثيراً غير مجتمع .

❖ الباب الحادى والعشرون ❖

فى الفرق بين العَبَث واللَّعْب والهَزْل والمَزَاح والاسْتَهْزَاء

والسُّخْرِيَّة، وما يُخَالِفُ ذَلِك

الفرق بين العَبَث ، واللَّعْب ، واللَّهُو : أن العَبَثَ مَا خلا عن الإِرَادَاتِ إِلَّا إِرَادَةٌ حَدَوْتَهُ فَقَطْ ، واللَّهُو واللَّعْب يَتَنَاهُمَا غَيْرُ إِرَادَةٍ حَدَوْتَهُمَا إِرَادَةٌ وَقَعَ بِهَا لَهُوَا وَلَعْبَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولُوا مَعَ إِرَادَةٍ أُخْرَى ، فَيَخْرُجُوا عَنْ كُونِهِمَا لَهُوَا وَلَعْبَا .

وَقَيْلٌ : اللَّعْبُ عَمَلٌ لِلذَّةِ لَا يَرْأَى فِيهِ دَاعِيُّ الْحِكْمَةِ ، كَعْمَلِ الصَّبَى لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْحَكِيمَ ، وَلَا الْحِكْمَةَ وَإِنَّمَا يَعْمَلُ لِلذَّةِ .

الفرق بين اللَّهُو واللَّعْب : أَنَّهُ لَا لَهُو إِلَّا لَعْبٌ ، وَقَدْ يَكُونُ لَعْبٌ لِمَنْ يَلْهُو ، لَأَنَّ اللَّعْبَ يَكُونُ لِلتَّأْدِيبِ كَاللَّعْبِ بِالشَّطْرَنْجِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يَقُولُ لِذَلِكَ لَهُو ، وَإِنَّمَا اللَّهُو لَعْبٌ لَا يَعْقِبُ نَفْعًا ، وَسُمِّيَ لَهُوًا لِأَنَّهُ يَشْفَلُ عَمَّا يَعْنِي مِنْ قَوْلِهِمْ : الْأَهَانَى الشَّيْءَ أَى : شَغَانِى ، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَلَهَا كُمُّ التَّكَاثُرُ﴾ [الْتَّكَاثُرُ : ١] .

الفرق بين المَزَاحُ والاسْتَهْزَاءِ أَنَّ المَزَاحَ لَا يَقْتَضِي تَحْقِيرَ مَنْ يَمَازِحُهُ وَلَا اعْتِقَادَ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّابِعَ يَمَازِحُ الْمُتَبَوِّعَ مِنَ الرَّؤُسَاءِ وَالْمُلُوكِ ، وَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ تَحْقِيرَهُمْ وَلَا اعْتِقَادَ تَحْقِيرَهُمْ ، وَلَكِنْ يَقْتَضِي الْاسْتِئْنَاسُ بِهِمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي أُولَى الْكِتَابِ ، وَالاسْتَهْزَاءُ يَقْتَضِي تَحْقِيرَ الْمُسْتَهْزَأِ بِهِ وَاعْتِقَادَ تَحْقِيرِهِ .

الفرق بين الاستهْزَاءِ والسُّخْرِيَّة : أَنَّ الْإِنْسَانَ يُسْتَهْزَأُ بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْبِقَ مِنْهُ فَعْلٌ يُسْتَهْزَأُ بِهِ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالسُّخْرِيَّةُ يَدْلِلُ عَلَى فَعْلٍ يَسْبِقُ مِنْ الْمُسْخُورِ مِنْهُ ، وَالْعِبَارَةُ مِنَ الْلَّفْظَيْنِ تَدْلِلُ عَلَى صَحَّةِ مَا قَلَنَاهُ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : اسْتَهْزَأْتَ بِهِ فَتَعْدَى الْفَعْلُ مِنْكَ بِالْبَاءِ ، وَالْبَاءُ لِلإِلْصَاقِ ، كَأَنَّكَ أَصْقَتَ بِهِ اسْتَهْزَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْلِلَ عَلَى شَيْءٍ وَقَعَ الْاسْتَهْزَاءُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَتَقُولُ : سَخَرْتَ مِنْهُ ؛ فَيَقْتَضِي ذَلِكَ مِنْ وَقْعِ السُّبْحَرِ مِنْ أَجْلِهِ ، كَمَا تَقُولُ : تَعَجَّبْتَ مِنْهُ فَيَدْلِلُ ذَلِكَ عَلَى فَعْلٍ وَقَعَ التَّعَجُّبُ مِنْ أَجْلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولُ :

أصل سُخِرَتْ منه التسخير ، وهو تذليل الشيء ، وجعلك إياه منقاداً ، فكأنك إذا سخرت منه جعلته كالمقاد لـك ، ودخلت منْ للتبعيض ؛ لأنك لم تُسخِرْه كما تُسخِر الدابة وغيرها ، وإنما خدعته عن بعض عقله ، وبين الفعل منه على فعلت لأنه بمعنى عنيت ، وهو أيضاً كالمطاوعة ، والمصدر السُّخْرِيَّة كأنها منسوبة إلى السُّخْرَة مثل العُبُودِيَّة ، واللُّصُوصِيَّة ، وأما قوله تعالى ﴿لَمْ يَتَّخِذْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف : ٢٢] فإنما هو بعث الشيء المسخر ، ولو وضع موضع المصدر جاز ، والهُزْءُ يجري مجرى العبث ، ولهذا جاز هَزَّات مثل عَبَّثَتْ ، فلا يقتضى معنى التسخير فالفرق بينهما يَتَّبَعُ .

الفرق بين المُزاح والمُهَزَّل : أن المُهَزَّل يقتضى تواضع الهازل من يهزل بين يديه ، والمُزاح لا يقتضى ذلك ، ألا ترى أن الملك يمازح خدمه وإن لم يتواضع لهم تواضع الهازل من يهزل بين يديه ، والنبي ﷺ يمازح^(١) ولا يجوز أن يقال : يهُزَّل ، ويقال : من يسخر : يهُزَّل ، ولا يقال : يمزح .

الفرق بين المُزاح والمجنون : أن المجنون هو صلابة الوجه ، وقلة الحباء من قوله : مَجَنَ الشَّئْ يَمْجُنْ مُجَنُونا ، إذا صَلَبَ وَغَلَظَ ، ومنه سميَتُ الخشبة التي يدق عليها القصارُ الثوب مِيْجَنَة^(٢) وأصل الميْجَنَة البقعة الغليظة تكون في الوادي وأصلها موجنة فقلبت الواو ياءً للكسرة ما قبلها ، ومنه الوجين وهو الغليظ من الأرض ، ومنه ناقه وجناء صَلَبَة شديدة ، وقيل : هي الغليظة الوجنات والوجنة ما صَلَبَ من الوجه ، والمجنون : كلمة مولدة لم تعرفه العرب ، وإنما تعرف أصله وهو الذي ذكرناه ، وقيل : المُزاح : الإبهام للشيء في الظاهر ، وهو على خلافه في الباطن من غير اغترار للإيقاع في مكروه ، والاستهزاء : الإيهام لما يجب في الظاهر ، والأمر على خلافه في الباطن على جهة الاغترار .

الفرق بين الجِدَّ والانكماش : أن الانكماش سرعة السير ، يقال :

(١) انظر الشمائل للعربي . والمُزاح بضم الميم مصدر مرح كمعنى يقال : مرح مرحًا ومُرْحًا ، ويقال : مازح مازحًا كقاتل قاتلاً ، والمضموم هنا هو المناسب دون المكسور لأنه مصدر باب المفاعة ، وهي غير مناسبة في حقه فَلَمْ يَكُنْ : قال ابن حجر وغيره : وهو الانبساط مع الغير من غير إلقاء له ، وبه فارق الهزء والسخرية .

(٢) في الأصل مجنة ، والصوبب من لسان العرب . وهي مدة قصار الثواب . قال : والجمع مواجن ومجاجن .

انكمش سيره إذا أسرع فيه ، ثم استعمل في كل شيء تصح فيه السرعة
فتقول : انكمش على النسخ والكتابة ، وما يجري مع ذلك ، والجد صدق
القيام في كل شيء ، تقول : جَدٌ في السير وَجَدٌ في إغاثة زيد ، وفي
نصرته ، ولا يقال : انكمش في إغاثة زيد ونصرته إذا ليس مما تصح فيه
السرعة .

الباب الثاني والعشرون

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحِيلَةِ وَالْتَّدْبِيرِ، وَالسَّحْرِ وَالشَّعْبَدَةِ، وَالْمَكْرِ وَالْكَيْدِ

وَمَا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَ الْعَجْبِ وَالْأَمْرِ وَمَا بِسَبِيلِهِ

الفرق بين الحيلة والتدبير : أن الحيلة ما أحيل به عن وجهه ، فـ **في جلب** به نفع ، أو يُدفع به ضر ، فالحيلة بقدر النفع والضر من غير وجهه ، وهي في قول الفقهاء على ضربين : محظوظ ومباح ، فالمباح أن يقول من يحلف على وطء جاريته في حال شرائه لها قبل أن يشتريها : أعتقها ، وتزوجها ، ثم طأها ، وأن يقول من يحلف على وطء امرأته في شهر رمضان : أخرج في سفر وطأها . والمحظوظ أن يقول من ترك صلوات : ارتد ثم أسلم يسقط عنك قضاوتها ، وإنما سمي ذلك حيلة ، لأنه شيء أحيل من جهة إلى جهة أخرى ، ويسمى تدبيراً أيضاً . ومن التدبير ما لا يكون حيلة وهو تدبير الرجل لإصلاح ماله ، وإصلاح أمر ولده وأصحابه ، وقد ذكرنا اشتراق التدبير قبل .

الفرق بين السحر والشعبنة : أن السحر هو التمويه ، وتخيل الشيء بخلاف حقيقته مع إرادة تجوزه على من يقصده به ، وسواء كان ذلك في سرعة أو ببطء ، وفي القرآن : ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦] والشعبنة ما يكون من ذلك في سرعة ، فكل شعبنة سحر ، وليس كل سحر شعبنة .

الفرق بين السحر والتمويه : أن التمويه هو تغطية الصواب ، وتصوير الخطأ بغير صورته ، وأصله طلاء الحديد والصفر^(١) بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة ، ويكون التمويه في الكلام وغيره يقول: كلام مموج إذا لم تبين حقيقته ، وحلى مموج إذا لم يعين جنسه . والسحر اسم لما دق من الحيلة حتى لا تقطن الطريقة ، وقال بعضهم: التمويه اسم لكل حيلة لا تأثير لها ، قال: ولا يقال: تمويه إلا وقد عرف معناه والمقصد منه ، ويقال :

(١) الصفر - بالضم - الذي يعمل منه الأواني . وأبو عبيدة يقوله بالكسر كما في المختار . وقال في الوسيط : الصفر : النحاس الأصفر .

سحر وإن لم يعُرِفَ المقصود منه ولهذا قيل : التمويه ما لا يثبت ، وقيل : التمويه أن ترى شيئاً مجوزاً له بغيره كما يفعل مموه الحديد فيجوزه بالذهب . وسمى النبي ﷺ **البيان سحراً**^(٢) وذلك أن البلوغ يبلغ ببلاغته ما لا يبلغ الساحر بلطافة حيلته .

الفرق بين العجب والإمْر : أن الإِمْرَ : العجب الظاهر المكشوف ، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور ، ومنه قيل للعلامة : **الأُمَّارَة لظهورها والإِمَّارَة ظاهر الحال ، وفي القرآن** ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرَأَ﴾ [الكهف] .

الفرق بين العجب والإِدَّ أن الإِدَّ العجب المنكر . وأصله من قولك أَدَّ البعير كما تقول : نَدَّ أَيْ شَرَدَ ، فالإِدَّ العجب الذي خرج عما في العادة من أمثاله ، والعجب : استعظام الشيء لخفاء سببه ، والمعجب ما يُستَعْظَم لخفاء سببه .

الفرق بين العجيب والطريف : أن الطريف خلاف التليد ، وهو ما يستظرفه الإنسان من المال ، والتليد المال القديم الموروث . والطريف من المال أَعْجَبَ إلى الإنسان ، وسمى كل عجيب طريفاً وإن لم يكن مالاً .

الفرق بين الخدْعُ والكَيْدُ : أن الخدْعُ هو إظهار ما ينطِقُ خلافه ، أراد اجتِلاب نفع أو دفع ضر ، ولا يقتضى أن يكون بعد تدبر ونظر وفَكَرَ ألا ترى أنه يقال : خدْعه في البيع إذا غَشَّه من جُشَاء^(٣) وهو الإِنْصَاف ، وإن كان ذلك بديهية من غير فكر ونظر ، والكَيْدُ لا يكون إلا بعد تدبر وفَكَرَ ونظر ، ولهذا قال أهل العربية : الكَيْدُ : التَّدْبِيرُ عَلَى الْعُدُوِّ وَإِرَادَةُ إِهْلَاكِه ، وسميت الحيل التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مَكَائِد لأنها تكون بعد تدبر ونظر ، ويُجْزِي الكَيْد بمعنى الإِرادة وهو قوله تعالى :

(٢) ذكره ابن الأثير في تذكرةه مادة «سحر» نفلا عن الهروي حيث قال فيه : «إن من البيان لسحراً» ، أي : منه ما يصرف قلوب السامعين ، وإن كان غير حق ، وقيل : معناه : إن من البيان ما يكتب به من الإِلَام . ما يكتتبه الساحر بسحره ، فيكون في معرض اللام ، ويجوز أن يكون في معرض المدح لأنَّه يستعمل به القلوب ، ويتراضي به الساخط ، ويستنزل به الصعب ، والسحر في كلامهم : صرف الشيء عن وجهه .

(٣) في أساس البلاغة : مجْشِأً لقمان من غير شيء ، مثل قيمٍ يتعلّق بغير ماهو فيه .

﴿كَذَلِكَ كَدَنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف : ٧٦] أي : أردنا ، ودل على ذلك بقوله :
 ﴿إِلَّا أَن يَشَاءُ اللَّهُ﴾ [يوسف : ٧٦] وإن شاء الله بمعنى المشيئة ، ويجوز أن
 يقال : الكيد الحيلة التي تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو من قولهم:
 كاد يفعل كذا ، أي : قرب إلا أنه قيل في هذا : يكاد ، وفي الأولى يكيد
 للتصرف في الكلام ، والتفرقة بين المعينين ، ويجوز أن يقال : إن الفرق بين
 الخدُع والكيد : أن الكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهراً تقول : كايدنى
 فلان ، أي : ضرنى قهراً ، والخديعة : اسم لفعل بالغير من غير قهر بل بأن
 يريد بأنه ينفعه ، ومنه الخديعة في المعاملة ، وسمى الله تعالى قصد
 أصحاب الفيل مكة : كيداً في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي
 تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل : ٢] وذلك أنه كان على وجه الظهر .

الفرق بين الخدُع والغرور : أن الغرور إيهام يحمل الإنسان على فعل ما
 يضره مثل : أن يرى السراب فيحسبه ماء فتضيع ماءه ، فيهلك عطشاً ،
 وتضييع الماء فعل أداء إليه غرور السراب إياه ، وكذلك غرر إبليس آدم ففعل
 آدم الأكل الضار له . والخدُع أن يستر عنه وجه الصواب فيوقعه في مكروه ،
 وأصله من قولهم : خدُع الضب إذا توارى في جحره ، وخدعه في الشراء أو
 البيع إذا أظهر له خلاف ما أبطن فضره في ماله ، وقال على بن عيسى :
 الغرور إيهام حال السرور فيما الأمر بخلافه في المعلوم ، وليس كل إيهام
 غروراً لأنه قد يوهمه مخوفاً ليحذر منه فلا يكون قد غرر ، والاغترار ترك
 الحزم فيما يمكن أن يتتحقق فيه فلا عذر في ركوبه ، ويقال في الغرور : غرر
 فضييع ماله وأهلك نفسه ، والغرور قد يسمى خدعاً ، والخدُع يسمى غروراً
 على التوسيع والأصل ما قلناه ، وأصل الغرور الفلة ، والغرر الذي لم يجرِ
 الأمور يرجع إلى هذا ، فكان الغرور يوقع المفرور فيما هو غافل عنه من
 الضرر ، والخدُع مرجع يستر عنه وجه الأمر .

الفرق بين الكيد والمكر : أن المكر مثل الكيد في أنه لا يكون إلا مع تدبر
 وفكراً إلا أن الكيد أقوى من المكر ، والشاهد : أنه لا يتعدى بنفسه ، والمكر
 يتعدى بحرف فيقال : كاده يكيده ، ومكر به ولا يقال : مكره ، والذى يتعدى

بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به ، ألا ترى أنه لو قال له : أقدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرًا وإنما يكون مكرًا إذا لم يعلمه به ، والكيد اسم لإيقاع المكره بالغير قهراً سواء علم أو لا ، والشاهد قوله : فلان يكيدنى فسمى فعله كيداً وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال : فلان يكيد لنفسه ؛ أي : يقاسي المشقة ، ومنه الكيد لإيقاع ما فيه من المشقة ، ويجوز أن يقال : الكيد ما يقرب وقوع المقصود من المكره على ما ذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكره من قوله : جارية ممكورة الخلق ، أي : ملتفة مجتمعة اللحم غير رهلة .

الفرق بين الحيلة والمكر : أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه ، فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعا ، والمكر لا يكون نفعا . وفرق آخر وهو أن المكر يقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به ، وسواء كان من وجهه أو لا ، والحيلة لا تكون إلا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما توعّد به الكفار مكرًا في قوله تعالى : «فَلَا يَأْمُنُ مَكْرُ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ» [الأعراف : ٩٩] وذلك أن الماكر يُنزل المكره بالمكر به من حيث لا يعلم فلما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سماه مكرًا ، ويجوز أن يقال : سماه مكرًا ؛ لأنه دبره ، وأرسله في وقته ، والمكر في اللغة التدبير على العدو ، فلما كان أصلهما واحداً قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر في اللغة الفتل ، ومنه قيل : جارية ممكورة ؛ أي : ملتفة البدن ، وإنما سميت الحيلة مكرًا لأنها قيلت على خلاف الرشد .

الفرق بين الغرر والخطر : أن الغرر يفيد ترك الحزم والتوثيق فيتمكن ذلك فيه ، والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الخطير من الأمور ، ولا يفيد مفارقة الحزم والتوثيق .

الباب الثالث والعشرون

فِي الْفَرْقِ بَيْنِ الْحُسْنِ وَالْوَضَاءَةِ، وَالْبَهْجَةِ، وَالظَّهَارَةِ وَالنَّظَافَةِ، وَمَا يَخَالِفُ ذَلِكَ مِنَ الْقِبْحِ وَالسَّمَاجَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ

الفرق بين الحُسْنِ والْوَضَاءَةِ : أن الوضاءة تكون في الصورة فقط ، لأنها تتضمن معنى النظافة ، يقال : غلام وضيء إذا كان حسناً نظيفاً ، ومنه قيل : الوضوء لأنّه نظافة ، وَوَضُؤُ الإِنْسَانُ وَهُوَ وَضِيءٌ ، ووضاءة كما تقول : رجل قرآن ، وقد يكون حسناً ليس بنظيف ، والحسن أيضاً يستعمل في الأفعال ، والأخلاق ، ولا تستعمل الوضاءة إلا في الوضوء ، والحسن على وجهين : حُسْنٌ فِي التَّدْبِيرِ ، وَهُوَ مِنْ صَفَةِ الْأَفْعَالِ ، وَالْحُسْنُ فِي الْمَنْظَرِ وَيَطْلُقُ عَلَى السَّمَاعِ يَقَالُ : صُورَةُ حَسَنَةٍ ، وَصُوتُ حَسَنَ .

الفرق بين الحُسْنِ ، وَالْقَسَامَةِ : أن القسامـة حُسْنٌ يـشتمـلـ عـلـى تقـاسـيمـ الـوـجـهـ ، وـالـقـسـمـ الـمـسـتـوـىـ أـبـعـاـضـهـ فـيـ الـحـسـنـ ، وـالـحـسـنـ يـكـوـنـ فـيـ الـجـمـلـةـ وـالـتـفـصـيـلـ ، وـالـحـسـنـ أـيـضـاـ يـكـوـنـ فـيـ الـأـفـعـالـ وـالـأـخـلـاقـ ، وـالـقـسـامـةـ لـاـ تـكـوـنـ إـلـاـ فـيـ الصـورـ .

الفرق بين الحُسْنِ وَالْوَسَامَةِ : أن الوسامـةـ هـيـ الـحـسـنـ الـذـىـ يـظـهـرـ لـلـنـاظـرـ وـيـتـزـاـيدـ عـنـ التـوـسـمـ هـوـ التـأـمـلـ يـقـالـ توـسـمـتـهـ إـذـاـ تـأـمـلـتـهـ وـهـوـ عـلـىـ حـسـبـ مـاـ قـالـ الشـاعـرـ :

يـزـيـدـكـ وـجـهـهـ حـسـنـاـ إـذـاـ مـاـ زـيـدـتـهـ نـظـرـاـ^(١)

والـوـسـامـةـ أـبـلـغـ مـنـ الـحـسـنـ ، وـذـلـكـ أـنـكـ إـذـاـ كـرـرـتـ النـظـرـ فـيـ الشـيـءـ الـحـسـنـ ، وـأـكـثـرـ التـوـسـمـ لـهـ نـقـصـ حـسـنـهـ عـنـدـكـ ، وـالـوـسـيـمـ هـوـ الـذـىـ تـزـاـيدـ حـسـنـهـ عـلـىـ تـكـرـيرـ النـظـرـ .

الفرق بين الحسن والبهجة : أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور ، ورجل يهيج وبهيج مسرور ، وابتھج إذا سر ، ثم سمي

(١) القائل أبو نواس . انظر مهذب الأغاني / ٧ شعراء حكم . وقد ولد في أوائل العقد الخامس من القرن الثاني للهجرة .

الحسن الذى يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشىء باسم سببه ، والبهجة عند الخليل حسن لون الشىء ونضارته ، قال : ويقال : رجل يَهْجَأْ أى مبتهج بأمر يسره فأشار إلى ما قلناه .

الفرق بين الحُسن والصَّبَاحَة : أن الصَّبَاحَة إشراق الوجه وصفاء بشرته ، مأخذ من الصَّبَح وهو بريق الحديد وغيره ، وقيل للصَّبَح : صَبَح لبريقه ، وأما الملاحة فهى أن يكون الموصوف بها حلوا مقبول الجملة وإن لم يكن حَسْنَا في التفصيل ، قال العرب : الملاحة في الفم ، والحلوة في العينين ، والجمال في الأنف ، والظرف في اللسان ، ولهذا قال الحسن : إذا كان اللص ظريفا لم يُقطع ؛ يريد : أنه يدافع عن نفسه بحلوة لسانه ، وبحسُن مُنْطَقِه ، والمشهور في الملاحة هو الذي ذكرته .

الفرق بين الحُسن والجَمَال : أن الجَمَال هو ما يشتهر ويرتفع به الإنسان من الأفعال والأخلاق ، ومن كثرة المال والجسم ، وليس هو من الحسن في شيء إلا ترى أنه يقال : لك في هذا الأمر جمال ، ولا يقال : لك فيه حسن ، وفي القرآن : « وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيُّهُنَّ وَحِينَ تُسْرُحُونَ » [النحل : ٦] يعني الخيال والإبل . والحسن في الأصل الصورة ثم استعمل في الأفعال والأخلاق ، والجمال في الأصل للأفعال والأخلاق والأحوال الظاهرة ثم استعمل في الصور ، وأصل الجمال في العربية العظم ، ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفاريق ، والجمل الحبل الغليظ^(٢) ، والجمل سمي جَمَلاً لعظم خلقته ، ومنه قيل للشحم المذاب جَمِيل لعظم نفعه .

الفرق بين الجَمَال والنَّبِيل : أن النَّبِيل هو ما يرتفع به الإنسان من الرواء ومن المنظر ، ومن الأخلاق والأفعال ، وما يختص به من ذلك في نفسه دون ما يضاف يقال : رجل نَبِيل في فعله ومنظره ، وفرس نَبِيل في حسنه وتمامه .

والجمَال يكون في ذلك ، وفي المَال ، وفي العشيرة ، والأحوال الظاهرة،

(٢) قال في مختار الصحاح : والجمل - بحجم مضمومة ويم مشددة مفتوحة - الحبل الغليظ - حبل السفينة الذي يقال له : النَّس ، وهو حبل مجموعة .

فهو أعم من النبل ، ألا ترى أنه يقال : لك في المال والعشيرة جمال ، ولا يقال : لك في المال نبل ، ولا هو نبيل في ماله ، والجمال أيضا يستعمل في موضع الحُسْن فيقال : وجه جميل ، كما يقال : وجه حَسَن ، ولا يقال : نبيل بهذا المعنى ، ويجوز أن يكون معنى قولهم : وجه جميل أنه يجري فيه السُّمْن ، ويكون اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

الفرق بين الجمال والبَهَاء : أن البَهَاء جَهَارَة المُنْظَر يقال : رجل بَهِيَ إذا كان مجهر المُنْظَر وليس هو في شيء من الحُسْن والجمال ، قال ابن دريد : بَهِي بَهِي بَهَاءُ النَّبِل ، وقال الزَّجَاج : من الحُسْن ، والذي قال ابن دريد ألا ترى أنه يقال : شَيْخ بَهِيَ ولا يقال غلام بَهِيَ ، ويقال : بَهَاءُ بَهِي بالهمز^(٢) إذا أنسَتْ به ، ونَاقَة بَهَاءُ إذا أَنْسَتْ بالحالب .

الفرق بين الجمال والسُّرُو : أن السُّرُو هو الجودة ، والسُّرُى من كل شيء الجيد منه يقال : طعام سُرِّي ، وفُرس سُرِّي ، وكل ما فضل جنسه فهو سُرِّي وسَرَّاة القوم وجُوْهُم لفضلهم عليهم ، ولا يوصف الله تعالى بالسُّرُو كما لا يوصف بالجودة والفضل .

الفرق بين الكمال والتمام : أن قولنا : كمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ، ولهذا قال المتكلمون : العقل كمال علوم ضروريات يميز بها القبيح من الحسن يريدون اجتماع علوم ، ولا يقال : تمام علوم ؛ لأن التمام اسم للجزء ، والبعض الذي يتم به الموصوف بأنه تام ، ولهذا قال أصحاب النظم : القاافية تمام البيت ، ولا يقال : كمال البيت ويقولون : البيت بكماله أي باجتماعه ، والبيت بتمامه أي بقايفته ، ويقال : هذا تمام حُقُوك للبعض الذي يتم به الحق ، ولا يقال كمال حُقُوك ، فإن قيل : لم قلت : إن معنى قول المتكلمين : كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا : لا اختلاف بينهم في ذلك ، والذي يوضحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الجملة . واجتماعها ، ولهذا لا يوصف المراهق بأنه عاقل ، وإن حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له : عاقل إذا اجتمعت له .

(٢) في الأصل بَهَاءُ بَهَاءٍ بالصّمْم ، والتصويب من لسان العرب بَهِيَ .

الفرق بين البِشْر والبَشَاشة : أن البِشْر أول ما يظهر من السرور بلقى من يلقاءك ، ومنه البشارة وهي أول ما يصل إليك من الخبر السار^(٤) : فإذا وصل إليك ثانياً لم يسم بشاره ، ولهذا قالت الفقهاء : إن من قال : من بشرنى بمولود من عبدي فهو حر : إنه يعتقد أول من يخبره بذلك ، والنتيجة هي الخبر السار وصل أولاً أو أخيراً^(٥) وفي المثل : البِشْر عَلَمَ من أعلام النجح . والبَشَاشة هي الخفة للمعروف ، وقد هَشَشَتْ يَا هذا بكسر الشين ، وهو من قوله : شَوْهَشْ ، إذا كان سهل المتناول فإذا كان الرجل سهل العطاء قيل : هو هَشْ بَيْنَ الْهَشَاشة . والبَشَاشة إظهار السرور بمن تلقاه وسواء كان أولاً أو أخيراً .

الفرق بين ذلك وبين طلاقة الوجه : أن طلاقة الوجه خلاف العُبوس ، والعُبوس تكره الوجه عند اللقاء والسؤال ، وطلاقته انحلال ذلك عنه ، وقد طلّق يطلّق طلاقة كما قيل صَبُّح صَبَاحَةً ، وملحَّ مَلَحَّةً ، وأصل الكلمة : السهولة والانحلال ، وكل شيء تطلقه من حبس أو تحله من وثاق فينصرف كيف شاء ، أو تحله بعد تحريره ، أو تُبيحه بعد المنع ، تقول : أطلقته ، وهو طلاق وطليق ، ومنه طلقت المرأة لأن ذلك تخلص من الحل .

الفرق بين الطهارة والنظافة : أن الطهارة تكون في الخلقة والمعانى ، لأنها تقتضى منافاة العيب ؛ يقال : فلان ظاهر الأخلاق ، وتقول : المؤمن ظاهر مطهر يعني أنه جامع للخصال المحمودة ، والكافر خبيث لأنه خلاف المؤمن ، وتقول : هو ظاهر الثوب والجسد . والنظافة لا تكون إلا في الخلقة واللباس ، وهي تُفيد منافاة الدنس ، ولا تُستعمل في المعانى ، وتقول : هو نظيف الصورة ، أى : حسنها ، ونظيف الثوب والجسد ، ولا تقول : نظيف الخلق .

الفرق بين القُبْح والسُّمَاجة : أن السُّمَاجة فعل العيب ، والشاهد : قول المهزى :

(٤) قال في اللسان : والبشاره المطلقة لا تكون إلا بالخير ، وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة لقوله تعالى :

فبشرهم بعذاب اليمه آلل عيرون : ١١١ قال ابن سيده : والبشار يكون بالخير والشر .

(٥) قال في اللسان «نفي» والنتيجة من الكلام والخبر : ما يلذلك من الخبر قبل أن تستبيه . ونفي إليه نفيه : قال له قوله يفهمه .

* فمنهم صالح وسميع^(٦) *

وجعل السماحة نقىض الصلاح ، والصلاح فعل ، فكذلك ينبغى أن تكون السماحة ، فلو كانت السماحة قبح الوجه ، لم يحسن أن يقول ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن يقول : فمنهم صالح وقبح الوجه .

وقال ابن دريد : ربما قيل لمن جاء بعيّب : سمع ، ثم اتسع في السماحة فاستعمل مكان قبح الصورة ؛ فقيل وجه سمع وسميع كما قيل : قبيح كأنه جاء بعيّب ، لأن القبح عيّب .

الفرق بين القبيح والوحش : أن الوحوش : الهزيل ، وقد توحش الرجل إذا هُزِلَ ، وتوحش أيضاً إذا تجَوَّعَ فسمى القبيح المنظر باسم الهزيل ، لأن الهزيل قبيح ، ويجوز أن يقال إن الوحوش هو المتأهلي في القباهة حتى يتَوَحَّشَ الناظر من النظر إليه ، ويكون الوحوش على هذا التأويل بمعنى الموحش ، وتَوَحَّشَ الرجل أيضاً إذا تَعَرَّى ، ويجوز أن يكون الوحوش العاري من الحُسْن ، وهو شبيه بما تقدم من ذكر الهُزَال .

الفرق بين السرور والاستبشر : أن الاستبشر هو السرور بالبشرارة والاستفصال للطلب ، والمستبشر يمنزلة من طلب السرور في البشرارة فوجده ، وأصل البشرة من ذلك ، لظهور السرور في بشرة الوجه .

الفرق بين السرور والفرح : أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع أو لذة على الحقيقة ، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبي بالرقص والعدو ، والسباحة ، وغير ذلك مما يتبعه ويؤديه ، ولا يسمى ذلك سروراً ، ألا ترى أنك تقول : الصبيان يفرحون بالسباحة والرقص ، ولا تقول يُسْرُون بذلك . ونقىض السرور الحُزْن ، ومعلوم أن الحُزْن يكون بالمراري ، فينبغى أن يكون السرور بالفوائد ، وما يجري مجريها من الملاذ ، ونقىض الفرح الفَم ، وقد يفتن الإنسان بضرر يتوهّم من غير أن يكون له حقيقة وكذلك يفرح بما لا حقيقة له كفرح الحال بالمنى وغيره ، ولا يجوز

(٦) قال في اللسان : السمع ، والسميع : الذي لا ملاحة له ، قال أبو ذؤيب الهنلي :

فإن تصرّم حيلي ، وإن تبذلي خليلاً ، ومنهم صالح وسميع

وقيل : سميح هنا في بيت أبي ذؤيب : الذي لا خير عنده .

أن يَحْزَنَ وَيُسْرَ بما لا حقيقة له ، وصيغة الفَرَح والسرور في العربية تتبع عما قلناه فيهما ، وهو الفَرَح فِعلٌ ، مصدرٌ فَعَلَ فَعَلًا ، و فعل المطاولة والانفعال ، فكأنه شيء يحدث في النفس من غير سبب يوجبه ، والسرور^(٧) اسم وضع موضع المصدر في قوله : سُرْ سُرُورًا ، وأصله سُرًا ، وهو فعل يتعدى ويقتضى فاعلا ، فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال : فَرِحَ إِذَا جعلته كالنسبة ، وفَارَح إذا بنيته على الفعل ، قال الفراء : الفَرَح الذي يُفرِح في وقته ، والفارح الذي يُفرِح فيما يُستقبل مثل طَمْع وطَامِع .

الفرق بين السرور والجذل : أن الجذل هو السرور الثابت مأخذو من قوله : جاذل أى منتصب ثابت لا يُفرِح مكانه ، وجذل كلّ شيء أصله ، ورجل جَذْلَان ولا يقال : جاذل إلا ضرورة^(٨) .

الفرق بين السرور والحبور : أن الحبُور هي النعمة الحسنة من قوله حبرتُ الثوب إذا حسْنَتْه وفسر قوله تعالى ﴿فِي رُوضَةِ بِحْرُون﴾ [الروم ١٥] أى : يُنْعَمُون وإنما يُسمى السرور حبُورًا لأنَّه يكون مع النعمة الحسنة ، وقيل في المثل « ما من دارٍ ملئتْ حَبْرَةً إِلَّا سُتُّمْلًا عَبْرَةً » قالوا الحَبْرَةُ ها هنا السرور والعَبْرَةُ الحزن ، وقال الفَجَاج^(٩) :

الحمد لله الذي أعطى الحَبْرَةَ هو إلى الحق إن المولى شَكَرَ

وقال الفراء : الحبُور الكِرَامَة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه النعمة الحسنة ، ومنه قوله للعالم : حَبْرٌ^(١٠) لأنَّه حَبْرٌ بِأَحْسَنِ الأَخْلَاقِ ، والمداد حَبْرٌ لأنَّه يُحْسِنُ الْكِتَبَ .

الفرق بين الهم والغم : أن الهم هو الفكر في إزالة المكره واجتلاف المحبوب ، وليس هو من الفم في شيء ألا ترى أنك تقول لصاحبك : اهتم في حاجتي ، ولا يصح أن تقول : اغْتَمْ بِهَا . والغمّ معنى ينقض القلب معه

(٧) قال في المصباح : وسَرَّ يَسِرَه سُرُورًا - بالضم - والاسم السرور بالفتح . إذا أَفْرَحَه ، والمسرة منه ، وهو ما يُسْرَ به الإنسان .

(٨) قال في الوسيط : وجاء جاذل في الشر .

(٩) ذُكِرَ الشطر الأول منه في اللسان « حَبْرٌ » معزولاً أيضاً إلى العجاج ، وقال : الحَبْرَ ، والجَبْرَ ، والجَبَرَةُ ، والجَبَرُ كله السرور .

(١٠) حَبْرٌ - يفتح الحاء وكسرها . وبروبي المحدثون كلهم بالفتح .

ويكون لوقوع ضرر قد كان ، أو توقع ضرر يكون ، أو يتوهّم ، وقد سمي الحزن الذي تطول مده حتى يُذيب البدن همّا ، واشتقاقه من قولك : إنّه الشّعْم إذا ذاب ، وهمّه إذا أذابه .

الفرق بين الحُزْن والكُرب : أن الحزن تكافّف الفَم وغِلظه مأخوذ من الأرض الحَزْن وهو الغليظ الصَّلْب ، والكرب تكافّف الفم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار : يوم كَرْب ، أي : كرب من فيه ، وقد كَرْبَ الرجل وهو مكروب وقد كَرَبَه ، إذا غمّه وضيق صدره .

الفرق بين الحزن والكآبة : أن الكآبة أثر الحزن البادى على الوجه ومن ثم يقال عليه كآبة ، ولا يقال : علاه حزن أو كرب ، لأن الحزن لا يُرى ، ولكن دلالته على الوجه ، وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :

إذا حلَّ بالأرض البرِّيَّة أصبحت كثيبة وجهٍ غيرَ طائلٍ^(١١)

فجعل الكآبة في الوجه .

الفرق بين الفَم ، والحسرة ، والأسف : أن الحسرة غم يتجدد لفوت فائدة فليس كل غم حسرة . والأسف : حسرة معها غضب أو غيظ ، والأسف الفضبان المتلهف على الشيء ، ثم كثُر حتى جاء في معنى الفضب وحده قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف : ٥٥] أي أغضبونا ، واستعمال الفضب في صفات الله تعالى مجاز ، وحقيقةه : إيجاب العقاب للمغضوب عليه .

الفرق بين الحزن والبَثَّ : أن قولنا : الحُزْن يفيد غِلظ الهمّ ، وقولنا : البَثَّ يفيد أنه ينبع ، ولا ينكتم من قولك : أبَثَثْتَه ما عندى ، وبثثته إذا أعلمته إياه ، وأصل الكلمة : كثرة التفريق ، ومنه قوله تعالى : كَالْفَرَاشِ الْمُبْثُوثِ [القارعة : ٤] وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِي وَحَزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف : ٨٦] فعطّف البَثَّ على الحزن لما بينهما من الفرق في المعنى وهو ما ذكرناه .

(١١) قال في اللسان : ويقال للخيس الدرن : ماهو بطالل . ويقول الجوهري : هذا أمر لا طائل فيه : إذا لم يكن فيه غناء ومرية . لا يتكلّم به إلا في الجحد . وأصل الطائل : النفع والفائدة .

❖ الباب الرابع والعشرون ❖

فى الفرق بين الإرسال والإنفاذ ، وبين النبي والرسول

الفرق بين الإرسال والإنفاذ : أن قوله : أرسلت زيداً إلى عمرو يقتضى أنك حملته رسالة إليه ، أو خبراً ، وما أشبه ذلك ، والإنفاذ لا يقتضى هذا المعنى ألا ترى أنه إن طلب منك إنفاذ زيد إليه فأنفذته إليه قلت : أنفذته ، ولا يحسن أن تقول أرسلته ، وإنما يستعمل الإرسال حيث يستعمل الرسول .

الفرق بين البعث والإرسال : أنه يجوز أن يبعث الرجل إلى الآخر لحاجة تخصه دونك ، ودون المبعوث إليه ، كالصبي تبعثه إلى المكتب ؛ فتقول : بعثته ، ولا تقول : أرسلته ، لأن الإرسال لا يكون إلا برسالة وما يجري مجرياها .

الفرق بين البعث والإنفاذ : أن الإنفاذ يكون حملاً وغير حملاً ، والبعث لا يكون حملاً ، ويستعمل فيما يعقل دون مالاً يعقل فتقول : بعثت فلاناً بكتابي ، ولا يجوز أن تقول بعثت كتابي إليك ، كما تقول : أنفذت كتابي إليك ، وتقول : أنفذت إليك جميع ما تحتاج إليه ، ولا تقول في ذلك : بعثت ، ولكن تقول : بعثت إليك بجميع ما تحتاج إليه ؛ فيكون المعنى بعثت فلاناً بذلك^(١) .

الفرق بين البعث والنشر : أن بعث الخلق اسم لإخراجهم من قبورهم إلى الموقف ، ومنه قوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس : ٥٢] والنشر اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ، ومنه قوله : نشرت اسمك ، ونشرت فضيلة فلان ، إلا أنه قيل : أنشر الله الموتى بالألف ، ونشرت الفضيلة والثواب للفرق بين المعينين .

الفرق بين الرسول والنبي : أن النبي لا يكون إلا صاحب معجزة ، وقد يكون الرسول رسولًا لغير الله تعالى ، فلا يكون صاحب معجزة . والإنباء

(١) قال في المصباح : وكل شيء يبعث بنفسه ، فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه ، فيقال : بعثته ، وكل شيء لا يبعث بنفسه كالكتاب والهدية فإن الفعل يتعدى إليه بالباء ، فيقال : بعث به .

عن الشيء قد يكون من غير تحويل النبأ ، والإرسال لا يكون إلا بتحويل ، والنبوة يغلب عليها الإضافة إلى النبي فيقال : نبوة النبي ؛ لأنها يستحق منها الصفة التي هي على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف إلى الله ، لأنه المرسل بها ، ولهذا قال : برسالتي ولم يقل بنبوتي^(٢) ، والرسالة جملة من البيان يحملها القائم بها ليؤديها إلى غيره ، والنبوة تكليف القيام بالرسالة ، فيجوز إبلاغ الرسائلات ، ولا يجوز إبلاغ النبوات .

الفرق بين المرسل والرسول : أن المرسل يقتضي إطلاق غيره له ، والرسول يقتضي إطلاق لسانه بالرسالة .

(٢) وردت كلمة رسالة في القرآن ثلاث مرات : مرة مضافة إلى الظاهر وهو «رب» ، ومرة إلى ضميره «الوجه الآتي» :

١- «يا قوم لقد أبلغتكم رسالة ربكم» [الأعراف: ٧٩] .

٢- «وإن لم تفعل فما يلتفت رسالته» [المائدah: ٦٧] .

٣- «الله أعلم حيث يجعل رسالته» [الأنعام: ١٢٤] .

ليس منها ما هو مجرور بالباء ، أما ما جاء مجروراً بالباء فجمع رسالة : «أنتي اصطفتني على الناس برسالاتي وتكلامي» [الأعراف: ١٤٤] .

الباب الخامس والعشرون

في الفرق بين الزمان والدهر، والأجل والمدة، والسنة والعام

وما يجري مع ذلك

الفرق بين الدهر والمدة : أن الدهر جمع أوقات متواتية مختلفة كانت أو غير مختلفة ، ولهذا يقال : الشتاء مدة ، ولا يقال دهر ، لتساوي أوقاته في برد الهواء ، وغير ذلك من صفاتة ، ويقال للسنين : دهر لأن أوقاتها مختلفة في الحرّ والبرد ، وغير ذلك ، وأيضاً من المدة ما يكون أطول من الدهر ؛ ألا تراهم يقولون : هذه الدنيا دهور ولا يقال : الدنيا مُدَد ، والمدة والأجل متقاريان ، فكما أن من الأجل ما يكون دهوراً فكذلك المدة .

الفرق بين المدة والزمان : أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الأوقات وكذلك المدة ، إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان ، ولهذا كان معنى قول القائل لآخر - إذا سأله أن يمهله - أمهلني زماناً آخر ، غير معنى قوله : مدة أخرى ، لأنه لا خلاف بين أهل اللغة أن معنى قوله : مدة أخرى أَجْل أطول من زمن ، وما يوضح الفرق بينهما : أن المدة أصلها المَدّ وهو الطول ، ويقال : مَدَه إذا طُولَه إلا أن بينها وبين الطول فرقاً وهو : أن المدة لا تقع على أقصر الطول ، ولهذا يقال : مَدَ الله في عمرك ، ولا يقال لوقتين مدة ، كما لا يقال لجوهرين إذا ألفا : أنهما خط ممدد ، ويقال لذلك : طول ، فإذا صع هذا وجب أن يكون قولنا : الزمان مدة ، يراد به أنه أطول الأزمنة ، كما إذا قلنا للطويل : إنه ممدد ؛ كان مرادنا أنه أطول من غيره . فاما قول القائل : آخر الزمان ، فمعنى أنه آخر الأزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستثنوا أن يقولوا : آخر الأزمنة ، والأزمان فاكتفوا بزمان .

الفرق بين الزمان والوقت : أن الزمان أوقات متواتية مختلفة ، أو غير مختلفة ، والوقت واحد ، وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجري من الزمان مجرى الجزء من الجسم ، والشاهد أيضاً أنه يقال ،

زمان قصير وزمان طويل ، ولا يقال وقت قصير .

الفرق بين الوقت والميقات : أن الميقات ما قدر ليعمل فيه عمل من الأعمال ، والوقت وقت الشيء قدره مقدر أو لم يُقدر ، ولهذا قيل : «مواقفت الحج» للمواضع^(١) التي قدرت للإحرام ، وليس الوقت في الحقيقة ساعة غير حركة الفلك ، وفي ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

الفرق بين العام والسنة : أن العام جمع أيام ، والسنة جمع شهور؛ إلا ترى أنه لما كان يقال أيام الزَّنْج قيل عام الزَّنْج ، ولما لم يقل شهور الزَّنْج لم يقل سنة الزَّنْج ، ويجوز أن يقال : العام يفيد كونه وقتاً لشيء ، والسنة لا تفيد ذلك ، ولهذا يقال : «عام الفيل» ، ولا يقال : «سنة الفيل» ، ويقال في التاريخ : سنة مائة ، وسنة خمسين ولا يقال عام مائة ، وعام خمسين ، إذ ليس وقتاً لشيء مما ذكر من هذا العدد ، ومع هذا فإن العام هو السنة ، والسنة هي العام ، وإن اقتضى كل واحد منها مالاً يقتضيه الآخر مما ذكرناه ، كما أن الكل هو الجمع ، والجمع هو الكل وإن كان الكل إحاطة بالأبعاض ، والجمع إحاطة بالأجزاء .

الفرق بين السنة والحجّة : أن الحجّة تفيد أنها يُحجّ فيها ، الحجّة المرة الواحدة^(٢) من حجّ يُحجّ ، الحجّة فعلة مثل الجلسة والقعدة ، ثم سميت بها السنة ، كما يسمى الشيء باسم ما يكون فيه .

الفرق بين الحين والسنة : أن قولنا : حين اسم جمّع أوقاتاً متناهية سواء كان سنة ، أو شهوراً ، أو أيام ، أو ساعات ، ولهذا جاء في القرار لمعان مختلفة ، وبينه وبين الدهر فرق ، وهو أن الدهر يقتضي أنه أوقات متواتلة مختلفة على ماذكرنا ، ولهذا قال الله عز وجل حاكياً عن الدهريين : «وَمَا يَهْلُكُنَا إِلَّا الْدَّهْرُ» [الجاثية : ٢٤] أي : يهلكنا الدهر باختلاف أحواله ، والدهر أيضاً لا يكون إلا ساعات قليلة، ويكون الحين كذلك .

الفرق بين الدهر والعصر : أن الدهر هو ما ذكرناه ، والعصر لكل

(١) ومن أجل هذا كانت هناك مواقت مكانية ، وأخرى زمانية للحج .

(٢) قال في مختار الصحاح : والحجّة : المرة الواحدة وهي من الشواد ، لأن القياس الفتح . والحجّة - بالكسر - أيضاً السنة . والجمع الحجّ ، بوزن حنب .

مختلفين معناهما واحد ، مثل الشتاء والصيف ، والليلة واليوم ، والغداة والسحر ، يقال لذلك كله : العصر ، وقال المبرد في تأويله قوله عز وجل : **﴿وَالْعَصْرِ﴾** إن الإنسان في حسر ^(١) [العصر : ٢٠١] قال : العصر هاهنا الوقت . قال : ويقولون : أهل هذا العصر ، كما يقولون : أهل هذا الزمان . والعصر : اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر :

أصبح مني الشباب قد نكرا إن بانَ مِنِّي فقد تَوَى عَصْرًا ^(٢)
وتقول عاصرت فلانا ، أى : كنت في عصره ، أى : زمن حياته .

الفرق بين **الوقت** و**الساعة** : أن **الساعة** هي **الوقت** المنقطع من غيره ، **والوقت** اسم الجنس ، ولهذا تقول : إن **الساعة** عندي ، ولا تقول **الوقت** عندي .

الفرق بين **البُكْرَة** و**الغَدَاء** ، و**المسَاء** و**العِشَاء** و**العَشِيَّة** ، والأصيل : أن **الغَدَاء** اسم لوقت ، و**البُكْرَة** فعلة من **بَكَرَ يَبْكُرُ بُكُورًا** إلا ترى أنه يقال : صلاة **الغَدَاء** ، صلاة **الظَّهَر** ، والعصر ، فتضاد إلى الوقت ، ولا يقال : صلاة **البُكْرَة** ، وإنما يقال : جاء في **بُكْرَة** كما تقول جاء في **غُدُوَّة** وكلاهما فعل مثل النقلة ، ثم كثُر استعمال **البُكْرَة** حتى جرت على الوقت ، وإذا فاء الفاء سمي **عَشِيَّة** ، ثم أصيل بعد ذلك ، ويقال ، فاء الفاء إذا زاد على طول الشجرة ، ويقال : أتيته **عَشِيَّة** أمس ، وسأته **العَشِيَّة** ليومك الذي أنت فيه ، وسأته **عَشِيَّة** **غَدِير** هاء ، وسأته **بِالعَشِيَّةِ وَالغَدَاءِ** : أى : كل **عَشِيَّة** وكل **غَدَاء** ، **وَالطَّفْلُ** ^(٤) وقت غروب الشمس ، و**العِشَاء** بعد ذلك ، وإذا كان بعيد العصر فهو **المسَاء** ويقال للرجل عند العصر إذا كان يبادر حاجة : قد أمسيت وذلك على المبالغة .

الفرق بين **الزمان** و**الحِقْبَة** و**البُرْهَة** : أن **الحِقْبَة** اسم للسنة ، إلا أنها تفيد خير ما تفиде السنة ، وذلك أن السنة تفيد أنها جمع شهور ، و**الحِقْبَة** تفيد أنها ظرف لأعمال وأمور تجرى فيها مأخذة من **الحِقْبَة** ، وهي ضَرَبٌ من **الظَّرُوفِ** تُتَحَدُّ من الأَدْمَم يجعل الراكب فيها متاعه ، وتشد خلف

(٣) نكرا - بفتح النون وكسر الكاف - الشيء : جهله . بان : بعد . وعصرا : سنين كثيرة .

(٤) قال في الوسيط : طفت الشمس طفلاً وطفولاً : مالت للغروب .

رَحْلَهُ أَوْ سَرْجَهُ . وَأَمَّا الْبُرْهَهُ فَبِعْضِ الدَّهْرِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ : بِرْهَهُ مِنْ الدَّهْرِ ، كَمَا يُقَالُ : قِطْعَهُ مِنْ الدَّهْرِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ فَارِسِيَّةٌ مُغَرِّبَةٌ .
الفرق بين المدة والأجل : أَنَّ الْأَجْلَ الْوَقْتَ الْمُضْرُوبُ لِانْقِضَاءِ الشَّيْءِ ، وَلَا يَكُونُ أَجْلًا بِجَعْلِ جَاعِلٍ ، وَمَا عُلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي وَقْتٍ فَلَا أَجْلَ لَهُ ، إِلَّا أَنْ يُحْكَمَ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ ، وَأَجْلُ الْإِنْسَانِ هُوَ الْوَقْتُ لِانْقِضَاءِ عُمْرِهِ ، وَأَجْلُ الدِّينِ مَحْلِهِ ، وَذَلِكَ لِانْقِضَاءِ مَدَّةِ الدِّينِ ، وَأَجْلُ الْمَوْتِ : وَقْتُ حُلُولِهِ ، وَذَلِكَ لِانْقِضَاءِ مَدَّةِ الْحَيَاةِ قَبْلَهُ فَأَجْلُ الْآخِرَةِ الْوَقْتُ لِانْقِضَاءِ مَا تَقْدِمُ قَبْلَهَا قَبْلَ ابْتِدَائِهَا ، وَيُجَوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَدَّةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ بِجَعْلِ جَاعِلٍ ، وَبِغَيْرِ جَعْلٍ جَاعِلٍ ، وَكُلُّ أَجْلٍ مَدَّةٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَدَّةٍ أَجْلًا .

الفرق بين النهار واليوم : أَنَّ النَّهَارَ اسْمُ الظِّيَاءِ الْمُنْفَسِحِ الظَّاهِرِ لِحَصُولِ الشَّمْسِ بِحِيثِ تَرَى عَيْنَاهَا ، أَوْ مُعَظَّمَ ضَوْئِهَا ، وَهَذَا حَدُّ النَّهَارِ وَلَيْسَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اسْمُ الْوَقْتِ ، وَالْيَوْمُ اسْمٌ لِمَقْدَارٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ يَكُونُ فِيهِ هَذَا السَّنَةَ^(٥) ، وَلَهُذَا قَالَ النَّحْوَيُونَ : إِذَا قُلْتَ : سِرْتُ يَوْمًا فَأَنْتَ مُؤْقَتٌ تَرِيدُ مَبْلَغَ ذَلِكَ وَمَقْدَارَهُ ، وَإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ الْيَوْمَ ، أَوْ يَوْمَ الْجَمْعَةِ ، فَأَنْتَ مُؤْرَخٌ فَإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ نَهَارًا أَوْ نَهَارًا ، فَلَسْتَ بِمُؤْرَخٍ وَلَا بِمُؤْقَتٍ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى سِرْتُ فِي الظِّيَاءِ الْمُنْفَسِحِ ، وَلَهُذَا يُضَافُ النَّهَارُ إِلَى الْيَوْمِ ، فَيُقَالُ : سِرْتُ نَهَارًا يَوْمَ الْجَمْعَةِ ، وَلَهُذَا لَا يُقَالُ لِلْغَلْسِ وَالسَّحْرِ نَهَارًا حَتَّى يَسْتَضِئَ الْجَوُ .

الفرق بين الدَّهْرِ وَالْأَبْدِ : أَنَّ الدَّهْرَ أَوْقَاتٌ مُتَوَالِيَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ غَيْرُ مُتَاهِيَّةٌ وَهُوَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ خَلَافٌ قَطْعًا فِي الْمَاضِ ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿خَالِدُونَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النَّسَاءَ : ٧٥] حَقِيقَةٌ ، وَقَوْلُكَ : أَفْعُلُ هَذَا أَبَدًا مَجَازٌ ، وَالْمَرَادُ : الْمُبَالَغَةُ فِي إِيْصَالِ هَذَا الْفَعْلِ .

الفرق بين الوقت وَإِذْ : وَهُمَا جَمِيعًا اسْمُ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ حَتَّى يَمْكُنُ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَتَمَكَّنُ الْآخَرُ ، أَوْ مُضَمِّنٌ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ لِيُكَوِّنَ الْبَيَانَ غَيْرَ مُعْنَاهُ بِحَسْبِ ذَلِكَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ . وَالْوَقْتُ مُطْلَقٌ .

(٥) السَّنَةُ : الضَّوْءُ السَّاطِعُ كَمَا فِي الْوَسِيْطِ .

الباب السادس والعشرون

فِي الْفَرْقِ بَيْنَ النَّاسِ وَالْخَلْقِ، وَالْعَالَمِ وَالْبَشَرِ، وَالْوَرَى وَالْأَنَامِ،
وَمَا يَجْرِي مَعَ ذَلِكَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْجَمَاعَاتِ وَضَرُوبِ الْقَرَابَاتِ
وَبَيْنَ الصَّحَبَةِ وَالْقَرَابَةِ، وَمَا يُسْبِبُ ذَلِكَ

الفرق بين الناس والخلق: أن الناس هم الإنس خاصة ، وهم جماعة لا واحد لها من لفظها ، وأصله عندهم أناس ، فلما سكتت الهمزة أدمغت^(١) اللام كما قيل: «لَكِنَّا» وأصله : لكن أنا ، وقيل : الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النَّوْسَ ، وهو الحركة نَاسَ يَتَوَسَّ إذا تحرك ، والأنس لغة أخرى ، ولو كان أصل الناس أناساً لقيل في التصغير أَنَّسٌ ، وإنما يقال : نَوْسٌ ، فاشتقاق أناس من الأنس خلاف الوحشة ، وذلك أن بعضهم يأنس ببعض ، والخلق مصدر سمي به المخلوقات والشاهد قوله عز وجل : «خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا» [لِقَمَانٌ : ١٠] ثم عدد الأشياء من الجماد والنبات والحيوان ثم قال : «هَذَا خَلْقُ اللَّهِ» [لِقَمَانٌ : ١١] وقد يختص به الناس ؛ فيقال : ليس في الخلق مثله ، كما تقول : ليس في الناس مثله ، وقد يجري على الجماعات الكثيرة فيقال : جاعني خلق من الناس ؛ أي : جماعة كثيرة .

الفرق بين الإنس والإنسان : أن الإنسني يقتضي مخالفة الوحشى ، ويدل على هذا أصل الكلمة ، وهو الأنس ، والأنس خلاف الوحشة ، والناس يقولون : أَنَّسٌ وَوَحْشَةٌ ، وأما قولهم إنسنى ووحشى ، والإنس والجن فأجرى في هذا مجرى الوحش ، فاستعمل في مضادة الإنس ، والإنسان يقتضي مخالفته البهيمية فيذكرون أحدهما في مضادة الآخر ، ويدل على ذلك أن اشتراق الإنسان من النَّسِيَانِ ، وأصله إنسِيَانٌ ، فلهذا يصفر فيقال أَنَّسِيَانٌ^(٢) ، والنَّسِيَان لا يكون إلا بعد العلم فسمى الإنسان إنسانا ، لأنه ينسى ما عَلِمَه ، وسميت البهيمية بهيمة لأنها أبهمت على العلم والفهم ، ولَا تَعْلَمُ وَلَا تَفْهَمُ ، فهي خلاف الإنسان ، والإنسانية خلاف البهيمية في

(١) قال في اللسان : أصله أناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضاً من الهمزة المدحوفة لكيلا يجتمع العرض مع المعرض في قول الشاعر : مع الأناس الأمينا .

(٢) قال في اللسان : فدللت الباء الأخيرة على الباء في مكبته .

الحقيقة ، وذلك أن الإنسان يصح أن يعلم إلا أنه ينسى ما علمه ، والبهيمة لا يصح أن تعلم .

الفرق بين الناس والورى : أن قولنا : الناس يقع على الأحياء والأموات ، والورى الأحياء منهم دون الأموات ، وأصله من ورى الزند يرى ؛ إذا أظهر النار ، فسمى الورى ورى لظهوره على وجه الأرض ، ويقال : الناس الماضون ، ولا يقال الورى الماضون .

الفرق بين العالم والناس : أن بعض العلماء قال : أهل كل زمان عالم وأنشد :

* وَخِنْدِيفْ هَامَةُ هَذَا الْعَالَمُ (٣) *

وقال غيره ما يحوى الفلك عالم ، ويقول الناس : العالم السفلى يعنيون الأرض وما عليها ، والعالم العلوى يريدون السماء وما فيها ، ويقال على وجه التشبيه : الإنسان العالم الصغير ، ويقولون ، إلى فلان تدبير العالم : يعنيون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والإنس ، وليس هو مثل الناس ، لأن كل واحد من الناس إنسان ، وليس كل واحد من العالم ملائكة .

الفرق بين العالم والدنيا : أن الدنيا صفة ، والعالم اسم تقول : العالم السفلى والعالم العلوى ، فتجعل العالم اسمًا ، وتجعل العلوى والسفلى صفة ، وليس في هذا إشكال فاما قوله تعالى : ﴿وَلَلَّدُّوْرُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام : ٢٢] ففيه حذف أى : دار الساعة الآخرة ، وما أشبه ذلك .

الفرق بين الأنام والناس : أن الأنام - على ما قال بعض العلماء يقتضي تعظيم شأن المسمى من الناس ؛ قال الله عز وجل : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُم﴾ [آل عمران : ١٧٣] وإنما قال لهم : جماعة - وقيل : رجل واحد - إن أهل مكة قد جمعوا لكم ، ولا تقول : جاءنى الأنام (٤)

(٣) عزاء في اللسان للعجب .

(٤) قال في الخبط ، والأنام كصحاب ، وساباط ، وأمير : الخلق ، أو الجن والإنس ، أو جميع ما على وجه الأرض . وجاء في الوسيط : والناس : اسم للجمع من بني آدم ، واحد إنسان من غير لفظه ، وقد يراد به الفضلاء دون غيرهم مراعاة لمعنى الإنسانية . ، وفي الترتيل العزيز : ﴿إِنَّمَا قَبْلَهُمْ لَهُمْ آمَنُوا كَمَا آمَنُوا النَّاسُ﴾ [البقرة : ١٣]

تريد بعض الأنام .

الفرق بين الناس والبرية : أن قولنا : **برية** يقتضى تميز الصورة ، وقولنا الناس لا يقتضى ذلك : لأن البرية فعلية من برأ الله الخلق أى ميّز صورهم ، وترك همزة ، لكثر الاستعمال ، كما تقول : **هم الخابية ، والذرية** وهي من ذرء الخلق ، وقيل أصل البرية البرى ، وهو القطع ، وسمى **برية** لأن الله عز وجل قطعهم من جملة الحيوان فأفرادهم بصفات ليست لغيرهم ، وذكر أن أصلها من البرى وهو التراب ، وقال بعض المتكلمين : البرية اسم إسلامي لم يعرف في الجاهلية ، وليس كما قال لأنه جاء في شعر النابغة وهو قوله :

* قُمْ فِي الْبَرِّيَّةِ فَاحدِّهَا عَنِ الْفَنَدِ^(٥) *

والنابغة جاهلى الآيات .

الفرق بين الناس والبشر : أن قولنا : البشر يقتضى حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من البشرة ، وهي حسن الهيئة ، يقال : **رجل بشير ، وامرأة بشيرة** إذا كان حسن الهيئة ؛ فسمى الناس بشرا لأنهم أحسن الحيوان هيئة ، ويجوز أن يقال : إن قولنا بشر يقتضى الظهور وسموا بشرا لظهور شأنهم ، ومنه قيل لظاهر الجلد : **بشرة** ، وقولنا : **الناس يقتضى النُّوس** وهو الحركة ، والناس جمع ، والبشر واحد وجمع ، وفي القرآن : ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُم﴾ [المؤمنون : ٢٤] وتقول : **محمد خير البشر** يعنيون الناس كلهم ، ويتشى البشر فيقال بشران وهي القرآن : ﴿لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون : ٤٧] ولم يسمع أنه يجمع .

الفرق بين الناس والجبلة : أن الجبلة اسم يقع على الجماعات المجتمعة من الناس حتى يكون لهم معظم وساد ، وذلك أن أصل الكلمة **الغَلِظُ وَالْعِظَمُ** ، ومنه قيل : **الجَبَلُ لِغَلْظِهِ وَعِظَمِهِ** ، ورجل **جِبِلٌ** ، وامرأة

(٥) قال في اللسان : والحد : المتع ، وحد الرجل عن الشر ، أى منعه ، يحده حدًا : منه ومحبه ، تقول : حدثت فلانا عن الشر ومنه قول النابغة :

إِلَّا سَلِيمَانٌ إِذْ قَالَ إِلَهُ لَهُ
قُمْ فِي الْبَرِّيَّةِ ، فَاحدِّهَا عَنِ الْفَنَدِ
وَالْفَنَدُ الظَّلْمُ وَالْقَوْلُ السَّيْءُ . وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَعْلَقَاتِ بِتَحْقِيقِي - إِصْدَارُ دَارِ الْطَّلَاقِ .

جَبَلَةُ غَلِيظَةُ الْخَلْقِ وَفِي الْقُرْآنِ : « وَأَتَقُوا الَّذِي خَلَقُوكُمْ وَالْجَبَلَةَ الْأَوَّلِينَ ۝ ۷۸ ۝ ۱۸۴ ۝ وَقَالَ تَعَالَى ۝ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا ۝ ۷۲ ۝ [يس : ۱۲] أَى جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم ، والجبل : أول الخلق ، جَبَلَه إذا خلقه الخلق الأول ، وهو أن يخلقه قطعة واحدة قبل أن يميز صورته ؛ ولهذا قال النبي ﷺ : « جُبَلَتُ الْقُلُوبُ عَلَى حُبٍّ مِنْ أَحْسَنِ إِلَيْهَا »^(١) وذلك أن القلب قطعة من اللحم ، وذلك يرجع إلى معنى الغلظ .

وَخَلَافُ الْإِنْسَى الْجَنِيِّ :

الفرق بينه وبين الشيطان : أن الشيطان هو الشَّرِيرُ من الجن ، ولهذا يقال للإنسان إذا كان شريراً : شيطان ، ولا يقال : جنى لأن قوله : شيطان يفيد الشر ولا يفيده قوله : جنى ، وإنما يفيد الاستهانة ، ولهذا يقال على الإطلاق : لعن الله الشيطان ، ولا يقال : لعن الله الجن ، والجنى اسم الجنس ، والشيطان صفة .

الفرق بين الرجل والمرء : أن قولهنا : رجل يفيد القوة على الأعمال؛ ولهذا يقال في مدح الإنسان : إنه رجل ، والمرء يفيد أدب النفس ، ولهذا يقال : المروءة أدب مخصوص .

الفرق بين الجماعة ، والفوج ، والثلة ، والزمرة ، والحزب : أن الفوج الجماعة الكثيرة ، ومنه قوله تعالى « وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ ۲۰ ۝ النَّصْر ۝ ۲۰ ۝ ۲۰ ۝ وذلك أنهم كانوا يُسلِّمُونَ فِي وقت أن نزلت هذه الآية قبيلة قبيلة ، ومعلوم أنه لا يقال للثلة : فوج كما يقال لهم : جماعة ، والثلة الجماعة تدفع في الأمر جملة من قوله : ثلثُ الْحَائِطِ إِذَا نَقَضَتْ أَسْفَلَهُ فَاندَفَعَ سَاقِطًا كُلَّهُ ، ثم كثر ذلك حتى سمي كل بئر ثلا ، ومنه ثل عرشه ، وقيل الثلل الهلاك ، والزُّمْرَة جماعة لها صوت لا يفهم ، وأصله من الزُّمَار وهو صوت الأشني من النعام . ومنه قيل : الزُّمْرَة ، قرب منها الزُّجَّة وهي الجماعة لها زَجَلٌ وهو ضرب من الأصوات ، وقال أبو عبيدة : الزُّمْرَة جماعة في تفرقه ، والحزب الجماعة تتحزب على الأمر ، أى : تتعاون

(١) أورده السيوطي في الدرر المنثرة (برقم ١٧٥) - أخرجه البيهقي في الشعب عن ابن مسعود مرفوعا ، وموقوفا ، قال : وهو المفترظ ، وقال ابن عدى : وهو المعروف .

وحزب الرجل الجماعة التي تعينه فيقوى أمره بهم وهو من قولك : حزيني
الأمر إذا اشتد .

الفرق بين الجماعة والبؤش : أن البؤش هم الجماعة الكثيرة من
أخلط الناس ، ولا يقال لبني الأب الواحد بؤش ، ويقال أيضاً : جماعة من
الحمير ، ولا يقال بوش من الحمير ، لأن الحمير كلها جنس واحد .

وأما العصبة فالعشرة وما فوقها قليلاً ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَتَحْنُ عَصَبَةً ﴾ [يوسف : ٨] وقيل : هي من العشرة إلى الأربعين ، وهي في العربية
الجماعة من الفرسان . والركب ركبان الإبل خاصة ، ولا يقال للفرسان
ركب ، والعدي : رجال يعدون في الفزو ، والرجل جمع راجل ، والنقيضة
هي الطليعة ، وهم قوم يتقدمون الجيش فيتقون الأرض ، أى ينظرون
ما فيها من قولك : نقضت المكان إذا نظرت ، والمقتب نحو الثلاثين يغزى
بهم ، والحضيرة^(٧) نحو الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، والكتيبة العسكر
المجتمع فيه آلات الحرب من قولك : كتب الشيء إذا جمعته ، وأسماء
الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وإنما نذكر المشهور منها فمن ذلك :

الفرق بين الجماعة والطائفة : أن الطائفة في الأصل الجماعة التي
من شأنها الطوف في البلاد للسفر ، ويجوز أن يكون أصلها الجماعة التي
تستوي بها حلقة يطاف عليها ، ثم كثر ذلك حتى سمي كل جماعة طائفة ،
والطائفة في الشرعية قد تكون أسماء لواحد قال الله عز وجل : ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلَتُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [المجرات : ٩] ولا خلاف في أن
اثنين إذا اقتتلا كان حكمهما هذا الحكم ، وروى في قوله عز وجل :
﴿ وَلَيَشَهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التور : ٢٠] أنه أراد واحداً ، وقال :
يجوز قبول الواحد بدلالة قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ [التسوية : ١٢٢] إلى أن قال : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَعْذِرُونَ ﴾ [الترية : ١٢٢] أى
ليغذروا فأوجب العمل في خبر الطائفة ، وقد تكون الطائفة واحداً .

الفرق بين الجماعة والفريق : أن الفريق الجماعة الثانية من جماعة

(٧) قال في الوسيط : الحضيرة : جماعة القرم أو المعدون للقتال منهم ، ومن العسكر مقدمتهم .

أكثر منها تقول : جاءنى فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها فى الحلبة فيخرج منها^(٨) وفي المثل : أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع على جميع ذلك .

الفرق بين الجماعة والفتنة : أن الفتنة هي الجماعة المترفة من غيرها من قولك : فَأَوْتُ^(٩) رأسه أى فلقته ، وانفأى القَدَح إذا انفرج مكسوراً ، والفتنة في الحرب القوم يكونون وراء المحاربين ، يلجهنون إليهم إن كان خوف أو هزيمة ومنه قوله عز وجل : ﴿أَوْ مُتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾ [الأنفال : ١٦] . ثم قيل لجمع كل من يمنع أحداً وينصره فتنة ، وقال أبو عبيدة : الفتنة الأعوان .

الفرق بين الشيعة والجماعة : أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة إليه من محبتهم له ، وأصلها من الشّياع ، وهي الحطب الدقّاق التي تجعل مع الجَزْل في النار لتشتعل ، كأنه يجعلها تابعاً للحطب الجَزْل لتشرق^(١٠) .

الفرق بين الناس والثيّة : أن الثيّة الجماعة المجتمعة على أمر يمدون به وأصلها ثبَيَّتُ الرجل ثبَيَّتَه إذا ثبَيَّتَ عليه في حياته خلاف أبَنَتَه إذا ثبَيَّتَ عليه بعد وفاته : قال الله عز وجل : ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء : ٧١] وذلك لاجتماعهم على الإسلام ونصرة الدين .

الفرق بين القوم والقرن : أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس في مدة سبعين سنة ، والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذي أنت فيهِ وخلفت في قرن فانت غريب^(١١)
وسمّوا قرنا لأنهم حد الزمان الذي هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة
ومنه قوله عليه السلام «بِإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قُرْنَى الشَّيْطَانِ»^(١٢) أراد أن الشيطان في
ذلك الوقت أقوى ، ويجوز أن يقال : إنهم سُمّوا قرناء لاقترانهم في العصر،
(٨) وقال في الوسيط : الفريق من الخيل : سابقها ، والعبارات بمعنى . وانظر المثل في تهذيب مجمع الأمثال
للميداني رقم ١٢٥٣ .

(٩) قال في الوسيط : الفأر : الصدع والانفراج بين الجبلين .

(١٠) قال الراغب في مفراداته : شيعت النار بالحطب : قربتها . وجاء في أساس البلاغة : ومن الجائز شيعت النار
بالحطب .

(١١) ذكره في اللسان دون عزو وقال : القرن من الناس أهل زمان واحد . وقال صاحب كشف الخفاء ٢٣٣/١
هو مما أنسنه الإمام أحمد بلفظ : «إذا سلف» بدلاً من إذا ذهب ، وهو بمعنى .

(١٢) ذكره ابن الأثير في تذكرة «قرن» وعزاه لأبي موسى .

وقال بعضهم : أهل كل عصر قرن : وقال الزجاج : القرن أهل كل عصر فيهم نبى ، أو من له طبقة عالية في العلم ، فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم ، فإذا كان في زمان فترة ، وغلبة جهل لم يكن قرنا ، وقال بعضهم : القرن اسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة ، وأصله من المقارنة ، وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ذُوُو أسنان متقاربة ، ومن ثم قيل : هو قرنه أى على سنة ، ومنه هو قرنه لاقترانه معه في القتال ، وال القوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض في الأمور ، ولا يقع على النساء إلا على وجه التبع كما قال عز وجل : ﴿كَذَّبُتْ قَوْمٌ نُوحٌ الْمُرْسَلُونَ﴾ [الشعراء : ١٠٥] والمراد الرجال ، والنساء تبع لهم ، والشاهد على ما قلناه قول زهير :

وَمَا أَدْرِي وَسُوفَ إِخَالُ أَدْرِي
اقْوَمُ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ ١٩
فَأَخْرَجَ النِّسَاءَ مِنَ الْقَوْمِ .

الفرق بين الجماعة والملا : أن الملا الأشراف الذين يملئون العيون جمالاً والقلوب هيبة ، وقال بعضهم : الملا الجماعة من الرجال دون النساء ، والأول الصحيح ، وهو من ملائت ، ويجوز أن يكون الملا الجماعة الذين يقومون بالأمور من قولهم هو ملائء بالأمر إذا كان قادراً عليه ، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد وهو الملء .

الفرق بين النفر والرهط : أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال ، وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل : ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَثْقَلُتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبه : ٢٨] ثم كثر ذلك حتى سموا نفرًا ، وإن لم ينفروا . والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد ، وسموا رهطاً بقطعة أديم يقطع أطرافها مثل الشُّرُك ، فتكون فروعها شتى ، وأصلها واحد ، تلبسها الجارية يقال لها : رهط ، والجمع رهاط قال الهذلي :

* وطعن مثل تعطيط الرهاط *

وتقول : ثلاثة رهط ، وثلاثة نفر لأنه اسم لجماعة ، ولو كان أسماء

واحداً لم تجز إضافة الثلاثة إليه ، كما لا يجوز أن تقول ثلاثةُ رجل ، وثلاثة فَلْس ، وقال عز وجل : ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل : ٤٨] على التذكير لأنه وإن كان جماعة فإن لفظه مذكر مفرد ، فيقال : تِسْعَة على اللَّفْظ ، وجاء في التفسير : أنهم كانوا تِسْعَة رجال ، والمعنى على هذا وكان في المدينة تِسْعَة من رهط .

الفرق بين الجماعة والشُّرْذَمَة : أن الشُّرْذَمَة البقية من البقية ، والقطعة منهم . قال الله عز وجل : ﴿لَشُرْذَمَةٍ فَلِيلُونَ﴾ [الشعراء : ٥٤] أي قطعة ، وبقية ، لأن فرعون أصل منهم الكثير ؛ فبقيت منهم شُرْذَمَة أى قطعة قال الشاعر :

جاء الشتاء وقميصي أخلاق شراذم يضحكُ مِنِ التَّوَاقِ (١٣)

وقال آخر :

* يجدن في شراذم النعال *

* الفروق بين ضروب القرابات :

الفرق بين الأهل والأَل : أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص فمن جهة النسب قوله : أهل الرجل لقرباته الأَدَيْنَ ، ومن جهة الاختصاص قوله : أهل البصرة ، وأهل العلم ، وأَلَّ خاصَّةُ الرجل من جهة القرابة أو الصُّحْبَة تقول : آل الرجل لأهله وأصحابه ، ولا تقول : آل البصرة ، وأَلَّ العلم ، وقالوا : آل فرعون : أتباعه وكذلك آل لوطن ، وقال المبرد : إذا صَنَفَرْتِ الْعَرَبَ الْأَلَّ قالت : أَهْيَلُ ، فيدل على أن أصل الأَل الأهل^(١٤) ، وقال بعضهم : الأَل عيدان الخيمة وأعمدتها ، وأَلَّ الرجل مشبهون بذلك لأنهم مُعْتَمِدُه ، والذى يُرَفَعُ في الصحاري آل لأنه يرتفع كما ترفع عيدان الخيمة ، والشخص آل لأنه كذلك .

الفرق بين الولد والأَبْنَ : أن الأَبْن يفيد الاختصاص ، ومداومة

(١٣) قال في اللسان : أنشده ابن بري لراجز . قال : والتواق : ابنه .

(١٤) بناءً على أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وجاء في اللسان : وأَلُّ الرجل أهله ، وأَلَّ الله ، وأَلَّ رسوله ، أولياؤه . أصلها أهل ، ثم أبدلت الهاء همزة ، فصارت في التقدير أَلَّ ، فلما تواتت الهمزتان أبدلا الثانية ألفاً كما قالوا : آدم وأَخْر . وفي الفعل آمن وأَزَر .

الصحبة ؛ ولهذا يقال : ابن الفلاة من يداوم سُلوكها ، وابن السُّرّى من يُكثر منه ، وتقول : تبنيت ابنا إذا جعلته خاصاً بك ، ويجوز أن يقال : إن قولنا : هو ابن فلان يقتضى أنه منسوب إليه ، ولهذا يقال : الناس بنو آدم ، لأنهم منسوبيون إليه وكذلك بنو إسرائيل ، والابن في كل شيء صغير فيقول الشيخ للشاب : يابني ، ويسمى الملك رعيته الأبناء ، وكذلك أنبياء من بني إسرائيل ، كانوا يسمون أبناءهم ، ولهذا كُنِيَ الرجل بأبى فلان ، وإن لم يكن له ولد على التعظيم ، والحكماء والعلماء يسمون المتعلمين أبناءهم ، ويقال لطالبي العلم : أبناء العلم ، وقد يكُنَّ بالابن كما يكُنَّ بالأب كقولهم : ابن عُرْسٍ ، وابن نَمِرَةٍ ، وابن آوى ، وبنات طَبَقٍ ، وبنات نَعْشٍ ، وبنات^(١٥) وزَدَانٍ ، وقيل : أصل الابن التأليف والاتصال من قوله : بنيته وهو مبني وأصله : بنى . وقيل : بَنُو ؛ ولهذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف ، والولد يقتضي الولادة ، ولا يقتضيها الابن ، والابن يقتضي أباً ، والولد يقتضي والداً ، ولا يسمى الإنسان والداً إلا إذا صار له ولد ، وليس هو مثل الأب ، لأنهم يقولون في التكنيَّة : أبو فلان وإن لم يلد فلاناً ، ولا يقولون في هذا : والد فلان إلا أنهم قالوا في الشاة : والد في حملها قبل أن تلد ، وقد ولدت إذا ولدت إذا أخذ ولدها والابن للذكر ، والولد للذكر والأنثى .

الفرق بين الأَل والعترة : أن العترة على ماقال المبرد : النصاب ، ومنه عترة فلان أى : منصبه ، وقال بعضهم : العترة أصل الشجرة الباقي بعد قطعها ، قالوا : فعترة الرجل أصله ، وقال غيره عترة الرجل أهله وبنوأعمامه الأدنون ، واحتجوا بقول أبي بكر رضي الله عنه عن عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم : يعني قريشا ، فهي مفارقة للأَل على كل قول ، لأن الأَل هم الأهل والأتباع ، والعترة هم الأصل في قول ، والأهل وبنو الأعمام في قول آخر .

الفرق بين الأَبْنَاء والذرية : أن الأَبْنَاء يختص به أولاد الرجل وأولاد بناته ، لأن أولاد البنات منسوبيون إلى آبائهم كما قال الشاعر :

(١٥) قال في المصباح : (الابن) أصله بنو - يفتحين لأنه يجمع على بنين ، وهو جمع سلامة ، وجمع السلامة لا تغير فيه ، وجمع القلة أبناء . وقيل : أصله بنو - بكسر الباء مثل حمل بدليل قوله : بنت .

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله ﷺ على التكريم ، ثم صار اسمًا لهم لكثر الاستعمال ، والذرية تنتظم الأولاد والذكور والإناث والشاهد قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ ذُرِّيَّهُ دَارُودٌ وَسَلِيمَانٌ ﴾ [الأنعام : ٨٤] ثم أدخل عيسى في ذريته .

الفرق بين العَقِب والولد : أن عقبَ الرجل ولده الذكور والإناث وولد بنيه من الذكور والإناث ، إلا أنهم لا يسمون عقباً إلا بعد وفاته فهم على كل حال ولده ، والفرق بين الأسمين بين .

الفرق بين الولد والسبط : أن أكثر ما يستعمل السُّبْطُ في ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين - رضي الله عنهما - سبطا رسول الله ﷺ ، وقد يقال للولد : سبط إلا أنه يفيد خلاف ما يفيده لأن قولنا : سُبْط يفيد أنه يمتد ويطول ، وأصل الكلمة من السُّبُوط وهو الطول والامتداد ، ومنه قيل : السَّابَاطُ^(١٦) لامتداده بين الدارين والسبطانة ما يرمي فيها البندق من ذلك ، والسبط شجر سمي بذلك لامتداده وطوله .

الفرق بين البَعْل والزَّوْج : أن الرجل لا يكون بعلا للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن البَعَال : النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام « أيام أكل وشرب وبِعَالٌ »^(١٧) وقال الشاعر :

وكم من حَصَانٍ ذَاتٍ بَعْلٍ تَرَكَتْهَا إِذَا اللَّيلُ أَدْجَى لَمْ تَجِدْ مَنْ تُبَاعِلْهُ^(١٨)
وأصل الكلمة القيام بالأمر ، ومنه يقال للنخل إذا شرب بعروقه ولم يحتج إلى سقى : بعل كأنه يقوم بمصالح نفسه .

* ومما يجري مع ذلك :

الفرق بين الصَّاحِب والقَرِين : أن الصحبة تقيد انتقام أحد الصالحين

(١٦) قال في اللسان : والسَّابَاطُ : سقيفة بين حاتفين ، وفي الحكم بين دارين ، أما السُّبَطَانَةُ فهي قناة جوفاء مضروبة بالعقب يرمي فيها سهام صغار ينفع فيها نفخا فلا تكاد تخلو .

(١٧) الحديث ذكره ابن الأثير في تذكرةه ، وعزاه للهروي : لم قال : البَعَالُ : النكاح ، وملاعبة الرجل أهله ، والبَعَالَةُ : المباشرة . ويقال لحديث العروسين : بَعَالٌ ، والبَعْلُ ، والبَعَالُ أَحَسَنُ العَشَرَةِ . ا.هـ .

(١٨) عزاه في اللسان للخطفية ، ويقال للمرأة : هي تباعل زوجها بِعَالٍ ومباعلة ، أى فلاعبة ، وأراد أنك قتلت زوجها أو أسرته .

بالآخر ، ولهذا يستعمل في الأدبيين خاصة ؛ فيقال : صحب زيد عمرا ، وصاحبه عمرو ، ولا يقال : صحب النجم النجم ، أو الكون الكون ، وأصله في العربية الحفظ ومنه يقال : صحبك الله ، وسر مصاحبًا أى محفوظاً ، وفي القرآن : ﴿وَلَا هُمْ مَنَّا يَصْحِبُونَ﴾ [الأنبياء : ٤٣] أى: يُحفظون وقال الشاعر :

*** وصَاحِبِي مِنْ دَوَاعِي الشَّرِّ مُصْنَطَحْبَ (١٩) ***

والمقارنة تفيد قيام أحد القرینين مع الآخر ، ويجري على طريقته وإن لم ينفعه ، ومن ثم قيل : قران التجوم ، وقيل للبعيرين يشد أحدهما إلى الآخر بحبل : قرینان ، فإذا قام أحدهما مع الآخر لبطش فيهما فهما : قرینان فإنما خولف بين المثالين لاختلاف المعنيين والأصل واحد .

الفرق بين المولى والولى : أن الولى : يجري في الصفة على المعان والمُعین تقول : الله ولی المؤمنين ، أى : مُعینهم ، والمؤمن ولی الله ، أى : المعان بنصر الله عز وجل ، ويقال أيضًا : المؤمن ولی الله ، والمراد أنه ناصر لأوليائه ودينه ، ويجوز أن يقال : الله ولی المؤمنين بمعنى أنه يلي حفظهم وكلاعتهم ، كولي الطفل المتولى شأنه ، ويكون الولى على وجوه : منها ولی المرأة القائم بأمرها ، ومنها ولی المقتول الذي هو أحق بالمطالبة بدمه .

وأصل الولى جعل الثاني بعد الأول من غير فصل ، من قولهم هذا يلى ذاك ولیا ، وولاه الله كأنه يلي أمره ولم يكله إلى غيره ، وولاه أمره وكله إليه كأنه جعله بيده ، وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة ، وولى عنه خلاف ولی إليه ، ووالى بين زمیتین : جعل إحداهما تلى الأخرى ، والأولى هو الذي الحكمة إليه أدعى ، ويجوز أن يقال : معنى الولى أنه يحب الخير لوليه ، كما أن معنى العدو أنه يريد الضرار لعدوه .

المولى على وجوهه : هو السيد ، والمملوك والحليف ، وابن العم ، والأولى بالشیء ، والصاحب ، ومنه قول الشاعر :

(١٩) ذكره في اللسان دون عزو وتمامه : جاري ومولاي لا يزلي حريمهما وصاحبِي مِنْ دَوَاعِي الشَّرِّ مُصْنَطَحْبَ

وَنَسْتُ بِمَوْلَى سَوَاءٍ أَذْعَى لَهَا فَإِنْ لَسْوَاتِ الْأُمُورِ مَوَالِيَا

أى : صاحب سوأة ، وتقول : الله مولى المؤمنين ، بمعنى أنه معينهم ، ولا يقال : إنهم مواليه بمعنى أنهم معينو أوليائهم ، كما تقول : إنهم أولياؤه بهذا المعنى .

الفرق بين الخلة والصدقة : أن الصدقة اتفاق الضمائر على المودة ، فإذا أضمر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه ، فصار باطنها فيها كظاهره ، سُمِّياً صديقين ولهذا لا يقال : الله صديق المؤمن ، كما أنه ولِيه ، والخلة الاختصاص بالتكريم ، ولهذا قيل : إبراهيم خليل الله لاختصاص الله إياه بالرسالة ، وفيها تكريم له ، ولا يجوز أن يقال : الله خليل إبراهيم ، لأن إبراهيم لا يجوز أن يخص الله بتكريمه ، وقال أبو على - رحمة الله تعالى : يقال للمؤمن : إنه خليل الله ، وقال على بن عيسى : لا يقال ذلك إلا لنبي لأن الله - عز وجل - يختصه بوحيه ، ولا يختص به غيره ، قال : والأنبياء كلهم أخلاق الله .

ومما يجري مع ذلك :

الفرق بين الصفة والصفو : أن الصفو مصدر سمي به الصافي من الأشياء اختصاراً واتساعاً ، والصفوة خالص كل شيء ، ولهذا يقال : محمد - ﷺ - صفو الله ، ولا تقول : صفو الله . فالصفوة والصفو مختلفان ، وإن كانوا من أصل واحد كالخبرة والخبر ، ولو كان الصفة والصفو لفتين على ما ذكر ثعلب في الفصيحة لقيل : محمد ﷺ صفو الله ، كما قيل صفو الله .

الفرق بين الاصطفاء والاختيار : أن اختيارك الشيء أخذك خير ما فيه في الحقيقة ، أو خيره عندك ، والاصطفاء أخذ ما يصفو منه ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر ، واستعمل الاصطفاء فيما لا صفو له على الحقيقة .

❖ الباب السابع والعشرون ❖

فى الفرق بين الإظهار والإفشاء والجهر

أن الإفشاء كثرة الإظهار ، ومنه أفشى القوم إذا كثر مالهم ، مثل أمشوا والفساء كثرة المال ، ومثله المشاء ، وقريب منه النماء ، والصباء ، وقد أنمى القوم وأصبوا وأمشوا ، وأفسوا إذا كثر مالهم ، ولهذا يقال : فشى الخير في القوم ، أو الشر إذا ظهر بكثرة ، وفشا الجرب إذا ظهر وكثير ، والإظهار يستعمل في كل شيء والإفشاء^(١) لا يصح إلا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح في ذلك ألا ترى أنك تقول : هو ظاهر المروءة ، ولا تقول : كثير المروءة.

الفرق بين الجهر والإظهار : أن الجهر عموم الإظهار والمبالفة فيه ، ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرجل والرجلين قلت : أظهرته لهما ، ولا تقول : جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة ، فيزول الشك ولهذا قالوا : «أَرَيْنَا اللَّهَ جَهْرَةً» [النساء : ١٥٣] أي : عياناً لا شك معه ، وأصله رفع الصوت يقال : جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها وفي القرآن ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء : ١١٠] أي : بقراءتك في صلاتك ، وصوت جهير ، رفع الصوت ، ولهذا يتعدى بالباء فيقال : جهرت به كما تقول : رفع صوته به ، لأنه في معناه ، وهو في غير ذلك استعارة ، وأصل الجهر : إظهار المعنى للنفس ، وإذا أخرج الشيء من وعاء أو بيت لم يكن ذلك جهراً ، وكان إظهاراً ، وقد يحصل الجهر نقىض الهمس ، لأن المعنى يظهر للنفس بظهور الصوت .

الفرق بين الجهر والكشف : أن الكشف م ضمن بالزوال ، ولهذا يقال لله عز وجل : كاشف الضر ، ولم يجز في نقىضه ساتر الضر ، لأن نقىضه من الستر ليس متضمناً بالثبات فيجري مجرأه في ثبات الضر ، كما جرى هو في زوال الضر ، والجهر غير م ضمن بالزوال .

(١) جاء في أساس البلاغة [مشي] : ومن المجاز مشت المرأة : كثرت أولادها مشاء ، وناقة ماشية ولادة . وإن فلاتها للو مشاء ، ومال ذومشاء : ذونماء . وأفسنت المرأة : كثرة صبيانها .

الفرق بين الإعلان والجهر : أن الإعلان خلاف الكتمان ، وهو إظهار المعنى للنفس ، ولا يقتضى رفع الصوت به ، والجهر يقتضى رفع الصوت به ، ومنه يقال : **رجل جهير وجهورى** إذا كان رفع الصوت .

الفرق بين البدُو والظهور : أن الظهور يكون بقصد ، وبغير قصد ، تقول : استتر فلان ثم ظهر ، ويدل هذا على قصده للظهور ، ويقال : ظهر أمر فلان وإن لم يقصد لذلك ، فأما قوله تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [الروم : ٤١] فمعنى ذلك الحدوث وكذلك قوله : ظهرت في وجهه حمرة ، أي : حدثت ولم يُعْنَ أنها كانت فيه ظهرت ، والبدُو ما يكون بغير قصد ، تقول : بدا البرق ، وبدا الصبح وبدأت الشمس ، وبدا لى الشيء ، لأنك لم تقصد للبدُو ، وقيل في هذا بُدُّ ، وفي الأول ^(٢) أبدء وبين المعنيين فرق ، والأصل واحد .

الفرق بين الكتمان ، والإخفاء ، والستر ، والحجاب وما يقرب من ذلك : أن الكتمان هو السكوت عن المعنى ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴾ [البقرة : ١٥٩] أي : يسكتون عن ذكره ، والإخفاء يكون في ذلك وفي غيره ، والشاهد أنك تقول : أخفيت الدرهم في الثوب ، ولا تقول : كتمت ذلك ، وتقول : كتمت المعنى وأخفيته ، فالإخفاء أعم من الكتمان .

الفرق بين قولك : سترته ، وبين قولك : كننته : أن معنى كننته : صننته والموضع الكتين هو المصنون ، وذلك أنه يكون كتيناً وإن لم يكن مستوراً ، وقيل الدر المكتنون ، لأنه في حُقّ يصان فيه ، وجارية مكتنونة في الحجاب ، أي : مصنونة قال الأعشى :

* ويبيضة في الدَّعْصَ ^(٣) مكتنونة *

والبيضة ليست بمستورة وإنما هي مصنونة عن الترجم والانكسار ، واكتنت الشيء في نفسي إذا صننته عن الأداء ، ودخلت فيه الألف واللام على معنى جعلت له كذا ، وفي القرآن ﴿ مَا تُكِنُ صُدُورُهُمْ ﴾ [النمل : ٧٤] .

(٢) جاء في مفردات الرأي : والبُدُّ والإبداء تقديم الشيء على غيره .
ويقال بدا الشيء بدراً وبداء ، أي ظهر ظهوراً بيضاً .

(٣) الدَّعْصَ : - بكسر الدال - رمل مجتمع أقل من الحرف .

الفرق بين الفِشَاء والغِطَاء : أن الفِشَاء قد يكون رقيقا ، يبيّن ما تحته ، ويتوهم الرائي أنه لا شيء عليه لرقته ، ومن ثم سميت أغشية البدن ، وهي أعصاب رقيقة ، قد غشى بها كثير من أعضاء البدن مثل الكَبَد والطَّحال ، فالغِطَاء يقتضي ستر ما تحته ، والفِشَاء لا يقتضي ذلك ؛ ومن ثم قيل : غُشِيَ على الإنسان ؛ لأن ما يعتريه من الفَشْي ليس بشيء بين ، والغِطَاء لا يكون إلا كثيفا ملائقا ، وقيل : الفِشَاء يكون من جنس الشيء ، والغِطَاء ما يقتضيه من جنسه كان أو من غير جنسه ، ولذلك تقول : تغطية بالثياب ولا تقول : تغشية بها ؛ فإن استعمل الفِشَاء موضع الغِطَاء فعل التوسيع^(٤).

الفرق بين الغِطَاء والستَّر : أن الستَّر ما يستر عن غيرك وإن لم يكن ملائقا لك مثل الحائط والجبل ، والغِطَاء لا يكون إلا ملائقا ، إلا ترى أنك تقول : تستر بالحيطان ، ولا تقول : تغطية بالحيطان وإنما تغطية بالثياب لأنها ملائقة لك ، والغِشَاء أيضا لا يكون إلا ملائقا .

الفرق بين الستَّر والحِجَاب والغِطَاء : أنك تقول : حجبني فلان عن كذا ، ولا تقول : سترني عنه ، ولا غطاني ، وتقول : احتجبت بشيء ، كما تقول : تسترته به فالحِجَاب هو المانع والممنوع به ، والستَّر هو المستور به ، ويجوز أن يقال : حِجَاب الشيء ما قصد ستره ، إلا ترى أنك لا تقول من منع غيره من الدخول إلى دار الرئيس من غير قصد المنع له ؛ أنه حجبه ، وإنما يقال : حجبه إذا قصد منعه ، ولا تقول : احتجبت بالبيت إلا إذا قصدت منع غيرك عن مشاهدتك إلا ترى أنك إذا جلست في البيت ولم تقصد ذلك لم تقل : إنك قد احتجبت . وفرق آخر أن الستَّر لا يمنع من الدخول على المستور والحِجَاب يمنع .

(٤) وقد جاء في القرآن الكريم : « واسْتَغْشُوا ثِيَابَهُمْ » أثر : ٧ . ويقول الراغب في مفراداته : أي جعلوها غشاوة على أسماعهم ، وذلك عبارة عن الامتناع من الإصغاء ، وقيل : « استغشوا ثيابهم » كناية عن العذو ؛ كقولهم : شعر ذيلا ، وألقى ثوبه ، ويكال : غشته سوطا أو سيفا ككسوة وعممه .

الباب الثامن والعشرون

فـي الفـرق بـين الـطلب والـسـؤال ، والـرـوم والـاقـتضـاء ، وـما يـجـرـى مـعـ ذـلـك ،

وـالـفـرق بـين الـبـحـث وـالـإـنـفـاذ ، وـما يـقـرـبـ مـنـهـ

الـفـرق بـين الـطـلـب وـالـسـؤـال : أـنـ السـؤـال لـا يـكـونـ إـلاـ كـلـامـاـ ، وـيـكـونـ
الـطـلـبـ بـالـسـعـىـ وـغـيـرـهـ ، وـفـىـ مـثـلـ : عـلـيـكـ الـهـرـبـ ، وـعـلـىـ الـطـلـبـ .

الـفـرق بـين الـطـلـب وـالـمـحاـوـلـة : أـنـ الـمـحاـوـلـةـ الـطـلـبـ بـالـحـيـلـةـ ثـمـ سـمـىـ كـلـ
طـلـبـ مـحـاـوـلـةـ .

الـفـرق بـين الـالـتـمـاس وـالـطـلـب : أـنـ الـالـتـمـاسـ طـلـبـ بـالـلـمـسـ ، ثـمـ سـمـىـ كـلـ
طـلـبـ التـمـاسـاـ مـجـازـاـ .

الـفـرق بـين الـطـلـب وـالـبـحـث : أـنـ الـبـحـثـ هـوـ طـلـبـ الشـيـءـ مـاـ يـخـالـطـهـ ،
فـأـصـلـهـ أـنـ يـبـحـثـ التـرـابـ عـنـ شـيـءـ يـطـلـبـهـ ، فـالـطـلـبـ يـكـونـ لـذـلـكـ وـلـغـيـرـهـ ،
وـقـيـلـ : فـلـانـ يـبـحـثـ عـنـ الـأـمـرـوـرـ تـشـبـيـهـاـ بـمـنـ يـبـحـثـ التـرـابـ لـاستـخـرـاجـ الشـيـءـ .

الـفـرق بـين الـطـلـب وـالـاقـتضـاء : أـنـ الـاقـتضـاءـ عـلـىـ وـجـهـيـنـ : أـحـدـهـاـ
اقـتضـاءـ الدـيـنـ ، وـهـوـ طـلـبـ أـدـائـهـ ، وـالـآـخـرـ مـطـالـبـ الـمـعـنـىـ لـفـيـرـهـ كـأـنـهـ نـاطـقـ
بـأـنـهـ لـابـدـ مـنـهـ ، وـهـوـ عـلـىـ وـجـوـهـ : مـنـهـ الـاقـتضـاءـ لـوـجـودـ الـمـعـنـىـ كـاـقـتضـاءـ
الـشـكـرـ مـنـ حـكـيـمـ لـوـجـودـ النـعـمـةـ ، وـكـاـقـتضـاءـ وـجـودـ النـعـمـةـ لـصـحـةـ الـشـكـرـ ،
وـكـاـقـتضـاءـ وـجـودـ مـثـلـ آـخـرـ ، وـلـيـسـ كـاـلـضـدـ الـذـىـ لـاـ يـحـتـمـلـ ذـلـكـ ، وـكـاـقـتضـاءـ
الـقـادـرـ الـمـقـدـورـ ، وـالـمـقـدـورـ الـقـادـرـ ، وـكـاـقـتضـاءـ وـجـودـ الـحـرـكـةـ لـلـمـحـلـ مـنـ غـيرـ
أـنـ يـقـتـضـىـ وـجـودـ الـمـحـلـ وـجـودـ الـحـرـكـةـ ، لـأـنـهـ قـدـ يـكـونـ فـيـهـ السـكـونـ ، وـاقـتضـاءـ
الـشـيـءـ لـفـيـرـهـ قـدـ يـكـونـ بـجـعـلـ جـاعـلـ وـبـغـيـرـ جـاعـلـ جـاعـلـ وـذـلـكـ نـحـوـ : ضـرـبـ
يـقـتـضـىـ ذـكـرـ الـضـارـبـ بـعـدـهـ بـوـضـعـ وـاـضـعـ الـلـغـةـ لـهـ عـلـىـ هـذـهـ الـجـهـةـ ، وـضـرـبـ
لـاـ يـقـتـضـىـ ذـكـرـ وـكـلـاهـاـ يـدـلـ عـلـيـهـ .

الـفـرق بـين الـطـلـب وـالـرـوم : أـنـ الرـومـ عـلـىـ مـاـ قـالـ عـلـىـ بـنـ عـيـسـىـ : طـلـبـ
الـشـيـءـ اـبـتـدـاءـ وـلـاـ يـقـالـ : رـمـتـ إـلاـ لـاـ تـجـدـهـ قـبـلـ ، وـيـقـالـ : طـلـبـ فـىـ الـأـمـرـيـنـ ،
وـلـهـذـاـ لـاـ يـقـالـ : رـمـتـ الـطـعـامـ وـالـمـاءـ ، وـقـيـلـ : لـاـ يـسـتـعـمـلـ الرـومـ فـىـ الـحـيـوانـ

أصلاً ؛ لا يقال : رمت زيداً ولا رمت فرساً ، وإنما يقال : رمت أن يفعل زيد
كذا ، فيرجع الرّوم إلى فعله وهو الرّوم والمرام .
ومما يجري مع ذلك :

الفرق بين أوحى ووحي : أن وحى جعله على صفة كقولك : مسفة ،
وأوحى جعل فيها معنى الصفة لأن أفعل أصله التعدي كذا قال على بن
عيسى .

في الفرق بين الكتب والنسخ ، وبين المنشور والكتاب ، والدفتر ، والصحيفة
وما يقرب من ذلك

الفرق بين الكتب والنسخ : أن النسخ نقل معانى الكتاب ، وأصله
الإزالة ومنه نسخت الشمس الظل ، وإذا نقلت معانى الكتاب إلى آخر ،
فكانك أسقطت الأول وأبطلته ، والكتاب قد يكون نقاًلاً وغيره ، وكل نسخ
كتاب ، وليس كل كتاب نسخاً .

الفرق بين الزّير والكتب : أن الزّير الكتابة في الحجر نقرًا ، ثم كثر
ذلك حتى سمي كل كتابة زيرًا ، وقال أبو بكر : أكثر ما يقال الزّير ، وأعرفه
الكتابة في الحجر ، قال : وأهل اليمين يسمون كل كتابة زيرًا ، وأصل الكلمة
الفخامة والغلظ ، ومنه سميت القطعة من الحديد زيرًا ، والشعر المجتمع
على كتف الأسد زيرة ، وزيرت البشر إذا طويتها بالحجارة ، وذلك لغلظ
الحجارة ، وإنما قيل لكتابه في الحجر : زير لأنها كتابة غليظة : ليس كما
يكتب في الرّقوق ، والكواحد وفي الحديث «الفقير الذي لا زير له»^(١) قالوا :
لا مُعْتمد له ، وهو مثل قولهم : رقيق الحال ، لأن الزّير فخامة الحال ،
ويجوز أن يقال : **الزيور** كتاب يتضمن الزجر عن خلاف الحق من قولك :
زيره إذا زجره ، وسمى «زئور داود» لكثره مزاجره ، وقال الزجاج : الزيور :
كل كتاب ذي حكمة .

الفرق بين المنشور والكتاب : أن قولنا : عند فلان منشور ، يفيد أن

(١) ذكره ابن الأثير في ذكره «زير» نقاًلاً عن المتروى ، في حديث أهل النار ، وعد منهم «الضعيف الذي لا زير له» أى : لا عقل له زيره ، وبهاء عن الإقدام على مالا يبني .

عنه مكتوباً يقويه ويفيده ، والمنشور في الأصل صفة الكتاب ، وفي القرآن : **﴿كِتَابًا يَلَقَاهُ مُنْشُورًا﴾** [الإسراء : ١٣] لأنَّه قد صار اسم الكتاب المفيد الفائدة التي ذكرناها والكتاب لا يفيد ذلك .

الفرق بين الكتاب والدفتر : أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ، ولا يفيد الدفتر ذلك ألا ترى أنك تقول : عندي دفتر بياض ، ولا تقول عندي كتاب بياض .

الفرق بين الصحيفة والدفتر : أن الدفتر لا يكون إلا أوراقاً مجموعة ، والصحيفة تكون ورقة واحدة تقول : عندي صحيفة بيضاء ، فإذا قلت : صحَّفُ أفادت أنها مكتوبة ، وقال بعضهم يقال : صحائف بيض ، ولا يقال : صحَّفُ بيض وإنما يقال : من صحائف إلى صحيف ليفيد أنها مكتوبة وهي القرآن : **﴿وَإِذَا الصُّحْفُ نُشِرتُ﴾** [التكوير : ١٠] وقال أبو بكر : الصحيفة قطعة من أدم أبيض ، أو ورق يكتب فيه .

الفرق بين الكتاب والمصحف : أن الكتاب يكون ورقة واحدة ، ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون إلا جماعة أوراق صحفت أى جمع بعضها إلى بعض ، وأهل الحجاز يقولون : مصحف بالكسر أخرجوه مخرج ما يتعاطى باليد ، وأهل نجد يقولون : مصحف وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكتاب أيضاً يكون مصدراً بمعنى الكتابة؛ تقول : كتبته كتاباً وعلمته الكتاب والحساب وفي القرآن : **﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾** [الأنعام : ٧] أي : كتابة في قرطاس ، ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحسن ذكر القرطاس .

الفرق بين الكتاب والسفر : أن السفر الكتاب الكبير ، وقال الزجاج : الأسفار الكتب الكبار ، وقال بعضهم : السفر الكتاب يتضمن علوم الديانات خاصة ، والذى يوجبه الاشتقاء أن يكون السفر الواضح الكاشف للمعاني من قولك : أسفِرُ الصبح إذا أضاء ، وسفرت المرأة نقابها إذا ألقته فانكشف وجهها ، وسفرتُ البيت كنسته ، وذلك لإزالتك التراب عنه حتى تكشف أرضه ، وسفرتِ الريحُ التراب أو السحاب ، إذا قشعته فانكشفت السماء .

الفرق بين الكتاب والمجلة : أن **المجلة** كتاب يحتوى على أشياء جليلة من **الحكم** وغيرها قال النابغة :

مَجَلَّتُهُمْ ذَاتُ الْإِلَهَ وَدِينُهُمْ
كَرِيمٌ بِهِ يَرْجُونَ حَسْنَ الْعَوْاقِبِ^(٢)
وَلَا يَقُولُ لِكُتُبٍ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى السَّخْفِ وَالْمُجُونِ ، وَمَا شَاكِلَ ذَلِكَ
مَجَلَّةٌ .

(٢) ذكره في اللسان ورواه بلفظ * قرئ فما يرجون غير العاقب * وقال : والمجلة - بالجيم - الصحيفة يكتب فيها ، ويقول ابن سيده : والمجلة الصحيفة فيها الحكمة ، كما روى بيت النابغة بالجيم . يريد الصحيفة لأنهم كانوا نصارى فتنى الإنجيل .

ومن روى مخلصهم - بالحاء - أراد الأرض المقدسة ، وناحية الشام ، والبيت المقدس ، وهناك كان بنو جفنة .

الباب التاسع والعشرون

فِي الْفَرْقِ بَيْنِ غَایَةِ الشَّيْءِ وَمَدَىهُ، وَنَهَايَتِهِ وَحْدَهُ، وَآخِرِهِ
وَمَا يَجْرِي مَعَ ذَلِكَ

الفرق بين غاية الشيء والمدى : أن أصل الغاية الراية ، وسميت نهاية الشيء غايتها ، لأن كل قوم ينتهيون إلى غايتها في الحرب ، أي : رأيتم ، ثم كثرا حتى قيل لكل ما ينتهي إليه : غاية ، وكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه ، ومدى الشيء ما بينه وبين غايتها والشاهد قول الشاعر :

وَلَمْ نَدْرُ إِنْ خُضْنَا مِنَ الْمَوْتِ خَيْضَةًٌ لَمْ الْعُمْرْ بَاقٌ وَالْمَدْيُ مُتَطَالِوٌ^{١٦}

يعنى مدى العمر ، والمعنى أن الأمل منفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك قولهم : هو مِنْيَ مَدْيُ الْبَصَرِ ، أي : هو حيث يناله بصرى ، كأن بصرى ينفسح بيني وبينه ، ثم كثرا ذلك حتى قيل للفاية : مدى ، كما يسمى الشيء باسم ما يقرب منه .

الفرق بين الأمد والغاية : أن الأمد حقيقة ، والغاية مستعارة على ما ذكرنا ، ويكون الأمد ظرفاً من الزمان والمكان ، فالزمان قوله تعالى :

﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ﴾ [الحديد : ١٦] والمكان قوله تعالى : ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمْدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران : ٣٠] .

الفرق بين آخر الشيء ، ونهايته : أن آخر الشيء خلاف أوله وهما أسمان ، والنهاية مصدر مثل الحِمَايَةِ وَالْكِفَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ سُمِّيَّ بِهِ مُنْقَطِعُ الشيء فقيل : هو نهايته أى منتهاء ، وخلاف المنتهى ، فكما أن قولك :

المبتدأ يقتضى ابتداء فعل من جهة اللفظ ، وقد انتهى الشيء إذا بلغ مبلغاً لا يزيد عليه ، وليس يقتضى النهاية منتهي إليه ، ولو اقتضى ذلك لم يصح أن يقال : للعالم نهاية ، وقيل : الدار الآخرة لأن الدنيا تؤدي إليها ، والدنيا بمعنى الأولى ، وقيل : الدار الآخرة كما قيل مسجد الجامع ، والمراد مسجد اليوم الجامع ، ودار الساعة الآخرة ، وأما حق اليقين فهو كقولك : محض

(١٦) قال في المصباح : أثني آخر - بكسر الخاء - آخِرَة ، أما الآخر - بالفتح - بمعنى الواحد فائتاه آخرى .

اليقين ، وعين اليقين . وليس قول من يقول : هذه إضافة الشيء إلى نعنه بشيء ، لأن الإضافة توجب دخول الأول في الثاني حتى يكون في ضمنه ، والنعت تحلية ، وإنما يحلى بالشيء الذي هو بالحقيقة ، ويضاف إلى ما هو غيره هي الحقيقة تقول : هذا زيد الطويل ، فالطويل هو زيد بعينه ، ولو قلت زيد الطويل وجب أن يكون زيد غير الطويل ، ولا يجوز إضافة الشيء إلا إلى غيره أو بعضه ، فغيره نحو عبد زيد ، وبعضه نحو ثوب حرير ، وخاتم ذهب ، أى من حرير ، ومن ذهب ، وقال المازنی عام الأول إنما هو عام زمن الأول .

الفرق بين الآخر والآخر : أن الآخر بمعنى ثان ، وكل شيء يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه : آخر ، ويقال للمؤنث : أخرى ، وما لم يكن له ثالث فما فوق ذلك قيل : الأول والآخر ، ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخر .

الفرق بين الحد والنهاية والعاقبة : أن النهاية ما ذكرناه ، والحد يُفيد معنى تمييز المحدود من غيره ، ولهذا قال المتكلمون : حد القدرة كذا ، وحد السواد كذا ، وسمى حدًا لأنه يمنع غيره من المحدود فيما هو حد له ، وفي هذا تمييز له من غيره ، ولهذا قال الشرطيون اشتري الدار بحدودها ، ولم يقولوا ب نهاياتها لأن الحد أجمع للمعنى ، ولهذا يقال : للعالم نهاية ، ولا يقال : للعالم حد ، فإن قيل : فعل الاستعارة وهو بعيد ، وعندهم أن حد الشيء منه ، فقال أبو يوسف والحسن بن زياد : إذا كتب : حدها الأول دار زيد ، دخلت دار زيد في الشراء ، وقال أبو حنيفة : لا تدخل فيه . وإن كتب حدها الأول المسجد ، وأدخله فسد البيع في قولهما ، وقال أبو حنيفة : لا يفسد ، لأن هذا على مقتضى العُرف ، وقصد الناس في ذلك معروف ، وأما العاقبة فهي ما تؤدي إليه التأدية ، والعاقبة هي الكائنة بالسبب الذي من شأنه التأدية ، وذلك أن السبب على وجهين : مولد ومؤدّ ، وإنما العاقبة في المؤدّى ، فالعاقبة يؤدّى إليها السبب المقدم وليس كذلك : الآخرة ، لأنه قد كان يمكن أن تجعل هي الأولى في العدة .

الفرق بين الجانب والناحية والجهة : قال المتكلمون : إن جانب الشيء غيره ، وجهته ليست غيره ، ألا ترى أن الله تعالى لو خلق الجزء الذي لا يتجزأ منفرداً لكان له جهات ست ، بدلالة أنه يجوز أن تجاوره ستة أجزاء من كل جهة جزء ، ولا يجوز أن يقال : إن له جوانب لأن جانب الشيء ما قرب من بعض جهاته ، ألا ترى أنك تقول للرجل : خذ على جانبك اليمين ، تريد ما يقرب من هذه الجهة لو كان جانبك اليمين أو الشمال منك لم يمكنك الأخذ فيه ، وقال بعضهم : ناحية الشيء كله ، وجهته بعضاً ، أو ما هو في حكم البعض ، يقال : ناحية العراق ، أي العراق كلها وجهة العراق يراد بها بعض أطراافها . وعند أهل العربية أن الوجه مستقبل كل شيء ، والجهة النحو يقال : كذا على جهة كذا ، قاله الخليل ، قال : ويقال رجل أحمر من جهة الحمرة ، وأسود من جهة السواد ، والوجهة القبلة قال تعالى : ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٍ﴾ [البقرة : ١٤٨] أي في كل وجه استقبلته ، وأخذت فيه ، وتجاه الشيء ما استقبلته يقال : توجهوا إليك ، ووجهوا إليك ، كل يقال ، غير أن قوله : وجهوا إليك على معنى ولو وجههم ، والتوجه الفعل اللازم ، والناحية فاعلة بمعنى مفعولة ، وذلك أنها متحورة ، أي : مقصودة ، كما تقول : راحلة ، وإنما هي مرحولة ، وعيشة راضية ، أي : مرضية .

الفرق بين الجانب والكتف : أن الكتف هو ما يسند الشيء من أحد جانبيه ، ولهذا يستعمل في المعونة ، فيقال : أكتفَ الرجل إذا أعاذه ، وكتفته إذا حطته ، وكتفتُ الإبل إذا حطتها في حظيرة من الشجر ، ويجوز أن يقال : الفرق بين الجانب والكتف : أن الكتف هو الجانب المعتمد عليه ، وليس كذلك الجانب .

الباب الثالثون

في الفرق بين أشياء مختلفة

الفرق بين الهبوط والنزول : أن الهبوط نزول يعقبه إقامة ، ومن ثم قيل : هبّطنا مكانَ كذا ، أى : نزلناه ، ومنه قوله تعالى : ﴿اهبُطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة : ٦١] وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا هَبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة : ٢٨] ومعناه : انزلوا الأرضَ لِلإقامة فيها ، ولا يقال : هبط الأرضَ إِلَّا إِذَا استقرَ فيها ، ويقال : نزل وإن لم يستقرَ .

الفرق بين الظعن والرحيل : أن الظعن هو الرحيل في المهاجم ، ومن ثم سميت المرأة إذا كانت في هوجها ظعينة ، ثم كثُر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة ، والظعن حبل يشدُّ به الهوج قال الشاعر :

* كما حادَ الأَزْبُ عنِ الظعنَ (١) *

والظعنون المشدود بالظعن ، ثم كثُر الظعن حتى قيل لكل رحل : ظعن ، والأصل ما قلناه .

الفرق بين الهيء والمريء : أن الهيء هو الخالص الذي لا تكثير فيه ويقال ذلك في الطعام ، وفي كل فائدة لم يعترضُ عليها ما يفسدها ، والمريء المحمود العاقبة يقال مريء ما فعلت ، أى : أشرفَت على سلامَة عاقبته ، وقال الكسائي : تقول : هَنَانِي الطعام ، وَمَرَانِي الطعام بغير ألف ، فإذا أفردت ، قلت : أمراني بغير همز ، وقال المبرد : هذا الكلام لو كان له وجه لكان قمنا أن يأتي فيه بعلة ، وهل يكون فعل على شيء إذا كان وحده ، فإذا كان مع غيره انتقل لفظه والمراد واحد ! وإنما الصحيح ما أعلمتك وأمراني بغير همز معناه هَضَمْتَه معدتي .

(١) ذكره في اللسان «ظعن» وهو ما أنشده ابن بري للنابغة ونماه :
أَرْتَ الْفَيْ ثُمَّ لَزَعَتْ عَنْهُ
كَمَا حَادَ الأَزْبُ عنِ الظعنَ
والظعن : الجبل الذي يشد به الهوج ، وفي التهذيب يشد به الحبل .
والزب في الإبل كثرة شعر العينين وال حاجبين ، ولا يكاد يكون الأزب إِلَّا نفوراً ، وفي المثل : كل أزب نفور .

الفرق بين النبذ والطرح : أن النبذ اسم لإلقاء الشيء استهانة به ، وإظهاراً للاستغناء عنه ، ولهذا قال تعالى : ﴿فَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقال الشاعر :

نظرتُ إلى عنوانِه فنبذتهُ كَنْبَذِكَ نَعْلَمُ أَخْلَقَتْ مِنْ نِعَالِكَ^(٢)

والطرح اسم لجنس الفعل ؛ فهو يكون لذلك ، ولغيره .

الفرق بين التنجية والإزالة : أن الإزالة تكون إلى الجهات الست ، والتنجية : الإزالة إلى جانب اليمين أو الشمال ، أو خلف ، أو قدام ، ولا يقال لما صعد به أو سفل به : نَحْنُ ، وإنما التنجية في الأصل تحصيل الشيء في جانب ، ونحو الشيء جانبه .

الفرق بين قولك : تابعت زيداً ، وقولك : وافقته : أن قولك : تابعته ، يفيد أنه قد تقدم منه شيء اقتديت به فيه ، ووافقته ، يفيد أنكما اتفقتما معاً في شيء من الأشياء ، ومنه سمي التوفيق توفيقاً ، ويقول أبو على - رحمة الله عليه - ومن تابعه يريد به أصحابه ، ومنه سمي التابعون التابعين ، وقال أبو على - رحمة الله - ومن وافقه يريد من قال بقوله ، وإن لم يكن من أصحابه ، وأيضاً فإن النظير لا يقال : إنه تابع لنظيره ، لأن التابع دون المتبوع ، ويحوز أن يواافق النظير النظير .

الفرق بين قولك : اجتازا به ، وقولك : اكتفى به : أن قولك : اجتازا يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه ، وأصله من الجَزْء ، وهو اجتناء الإبل بالرَّطْب عن الماء ، وهي وإن اجتنأت به يقتضى أنه دون ما تحتاج إليه عنه ، فهي محتاجة إليه بعض الحاجة ، والاكتفاء يفيد أن ما يكتفى به قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان ، تقول : فلان في كفاية ، أى فيما هو وفق حاجته من العيش .

الفرق بين المخصوص والخالص : أن المخصوص هو الذي يكون على وجهه ، لم يخالطه شيء . والخالص هو المختار من الجملة ، ومنه سمي الذهب

(٢) ذكره في اللسان «خلق» مما أنشده ابن بري شاعداً على أخلاق الثوب لأبي الأسود الدؤلي . وهو أيضاً مما أنشده سيبويه لأبي الأسود .

النقى عن الغش خالصاً ، ومن الأول قولهم : لِبْنَ مَحْضٍ ، أى : لم يخالطه ماء .

الفرق بين العَدْل والفِداء : أن الفِداء ما يجعل بدل الشيء لينزل على حاله التي كان عليها ، وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من الفداء مثلاً لما يُفدي ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة : ١٢٣] وقال تعالى : ﴿أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ مَيَّاً﴾ [المائدة : ٩٥] أى مثله .

الفرق بين قولك : تَكَادِنِي الشيء ، وقولك : شق على : أن معنى قولك : تَكَادِنِي (٢) آذانى ، ومعنى قولك : شَقٌّ على : الأشق الطويل سمي بذلك وبعد أوله من آخره والشقة البعد ، والشقة من الثياب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم : بَهَظْنِي الشيء فمعنى شق على حتى غلبني ، والباهظ الشاق الغالب ، وأما قولهم : بَهَرْتِي الشيء ، فإن الباهر الذي يغلب من غير تكلف ، ومنه قيل : القمر الباهر .

الفرق بين الصِّرَاط ، والطَّرِيق ، والسُّبْيل : أن الصِّرَاط هو الطريق السهل قال الشاعر :

حَشَّوْنَا أَرْضَهُمْ بِالْخَيْلِ حَتَّى تَرَكَنَاهُمْ أَذْلَّ مِنَ الصِّرَاطِ

وهو من الذل خلاف الصُّنُعُوبية ، وليس من الذل خلاف العز ، والطريق لا يقتضى السهولة ، والسبيل اسم يقع على ما يقع عليه الطريق ، وعلى ما لا يقع عليه الطريق تقول : سبيل الله ، وطريق الله ، وتقول : سبيلك أن تفعل كذا ، ولا تقول : طريقك أن تفعل به ، ويراد به سبيل ما يقصده ، فيضاف إلى القاصد ، ويراد به القصد ، وهو كالمحبة في بابه والطريق كالإرادة .

الفرق بين قولك : عِنْدِي وَلَدُنِي : أن لَدُنِي يتمكن تمكن عِنْدِه ، ألا ترى أنك تقول : هذا القول عندى صواب ، ولا تقول : لدنى صواب ، وتقول : عندى مال ، ولا تقول : لدنى مال ، ولكن تقول : عندى مال ، إلا أنك تقول ذلك في المال الحاضر عندك ، ويجوز أن تقول : عندى مال . وإن كان غائباً عنك : لأن لدنى هو لما يليلك وقال بعضهم : لدن لغة في لَدُنِي .

(٢) قال في اللسان : تَكَادِنِي الأمر : شق على . تفأعل وتفعل بمعنى ، وتکادی سککادنی .

الفرق بين قولك : عندي كذا ، وقولك : قبلى كذا ، وقولك في بيتي كذا : قال الفقهاء : أصل هذا الباب أن المقر مأخوذ بما في لفظه لا يُسقطه عنه ما يقتضيه ، ولا يزاد ماليس فيه ، فعلى هذا إذا قال : لفلان على ألف درهم ، ثم قال : هي وديعة لم يصدق ، لأن موجب لفظه الدين ، وهو قوله : على ، لأن كلمة على ذمة فليس له إسقاطه ، وكذا إذا قال : له قبلى ألف درهم : لأن هذه اللفظة تتوجه إلى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغلب حتى سمي الكفيل قبيلا ، فإذا أطلق كان على الضمان وأخذ به ، إلا أن يقيده بالأمانة ، فيقول : له قبلى ألف درهم وديعة قوله : على لا يتوجه إلى الضمان ، فيلزم به الدين ، ولا يصدق في صرفه عند فصل أو وصل ، قوله : وعندى ، وفي منزلي ، وما أشبه ذلك من الأماكن لا يقتضي الضمان ولا الذمة لأنها ألفاظ الأمانة .

الفرق بين قولك : من مالى وقولك : هي مالى : أن قولك : في مالى إقرار بالشركة ، وقولك : من مالى إقرار بالهبة ، فإذا قال : له من دراهم درهم ، فهو للهبة وإن قال : له في دراهمي كان ذلك إقرارا بالشركة .

الفرق بين مع وعند : أن قولك : مع يفيد الاجتماع في الفعل ، وقولك : عند يفيد الاجتماع في المكان ، والذى يدل على أن عند تقييد المكان ، ولا تقييد مع أنه يجوز ذهبت إلى عند زيد ، ولا يجوز ذهبت إلى مع زيد ، ومن ثم يقال : أنا معك في هذا الأمر ، أى معينك فيه كأنى مشاركك في فعله ، ولا تقول في هذا المعنى : أنا عندك .

الفرق بين الرسوخ والثبات والرسو : أن الرسوخ كمال الثبات ، والشاهد أنه يقال للشىء المستقر على الأرض : ثابت ، وإن لم يتعلق بها تعلقا شديدا ، ولا يقال : راسخ . ولا يقال : حائط راسخ ؛ لأن الجبل أكمل ثباتا من الحائط وقال الله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران : ٧] أى : الثابتون فيه ، وقد تكلمنا في ذلك قبل ، ويقولون : هو أرسخهم في المكرمات أى : أكملهم ثباتا فيها ، وأما الرسو فلا يستعمل إلا في الشىء الثقيل نحو : الجبل ، وما شاكله من الأجسام الكبيرة يقال : جبل راس ولا

يقال : حائط راس ، ولا عود راس وفي القرآن : **﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِأَهَا وَمِرْسَاهَا﴾** [هود : ٤١] شبهها بالجبل لعظمها فالرسوّ هو الثبات مع العظم ، والثقل ، والعلو ، فإن استعمل في غير ذلك فعل التشبه والمقاربة نحو قولهم : أرسيت العود في الأرض .

الفرق بين أخمدت النار وأطفأتها : أن الإخماد يستعمل في الكثير ، والإطفاء في الكثير والقليل يقال : أخمدت النار ، وأطفأت النار ، ويقال : أطفأت السراج ، ولا يقال أخمدت السراج ، وطفئت النار يستعمل في الخمود مع ذكر النار فيقال خمدت نيران الظلم ، ويستعار الطفى في غير ذكر النار ؛ فيقال : طفى غضبه ، ولا يقال : خمد غضبه ؛ وفي الحديث «الصدقة تطفئ غضب الرب»^(٤) وقيل : الخمود يكون بالغلبة والقهر والإطفاء بالمداراة والرفق ، ولهذا يستعمل الإطفاء في الغضب لأنه يكون بالمداراة والرفق ، والإخماد يكون بالغلبة ، ولهذا يقال : خمدت نيران الظلم والفتنة .

وأما الخمود والهمود : فالفرق بينهما : أن خمود النار أن يسكن لهاها وببقى جمرها ، وهمودها ذهابها البتة . وأما الوقود بضم الواو فاشتعال النار ، والوقود بالفتح ما يوقد به .

الفرق بين القناعة والقصد : أن القصد هو ترك الإسراف والتقتير جميما ، والقناعة الاقتصر على القليل والتقتير ، ألا ترى أنه لا يقال : هو قنوع إلا إذا استعمل دون ما يحتاج إليه ، ومقتصد من لا يتجاوز الحاجة ، ولا يقصر دونها ، وترك الاقتصر مع الفنى ذم ، وترك القناعة معه ليس بذم ، وذلك أن نقىض الاقتصر الإسراف ، وقيل الاقتصر من أعمال الجوارح ، لأنه نقىض الإسراف ، وهو من أعمال الجوارح ، والقناعة من أعمال القلوب .

(٤) أورده الزرقاني في مختصر المقاصد الحسنة (برقم ٥٧٧) بلفظ «صدقة السرّ تطفى غضب الرب» وقال محققه : رواه الترمذى ٢٣/٢ ، عن أنس بنلظ : إن الصدقة تطفئ غضب الرب وتدفع ميحة السوء ، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وانظر المقاصد ٢٦٠ ، والدرر ٢٧٩ ، والتمييز ٩٣ ، والكشف ٢٢٢ ، والفوائد للشوكاني ١٥٨ ، وصحيح الجامع الصغير ٢٤٠/٣ (برقم ٣٦٥٣) .

الفرق بين الوسيلة والذرية : أن الوسيلة^(٥) عند أهل اللغة هي القرية، وأصلها من قوله : سألت أسال ، أى : طلبت ، وهما يتواسلان أى : يطلبان القرية التي ينبغي أن يطلب مثلاها ، وتقول : توسلت إليه بكندا فتجعل كذا طریقاً إلى بغيتك عنده ، والذرية إلى الشيء : هي الطريقة إليه ، ولهذا يقال : جعلت كذا ذرية إلى كذا فتجعل الذرية هي الطريقة نفسها ، وليس الوسيلة هي الطريقة ، فالفرق بينهما بين .

الفرق بين قولنا : فاض ، وبين قولنا : سال : أنه يقال فاض إذا سال بكثرة ومنه الإفاضة من عرفة ، وهو أن يندفعوا منها بكثرة . وقولنا : سال لا يفيد الكثرة ، ويجوز أن يقال : فاض إذا سال بعد الامتلاء ، وسال على كل وجه .

الفرق بين النجم والكوكب : أن الكوكب اسم للكبير من النجوم ، وكوكب كل شيء معظمه ، والنجم عام في صغيرها وكبیرها ، ويجوز أن يقال : الكواكب هي الثوابت ، ومنه يقال : فيه كوكب من ذهب أو فضة ، لأنه : ثابت لا يزول ، والنجم الذي يطلع منها ويغرب ، ولهذا قيل للمنجم : منجم لأنه ينطر فيما يطلع منها ، ولا يقال له كوكب .

الفرق بين الأفوال والغيوب : أن الأفوال هو غيوب الشيء وراء الشيء ولهذا يقال : أفل النجم لأنه يغيب وراء جهة الأرض ، والغيوب يكون فهو ذلك وفي غيره : ألا ترى أنك تقول : غاب الرجل ، إذا ذهب عن البصر وإن لم يستعمل إلا في الشمس والقمر والنجوم ، والغيوب يستعمل في كل شيء وهذا أيضاً فرق بين .

الفرق بين الزلزلة والرجمة : أن الرجمة الزلزلة العظيمة ، ولهذا يقال: زلزلت الأرض زلزلة خفيفة ، ولا يقال : رجفت إلا إذا زلزلت زلزلة شديدة .. وسميت زلزلة الساعة رجمة لذلك ، ومنه الإرجاف ، وهو الإخبار باضطراب أمر الرجل ورجف الشيء إذا اضطرب ، يقال : رجفت منه إذا

(٥) عبارة القاموس الحبيط في «سأل» : يقال : سألاً يسأل كخاف يخاف ، وهما يتساولان . أما في «وصل» فإنه قال الوسيلة والواسلة المنزلة عند الملك والدرجة والقرية .

تقلقلت .

الفرق بين السُّلُخ والإخراج : أن السُّلُخ هو إخراج ظرف أو ما يكون بمنزلة الظرف له ، والإخراج عام في كل شيء وهو الإزالة من محيط أو ما يجري مجرى المحيط .

الفرق بين الخلط واللبس : أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجري مجراهما ، وتقول : في الكلام لبس ، والخلط يستعمل في العرض والجسم فتقول : خلطة الأمرين ، ولبسهما وخلط النوعين من المتع ، ولا يقال : لبستهما ، وحد اللبس من النفس من إدراك المعنى بما هو كالستر له ، وقلنا ذلك لأن أصل الكلمة الستر .

الفرق بين الرجوع والفاء : أن الفاء هو الرجوع من قرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَإِنْ قَاءُرَا فِيَنَ اللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢١] يعني الرجوع ليس بعيد ، ومنه سمي مال المشركين فيئاً لذلك ، كأنه فاء من جانب إلى جانب .

الفرق بين قولك : هو قمين به ، وقولك : هو حرّي به ، وخليق به ، وجدير به : أن القمين يقتضى مقاربة الشيء والدُّنْو منه حتى يُرجى تحققه ، ولذلك قيل : خبز قمين إذا بدا ينكرج كأنه دنا من الفساد ، ويقال للقودح الذي تتخذ منه الكوامخ : القمن ، وقولك : حرّي به يقتضى أنه مأواه ، فهو أبلغ من القمين ، ومن ثم قيل لماوى الطير : حرّاها ، ولوضع بيضها الحرّى^(٦) ، وإذا رجا الإنسان أمراً وطلبه قيل : تحرّاه كأنه طلب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فإن نتّيجتْ مُهْرَا كَرِيمًا فِي الْحَرَى
وإن يك إقراف فمِنْ قِبَلِ الْفَحْلِ^(٧)
وأما خليق به بين الخلاقة ، فمعنى أنه ذلك مقدر فيه ، وأصل الخلق التقدير ، وأما قولهم : جدير به ، فمعنى أنه ذلك يرتفع من جهته ، ويظهر

(٦) قال في الوسيط : الحرّا : مصدر ويوصف به على لفظه بمعنى الحرّى . ويطلق الحرّى على الناحية والجانب وكتاب الظبي ، وموضع البيض .

(٧) ذكر في اللسان اللطاف الثاني في «قرف» دون عزو ، وقال : والمقرف : التدلل ، وعليه وجه قوله : وإن يك إقراف إلخ .

من قوله : جدر الجدار إذا بني وارتفع ، ومنه سمي الحائط جِدَاراً .

الفرق بين اللمس والمس : أن اللمس يكون باليد خاصة ليعرف اللين من الخشونة ، والحرارة من البرودة ، والمس يكون باليد وبالحَجَر ، وغير ذلك ولا يقتضي أن يكون باليد ، ولهذا قال تعالى : ﴿مَسْتَهِمُ الْبَاسَاءِ﴾ [البقرة : ٢١٤] وقال : ﴿وَإِنْ يَمْسِسْكَ اللَّهُ بِضُرِّ﴾ [الأنعام : ١٧] ولم يقل : يلمسك .

الفرق بين الرجوع والإياب : أن الإياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ؛ ألا ترى أنه يقال : رجع إلى بعض الطريق ولا يقال آب إلى بعض الطريق ، ولكن يقال إن حصل في المنزل ، ولهذا قال أهل اللغة : التأويب : أن يمضى الرجل في حاجته ، ثم يعود فيثبت في منزله ، وقال أبو حاتم - رحمة الله - التأويب أن يسير النهار أجمع ليكون عند الليل في منزله وأنسد :

البايتون قرباً من بيوتهم ولو يشاءون أبو الحى أو طرقوا

وهذا يدل على أن الإياب الرجوع إلى منتهى المقصد ، ولهذا قال تعالى : ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابُهُمْ﴾ [الغاشية : ٢٥] لأن القيامة منتهى قصدهم ؛ لأنها لا منزلة بعدها .

الفرق بين الرجوع والانقلاب : أن الرجوع هو المصير إلى الموضع الذي قد كان فيه قبل ، والانقلاب المصير إلى نقيض ما كان فيه قبل ، ويوضح ذلك قوله : انقلب الطين خَرْفَا ، فاما رجوعه خَرْفَا فلا يصح لأنَّه لم يكرز قبل خَرْفَا .

الفرق بين الرجوع والإثابة : أن الإنابة الرجوع إلى الطاعة ، فلا يقال من رجع إلى معصية : أنه أثاب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقي .

الفرق بين الهدى والبَدَأَة : أن الْبَدَأَةَ ما تبدن من الإبل أى تسمن ، يقال : بَدَأْتُ الناقة إذا سمنتها ، وبَدَأَنَ الرجل سَمِّنَ ، ثم كثر ذلك حتى سميت الإبل بَدَأْنَ مهزولة كانت أو سمينة فالبَدَأَةَ اسم يختص به البعير ، إلا أن البقرة لما صارت في الشريعة في حكم البَدَأَةَ قامت مقامها ، وذلك أن

النبي ﷺ قال : «البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة»^(٨) فصار البقر في حكم البدن ، ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة في حال وقوع الإحرام بها لسائلتها ، ولا يقلد غيرها ، والهدي يكون من الإبل والبقر والغنم ، ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضى إهداؤها إلى موضع ، والهدي يقتضى إهداؤه إلى موضع لقوله تعالى : «هَدِيَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ» [المائدة : ٩٥] فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدي ، فمن قال على بدن جاز له نحرها بغير مكة ، وهو كقوله على جزور ، ومن قال على هدي لم يجز أن يذبحه إلا بمكة ، وهذا قول جماعة من التابعين ، وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال غيرهم : إذا قال : على بدن أو هدي فيمكة ، وإذا قال : جزور فحيث يرى ، وهو قول أبي يوسف .

الفرق بين قولك : حاق به ، وقولك : نزل به : أن النزول عام في كل شيء يقال : نزل بالمكان ، ونزل به الضيف ، ونزل به المكروه ، ولا يقال : حاق إلا في نزول المكروه فقط ، تقول : حاق به المكروه يحقيق حيقا وحيقا ، ومنه قوله تعالى : «وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ» [هود : ٨] يعني العذاب ، لأنهم كانوا إذا ذكر لهم العذاب استهزءوا به ، وأراد جزاء استهزائهم ، وقيل : أصل حاق حق ، لأن المضارع قد يقلب إلى حرف نحو قول الراجز :

* تَقْضِيَ الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ^(٩) *

وهذا حسن في تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الخبر الذي أنت به الرسل .

(٨) جاء في العدة شرح العدة عن جابر قال : كنا نحر البدنة عن سبعة ، فقيل له : والبقر ؟ فقال : وهل هي إلا من البدن ١٩ . وأحكام الهدي والأضحى سواء . وحديث جابر رواه مسلم (برقم ١٣١٨) .

(٩) اللسان - قضض - قضض : إذا أسرع في طيرانه متقدرا على الصيد ، قال : رربما قالوا : قضضي يتقضض ، وكان في الأصل تقضض ، ولما اجتمعت ثلاث ضادات قلب إحداهم ياء كما قالوا : نمطي ، وأصله تمطط ، أي تمدد . وقبله للمجاج :

إِذَا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا السَّبَاعَ بَلَرْ
تَقْضِيَ الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

أى كسر جنحية لشدة طيرانه .

الفرق بين الضيق والخرج : أن الخرج ضيق لا منفذ فيه ، مأخذ من الخرجـة وهي الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ، ولهذا جاء بمعنى الشك في قوله تعالى : ﴿لَمْ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرْجًا مِمَّا قَضَيْتُ﴾ [السـاء : ١٥] أي شـاكـا لأن الشـاكـ في الأمر لا يـنـفذـ فيـهـ ، ومـثـلهـ : ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرْجٌ مِنْهُ﴾ [الأـعـرـافـ : ٢] وـلـيـسـ كـلـ ماـ خـاطـبـ بـهـ النـبـيـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَـ وـالـمـؤـمـنـينـ ،ـ أـرـادـهـمـ بـهـ ،ـ أـلـاـ تـرـىـ إـلـىـ قـوـلـهـ :ـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقِتْلَى﴾ [الـبـقـرـةـ : ١٧٨]ـ وـالـقـصـاصـ فـيـ الـعـدـ ،ـ فـكـأـنـهـ أـثـبـ لهمـ الإـيمـانـ مـعـ قـتـلـ الـعـدـ ،ـ وـقـتـلـ الـعـدـ يـبـطـلـ الإـيمـانـ ،ـ وـإـنـماـ أـرـادـ أنـ يـعـلـمـهـمـ الـحـكـمـ فـيـمـ يـسـتـوـجـبـ ذـلـكـ ،ـ وـنـحـوـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آلـعـمـرـانـ : ١٣٠]ـ وـقـدـ تـكـلـمـنـاـ فـيـ هـذـاـ الـحـرـفـ فـيـ «ـكـتـابـ تـصـحـيـحـ الـوـجـوهـ وـالـنـظـائـرـ»ـ بـأـكـثـرـ مـنـ هـذـاـ ،ـ وـمـمـاـ قـلـنـاـ :ـ قـالـ بـعـضـ الـمـفـسـرـينـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ ﴿وَمَا جَعَلْتُ عَلَيْكُمْ فـيـ الـدـيـنـ مـنـ حـرـجـ﴾ [الـحـجـ : ٧٨]ـ أـنـهـ أـرـادـ ضـيـقـاـ لـاـ مـخـرـجـ مـنـهـ ،ـ وـذـلـكـ أـنـهـ يـتـخـلـصـ مـنـ الذـنـبـ بـالـتـوـبـةـ مـخـرـجـ ،ـ وـتـرـكـ مـاـ يـصـعـبـ فـعـلـهـ عـلـىـ الـإـنـسـانـ بـالـرـخـصـ ،ـ وـيـحـتـجـ بـهـ فـيـمـاـ اـخـتـلـفـ فـيـهـ مـنـ الـحـوـادـثـ ،ـ فـقـيـلـ إـنـ مـاـ أـدـىـ إـلـىـ الـضـيـقـ فـهـوـ مـنـفـىـ ،ـ وـمـاـ أـوـجـبـ التـوـسـعـ فـهـوـ أـوـلـىـ .ـ

الفرق بين المـحـقـ وـالـإـذـهـابـ : أنـ المـحـقـ يـكـونـ لـلـأـشـيـاءـ ،ـ وـلـاـ يـكـونـ فـيـ الشـيـءـ الـوـاحـدـ يـقـالـ :ـ مـحـقـ الـدـنـانـيـرـ ،ـ وـلـاـ يـقـالـ مـحـقـ الـدـيـنـارـ :ـ إـذـاـ أـذـهـبـ بـعـيـنـهـ ،ـ وـلـكـنـ تـقـولـ :ـ مـحـقـ الـدـيـنـارـ إـذـاـ أـرـدـتـ قـيـمـتـهـ مـنـ الـوـرـقـ ،ـ فـأـمـاـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ ﴿يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [الـبـقـرـةـ : ٢٧٦]ـ فـإـنـهـ أـرـادـ أـنـ ثـوـابـ عـامـلـهـ يـمـحـقـ .ـ وـالـثـوـابـ أـشـيـاءـ كـثـيـرـةـ ،ـ وـالـشـاهـدـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ :ـ ﴿وَرِبـيـ الصـدـقـاتـ﴾ [الـبـقـرـةـ : ٢٧٦]ـ لـيـسـ أـنـهـ يـرـبـيـ تـفـسـهـاـ ،ـ وـإـنـماـ يـرـبـيـ ثـوـابـهـ ،ـ فـلـذـكـ يـمـحـقـ ثـوـابـ فـاعـلـ الـرـبـاـ ،ـ وـنـحـنـ نـعـلـمـ أـنـ الـمـالـ يـزـيدـ بـالـرـبـاـ فـيـ الـعـاجـلـ .ـ

الفرق بين الـوـضـيـعـةـ وـالـخـسـرـانـ : أنـ الـوـضـيـعـةـ ذـهـابـ رـأـسـ الـمـالـ ،ـ وـلـاـ يـقـالـ لـمـ ذـهـبـ رـأـسـ مـالـهـ كـلـهـ :ـ قـدـ وـضـعـ ،ـ وـالـشـاهـدـ أـنـهـ مـنـ الـوـضـعـ خـلـافـ الـرـفـعـ ،ـ وـالـشـيـءـ إـذـاـ وـضـعـ لـمـ يـذـهـبـ ،ـ وـإـنـماـ قـيـلـ :ـ وـضـعـ الـرـجـلـ عـلـىـ

الاختصار، والمعنى أن التجارة وضفت من رأس ماله ، وإذا نفذ ماله وضع ، لأن الوضع ضد الرفع ، والخسران ذهاب رأس ماله ، وإذا نقص ماله فقد وضع ، لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس ماله كله ، ثم كثر حتى سمي ذهاب بعض رأس المال خسرانا . وقال الله تعالى : «خسروا أنفسهم» [الأنعام : ١٢] لأنهم عدمو الانتفاع بها فكانها هلكت وذهبت أصلا ، فلم يقدر منها على شيء . وأصل الخسران في العربية الهلاك .

الفرق بين المضي والذهاب : أن المضي خلاف الاستقبال ، ولذا يقال : ماض ومستقبل ، وليس كذلك الذهاب ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، وقال على بن عيسى : قبل نقيض بعده ونظيرهما من المكان خلف ، وأمام ، فقيل فيما مضى قبلاً ، وفيما يأتي بعده ، ويقال : المستقبل والماضي .

الفرق بين الإقبال ، والمضي ، والمجيء : أن الإقبال الإتيان من قبل الوجه والمجيء إتيان من أى وجه كان .

الفرق بين قولك جئته ، وجئت إليه : أن في قولك : جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول إلى ، وجئته قصدته بمجرى ، وإذا لم تعد : لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك : جاء المطر .

الفرق بين المقاربة والملاقاة : أن الشيئين يتقاربان وبينهما حاجز ، يقال : التقى الحدان والفارسان ، والملاقاة أيضاً أصلها : أن تكون من قدام ، إلا ترى أنه لا يقال : لقيته من خلفه ، وقيل : اللقاء اجتماع الشيء مع الشيء على طريق المقاربة ، وكذلك يصح اجتماع عرضين في المحل ، ولا يصح التقاوهما ، وقيل : اللقاء يقتضي الحجاب ، يقال : احتجب عنه ثم لقيه ، وأما المصادفة فأصلها أن تكون من جانب ، والصدفان جانباً الوادي ومنه قوله تعالى : «إذا ساوى بين الصدفين» [الكهف : ٩٦] .

الفرق بين الندى ، والمجلس ، والمقامة : أن الندى هو المجلس للأهل ، ومن ثم قيل : هو أنطقهم في الندى ، ولا يقال في المجلس إذا خلا من أهله: ندى ، وقد تنادى القوم إذا تجالسوا في الندى ، والمقامة : - بالضم -

المجلس - يُوكِل - فيه ويُشرب والمقامة - بالفتح - المجلس الذي يتحدث فيه، والمقامة بالفتح - أيضا - الجماعة ، وأما المقام فالإقامة ، والمقام - بالفتح- مصدر قام يقوم مقاما ، والمقام أيضا موضع القيام .

الفرق بين أقام بالمكان وغَنِي بالمكان : أن معنى قوله **غَنِي بالمكان** يُفْتَنَى غَنِيَا أنه أقام به إقامة مستفني به عن غيره ، وليس في الإقامة هذا المعنى .
الفرق بين العَكُوف والإِقامة : أن العكوف هو الإقبال على الشيء والاحتباس فيه ، ومنه قول الراجز :

* باتت تبَيَّنَ حوضَها عَكُوفاً^(١٠) *

ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشتغل بغيره والإقامة لا تقتضي ذلك .

الفرق بين المجلس والمحفَل : أن المَحْفَل هو المجلس الممتلئ من الناس من قولهم ضَرَعَ حَافِل إِذَا كَانَ مُمْتَلِئاً .

الفرق بين الدَّنْوُ والقُرْب : أن الدَّنْو لا يكون إلا في المسافة بين شيئين تقول : داره دانية ، ومَزَارَه دان . والقُرْب عام في ذلك وفي غيره تقول : قلوبنا تتقارب ، ولا تقول : تتدانى ، وتقول : هو قريب بقلبه ، ولا يقال : دان بقلبه إلا على بعد .

الفرق بين قوله : طَلْ دَمْه وقولك : أَهْدَرْ دَمْه : أن قوله : طَلْ دَمْه ، معناه أنه بطل ولم يطلب به ، ويقال : طَلْ القتيل نفسيه ، وطله فلان إذا أبطله ، وأما أهدر فهو أن يُبِيِّحه السلطان أو غيره ، وقد هَدَرَ الدُّمُّ هَدَرًا ، وهو هادر ، كأنه مأخذ من قوله : هَدَرَ الشَّيْءُ إِذَا غَلَى وفَارَ ، وكذلك هَدَرَ الحمام ، وهو ما دار ولَجَ في صوته بمنزلة غليان القدر ، ويقال للمستقتل من الناس : قد هَدَرَ دَمَه .

الفرق بين الظل والضيء : أن الظل يكون ليلاً ونهاراً ، ولا يكون الضيء

(١٠) مما أشده ابن قتيبة في الاقتضاب رقم ٢٨ ، وهو في إصلاح النطق ص ٤١٩ ، وقال ابن السكين . تبَيَّن حوضها : أي تعمد حوضها . وقد أورده في اللسان مما أشده ابن الأعرابي ضمن خمسة أبيات .

إلا بالنهار وهو ما فاء من جانب إلى جانب ، أى : رجع ، والمعنى الرجوع ، ويقال : **المعنى** التبع لأنه يتبع الشمس ، وإذا ارتفعت الشمس إلى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل .

الفرق بين الوسط والوسط : أن الوسط لا يكون إلا ظرفاً^(١١) ؛ تقول : قعدت وسط القوم ، وثوى وسط الثياب ، وإنما تخبر عن شيء فيه الثوب ، وليس به ، فإذا حررت السين كان اسم ، وكان بمعنى بعض الشيء ، تقول : وسط رأسه صلب ، فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس ، لا عن شيء فيه ، والوسط اسم الشيء الذي لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه كوسط الدار ، وإذا حررت السين دخلت عليه في ؛ فتقول : احتجم في وسط رأسه ، ووسط رأسه ؛ بموضع هذا في وسط القوم^(١٢) . ولا يقال قعدت في وسط القوم ، كما لا يقال قعدت في بين القوم ، كما أن بين لا يدخل عليه في فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين .

الفرق بين قولك : البين والوسط : أن الوسط يضاف إلى الشيء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعداً لأنه من البينونة ؛ تقول : قعدت وسط الدار ، ولا يقال : قعدت بين الدارين ، أى : حيث تبادر إحداهما صاحبتها ، وقعدت بين القوم ، أى : حيث تبادرنا من المكان ، والوسط يقتضي اعتدال الأطراف إليه ، ولهذا قيل : الوسط العدل في قوله تعالى : **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أَمَّةً وَسَطًا﴾** [البقرة : ١٤٣] .

الفرق بين الطلع والتبروغ والشروع : أن البروغ أول الطلع ، ولهذا قال تعالى : **﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَارِغَةً﴾** [الأنعام : ٧٨] أى : لما رأها في أول أحوال طلوعها تفكير فيها فوقع له أنها ليست باليه ولهذا سمي الشرط تبروغ ، لأنه شق خفي ، كأنه أول الشق ، يقال : بزغ قوائم الدابة ، إذا شرطها ، واسم

(١١) قال في الوسيط : الوسط - بفتح الواو والسين - وسط الشيء : ما بين طرفيه وهو منه . والوسط - بسكون السين - ظرف بمعنى « بين » يقال : جلس وسط القوم .

(١٢) قال في اللسان : وأعلم أنه متى دخل على « وسط » حرف الوعاء خرج عن الظرفية ، ورجعوا فيه إلى وسط ، ويكون بمعنى وسط كقولك : جلست في وسط القيم وفي وسط رأسه دهن . والمعنى فيه بمعناه كمعناه مع سكونه إذا قلت : جلست وسط القوم ، ووسط رأسه دهن ، لا ترى أن وسط القوم بمعنى وسط القوم ؟

ما يبزغ به المبغ ، وقيل : البزغ نحو البروز ، ويزغ قوائم الدابة إذا شرطها ليبرز الدم ، والشروق : الطلوع تقول : طلعت ، ولا يقال : شرق الرجل ، كما يقال : طلع الرجل ، فالطلوع أعم .

الفرق بين الذوق وإدراك الطعم : أن الذوق ملابسة يحس بها الطعم وإدراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه ، وغير تضمين ملابسة الحس ، وكذلك يقال : ذقته فلم أجده له طعما .

الفرق بين قوله : لا يغفر أن يشرك به ، وقوله : لا يغفر الشرك به : فيما قال على بن عيسى : أن لا تدل على الاستقبال ، وتدل على وجه الفعل في الإرادة ونحوها إذا كان : فقد يريد الإنسان الكفر مع التوهم أنه إيمان ، كما يريد النصراني عبادة المسيح ، ويجوز إرادته أن يكفر مع التوهم أنه إيمان . والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان ، وأن يفعل يدل على زمان ، ففي قوله : أن مع الفعل زيادة ليست في المصدر .

الفرق بين الاستقامة والإصابة : أن الإصابة مضمنة بملابسة الغرض وليس كذلك الاستقامة ، لأنه قد يمر على الاستقامة ، ثم ينقطع عن الغرض الذي هو المقصود في الطلب .

الفرق بين قوله أتى فلان ، وجاء فلان : أن قوله : جاء فلان ، كلام تام ، لا يحتاج إلى صلة ، وقولك : أتى فلان ، يقتضى مجبيه بشيء ، ولهذا يقال : جاء فلان نفسه ولا يقال : أتى فلان نفسه ، ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين في موضع الآخر .

الفرق بين أولاً وأولئك : أن أولاً لما قرب ، وأولئك لما يبعد ، كما أن ذا لما قرب ، وذلك لما بعد ، وإنما الكاف للخطاب ، ودخلها معنى البعد ، لأن ما يبعد عن المخاطب يحتاج من إعلامه ، وإن مخاطب ذكره لما لا يحتاج إليه ما قرب منه لوضوح أمره .

الفرق بين من يأتني فله درهم ، والذى يأتينى فله درهم : أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول ، والفاء في خبر الذي مشتبهة

بالجزاء ، وليس به ، وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الإتيان .

الفرق بين الجواب بالفاء وبين العطف : أن العطف يوجب الاشتراك في المعنى ، والجواب يوجب أن الثاني مرتبط بالأول كقوله تعالى : «**وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَخْذُلُكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ**» [هود : ١٤] .

الفرق بين الركون والسكون : أن الركون السكون إلى الشيء بالحب له ، والإنصات إليه ، ونقضه النفور عنه ، والسكون خلاف الحركة ، وإنما يستعمل في غيره مجازاً .

الفرق بين لما و لم : أن لما يوقف عليها نحو : قد جاء زيد ، فتقول : لما ، أي : لما يجيء . ولا يجوز في ذلك كلامهم : كاد ولماً كاد يفعل ولم يفعل ، وما جواب قد فعل ، ولم جواب فعل لأن قد للتوقع ، وقال سيبويه : ليست ما في لما زائدة ، لأن لما تقع في مواضع لا تقع فيها لم ، فإذا قال القائل : لم يأتي زيد ، فهو نفي لقوله أتاني زيد ، وإذا قال : لما يأتي ، فمعنى أنه لم يأتي ، وإنما يتوقعه .

الفرق بين التابع والتالي : أن التالى فيما قال على بن عيسى : ثان ، وإن لم يكن يتدارب بتدارب الأول . والتابع إنما هو المتدارب بتدارب الأول ، وقد يكون التابع قبل المتبع في المكان ، كتقدم المدلول وتأخر الدليل ، وهو مع ذلك يأمر بالعدول تارة إلى الشمال ، وتارة إلى اليمين كذا قال .

الفرق بين الحال والماضي : أن الحال يقتضي خلو المكان منه ، وسواء خلا منه بالغيبة أو بالعدم ، ومنه لا يخلو الجسم من حركة أو سكون . لامتناع خلو المكان منهما ، وأما لا يخلو الشيء من أن يكون موجوداً أو معدوماً ؛ فمعنى أنه لا يخلو من أن يصح له معنى إحدى الصفتين .

الفرق بين سوف والسين في سيفعل : أن سوف إطماع كقولهم : سوفته أي : أطمعته فيما يكون ، وليس كذلك السين .

الفرق بين قولك : مالك لا تفعل كذا ؟ وقولك لم لا تفعل ؟ أن قولك لم لا تفعل ؟ أعم لأنه قد يكون بحال يرجع إلى غيره ، ومالك لا تفعل ؟

حال يرجع إليه .

الفرق بين المكان والمكانة : أن المكانة الطريقة ، يقال : هو يعمل على مكانته ومكينته ، أى : على طريقته ، ومنه قوله تعالى : ﴿عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ﴾ [هود : ١٢١] والمكان مفعول من يكون ، ويكون مصدرًا وموضعاً .

الفرق بين قولك : تماماً له ، وتماماً عليه : في قوله تعالى : ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام : ١٥٤] أن تماماً له يدل على نقصانه قبل تكميله ، تماماً عليه يدل على نقصانه فقط لأنه يقتضي مضاعفة عليه .

الفرق بين أَمْ وَأَوْ : أن أَمْ استفهم وفيها ادعاء إذا عادلت الألف ، نحو : أزيد في الدار ؟ وليس ذلك في أَوْ ، ولهذا اختلف الجواب فيهما ؟ فكان في أَمْ بالتعبير ، وأَوْ بنعم أولاً .

الفرق بين النار ، والسعير ، والجحيم ، والحريق : أن السعير هو النار الملتهبة الحرّقة ، أعني أنها تسمى حرّيقاً في حال إحرارها للإحرار : يقال : في العود نار ، وفي الحجر نار ، ولا يقال فيه سعير ، والحريق النار الملتهبة شيئاً وإهلاكها له ، ولهذا يقال وقع الحريق في موضع كذا ، ولا يقال وقع السعير ، فلا يقتضي قولك : السعير ما يقتضيه الحريق ، ولهذا يقال : فلان مِسْتَرَ حَرَبٌ ، كأنه يُشعّلها ويُلهمها ، ولا يقال مُحرق ، والجحيم : نار على نار ، وجمر على جمر ، وجَاحِمَةً شديدة تلهبه ، وجَاحِمُ الحرب أشد موضع فيها ، ويقال لعين الأسد جَحَمَةً لشدة توقدتها . وأما جَهَنَّمْ فيفيد بُعدَ القعر من قولك : جَهَنَّمْ إذا كانت بعيدة القعر .

الفرق بين النور والضياء : أن الضياء ما يدخل الهواء من أجزاء النور فيبيض بذلك ، والشاهد أنهم يقولون : ضياء النهار ، ولا يقولون : نور النهار إلا أن يعنوا الشمس ، فالنور الجملة التي يتشعب منها ، والضوء مصدر ضوء يضوء ضوءاً يقال ضاء وأضاء ، أى ضاء هو ، وأضاء غيره .

الفرق بين النُّطْفَة والْمَنْيَّ : أن قولك : النُّطْفَة يفيد أنها ماء قليل ، والماء القليل تسميه العرب النُّطْفَة ، يقولون : هذه نُطْفَة عذبة ، أى : ماء عذب . ثم كثرة استعمال النُّطْفَة في المَنْيَّ حتى صار لا يُعرف بطلاقه غيره ،

وقولنا: المُنْتَهِيُّ يُفِيدُ أَنَّ الْوَلَدَ يَقْدِرُ مِنْهُ ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ : مِنْ اللَّهِ لَهُ كَذَا ، أَيْ: قَدْرَهُ ؛ وَمِنْهُ الْمُنْتَهِيُّ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ لَأَنَّهُ مُقْدَرٌ تَقْدِيرًا مَعْلُومًا .

الفرق بين قولك : أَزَالَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ ، وَأَزَالَهُ : أَنَّ الْإِزْلَالَ عَنِ الْمَوْضِعِ هُوَ الْإِزْلَالُ عَنِهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ قَوْلِكَ زَلَّتْ قَدْمَهُ ، وَمِنْهُ قِيلَ : أَزَلَّ إِلَيْهِ النِّعْمَةَ إِذَا أَصْطَنَعَهَا إِلَيْهِ بِسُرْعَةٍ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلذَّنْبِ الَّذِي يَقُولُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى غَيْرِ اعْتِمَادٍ : زَلَّةً ، وَالصَّفَاءُ الْزَّلَالُ بِمَعْنَى الْمَزَلِّ .

الفرق بين الضيق والضيق : قال المفضل الضيق - بالفتح - في الصدر والمكان ، والضيق - بالكسر - في البخل ، وعسر الخلق ، ومنه قوله تعالى : «**وَلَا تَنْكِحُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ**» [النحل: ١٢٧] وقيل غيره : الضيق مصدر ، والضيق اسم ضاق الشيء ضيقاً وهو الضيق والضيق ما يلزم الضيق ، وهذا المثال يكون لما تلزم المثلية الصفة مثل سيد وميته . والضائق : ما يكون فيه الضيق عارضاً ومنه قوله تعالى : «**وَضَائقٌ بِهِ صَدْرُكَ**» [هود: ١٢] .

الفرق بين الخلف والخلف : أنه يقال لمن جاء بعد الأول خلف ، شرّاً^(١٢) كان أو خيراً ؛ والدليل على الشر قول لبيد :

* ويقيت في خلف كجلد الأجرب *

وعلى الخير قول حسان :

لَنَا الْقَدْمُ الْأَعْلَى عَلَيْكَ وَخَلْفَنَا لَأَوْلَانَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَابَعَ^(١٣)

والخلف - بالتحريك - ما أُخْلِفَ عَلَيْكَ بَدْلًا مَا أَخْذَ مِنْكَ .

الفرق بين ما ولا : أن «لا» جواب استفهام كقولك : أتقول كذا ؟ فيكون الجواب لا ، و «ما» جواب عن الدعوى تقول : قلت كذا ، فيكون الجواب : ما قلت .

(١٣) ذكره في اللسان خلف . شاهدًا للمذموم . وتمامه :

ذَهَبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ فِي أَكْتَافِهِمْ
وَيَقِيتُ فِي خَلْفٍ كِجْلِدِ الْأَجْرَبِ .

(١٤) الخلف : المخالفون عن الأولين ، والباقيون ، وانظر ديوانه (ص ١٤٧) من تصييده قالها في يوم بدر عنوانها : «لذكرت عصرا قد مضى» .

الفرق بين السُّكُب والصَّب والسُّفُوح والهُمُول والهَطْل : أن السُّكُب هو الصَّب المتتابع ، ولهذا يقال : فرس سُكُب إذا كان يتبع الجري ، ولا يقطعه ، ومنه قوله تعالى : «وَمَاءٌ مَسْكُوبٌ» [الواقعة : ٢١] لأنه دائم لا ينقطع ، والصَّب يكون دفعة واحدة ، ولهذا يقال : صبه في القالب ، ولا يقال سكب فيه ، لأن ما يصب في القالب يصب دفعة واحدة ، والسُّفُوح اندفاع الشيء السائل وسرعة جريانه ، ولهذا قيل : دم مُسْفُوح ، لأن الدم يخرج من العرق خروجاً سريعاً ، ومنه سُقُحُ الجيل ، لأن سيله يندفع إليه بسرعة ، والهُمُول يفيد أن الهمال يذهب كل مذهب من غير مانع ، ولهذا قيل : أَهَمَلتُ المواشي ؛ إذا تركتها بلا راع فهى تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما الهمُرُ : فكثرة السيلان في سهولة ومنه يقال : هَمَرَ في كلامه إذا أكثر منه ، ورجل مهْمَار كثير الكلام ، وظَبَيَّه هَمَرِي بسيطة الجسم ، والهَطْل دوام السيلان في سكون كذا حكى السكري ، وقال : الْهَطْلَان مطر إلى اللين ما هو ، وأما السُّحُّ فهو عموم الانصباب ، ومنه يقال شاة ساح ، لأن جسمها أجمع يَصُبُّ وَدَكَا^(١٥) .

الفرق بين اللَّمْع واللَّمْح : أن اللَّمْع أصله في البرق ، وهي البرقة ، ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللَّمْح مثل اللَّمْع في ذلك إلا أن اللَّمْع لا يكون إلا من بعيد ، هكذا حكاه السكري في تفسير قول أمرئ القيس :

وَتَخْرُجُ مِنْ لَامِعَاتِ كَانَهَا أَكْفَأْتَ تَلَقَّى الْفَوْزَ عَنْ الْفَيْض^(١٦)

وَالْبَرْقُ أَصْلُه فِيمَا يَقُعُ بِهِ الرُّعْب ؛ ولهذا استعمل في التهديد .

الفرق بين التبديل والإبدال : قال الفراء : التبديل تغيير الشيء عن حاله ، والإبدال جعل الشيء مكان الشيء .

الفرق بين الدُّلُو والذُّنُوب : أن الدُّلُو تكون فارغة ومَلَأَي ، والذُّنُوب لا

(١٥) الْوَدْكُ الدُّهْن ، والمراد : أنها غاية في السُّمْن .

(١٦) ديوان أمرئ القيس (من ١٢٦) من تصميدة عروانها : «أعني عند المفيف». يقول : كان هذا البرق في السحاب لسرعة وانتشاره أكْفَأْتَ تتسابق طعماً في القمر .

والمراد بالفَرْز هنا : القمر ، والمفيف : الذي يضرب بقداح الميس ، فالأَكْفَأْتَ تلقي إفاضته ، وتتسابق إليها .

تكون إلا ملائى ، ولهذا سمي النصيب ذنوبًا قال الشاعر^(١٧) :
 أنا إذا ساجلنا شرِيب لَنَا ذَنْبُ وَلَهُ ذَنْب
 فإن أبي كان له القليب
 فلولا أنها مملوءة ما كان لقوله :
 * لَنَا ذَنْبُ وَلَهُ ذَنْب *

معنى .

وكذا قول علقة :

* فَحَقُّ شَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْبُ^(١٨) *

ساجلنا : شاركنا في الاستقاء بالسجال ، والذنب تذكر وتؤتى . وهكذا .
الفرق بين الكأس والقدر : وذلك أن الكأس لا تكون إلا مملوءة ،
 والقدر تكون مملوءة وغير مملوءة . وكذلك الفرق بين الخوان والمائدة .
 وذلك أنها لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها طعام ، وإلا فهو خوان .
 والله سبحانه وتعالى أعلم .

تم الكتاب بحمد الله وعonne وإليك الفهرس التفصيلي .

المحقق

(١٧) قال في اللسان : قال الفراء : الذنب في كلام العرب : الدلو العظيمة ، ولكن العرب تذهب به إلى النصيب والحظ وأنشد الفراء : لها ذنوب ولكن ذنوب فإن أبيتم فلان القليب والمعنى : إني أولئك شربت بالحظ الأوفر والنصيب الأجزل ، فإن لم يرض أولئك بالجميع . والشرب من يشرب ملك . وهذا المثل أصله في السقاية يقتسمون الماء ، فيكون لهذا ذنب ، ولهذا ذنب .

(١٨) هذا البيت من شواهد سيبويه (٤٧١/٤) وهو لعلقة بن عبدة . انظر ديوانه ١٣٢ ، والمنصف ٢٣٢:٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٨١/٢ ، وأبن يعيش ٤٨١/٥ وشرح شواهد الشافية ٤٩٤ ، والمعضليات ٣٩٦ . يقول للحارث ابن أبي شمر الغساني وشطره الأول : * وفي كل حي قد خبطة بعمة * خبطة : أسلحت وأسلحت . وأصل الخطبة : ضرب الشجر بالعصا ليتحاث ورقه ، فتعلفه الإبل ، فجعل ذلك مثلاً للمعطاء . وشأس هو شأس بن عبدة أخيه ، وكان الحارث قد أسره . والذنب - بالفتح - الدلو الملائى ماء ، فضرره مثلاً في القسم والحظ .

فهرس
الضروق اللغوية

٣	الإهداء
٤	الحب الذى تفقده لغتنا الجميلة فى عصرنا الحاضر !
٥	مقدمة الحق
٩	أصوات كاشفة تتناول ما يأتي :
١٠	أولا - المؤلف
١١	ثانيا - كتاب الفروق اللغوية
١٢	ثالثا - مؤلفات أبي هلال العسكري
١٤	رابعا - مخطوطات الكتاب ومختصراته
١٤	خامسا - عملى فى هذا الكتاب
١٦	ظاهرة الترافق فى عصرنا الحديث
١٧	مصادرها - رأى العلم فيها
٢١	مقدمة المؤلف
	الباب الأول
٢٢	في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعانى في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق بينها
	الباب الثاني
٢٩	في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما
	الباب الثالث
٦٨	في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال وبين النظر والتأمل ، وبين النظر والرؤى ، وما يجري مع ذلك
	الباب الرابع
٨٠	في الفرق بين أقسام العلوم ، وما يجري مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجودان ، وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها.

١٠٢	<p>الباب الخامس في الفرق بين الحياة والنماء ، والحي والحيوان ، وبين الحياة والعيش والروح - وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقدرة والقدرة ، وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه</p>
١١٧	<p>الباب السادس في الفرق بين القديم والعتيق ، والباقي والدائم ، وما يجري من ذلك</p>
١٢١	<p>الباب السابع في الفرق بين أقسام الإرادات وما يقرب منها ، وبين أقسام ما يضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال</p>
١٤٠	<p>الباب الثامن في الفرق بين الفرد والواحد ، وما يجري مع ذلك ، وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من : التأليف والتصنيف والنظم ، والتنضيد ، والممارسة والمحاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل .</p>
١٥٣	<p>الباب التاسع في الفرق بين المثل والشبه ، والعديل والنظير ، وما يخالف ذلك من المخالف والمتصاد ، والمتنافي ، وما يجري في ذلك</p>
١٥٨	<p>الباب العاشر في الفرق بين الجسم والجسم ، والشخص والشبح ، وما يقرب من ذلك</p>
١٦٢	<p>الباب الحادي عشر في الفرق بين الأصل والأُس ، والجنس ، والنوع ، والصنف ، وما يقرب من ذلك</p>

١٦٥	<p>الباب الثاني عشر</p> <p>في الفرق بين القسم ، والحظ ، والنصيب ، وبين السخاء والجحود ، وأقسام العطيات ، وبين الغنى والجدة ، وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة</p>
١٨١	<p>الباب الثالث عشر</p> <p>في الفرق بين العز والشرف ، والرئاسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان ، والدولة والتمكين ، والنصرة والإعانة وبين الكبير والعظيم ، والفرق بين الحكم والقضاء ، والقدرة والتقدير ، وما يجري مع ذلك</p>
١٩٣	<p>الباب الرابع عشر</p> <p>في الفرق بين الإنعام والإحسان ، وبين النعمة والرحمة والرأفة ، والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر ، والوقار والتؤدة ، وما بسبيل ذلك .</p>
٢٠٥	<p>الباب الخامس عشر</p> <p>في الفروق بين الحفظ ، والرعاية ، والحراسة ، وما يجري مع ذلك ، والفرق بين الضمان والوكالة والزعامة ، وما يقرب من ذلك</p>
٢٠٩	<p>الباب السادس عشر</p> <p>في الفرق بين الهداية والصلاح والسداد ، وما يخالف ذلك من الغي والفساد ، وما يقرب منه</p>
٢١٦	<p>الباب السابع عشر</p> <p>في الفرق بين التكليف والاختبار ، والفتنة والتجرب ، وبين اللطف والتوفيق ، وبين اللطف واللطف ، وما يجري مع ذلك</p>

٢٢٠	<p>الباب الثامن عشر في الفرق بين الدين والملة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والوجوب والحلال والماح ، وما يجري مع ذلك</p>
٢٣٧	<p>الباب التاسع عشر في الفرق بين الشواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والشمن ، والفرق بين ما يخالف الشواب من العقاب والعذاب والألم والوجع ، وما يجري مع ذلك</p>
٢٤٦	<p>الباب العشرون في الفرق بين الكبر والتبه ، والجبرية والزهو ، وبين ما يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والمهون ، وما بسبيل ذلك</p>
٢٥٤	<p>الباب الحادي والعشرون في الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح ، والاستهزاء والسخرية وما يخالف ذلك</p>
٢٥٧	<p>الباب الثاني والعشرون في الفرق بين الحيلة والخداع ، والسحر والشعوذة ، والمكر والكيد ، وما يقرب من ذلك وبين العجب والإمر ، وما بسبيله .</p>
٢٦١	<p>الباب الثالث والعشرون في الفرق بين الحسن والوضاء ، والبهجة والطهارة ، والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك</p>
٢٦٨	<p>الباب الرابع والعشرون في الفرق بين الإرسال والإنفاذ ، وبين النبي والرسول</p>

الباب الخامس والعشرون
في الفرق بين الزمان والدهر ، والأجل والمدة ، والسنة
والعام ، وما يجري مع ذلك

٢٧٠

الباب السادس والعشرون
في الفرق بين الناس وأخلق ، والعالم والبشر ، والورى
والألام ، وما يجري مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب
القربات

٢٧٤

٢٨٦

الباب السابع والعشرون
في الفرق بين الإظهار ، والإفشاء ، والجهر

٢٨٩

الباب الثامن والعشرون
في الفرق بين الطلب والسؤال ، والروم والاقضاء ، وما
يجرى مع ذلك ، والفرق بين البعث والإنفاذ وما يقرب منه

٢٩٣

الباب التاسع والعشرون
في الفرق بين غاية الشى ومداه ، ونهايته وحده ، وآخره ،
وما يجري مع ذلك

٢٩٦

الباب الثلاثون
في الفرق بين أشياء مختلفة

رقم الإيداع :

٩٨/٣٢٢١

977-5829-05-4

هذا الكتاب

خضعت ظاهرة الترادف اللغوي في اللغة العربية لكثير من الآراء والنظريات المتعارضة من جانب علماء فقه اللغة الفدامي والخدّيين ، فقبل البعض وجود الترادف وأنكر وجود المعانى الفارقة ، بينما أنكر آخرون وجود الترادف الشام وعدوه نوعاً من العرف مؤكدين على وجود المعانى الفارقة بين ما يbedo متراداً من ألفاظ .

وفي هذا الكتاب يتبنى مؤلفه أبو هلال العسكري القول بوجود المعانى الفارقة الدقيقة بين ما يسمى «بالمترادفات» ، حيث يكشف لنا من خلال ثلاثة باباً عن تلك الفروق والدقائق متناولاً ثلاثة مجالات وهي : ما يعرض منه في كتاب الله تعالى ، وما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ، وما يدور بين الناس من محاورات ، مما يفيد الباحثين والمدققين وأصحاب الحس الأدبي الدقيق .

إن هذا الكتاب ليهدف إلى إيقاظ الحس اللغوى وتنميته في عقولنا وأفهامنا ويدعونا إلى تنمية مهاراتنا في انتقاء الكلمات ومعرفة مواضعها ، وصولاً إلى تعبير دقيق وعبارة محكمة ، وفکر سليم .

الناشر